وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم
شعبة علوم التسيير
تخصص علوم التسيير
بعنوان

الاستثمار خارج المحروقات كاستراتيجية في تنويع الاقتصاد الجزائري
– دراسة حالة –

من إعداد الطالبة:
بساس سارة

تحت إشراف الدكتور:
بن جاب الله مُحَمَّد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– أ. د. طيبي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	رئيسا
– د. بن جاب الله مُحَمَّد	أستاذ محاضر أ	جامعة الاغواط	مشرفا ومقررا
– د. دوة مُحَمَّد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مناقشا
– د. بوزيدي فطوم	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا
– أ. د. رميدي عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مناقشا
– د. بوفاتح بلقاسم	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي آفلو	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022–2023

الإهداء

اللهم اجعلها صدقة جارية على روح جدي الغالي

إلى من قال الله فيهما " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الوالدين الكريمين

إلى فلذات كبدي اللذين لولاهما لكان العمل أفضل

علي ومُحَمَّد حفظهما الله

إلى من شاركني عناء وتعب البحث

زوجي العزيز

إلى أخواتي الغاليات

إلى عزيزاتاي سماح ونعيمة

إلى صديقاتي الغاليات

إلى عزيزتي وردة عدالة

إلى خالي العزيز الأستاذ الدكتور إبراهيم بورنان

إلى كل عائلة بساس، بورزق ومخلوفي.

سارة

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير على إتمام هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وخاصة الأستاذ المشرف بن جاب الله مُحَمَّد الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي زادت للبحث قيمة، وتشجيعه لي من بداية البحث، وله مني خالص الاحترام والتقدير، وشكر خاص إلى الأستاذ عزوز مخلوفي على كل مجهوداته ومساعدته لي جعل الله ذلك في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

الملخص

تمتاز الجزائر بأنها دولة نفطية بالدرجة الأولى لاعتمادها على الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية، مما سبب لاقتصادها العديد من الاختلالات في البنية الهيكلية، لكن وبعد انخفاض أسعار النفط سنة 2014 ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017، أصبح على الجزائر ضرورة التفكير في بدائل اقتصادية أخرى عن قطاع المحروقات، من خلال الاستفادة ببعض التجارب العالمية في هذا الميدان ، وفي الجزائر يتم ذلك من خلال عملية الاستثمار في بعض القطاعات كالزراعة، السياحة، الصناعة والطاقات المتجددة، ومحاولة تجسيد أفضل للخطة الاستراتيجية التي تمثلت في برنامج النمو الجديد (2014-2030)، والذي صاحبه العديد من القرارات والاتجاهات في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية، للنهوض بالقطاعات السابقة وتحقيق تنويع اقتصادي يجعل الجزائر تدخل ضمن مجموعة الدول الناجحة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: استثمار خارج المحروقات، تنويع الاقتصادي، اقتصاد الجزائري، قطاعات الاقتصادية .

ABSTRACT :

Algeria is known as an oil country in the first place since it depends on oil collection revenues. That caused many structural imbalances in its economy. However, after the drop in oil prices in 2014 and the revenue control fund has exhausted in 2017, Algeria had to think of economic alternatives other than hydrocarbon sector by taking advantage of some global experiences in this field. This can be done through the process of investing in some sectors such as agriculture, tourism, industry and renewable energies and trying to better the strategic plan which is represented in the New Growth Program (2014-2030), accompanied by Many decisions and guidance in all economic and social fields to reinforce the previous sectors and achieve economic diversification that makes Algeria among the group of successful countries in this domain.

Keywords: investment out of hydrocarbons, economic diversification, Algerian economy, economic sectors.

فهرس المحتويات

الإهداء	**ب**
شكر وعرفان	**ج**
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**II**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**IX**
فهرس المختصرات	**XII**
فهرس الملاحق	**XIV**
المقدمة	**(أ-د)**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار وواقعه في الجزائر	**8**
مقدمة الفصل	**9**
المبحث الأول: أساسيات في الاستثمار	**10**
المطلب01: تعريف الاستثمار وأهدافه، أدواته	10
المطلب02: خصائص الاستثمار ومكوناته	15
المطلب03: أنواع الاستثمار ومبادئه	17
المبحث الثاني: الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر	**23**
المطلب01: الاستثمار في الاقتصاد الموجه (1963-1966)	23
المطلب 02: الاستثمار في الاقتصاد الحر	27
المطلب 03: قانون الاستثمار2001	30
المبحث الثالث: الاستثمار في الجزائر من الماضي إلى المستقبل	**34**
المطلب01: مناخ الاستثمار وأهميته، محددات الاستثمار، وتطوره في الجزائر	34
المطلب02: مزايا ومعوقات الاستثمار في الجزائر	43
المطلب03: آفاق الاستثمار في الجزائر	47
خاتمة الفصل	**91**
الفصل الثاني: الصدمة النفطية والتنويع الاقتصادي	**55**
مقدمة الفصل	**56**
المبحث الأول: ماهية الصدمة النفطية 2014	**57**
المطلب 01: مفهوم الصدمة النفطية وأهمها:	57
المطلب 02: الصدمة النفطية 2014	63
المطلب 03: الأبعاد الاقتصادية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	68
المبحث الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي	**72**
المطلب 01: تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه	72
المطلب 02: خصائص التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية	74
المطلب 03: أهداف التنويع الاقتصادي ومبرراته	76
المبحث الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية، محدداته، ومؤشراته	**79**
المطلب 01: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية ومجالاته	79
المطلب 02: محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه	84
المطلب 03: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	87
خاتمة الفصل	**54**

الفصل الثالث: نقمة الموارد في الدول النفطية وضرورة التنويع الاقتصادي	**92**
مقدمة الفصل	**93**
المبحث الأول: النفط والاقتصاديات النفطية	**94**
المطلب01: تعريف النفط وأهميته	94
المطلب 02: الاقتصاديات النفطية وخصائصها	96
المبحث الثاني: نقمة الموارد في الاقتصاديات النفطية	**100**
المطلب 01: مفهوم نقمة الموارد	100
المطلب 02: التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد	104
المطلب 03: آليات تجنب نقمة الموارد	106
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النفطية في عملية التنويع الاقتصادي	**110**
المطلب 01: تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي	110
المطلب 02: تجارب دولية عربية في مجال التنويع الاقتصادي	129
المطلب 03: آفاق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية وسبل تجسيدها	147
خاتمة الفصل	**150**
الفصل الرابع: بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري للاستثمار خارج قطاع المحروقات	**151**
مقدمة الفصل	**152**
المبحث الأول: الاستثمار في قطاع الزراعة والسياحة بالجزائر	**153**
المطلب 01: أساسيات حول الاستثمار الزراعي والسياحي	153
المطلب 02: الإمكانات والعوائق الاستثمارية الجزائرية في قطاع الزراعة والسياحة	161
المطلب 03: أهمية قطاع الزراعة والسياحة في الاقتصاد الجزائري	175
المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع الصناعة والطاقات المتجددة	**189**
المطلب 01: أساسيات حول الاستثمار الصناعي والاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر	189
المطلب 02: الإمكانات والعوائق الاستثمارية الجزائرية في قطاع الصناعة والطاقات المتجددة	203
المطلب03: أهمية قطاع الصناعة والطاقات المتجددة في الجزائري	212
المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر (رؤية استشرافية)	**220**
المطلب 01: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو في الجزائر	220
المطلب 02: آفاق القطاعات البديلة لقطاع المحروقات	227
المطلب 03: قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر	240
خاتمة الفصل	**248**
الخاتمة	**249**
المراجع	**254**
الملاحق	**275**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الجنسية للفترة (2002-2019)	39
2-1	المشاريع الاستثمارية الموزعة حسب قطاع النشاط للفترة (2002/2019)	41
3-1	المشاريع الاستثمارية الموزعة حسب اليد العاملة للفترة (2002-2019)	42
4-1	المشاريع الاستثمارية الموزعة حسب المناطق للفترة (2002-2019)	43
1-2	انعكاسات أسعار انفط على صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2010-2020)	69
2-2	انعكاسات انخفاض أسعار النفط على ميزان المدفوعات للفترة (2011-2020)	71
1-3	أهم الدول المصدرة للنفط في العالم لسنة 2020	97
2-3	أهم المعلومات عن دولة ماليزيا	111
3-3	أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الماليزي	112
4-3	أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا للفترة (2015-2019)	112
5-3	تطور مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا	114
6-3	أهم المعلومات عن دولة إندونيسيا	117
7-3	أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الإندونيسي	118
8-3	أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لإندونيسيا للفترة (2015-2019)	119
9-3	تطور مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا	120
10-3	صادرات إندونيسيا لسنة 2020	122
11-3	أهم المعلومات عن دولة النرويج	124
12-3	أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد النرويجي	125
13-3	أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للنرويج خلال الفترة (2015-2019)	125
14-3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج للفترة (2015-2020)	127
15-3	أهم المعلومات عن دولة الإمارات العربية المتحدة	130
16-3	أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الإماراتي	131
17-3	أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الإماراتي خلال الفترة (2015-2019)	131
18-3	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة للفترة (2016-2020)	133

19-3	الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2020	134
20-3	أهم المعلومات عن المملكة العربية السعودية	136
21-3	أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد السعودي	137
22-3	أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد السعودي للفترة (2015-2019)	137
23-3	مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية لسنة 2019	139
24-3	أهم المعلومات عن دولة قطر	142
25-3	أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد القطري	143
26-3	أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد القطري للفترة (2015-2019)	143
27-3	مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر	145
28-3	أهم الصادرات السلعية المصدرة لدولة قطر سنة 2020	146
1-4	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2013-2019)	176
2-4	مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل للفترة (2013-2019)	177
3-4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي للفترة (2013-2019)	179
4-4	تطور الصادرات الكلية والزراعية، الغذائية للفترة (2013-2019)	180
5-4	تطور مخصصات الدولة للاستثمار الزراعي خلال الفترة (2013-2021)	182
6-4	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2013-2020)	184
7-4	مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2013-2020)	186
8-4	تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر حتى سنة 2021	188
9-4	تطور القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)	212
10-4	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل للفترة (2013-2019)	213
11-4	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات للفترة (2013-2021)	214
12-4	المشاريع الاستثمارية الصناعية المصرح بها لسنة 2021	215
13-4	أهم المؤسسات ومراكز البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر	216
14-4	حجم الإيرادات النفطية والإيرادات العادية للفترة (2013-2019)	224
15-4	رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2013-2019)	225
16-4	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب النشاط ونسبتها من إجمالي المؤسسات	226

17-4	هيكل الموارد المجمعة والقروض الموزعة	226
18-4	ملخص نتائج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030	231
19-4	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى سنة2030	234
20-4	البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية _2011-2030)	234
21-4	توزيع أهداف إنجاز البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية	235
22-4	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)	241
23-4	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2013-2020)	246

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	مفهوم التنويع الاقتصادي	74
1-3	هيكل صادرات ماليزيا خلال 2014 و2020	115
2-3	وجهات التصدير لماليزيا لسنة 2021	116
3-3	أهم وجهات التصدير لإندونيسيا لسنة 2020	123
4-3	هيكل صادرات النرويج سنة 2019	128
5-3	وجهة الصادرات لدولة النرويج لسنة 2019	128
6-3	وجهات التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2020	135
7-3	الصادرات الرئيسية للمملكة العربية السعودية لسنة 2019	140
8-3	وجهات التصدير خارج قطاع النفط للملكة العربية السعودية لسنة 2019	141
9-3	وجهة الصادرات لدولة قطر سنة 2020	147
1-4	أهداف الاستثمار الزراعي	156
2-4	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2013-2019)	176
3-4	مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل للفترة (2013-2019)	178
4-4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي للفترة (2013-2019)	179
5-4	تطور الصادرات الكلية والزراعية، الغذائية للفترة (2013-2019)	181
6-4	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)	185
7-4	مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات للفترة (2013-2020)	187
8-4	مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد	223
9-4	الاستراتيجية الزراعية الجديدة في الجزائر (2016-2025)	228
10-4	أهداف الطاقة المتجددة 2030	236
11-4	نسب مشروع الطاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة (2011-2030)	237
12-4	نسب مشروع الطاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة (2011-2030)	238
13-4	نسب مشروع طاقة الرياح المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة (2011-2030)	239
14-4	تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)	242
15-4	تطور معامل هرفندال – هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)	245

16-4	تطور معامل هرفندال – هيرشمان لتنويع الصادرات خارج المحروقات للفترة (2013-2020)	247

فهرس المختصرات

الرمز	التسمية باللغة الأجنبية	التسمية باللغة العربية
ASPI	Agence de promotion, d'accompagnement et de suivi des investissements	وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها
ANDI	Agence nationale de développement des investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
IEA	International Energy Agency	الوكالة الوطنية للطاقة
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CNI	Conseil national de l'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
GUD	Guichet unique central	الشباك الوحيد المركزي
UNCTAD	United Nations Trade and Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNEP	United Nations Environmental Protection Program	برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة
IPCC	Intergovernmental panel on climate change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ
IRENA	International Agency for Renewable Energy	الوكالة الدولية للطاقات المتجددة
CEA	National Atomic Energy Agency	الوكالة الوطنية للطاقة الذرية
CPC	concentrated solar panels	الألواح الشمسية المركزة
PV	Photovoltaic solar panels	الألواح الشمسية الكهروضوئية
UDES	Unité de développement des équipements solaires	وحدة تطوير التجهيزات الشمسية
UDTS	Unité de développement de la technologie du silésium	وحدة تطوير تكنولوجيا السسلسيوم
CREDEG	Centre de recherche et de développement de l'électricité et du gaz	مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز
HCDS	La Haute Préfecture de Développement de la Steppe	المحافظة السامية لتنمية السهوب
CDER	Centre de développement des énergies renouvelables	مركز تطوير الطاقات المتجددة

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	نموذج جوردن 1984 لظاهرة المرض الهولندي
02	أهم الصناديق السيادية في العالم (ديسمبر 2021)
03	عوائد استثمارات الأسهم في الصندوق النرويجي لسنة 2019 حسب القطاعات الاقتصادية وبالنسب المئوية
04	رؤية 2030 للسعودية
05	مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات للفترة (2013-2020)
06	المتوسط السنوي لشدة الإشعاع الشمسي حسب المناطق في الجزائر
07	إمكانيات سرعة الرياح في الجزائر – على ارتفاع 13 أمتار من سطح البحر
08	مراكز توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر
09	مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية CSP بالجزائر
10	توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2013-2021)
11	معامل فيرندال هيرشمان للتنويع القطاعي
12	معامل فيرندال هيرشمان لتنويع الصادرات

المقدمة

تعتمد أغلب البلدان النامية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه العديد من التحديات الكبيرة (داخليا وخارجيا) بغية تحقيق التنويع الاقتصادي. ومن بين العوامل التي تحول دون ذلك النمو السريع في إيرادات التصدير الناتجة عن استخراج الموارد والذي يترافق دائما بضغوط ارتفاع سعر الصرف، ، والذي يعمل على تقليل القدرة التنافسية للقطاعات التجارية الأخرى في الاقتصاد، ما يجعل من حتمية تنويع الاقتصاديات الغنية بالموارد أمرا لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نموذج نمو صادرات المواد الخام، وتفادي تأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على الاقتصاديات الوطنية. حيث تعتبر الجزائر نموذجا واضحا للبلدان الغنية بالموارد التي تعتمد على النفط (كمورد ومصدر مالي وحيد)، ما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي. وهذا يدعم فرضية التقلبات الكبيرة في أسعار النفط وإيرادات تصديره حيث تنعكس آثارها على المؤشرات الاقتصادية الكلية. فعلى صعيد الأدبيات النظرية، احتلت مسألة التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى وقتنا الحاضر، فبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى لتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن؟ وتوصلت الدراسات والنتائج التجريبية إلى أن التنويع الاقتصادي يعتبر أمرا حسما من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد (ومنها النفطية) وذلك لسببين رئيسين: أولهما، المستوى العالي لتركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ للموارد العامة و / أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي. ثانيا، القطاع الاستخراجي النفطي ذو كثافة رأسمالية وله روابط ضعيفة مع بقية قطاعات الاقتصاد، وكقاعدة عامة، فهو لا يولد الكثير من فرص العمل. وبالتالي، فإن الاستثمارات في هذا القطاع وتوسعها لها آثار ضعيفة على النمو والإنتاجية في الصناعات الأخرى مما يؤدي إلى تركيز عال في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ضعيف على خلق فرص العمل.

وإن الطريق إلى نموذج التنويع الاقتصادي يتطلب وجود سياسات واستراتيجيات فعالة، ومن بين هذه الاستراتيجيات هو الاستثمار خارج المحروقات الذي يتمثل الهدف منه تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية وترقيتها.

لذلك بعد طغيان أهمية التنويع في القاعدة الإنتاجية من خلال مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر صادرات الغير نفطية وترشيد أساليب إدارة الفوائض المالية، نجد أن أغلب الدول النفطية قد توجهت إلى سياسة التنويع الاقتصادي بكافة السبل والوسائل من أجل تحقيق ديمومة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهذا كان كردة فعل عن عدم استقرار أسعار النفط، خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 وما صاحبها من تأثيرات سلبية على الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر.

بينما الآثار المترتبة عن اعتماد الدولة على مصدر وحيد (مورد طبيعي) لتوفير دخلها هو تعرضها لعلتين أضر من بعضهما ألا وهما نقمة الموارد والمرض الهولندي، لكن بالرغم من هذا استطاعت بعض الدول النفطية النجاح في السيطرة على اعتمادها على النفط من خلال تنويع قاعدتها الإنتاجية، لتصبح بذلك أفضل النماذج العالمية نجاحا في مسيرة التنويع الاقتصادي.

وبما أن الجزائر دولة نفطية بالدرجة الأولى لاعتمادها على الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية، مما سبب لاقتصادها العديد من الاختلالات في البنية الهيكلية، لكن وبعد انخفاض أسعار النفط سنة 2014 ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017، أصبح على الجزائر ضرورة التفكير في بدائل اقتصادية أخرى عن قطاع المحروقات وذلك من خلال عملية الاستثمار في قطاعات كالزراعة، السياحة، الصناعة والطاقات المتجددة، انطلاقا من وضع خطة استراتيجية تمثلت في برنامج النمو الجديد (2014-2030)، والذي صاحبه العديد من القرارات والاتجاهات في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

1: إشكالية الدراسة

ومن خلال التمهيد السابق نستخلص الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن للدولة الجزائرية تنويع اقتصادها من خلال الاستثمار خارج المحروقات؟

ومن أجل معالجة الإشكالية الرئيسية حاولنا تقسيمها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

1- فيما يتمثل الإطار العام للاستثمار؟ وما هو واقعه وآفاقه المستقبلية في الجزائر؟
2- ماهي آثار الصدمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري؟ وما المقصود بالتنويع الاقتصادي ومؤشراته؟
3- ماذا نقصد بمصطلح نقمة الموارد؟ وماهي أهم التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي؟
4- فيما تتمثل البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق الاستثمار؟

2: فرضيات الدراسة

بعد القراءة الأولية للموضوع انطلقنا من الفرضيات التالية:

1- الاستثمار هو أحد الاستراتيجيات الواجب اتخاذها لغرض التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للجزائر؛
2- خلفت الصدمة النفطية العديد من الآثار السلبية على الاقتصاديات النفطية مما يتوجب ضرورة التنويع الاقتصادي؛
3- يعتبر التنويع الاقتصادي علاجا لنقمة الموارد لهذا نجحت بعض الدول النفطية في تنويع إنتاجها؛
4- الاستثمار الزراعي والسياحي، الصناعي والاستثمار في الطاقات المتجددة أحد الحلول لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

3: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة لعل أهمها يكمن في الدور الذي يكتسيه التنويع الاقتصادي في الجزائر في اختيار البدائل الأفضل للتقليل من الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط، خاصة بعد التراجع الذي عرفته أسعار النفط على المستوى العالمي، وما كان لذلك من آثار بالغة على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، فتحقيق التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة للتخلص من التبعية النفطية، والأكثر ضرورة من ذلك، هو البحث عن أنسب الآليات والسياسات الكفيلة لتحقيق التنويع.

ولعل الاستثمار خارج المحروقات إحدى السبل الكفيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا للدور الذي يمكنه أن يلعبه الاستثمار في قطاعات بديلة عن قطاع النفط في تحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الصادرات خارج المحروقات بعيدا عن الموارد النفطية القابلة للزوال.

بالتالي تعتبر هذه الدراسة مساهمة جديدة تضاف إلى سلسة الأبحاث المقدمة في إطار دراسة الاقتصاد الجزائري.

4: أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الصدمة النفطية التي تسببت في إعاقة الاقتصاد الجزائري في جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وإلى محاولة وجود سياسة بديلة للخروج من التبعية النفطية من خلال الاستثمار خارج المحروقات وذلك بالاستفادة من تجارب بعض الدول النفطية ويمكن حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- العمل على الاستثمار خارج المحروقات كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- محاولة التخلص من التبعية النفطية عن طريق التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية؛
- نقمة الموارد هي أحد العلل التي تمتاز بها الاقتصاديات النفطية لذلك وجب التخلص منها عن طريق الامتثال ببعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي؛
- ترقية القطاعات خارج قطاع المحروقات في الجزائر كالزراعة، الصناعة، السياحة، الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- تجسيد أفضل لبرنامج النمو الجديد الذي وضعته الجزائر على أرض الواقع ومحاولة العمل بها.

5: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيارنا لهذا الموضوع بسبب أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية لرسم نموذج أفضل للنمو الاقتصادي، والرغبة في تحليل واقعه بالجزائر، مع محاولة معرفة دور الاستثمار كآلية لتحقيقه.

6: منهج الدراسة

إن طبيعة موضوعنا محل الدراسة، فرض علينا الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدارسة عند التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع؛
- المنهج التحليلي، وذلك خلال استعراض أهمية قطاع المحروقات في الجزائر، والانعكاسات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري بسبب الصدمة النفطية 2014، وواقع التنويع الاقتصادي في بعض الدول، وكذا في تحليل أهمية القطاعات البديلة عن قطاع النفط، وعرض برنامج النمو الجديد؛
- اعتماد بعض القوانين الرياضية في محاولة قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي بالجزائر.

7: أدوات الدراسة

لقد تم الاعتماد في جمع المعلومات المستخدمة في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات، حيث كانت معظم المراجع المستخدمة عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات محكمة، أو قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية ، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة لقانون الاستثمار في الجزار والطاقات المتجددة، فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب، أما فيما يخص الجانب التطبيقي اعتمدنا على التحليل لبعض احصائيات متغيرات الدراسة بما يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمكان الدراسة وكذلك في حساب مؤشر التنويع الاقتصادي اعتمدنا على معامل **هرفندال – هيرشمان**.

8: حدود الدراسة

من الناحية المكانية تناولت الدراسة الاستثمار خارج المحروقات كاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي بالإسقاط على حالة الاقتصاد الجزائري، كما استعانت الباحثة ببعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي والمتمثلة في تجارب كل من ماليزيا، إندونيسيا، النرويج، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية وقطر، وذلك بهدف معرفة موقع الجزائر في مجال تحقيق التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط وتأثيراته على الاقتصاد، وكذا استخلاص بعض المعالم الارتكازية العملية من هذه التجارب، والممكن مقارنتها مع الاقتصاد الجزائري.

أما من الناحية الزمنية ركزت الدراسة على الفترة (2013-2020)، إذ تم اختيار هاته الفترة اعتبارا من أنها تمتد بعد الصدمة النفطية 2014، لأن الجزائر وضعت برنامج النمو بعد هذه الصدمة.

9: الدراسات السابقة

يمكن تلخيص أهم الدراسات التي تطرقت لإحدى جوانب دراستنا أو تقاطعت معها، بناء على ما أمكن للطالبة الاطلاع عليه في الآتي:

- **دراسة لـ بللعما أسماء (2017)، أطروحة دكتوراه بعنوان:** " دور الضريبة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، دراسة تحليلية قياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر، تمحورت إشكالية البحث حول مدى مساهمة السياسة الضريبية في تنويع الاقتصاد الجزائري، وإلى بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، وإلى بعض البدائل التي يمكن للاقتصاد الجزائري النهوض بها لغرض التنويع الاقتصادي. وكان هدف الدراسة تقييم مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر، الوقوف على مختلف السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري، التعرف على توجهات السياسة الضريبية في الجزائر ومدى إسهامها في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز أهم الحوافز الضريبية التي أقرتها السلطات العمومية بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، وكذا الوقوف على أثرها في هذا المجال. أما بالنسبة للأدوات المستعملة في هذه الدراسة قد تم الاعتماد في جمع المعلومات المستخدمة في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات حيث كانت معظم المراجع المستخدمة عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات محكمة، أو قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية ، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة للسياسة، فضلاً ، وبهدف قياس الضريبية في الجزائر عن الاستعانة ببعض الكتب، أما فيما يخص الجانب التطبيقي أثر الضرائب على تنويع الاقتصاد الجزائري ، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي(Eviews 9). ونتائج الدراسة كانت كالتالي:- أظهر تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر تحسن وتزايد في الحصيلة الضريبية، إلا أن هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لم يعرف التحقيق بعد، بالرغم من كافة الإصلاحات التي عرفتها السياسة الضريبية في الجزائر مما يضفي عليها صفة الضعف، – رغم أن الجزائر حققت فوائض مالية كبيرة بفضل الإنعاش الحاصل في القطاع النفطي خلال الفترة (2000 -2014 إلا،) أن تلك الفوائض لم تستغل جيدا، نتيجة انعدام استراتيجية واضحة لاستغلالها، –ضعف الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في أداء دورها التوجيهي للاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية، فقد بينت النتائج قلة الاستثمار في قطاعات السياحة التجارة والزراعة مقارنة بالحوافز الضريبة المخصصة لها وبالرغم من النصوص القانونية التي صدرت ولا زالت تصدر تباعاً لترقية الاستثمار خارج المحروقات إلا أن الممارسة الواقعية قد لا تتوافق والمقصد القانوني في الكثير من الحالات مما يعيق الاستراتيجية المرسومة للخروج من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع، – إن الاستمرار في منح الحوافز الضريبية دون التحديد الكمي لعوائدها وتكاليفها، يؤدي إلى إضعاف دور السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها، ذلك أن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية لا يعتبر من الحوافز دليلاً على نجاح السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية الناجحة ليست تلك التي تمنح مزيدا الجبائية، بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار. سنة الدراسة 2017-2018.

- **دراسة لـ صادق هادي (2014)، مذكرة ماجستير بعنوان:** " دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج –خلال الفترة 2000-2012"، دراسة تحليلية، جامعة فرحات عباس – سطيف– الجزائر، تناولت إشكالية البحث إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي التنمية المستدامة في الدول النفطية ، مع دراسة مقارنة بين النرويج والجزائر، بحيث وضع الباحث كل الجهود الجزائرية في إطار تنويع الاقتصاد، ومقارنتها بدولة النرويج من خلال بعض المؤشرات، وتوصل الباحث إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية اعتمادا على التنويع الاقتصادي، يتطلب إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، تقوم على استغلال كافة موارد المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية الحقيقية، وتصفية كافة مظاهر التخلف والتبعية، وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وتجنب الأزمات والصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، سنة الدراسة 2015/2014.
- **دراسة لـ مسعودي مُحَمَّد، مقال بعنوان:** " استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة"، دراسة تحليلية، مقال في مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 02، وكانت إشكالية الدراسة متمحورة في ما هي أهم التجارب والنماذج الرائدة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي ؟وقد سلطت الدراسة الضوء على التجارب والنماذج الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي والمتمثلة في تجربة الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا. إندونيسيا، سنة الدراسة 2018.
- **دراسة لـ بوطلاعة مُحَمَّد، مقال بعنوان:** " ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية–"، دراسة تحليلية، مقال في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، وكانت إشكالية الدراسة متمحورة في ما مدى تأثير التغيرات المستمرة في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟ وما هي ميكانيزمات تنويع الاقتصاد الجزائري وتفادي تقلبات أسعار النفط؟ وهدفت الدراسة إلى تحديد بعض الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر انطلاقا من عرض تجارب بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية والناجحة في مجال التنويع الاقتصادي وأهم العوامل التي ساعدتها على ذلك، سنة الدراسة 2018.

وتختلف دراستنا على الدراسات السابقة من حيث طريقة تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ أن دراستنا هدفت إلى ضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر عن طريق الاستثمار في قطاعات بديلة عن النفط، وكانت هذا القطاعات غير محققة لقيمة مضافة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، ولا تشكل نسبة كبيرة من صادرات الجزائر خارج المحروقات وهي: الزراعة، الصناعة، السياحة، الطاقات المتجددة.

10: هيكل الدراسة

للإحاطة بكافة جوانب الموضوع من رأي الطالبة طبعا، تناولنا الموضوع في أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة ومتبوعة بخاتمة عامة تحتوي على نتائج اختبار الفرضيات بالإضافة إلى التوصيات ونتائج الدراسة، وبعض التوصيات والاقتراحات وقد تم التدرج في الموضوع على أربع فصول:

تناولنا في الفصل الأول "الإطار النظري للاستثمار وواقعه في الجزائر"، تناولنا فيه أساسيات في الاستثمار بصفة عامة، ثم تناولنا الجانب القانوني للاستثمار في الجزائر، وأخيرا تطرقنا إلى الاستثمار في الجزائر من الماضي إلى المستقبل.

الفصل الثاني كان تحت عنوان "الصدمة النفطية والتنويع الاقتصادي" وقد تطلب منا ذلك تقسيمه إلى ثلاثة مباحث نعالج فيها ماهية الأزمة النفطية 2014، ثم تطرقنا إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، وفي المبحث الثالث قمنا بدراسة علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية، محدداته ومؤشراته.

أما الفصل الثالث كان معنون كالتالي "نقمة الموارد في الدول النفطية وضرورة التنويع الاقتصادي"، فصلناه إلى ثلاثة مباحث أيضا تناولنا من خلالها النفط والاقتصاديات النفطية، ثم انتقلنا إلى نقمة الموارد في الاقتصاديات النفطية ، وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى تجارب بعض الدول النفطية في عملية التنويع الاقتصادي.

الفصل الرابع كان حامل للعنوان التالي "بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري للاستثمار خارج قطاع المحروقات"، تفصلنا فيه إلى ثلاثة مباحث تتمثل في المبحث الأول بعنوان الاستثمار في قطاع الزراعة والسياحة بالجزائر، والمبحث الثاني الاستثمار في قطاع الصناعة والطاقات المتجددة بالجزائر، والمبحث الثالث رؤية استشرافية حول الاستثمار خارج المحروقات لتنويع الاقتصاد الوطني.

11: صعوبات الدراسة:

كانت أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد البحث هي:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الاقتصادية للدول التي كانت محل دراسة في الفصل الثالث؛
- عدم تماثل الإحصائيات الجزائرية من فترة إلى أخرى، وكأن هناك نوع من العبث؛
- نقص الكتب التي تتناول موضوع التنويع الاقتصادي داخل الكلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار وواقعه في الجزائر

مقدمة الفصل

تسعى الدول النامية إلى مواجهة التحديات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها، عن طريق وضع خطة استراتيجية وتنموية من أجل الخروج من دائرة التخلف، لمواكبة التطورات التي وصلت عليها الدول الصناعية المتقدمة، وأعم ما يعيق طريقها هو ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

ولعل السبيل الموجود من بين بعض السبل الحكيمة هو الاستثمار، الذي يعتبر وجه من أوجه التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، والواقع الاقتصادي الدولي يوضح على أن دول العالم تتسارع من أجل اللحاق بركب التنافس الدولي، الذي يُحتم جذب عدد كبير من الاستثمارات.

لذلك يجب على هذه الدول النامية إعادة برمجة السياسة الاستثمارية والتنموية للحاق بموكب المعاصرة. والجزائر كغيرها من الدول النامية، بالإضافة إلى اعتمادها على مصدر واحد وهو النفط من أجل تلبية غاياتها، يجب عليها النهوض بالاستثمار خارج قطاع النفط، لتكون على قائمة الدول المعاصرة اقتصاديا.

لذلك حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول الاستثمار في الجزائر وواقعه وآفاقه.

- المبحث الأول: أساسيات في الاستثمار
- المبحث الثاني: الجانب القانوني للاستثمار في الجزائر
- المبحث الثالث: الاستثمار في الجزائر من الماضي إلى المستقبل

المبحث الأول: أساسيات في الاستثمار

تُعد مسألة الاستثمار من المسائل التي تشغل بال المفكرين الاقتصاديين قديما وحديثا، إلا أنه وبالرغم من وجهات النظر بين المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن، إلا أنهم اتفقوا على أهمية الاستثمار ودوره في النمو الاقتصادي، حيث يوضحون أن الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية هو مسألة الاستثمار.

المطلب01: تعريف الاستثمار وأهدافه، أدواته

تتعدد تعاريف الاستثمار بتعداد أنواعه، ويختلف مفهومه باختلاف غاياته والميادين الموجه إليها، كما أن هناك أدوات عديدة للاستثمار بصفة عامة.

الفرع 1- تعريف الاستثمار

لقد اختلفت وتعددت التعاريف عن الاستثمار ومن أهم التعاريف هو أن:

- الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقيها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي[1]؛
- الاستثمار هو تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع[2]؛
- كما عرفه الاستاذ غثيثون بأنه تكاثر معدات الطاقات الموجودة والاستثمار عبارة عن تضحية لضمان المستقبل وهكذا يؤخذ بتوازن بين الحاضر والمستقبل[3].

ومن هذه التعريفات البسيطة يمكن أن نستنتج بأن الاستثمار هو عبارة عن رأس مال أو أصول إنتاجية جديدة مادية أو معنوية يتم إدخالها للمؤسسة من أجل توظيفها واستغلالها لتحقيق غرض المستثمر، بحيث يجب التنسيق بين جميع الوظائف الموجودة في المؤسسة، لأن مفهوم الاستثمار يختلف من الوظيفة المحاسبية إلى المالية أو الاقتصادية، مما يجب علينا إعطاء تعريف الاستثمار لكل وظيفة.

1- التعريف المحاسبي للاستثمار: ويعرف هنا على أنه توظيفا دائما للأموال وإنفاق رأس مال ، بمعنى شراء أو إنشاء أصول يتحقق منها العائد في الأجل الطويل، ويكون موزعا على فترات زمنية متعددة.[1]، ويتحصل عليها من خلال الشراء أو الإنشاء بواسطة الوسائل الخاصة بالمؤسسة، ويكون غرضها الاستغلال وليس البيع.

---

[1] وحادي حليم، "**دور الضريبة في ترقية الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2003/2002، ص 55.

[2] علي لطفي، "**التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية، 1988، ص188.

[3] ميلودي أبو بكر، "**اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع**"، دار الآفاق، الجزائر، 1999، ص12.

2- التعريف الاقتصادي للاستثمار: قصد بالاستثمار في الاقتصاد غالبا أنه اكتساب الموجودات المالية، على أن توظيف الأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة على شكل سلع وخدمات.[2]

3- التعريف المالي للاستثمار: يعرف بأنه توظيف الأموال بموجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة.[3]

من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار على أنه التخلي عن أموال متاحة حاليا ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة، بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرف الاستثمار على حسب المادة 2 من القانون 09/16 أنه اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، و توسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل، المساهمات في رأسمال شركة.[4]

الفرع 2- أهداف الاستثمار

للاستثمار أهداف كثيرة نُلخصها في مايلي:

1- أهداف اقتصادية: ويمكن تلخيصها فيما يلي :[5]

- تعظيم العائد، كونه النتيجة التي يتم بها حشد وتشغيل رؤوس الأموال وتحمل مختلف المخاطر من أجل تحقيقها؛
- زيادة قدرات الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الانتاج، وذلك بمزج عناصر العمل ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يحقق الرفاهية والتنمية الاقتصادية؛

---

[1] عبد الحميد برحومة، "**محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها- إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة (1994-2004)** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006-2007، ص06.

[2] حياة قرساس، "**أثر تحسين مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2012)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص دراسات مالية، جامعة الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2016، ص03.

[3] سليمان عمر عبد الهادي، "**الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**" ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص23.

[4] المادة 2 من قانون 09/16 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2016، العدد

[5] خليفاتي جمال، "**تعزيز دور الافصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر- دراسة استطلاعية-**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015/2014، ص ص38-39.

- الزيادة في كميات الإنتاج السلعي والخدمي في حدود إمكانيات التسويق، الأمر الذي يحقق مداخيل مناسبة لعوامل الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني؛
- تقوية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تصحيح الاختلالات وإعادة توزيع المساهمات، بالشكل الذي يسمح بمشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة؛
- توفير كل ما تحتاجه مختلف الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من وسائل الإنتاج.

2- أهداف تكنولوجية: ويمكن إبرازها كالتالي:[1]

- اللحاق بركب التقدم التكنولوجي، وذلك بتبني أحسن نموذج يساعد على المنافسة وتحسين الإنتاج؛
- تطوير وسائل وأساليب الإنتاج بما يساعد على المنافسة وتحسين الإنتاج؛
- جلب وسائل الإنتاج المتطورة لاحتياجات التنمية الاقتصادية بالدولة، واستعمالها بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية.

3- أهداف اجتماعية: يمكن استخلاصها كالآتي:[2]

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة في عامية الدولة؛
- تشغيل اليد العاملة واستعمالها في تحقيق التنمية، والقضاء على مختلف مظاهر الفساد الاجتماعي الناتجة عن البطالة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإنهاء القلق الاجتماعي عن طريق توفير حاجات المجتمع.

4- أهداف سياسية: وسنذكر أهمها كالتالي:[3]

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع باقي الدول والمنظمات، ورفع مكانة الدولة السياسية بين أشخاص المجتمع الدولي؛
- إيجاد قاعدة اقتصادية تُمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة؛

[1] خليفاتي جمال، المرجع السابق، ص 39.
[2] خليفاتي جمال، المرجع السابق، ص 39.
[3] خليفاتي جمال، المرجع السابق، ص40.

- تنظيم الأفراد في كيانات ومشروعات تجعل منهم قوة منظمة في خدمة تنمية الدولة وأمنها؛
- تعزيز قدرات الدولة في مختلف المجالات.

الفرع 3- أدوات الاستثمار

للاستثمار عدة أدوات نذكرها كالتالي:

1- الأدوات المادية للاستثمار: وهي عديدة ومتنوعة سنذكرها كالتالي:[1]

1-1- المشروعات الاقتصادية: وهي من أكثر الأدوات المادية انتشارا، وتتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية وتجارية، صناعية وخدمية، ومن أهم خصائصها أنها تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباع حاجيات الفرد والمجتمع.

1-2- العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

- **مباشر**: وهذا عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (أراضي، مباني،..)
- **غير مباشر**: عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

1-3- السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك، وأخرى للذهب في لندن وللبن في البرازيل ....الخ، ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات المستقبلية، وهي عقد بين الطرفين هما منتج السلعة ووكيل أو السمسار، غالبا ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة ما بتاريخ معين في المستقبل، مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تتحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

2- الأدوات المالية للاستثمار: وهي كذلك متنوعة ونذكرها كالتالي:[2]

2-1- الأسهم: والسهم هو وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأسمال الشركة، تعطى له جميع الحقوق المعطاة لكل شريك، ونميز بين نوعين من الأسهم عادية وممتازة.

---

[1] عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري للفترة 1996-2005**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2007-2008، ص ص 40-41.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص41-42 بتصرف.

أ– السهم العادي: هو مستند ملكية له قيمة اسمية وهي القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس. وقيمة دفترية تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار فضلا عن القيمة الاسمية للأسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، وأخيرا القيمة السوقية وهي القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أصغر من القيمة الدفترية.

ب– السهم الممتاز: وهو الذي يمنح لصاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح والزيادة في الربح الناتج عن التصفية، ولديه كذلك ثلاث قيم مثل السهم العادي إلا أن القيمة الدفترية تحسب بقسمة مجموع القيم الاسمية وعلاوات الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية لهذا النوع من الأسهم لا تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهاته الأسهم.

ج– الفرق بين السهم العادي والسهم الممتاز: نميز بين أربعة فروقات:[1]

- الوفرة: تُعد الأسهم العادية متاحة أكثر بكثير من الأسهم الممتازة. وإن شراء الأسهم العادية مقابل الأسهم الممتازة أم لا يعود في النهاية إلى أهداف المستثمر.

- المخاطرة: عادة ما يهتم أولئك الذين يشترون الأسهم العادية بإمكانية تحقيق أرباح أعلى، ولكن مع مخاطر أعلى. وبالمقارنة فإن أولئك الذين يشترون الأسهم الممتازة يهتمون عادةً بإيرادات توزيعات الأرباح العادية مع مخاطر أقل. أيضًا قد لا يتم اختيار الأسهم الممتازة من قبل المستثمرين في بيئة ترتفع فيها معدلات الفائدة، مما يقلل من القيمة الاسمية للأسهم.

- التصويت: ويعتبر الفارق الرئيسي بين السهمين، بحيث الأسهم الممتازة لا تمنح حقوق التصويت للمساهمين بينما تمنحهم الأسهم العادية تلك الحقوق.

- الأولوية على دخل الشركة: ويتمتعون بهذه الأولوية المساهمون الممتازون، ويعني أن الشركة تدفع لهم أرباحًا قبل المساهمين العاديين.

2–2– السندات: والسند هو مستند مديونية طويلة الأجل، يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد لفترات دورية، كما يتمتع حامله في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه عندما يحل تاريخ الاستحقاق.

ويوجد منها نوعين:

[1] حنين عتوم " **الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة** "، مقال في الأنترنت، الرابط على الموقع الإلكتروني،https://e3arabi.com ، تاريخ الاطلاع 2022/01/15، الساعة 18:43.

- السندات التي تُصدرها الدولة وتتمثل في صكوك المديونية متوسطة وطويلة الآجال، وتُصدرها الدولة من أجل الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في ميزانيتها أو بهدف مواجهة التضخم.
- أما بالنسبة للنوع الثاني من السندات وهي السندات التي تُصدرها المؤسسات الاقتصادية وتكون بمثابة عقد أو اتفاق بين المؤسسة (المقترض) والمستثمر (المقرض).

المطلب02: خصائص الاستثمار ومكوناته

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى خصائص الاستثمار التي تُميزه عن بقية المتغيرات الكلية الأخرى، وماهي أهم مكوناته الأساسية.

الفرع 1- خصائص الاستثمار

للاستثمار عدة خصائص نذكرها كالآتي:[1]

1- تكاليف الاستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

1-1- التكاليف الاستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية.

1-2- تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ...إلخ.

2- التدفقات النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل: الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

[1] أسماء حدانة، " **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018/2017، ص ص95-96.

3- مدة حياة المشروع: المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دور ة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

4- القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

الفرع 2- مكونات الاستثمار

لمعرفة مكونات الاستثمار بدقة يجب التمييز بين الاستثمار على مستوى المشروع الفردي وبين الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني.

1- مكونات الاستثمار في المشروع الفردي: من وجهة نظر المشروع الفردي، يتكون الاستثمار في تكوين رأس المال من:[1] الآلات والمعدات، الأرض، المباني، التشييدات، التجهيزات ووسائل النقل .ويلاحظ أن الأرض تختلف عن المكونات الأخرى للاستثمار في أنها هبة الطبيعة، بمعنى أنها ليست من صنع الإنسان، ولا يستطيع أن يزيد أو ينقص المساحة الكلية منها، وكل ما يمكن أن يحدثه من أثر في هذا البند من بنود الاستثمار هو أن يزيد أو ينقص مساحة الأرض المخصصة لاستخدام معين كزيادة أرض البناء مثلا على حساب النقص في الأراضي الزراعية.

أما الأصول الثابتة الأخرى (وهي المباني، التشييدات، الآلات، المعدات، التجهيزات ووسائل النقل) فمن الممكن للإنسان أن يتحكم في الكميات المتوافرة منها في المجتمع، لأن هذه الأصول لا تتوافر إلا عن طريق الإنتاج، فإن أية زيادة في إنتاج هذه الأصول الرأسمالية الثابتة تؤدي إلى زيادة الكمية المتاحة منها، والعكس صحيح.

2- مكونات الاستثمار الوطني: إذا كانت الأرض كأصل رأسمالي ثابت محدود المساحة، وليست من صنع الإنسان، فإن لهذه الخاصية أهميتها في تحديد مكونات الاستثمار الوطني، إذ إن قيام أي مشروع بشراء قطعة من الأرض لبناء مصنع يعتبر استثمار من وجهة نظر المشروع فحسب، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع، لأن قطعة الأرض هذه تمثل إضافة إلى الأصول الثابتة للمشروع، أما بالنسبة للمجتمع في مجموعه فلا يعتبر إنفاق المشروع على شراء الأرض أحد مكونات الاستثمار الوطني، وإنما عملية انتقال

[1] حسين عمر،" **الاستثمار والعولمة**"، القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2000، ص ص45-46.

ملكية الأرض من طرف بائع إلى المشروع كطرف مشترى. ولهذا يميز الاقتصاديون بين رقم الاستثمارات العينية شاملا ثمن الأرض وبين رقم الاستثمارات العينية باستبعاد ثمن الأرض.[1]

إنما يلاحظ أن استبعاد الأرض من مكونات الاستثمار الوطني لا يعني استبعاد العمليات التي تجرى على الأرض لجعلها صالحة للاستعمال. إذا أخذنا مثلا عمليات استصلاح الأراضي، أو ردم البرك والمستنقعات، أو حفر الترع، أو حفر الآبار، أو مد الطرق، فإننا نجد أنها جميعها عمليات إنتاجية يترتب عليها إضافة إلى رأس مال المجتمع، وعلى ذلك فإنها تدخل ضمن الاستثمار المحلي على أنها تشييدات. وتبعا لذلك فإن الاستثمار الوطني يتكون من المباني، والتشييدات، والآلات والمعدات، والتجهيزات ووسائل النقل .ويلاحظ أيضا، في هذا الصدد، أن مجموع إنفاق المشروعات على هذه العناصر لا يعادل – بالضرورة– مجموع الاستثمار الوطني، إذ أن بعض المشروعات قد يلجأ إلى زيادة رأس مالها الثابت عن طريق شراء أصول مستعملة. وهنا لا تخرج عمليات شراء الأصول المستعملة عن انتقال ملكيتها من طرف البائع لها إلى الطرف المشتري، وهي و إن كانت استثمارا من وجهة نظر المشروع القائم بالشراء، فإنه – في الوقت ذاته– تصفية لجزء من استثمارات المشروع القائم بالبيع. وعلى ذلك فإن شراء هذه الأصول المستعملة لا يترتب إضافة إلى رأس المال الوطني من وجهة نظر المجتمع.

المطلب03: أنواع الاستثمار ومبادئه

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على أنواع الاستثمار المختلفة، وعلى المبادئ التي يتميز بها الاستثمار.

الفرع 1– أنواع الاستثمار

سنوضح أنواع الاستثمار من خلال عدة تصنيفات:

1– التصنيف حسب طبيعة الاستثمار: ولدينا نوعان حسب هذا التصنيف وهما كالتالي:[2]

1–1– استثمار عينيIntangible investment: وهو الاستثمار المنصب على السلع الاستثمارية التي تُؤدي إلى خلق القيم، ويتعلق الأمر بمختلف الأصول التي لديها كيان مادي ملموس مثل الأراضي والعقارات أو مختلف التجهيزات الإنتاجية التي تُؤدي في النهاية إلى خلق منتجات مادية وخدمية جديدة وتُساهم في زيادة ثروة المستثمر وتُحقق في تحسن الرفاهية للمجتمع.

1–2– استثمار ماليFinancial investment: هو عبارة عن استثمار لا يُؤدي إلى خلق القيم، وإنما يُؤدي إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة الحقيقية، وتتضمن الاستثمار في مختلف الأصول المالية المتاحة، المتمثلة أساسا في الأوراق المالية بأنواعها (سندات، أسهم)، بمعنى أن الاستثمار المالي يقوم على

[1] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص46-47.

[2] مروان شموط، **"أسس الاستثمار"**، دار الصفاء، الأردن، 2003، ص21.

انتقال السلع الرأسمالية (الأوراق المالية) من شخص إلى آخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[1]

2- التصنيف حسب نوعية الاستثمار: ولدينا أربعة أنواع حسب هذا التصنيف: [2]

2-1- الاستثمار الاقتصاديEconomic investment: هي الاستثمارات التي تستهدف مباشرة إنتاج سلع وخدمات تُخصص للاستهلاك أو الاستثمار، كالاستثمارات العقارية، السياحية، الصناعية، الزراعية، مجال التعدين، والنقل بأنواعه، والخدمات الاستثمارية الأخرى، بحيث أن لكل مجال من المجالات السابقة طبيعته وبيئته الخاصة التي يتعامل معها المستثمر سلبيا أو إيجابيا، لتحقيق أغراضه الاستثمارية.

2-2- الاستثمار الاجتماعي Social investment: وهو الذي لا يمكن لنا قياس العائد المستخلص منه، وتُساعد في زيادة الطاقة الإنتاجية والموجهة لتحسين رفاهية المجتمع مثلا كالأنشطة الرياضية والثقافية...الخ.

2-3- الاستثمار الإداري Management investment: ويهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع أو تنظم أداءه، مثل مرافق الجيش والأمن والمصالح الحكومية (البلديات، الدوائر، الولايات ...الخ)

2-4- الاستثمار في الموارد البشرية Investing in human resources: وهو الاستثمار الذي يقوم على التنمية البشرية، ويتعلق عموما ببرامج التدريب للمواطنين والمدارس الرسمية وغيرها من أنواع التعليم، فهو استثمار يُركز على الثروة البشرية أي تُركز على الفرد. كما يدخل في هذا الاستثمار تكاليف التكوين ورفع مستوى العمال بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية.

2-5- الاستثمار افي مجال البحث والتطوير: يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة، حيث تُخصص له هذه الدول أموال طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية، وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج، مما يجعلها تتحكم في حقوق الملكية الفكرية والابتكارات.

2-6- الاستثمار التعويضي (الإحلالي) Compensatory investment : هو الاستثمار الذي يُعوض رأس المال في مستواه الأصلي وذلك من خلال تعويض رأس المال المهتلك برأس مال جديد مثل: ترميم الطرق.....إلخ، هذا النوع من الاستثمارات لا يسمح بزيادة مخزون رأس المال

[1] بلقاسم مصباح ، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006/2005، ص04.

[2] حامد العربي الخضري، "**تقييم الاستثمارات**"، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2000، ص45.

ولكن يضمن المحافظة عليه في مستواه الأصلي ويكون الاستثمار الكلي مساويا إلى "الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي"[1].

3- التصنيف حسب الأجل: ويُصنف الاستثمار حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:[2]

3-1- استثمار قصير الأجل Short-term investment: وهو الذي لا يزيد فيه مدة توظيف الأموال عن سنة، ومن أمثلتها قيام أحد المستثمرين بشراء سندات قصيرة الاجل التي تُصدر عن مختلف المؤسسات، ويكون الهدف من هذا النوع من الاستثمار هو توفير السيولة النقدية وتحقيق بعض الفوائد.

3-2- الاستثمار متوسط الأجلMedium term investment: يتميز بأن مدة توظيف الأموال تفوق السنة وتصل إلى ما يقارب العشر سنوات، ومثالها أن يودع شخص ما مبلغا من النقود لمدة خمس سنوات، أو أن يقوم بشراء أوراق مالية أو استئجار أصل وتشغيله في المدة المذكورة.

3-3- الاستثمار طويل الأجل: وتتجاوز مدة توظيف الأموال في هذا الاستثمار عشر سنوات لتصل إلى خمسة عشر سنة أو أكثر، ودخل في هذه الحالات تأسيس المشاريع وإيداع الأموال لدى البنوك لمدة طويلة والاكتتاب في الأسهم طويلة الأجل، وعادة ما يكون الهدف من وراء هذا الاستثمار هو تحقيق عائد مرتفع عن طريق الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لمدة طويلة نسبيا.[3]

4- تصنيف الاستثمار حسب الموقع الجغرافي: وتنقسم الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى:[4]

4-1- استثمار حكومي أو عام Public Investment أو استثمار الدولة : وهو الاستثمار في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها، ويمثل هذا الاستثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله إما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء كانت داخلية أم خارجية،[5] إذ تقوم الدولة بالإنفاق على شراء سلع استثمارية لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع.[6]

---

[1] عزيز أورابية ، "**السياسات الاستثمارية والتشغيل في الجزائر للفترة (2000-2010)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012/2011، ص07.

[2] مروان شموط، مرجه سبق ذكره، ص18.

[3] كاظم جاسم العيساوي، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**"، دار المناهج، الأردن، 2002، ص21.

[4] غدير بنت سعد الحمود :"**العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 55.

[5] غدير بنت سعد الحمود، المرجع السابق، ص23.

[6] عبدالله الطاهر، "**مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، جامعة المالك سعود، المملكة العربية السعودية، 1984، ص 14.

4-2- استثمار خاص(محلي) Local Investment أو استثمار القطاع الخاص: وقد تطور هذا النوع من المشروع الفردي أو العائلي في نشاط محدود إلى شركات أو مؤسسات تضم عدداً من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية،[1] وعادة هذا النوع من الاستثمار يهدف إلى الربح ويمَول عن طريق الاحتياطي أو الأرباح.

وهذه الاستثمارات لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني، ويتم فيه توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة.

4-3- استثمار أجنبي(خارجي) Foreign Investment : وهي الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل المهمة لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، إذ تميز عقد التسعينيات من القرن الماضي وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال لتمويل الاستثمارات في البلدان النامية .

وتعني هذه الاستثمارات توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، أي استخدام المدخرات الوطنية في تكوين رأس مال حقيقي جديد في دولة أجنبية، وذلك بسبب توقعات الأرباح على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عند الاستثمار في الدول الأجنبية بيئة الاستثمار في الداخل والخارج.

5- تصنيف الاستثمار حسب المعيار القائم به: نميز بين أربعة أنواع من الاستثمار على حسب هذا التصنيف:

5-1- الاستثمار المباشر Direct Investment: يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات..إلخ)، أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها.

5-2- الاستثمار غير المباشر Indirect Investment: يتعلق هذا الاستثمار بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، وتكون علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي

[1] ماجد عبد الله، " **إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص22-23.

يشترون أسهمها وسنداتها علاقة غير مباشرة، حيث لا يكون المستثمر دورا مؤثرا في الشركة، وتكون نية المستثمر هي شراء الأهم قصد إعادة بيعها، وتحقيق أرباح إضافية.[1]

5-3- الاستثمار الشخصي: هو ذلك الذي ينفذ من شخص طبيعي بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأشخاص أو المؤسسات، وبغض النظر عن الأدوات الاستثمارية التي يستخدمها، مالية كانت كالأسهم والسندات، أو حقيقية كالعقارات وغيرها..

5-4- الاستثمار المؤسسي: هو ذلك الاستثمار الذي تُنفذه أشخاص اعتبارية (شركات، هيئات في الدولة...) وتختلف باختلاف المجال المتبع في الاستثمار والأدوات المستخدمة.

6- تصنيف الاستثمار حسب التعددية:

ونُميز بين النوعين التاليين:[2]

6-1- الاستثمار المتعدد Multiple investment: يُسمى كذلك باستثمار المحفظة، حيث نجد أن المستثمر يقوم بعدد من العمليات الاستثمارية باستخدام عدد من أنواع الأدوات المادية(الحقيقية) و الأدوات المالية في وقت واحد.

6-2- الاستثمار غير المتعدد Non-multiple investment: بحيث أن المستثمر هنا يقوم بعملية واحدة ومحددة كأن يشتري أصلا واحد ماديا أو ماليا، وهذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل، فيبقى نوع الاستثمار وفقا لهذا المعيار استثمار وحيد.

الفرع 2- مبادئ الاستثمار

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة والتي تتمثل في :[3]

1- مبدأ الاختيار: نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛

---

[1] علي عباس، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار الحامد، الأردن، 2007، ص36.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] الزين منصوري ، "**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2006/2005، ص 22.

- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري؛
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛
- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته.

كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

2- مبدأ المقارنة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر من وجهة المستثمر حسب مبدأ الملائمة[1].

3- مبدأ الملاءمة: بعد الاختيار بين الآلات الاستثمارية و أدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر و كذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات و الميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:[2]

- معدل العائد على الاستثمار؛
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار.

4- مبدأ التنويع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.[3] بحيث يعرقل المستثمرون للاستثمار في مشاريع جديدة أو حتى التوسع في المشروعات القائمة، لذا يتوجب على الدولة التدخل من أجل تحديد سعر فائدة مناسب حتى ترعى سياسة محفزة للاستثمار والادخار.

[1] أسماء حدانة، مرجع سبق ذكره، ص 96
[2] الزين منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 23
[3] أسماء حدانة، مرجع سبق ذكره، ص 97

المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أصبحنا نعلم مدى الأهمية البالغة للاستثمار، وذلك للدور الكبير الذي في اقتصاديات الدول خاصة النامية، ومن هذا المنطلق تسعى الحكومات جاهدة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الأمنية والسياسية المناسبة لجلب المستثمر وتشجيعه سواء كان من الوطن أو من خارجه، وفي سبيل ذلك تعمل على سن قوانين تهدف إلى رفع العوائق ومنح المزيد من التسهيلات على اختلاف أنواعها (جبائية، جمركية، مالية،...الخ) بهدف خلق مناخ استثماري ملائم للنشاط الاستثماري.

والجزائر دولة نامية عرف نظامها الاقتصادي تحولات كثيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد مر الاستثمار في الجزائر بعدة مراحل، وفي كل مرحلة جملة من القوانين.

المطلب01: الاستثمار في الاقتصاد الموجه (1963-1966)

إن التأكيد على فكرة الاستقلال في الاقتصاد من بين الأهداف التي سعت إليها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي، كذلك بتدخل الدولة في جميع مجالات الاقتصاد الحيوية بتسيير أموالها واحتكار التسيير والمراقبة كإنشاء المؤسسات العمومية كجعل هذه القطاعات غير مفتوحة للرأسمال الأجنبي إلا إذا كانت في شكل شركات مختلطة وبشروط خوفا من هيمنة الرأسمال الأجنبي على الاقتصاد الوطني. وخلال فترة الاقتصاد الموجه.

الفرع 1- قانون الاستثمار لسنة 1963

كان قانون الاستثمارات رقم 277/63 المؤرخ في 1963/07/26 موجها أساسا إلى رؤوس الأموال الأجنبية الإنتاجية وهذا طبقا لما جاء في المادة 03 منه التي تنص على أن "الاستثمار معترف به لكل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي في حدود النظام العام وقواعد الإقامة في إطار القوانين والأنظمة السارية المفعول.

وقد تضمن هذا القانون مظاهر عديدة لنظام الرقابة على الاستثمارات الأجنبية لاسيما من حيث تقليص مجالات تدخل المستثمر الأجنبي وكذا من حيث الهيئات الإدارية التي تتولى رقابتها، ويظهر ذلك من خلال:

- فتح قطاعات الاقتصاد الحيوية بطريقة غير مباشرة في إطار شركات مختلطة بين الدولة والمستثمر الأجنبي تخضع لبنود غير مألوفة تعكس رقابة الدولة؛
- إنشاء لجان إدارية لرقابة الاستثمارات الأجنبي تتمثل في اللجنة الوطنية للاستثمار[1]، وهي هيئة استشارية لدى الوزارة الوصية في مجال الاستثمار تتكوف من 13 عضوا يمثلون عدة قطاعات مالية، إدارية، نقابية ونيابية، يترأسها المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية لدى وزارة المالية والتي تقوم بدراسة طلبات

[1] المادة14 من القانون 277/63المؤرخ في 1963/07/26، المتعلق بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، ص774.

الاستثمار المقدمة من طرف المستثمرين الأجانب وإعداد تقرير مفصل عنها وترفعه إلى السلطة الوصية على القطاع الذي يقوم بمنح الترخيص بالاستثمار أو برفضه، ويشمل هذا الترخيص برنامج مشروع الاستثمار، وكذا إلزام المستثمر بأن يُقدم تقريرا مفصلا كل 6 أشهر عن مستوى تقدم مشروعه أمام اللجنة الوطنية للاستثمار، وإذا تبين بطئ في الإنجاز أو عدم تنفيذ المستثمر لالتزاماته يتم اعذاره وإذا لم يستجب يسحب منه الاعتماد بقرار من الوزير المعني بعد أخذ رأي اللجنة.[1]

وجاء هذا القانون بجملة من الضمانات نذكرها كالتالي:

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي هذه المؤسسات؛
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية، الضمان ضد نزع الملكية.

ومما سبق يمكننا القول أن هذا القانون في مجمله لم يكن محفزا للاستثمار ان لم يكن منفرا له، وذلك بالرغم من الضمانات التي حملها إلا أن التوجه الاشتراكي في الشؤون الاقتصادية للسلطات العمومية آنذاك كان واضحا، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية التي تعترض تطبيق هذا القانون كضرورة الحصول على الاعتماد المسبق من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات وإلزام المستثمر ببعض الشروط غير المرغوب فيها كالمساهمة في تكوين الإطارات الجزائرية، تقديم تقارير نصف سنوية إلى السلطات المعنية بمراقبة برامج الاستثمار عن مدى التزام المستثمر وتنفيذه للبرنامج الاستثماري المسطر تحت طائلة سحب الاعتماد بعد إعذار المستثمر في فترة بين شهر و ثلاثة أشهر. وهذا طبقا للمواد13 و16 و17 من القانون رقم 277/63)[2].

الفرع 2- قانون الاستثمار لسنة 1966

نتيجة للنقص الواضح في القانون رقم 277/63 تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات سنة 1966 وهو الأمر رقم 284/66 الذي يهدف إلى سد الثغرات وتدارك النقائص التي ظهرت في قانون 1963، وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني، وتحديد الضمانات والمنافع المتوفرة لها.

إن الأمر 284/66 كان موجها أساسا للاستثمار الوطني الخاص من أجل التحرر من الهيمنة الأجنبية حيث أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر وترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية على الدولة أو الهيئات التابعة لها، كما أن الدولة تتدخل بمفردها لمساهمة الرأس المال الخاص أو في إطار الشركات مختلطة الاقتصاد[3]، ومع هذا لم يستبعد هذا القانون الاستثمارات الأجنبية نهائيا إنما قلص من اللجوء إليها وحصرها في قطاعين هما الصناعة والسياحة بشرط الحصول على رخصة تسلمها للسلطة العمومية بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمار للاستفادة من الضمانات والمنافع المنصوص عليها.[4] وبهذا يكون هذا الأمر هو أول نص يأتي بالنص

[1] المادتين 15 و17 من القانون 277/63 المذكور سابقا، ص 745.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص156-157.

[3] المادة2 من الأمر 284/66 المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر في 1966/09/17، ص1204.

[4] المادة 4 من الأمر 284/66 المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر في 1966/09/17، ص1204.

على تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وقد أحاط هذا الأمر الاستثمار الخاص بمجموعة من المنافع كما أسماها المشرع، وأخذت أغلبها الطابع الجبائي.[1]

وفي إطار تشجيعه للاستثمار خارج قطاع المحروقات، كانت هناك استفادة من المنافع الجبائية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالقطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية للمؤسسة[2]، ونص على استفادة المؤسسات ذات الصيغة السياحية علاوة على المنافع العامة من تخفيض في الفائدة يصل إلى غاية 3% عن القروض الطويلة وقصيرة الأجل.[3]

وبالرغم من الأهمية التي أبداها هذا الأمر إلى قطاعي الصناعة والسياحة إلا أنه سجل قطاع المحروقات آنذاك اكبر نسبة في الصادرات.

إن القوانين الصادرة في الفترة ما بين(1963-1966) تميزت بطابع الرقابة الإدارية للدولة على الاستثمارات، ويظهر ذلك من خلال دعوة المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر من جهة، وتحديد المجالات المفتوحة للاستثمار من جهة أخرى.

الفرع 3- قانون الاستثمار لسنة 1982

تبنت الجزائر سنة 1982 ضمن استراتيجية جديدة للتنمية قانونين الأول قانون 11/82[4] والذي يتعلق بتحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الخاصة الوطنية دون الأجنبية منها، ويتعلق ذلك بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها، وتكون بذلك قد أكدت رفضها لتدخل الرأسمال الأجنبي وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات مختلطة الاقتصاد، وجاء القانون الثاني 13/82[5] بنظام مشاركة مع المستثمر الأجنبي وذلك بالسماح له بالعمل في الجزائر وحصوله على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة مع مؤسسات القطاع العام، ولا تتحصل على العوائد إلا إذا كان نشاطها تابع لقطاع المحروقات، ومن بين الامتيازات التي تستفيد منها الشركات المختلطة بمجرد تأسيسها مايلي:[6]

- الإعفاء من الحق على التحويل بالمقابل لكل المشروعات العقارية الضرورية لنشاطه؛
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات؛

---

[1] خيرة لعيدي، محمد أمين مزيان ،" **الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر(قطاع المحروقات نموذجا)**"، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد02، 2017، ص ص177-203.

[2] المادة 15 من القانون 284/66، مرجع سبق ذكره، ص1206.

[3] المادة18 من القانون 284/66، مرجع سبق ذكره، ص1206.

[4] القانون رقم 11/82 المؤرخ في1982/08/21، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 34 لسنة 1982.

[5] القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد35 لسنة 1982.

[6] حنان شناق، "**تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009/2008، ص.94

- الخضوع للقانون التجاري حيث يكون تأسيسها كشركة أسهم ذات مسؤولية محدودة؛
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات أو من الضريبة على الأجر الإضافي؛
- غير خاضعة لنفس الرقابة المطبقة على الشركات الاشتراكية ولكنها أصبحت رقابة اقتصادية؛
- لا تخضع للقانون العام والوصاية الوزارية؛
- تقوم صناديق المساهمة بتسيير رأس مالها.

ومقتضى هذا القانون أنه لا استثمار أجنبي في الجزائر إلا في إطار شركة مختلطة الاقتصاد التي تُعد بمثابة شركات أسهم وتمثل المشاركة الجزائرية فيها 51% مع ضمان التسويق، أما الشركات الأجنبية فلا يُمكنها أن تتجاوز 49% مع ضمان تكوين المستخدمين ونقل التكنولوجيا، ونجد هنا بنص هذين القانونين أن الجزائر انتهجت سياسة جديدة تميزت بالانفتاح نحو القطاع الخاص والأجنبي، كما سجل تراجع عن السياسة الاقتصادية التي كانت تُعطي الأولوية للقطاع الصناعي وتم إعطاء الأولوية لقطاع السكن والتهيئة العمرانية.[1]

الفرع 4- قانون الاستثمار لسنة 1988

بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 وبروز أزمة اقتصادية دفع الدولة إلى التفكير في إحداث اصلاحات اقتصاديه تعيد النظر في المنهج الاقتصادي القائم آنذاك وفي هذا الإطار بادرت السلطة إلى تعديل قانون المحروقات بموجب قانون 14/86[2] والذي يعد انطلاقة لحركة تحرير النشاط الاقتصادي أين تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وكان من نتائجها صدور القانون رقم 01/88[3]، والقانون 25/88[4] وهذا الأخير قد ألغى ضرورة الحصول على الرخصة (الاعتماد) على عكس القوانين التي سبقته، بحيث أنه لم يُذكر هذا الإجراء في نص هذا القانون أي أنه تم إلغاؤه ضمنيا لأن هذه الوسيلة أدت إلى البيروقراطية وغالبا ما كانت تدفع المستثمرين الخواص إلى استثمار أموالهم في أنشطة صغيرة، وكذلك إلغاء القيد المتعلق بالقيمة الإجمالية للاستثمار بل على العكس مكن هذا القانون كل الطاقات الوطنية سواء مقيم في الجزائر أو غير مقيم أن يساهموا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

لكن لم يكن هذا القانون في المستوى المطلوب نتيجة أسباب نذكرها كالتالي:[5]

- ضعف حجم الاستثمارات لسنة 1988 حيث بلغت 211 مشروع فقط؛

---

[1] حنان شناق مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] القانون 14/86 المؤرخ في 1986/08/19، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث في المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 34 لسنة 1986.

[3] القانون 01/88، المؤرخ في 1988/01/12، المعدل والمتتم للقانون 13/82 والمتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 02 لسنة 1988.

[4] القانون 25/88 المؤرخ في 1988/07/12، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 27 لسنة 1988.

[5] حنان شناق، مرج سبق ذكره، ص96، بتصرف.

- نقص العملة الصعبة من أجل استيراد التجهيزات والمواد الضرورية للمشروع الاستثماري الصناعي؛
- اختلال التوزيع الجغرافي لتلك المشروعات وعدم تمكنها من توفير مناصب شغل هامة؛
- الإعفاءات الضريبية المفتوحة كانت غير كافية.

المطلب 02: الاستثمار في الاقتصاد الحر

ومن أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار التي ظهرت خلال فترة الاقتصاد الحر سنتناولها في هذا المطلب.

الفرع 1- قانون النقد والعرض 10/90

يعتبر صدور هذا القانون بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستو ى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، وقد نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال . كما أدخل هذا القانون تمييزا بين المقيمين وغير المقيمين حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة.[1] وقد كرس هذا القانون عدة مبادئ تتمثل في:[2]

- حرية الاستثمار باستثناء القطاعات المخصصة للدولة إلى جانب تحديد شروط تدخل رأس المال الخاص؛
- حرية تحويل رؤوس الموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين من تقديم الطلب؛
- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر وتجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ صدور هذا القانون لم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية للاستثمارات؛
- تبسيط عملية الاستثمار الخاضع للرأي بالمطالبة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض ليبث في الملف خلال شهرين مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة.

وبالرغم من أهمية الأحكام التي جاء بها هذا القانون في مجال الاستثمار ورؤوس الأموال، إلا أنه ظل يُشكل محطة قانونية مؤقتة فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار، في انتظار تخصيص قانون مستقل لهذا النوع من القطاعات وهذا ما حدث في القانون رقم 12/93.

---

[2] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16 لسنة 1990، الملغى بموجب المادة 142 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 لسنة 2003، والموافق عليه بموجب القانون رقم 03-15 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية العدد 64، سنة 2003، والمعدل والمتمم عدة مرات آخرها القانون رقم 10-17، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، الجريدة الرسمية العدد 57 لسنة 2017.

[2] القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14،المرجع السابق، ص528.

كما نص هذا القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة عن القانونين رقم 13/82 و13/86 المتعلقين بالشركات المختلطة الاقتصادية إلى جانب المبادئ السابقة، هناك مبادئ أخرى نذكر منها استقلالية البنك المركزي وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص، تبني مفاهيم المقيم وغير المقيم عوضا عن الأجنبي والوطني، التصريح بالاستثمارات الأجنبية وتسجيلها في مجلس النقد والقرض وتقدميه لبنك الجزائر وليس على مستوى اللجنة الوطنية للاستثمارات إضافة إلى قانون النقد والقرض حدثت تعديلات في نوفمبر 1991 على القانون رقم 14/86 المتعلق بالمحروقات، وقد وردت هذه التعديلات لتدعيم إرادة الانفتاح المكرسة في قانون النقد والقرض والتي خولت للشركات الأجنبية بالاستثمار في الآبار البترولية الثانوية بإدخال إجراءات تشجيعية (تخفيف من العبء الضريبي) لتمكين هذه الشركات من المساهمة بمجهود أكبر في التنقيب على البترول والغاز.[1]

الفرع 2- قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993

يُعتبر قانون الاستثمار لعام 1993 الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم(12/93) بتاريخ 12 ديسمبر 1993[1] تعبيرا وتأكيدا على رغبة الدولة في الانسحاب من النشاط الاقتصادي و تهيئة محيط ملائم لقيام الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبي للتوجه نحو اقتصاد السوق فقد جاء هذا المرسوم لتجسيد فكرة ترك الحرية للمستثمرين[2] والتخفيف من الإجراءات والعراقيل التي تصادف سير العمليات الاستثمارية، و ذلك بعدما قامت الجزائر بالتوقيع على جملة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تسعى إلى تشجيع وحماية الاستثمارات[3]، ويرتكز هذا القانون على مايلي:[4]

- تحديد النظام الذي يُطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحةً للدولة أو لفروعها؛
- يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما وتُكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة(APSI)
- و تسمى حسب المرسوم (12/93) بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) ثم تغيير اسم الوكالة لتصبح (ANDI)؛

[1] حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] عزيز أورابية، **مرجع سبق ذكره** ، ص69.

[3] SEKAK rachid , ¨ **L'investissement étranger en Algérie et le partenariat en Algérie**¨, Edition L'économie, Paris,1993 , page 07.

[4] MEBROURI Ali, ¨ **Encouragement et protection d'investissement en Algérie**¨, Revue de la Lettre Juridique, n0 47, Algérie, 1997.

- ومن أجل استقطاب فعال للاستثمار الأجنبي تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نلخصها فيمايلي:[1]

✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

✓ تطبيق نسبة مخفضة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرةً في إنجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين و أقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي و التجاري؛

✓ تخفيض مساهمات أصحاب العمل من الاشتراكات في الضمان الاجتماعي (حيث يدفعون نسبة 7% من الأجور المدفوعة كاشتراكات و تتحمل الدولة الفرق).

- إعفاءات خاصة بالمناطق الخاصة و المصنفة حسب المادة 20 من المرسوم رقم (12/93) كمناطق للترقية و مناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة حيث منح قانون الاستثمار حوافز إضافية لهذه المناطق تمثلت فيمايلي:[2]

✓ تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بأشغال البني الأساسية اللازمة لإنجاز الاستثمار؛

✓ تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إلى فترة تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات؛

✓ التنازل على الأراضي الحكومية بأسعار منخفضة جداً تصل إلى حدود الدينار الرمزي؛

✓ تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بمساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي؛

✓ عند انتهاء فترة الإعفاء تخضع الأرباح المستثمرة لتخفيض إضافي؛

✓ حرية استيراد السلع والخدمات اللازمة لإنجاز المشروع وتشغيله؛

✓ ضمان التحويل حيث يمكن للمستثمرين تحويل رؤوس الأموال المتصلة بالتمويل.[3]

[1] المواد 17-18-19 من المرسوم التشريعي 10/93، مرجع سبق ذكره، ص06.
[2] المواد 20-21-22-23-24 من المرسوم التشريعي 10/93، المرجع السابق، ص ص6-7.
[3] المادة 126 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره، ص535.

المطلب 03: قانون الاستثمار2001

بالرغم من الإيجابيات التي جاء بها المرسوم التشريعي 12/93، إلا أنه قد أُلغي في 2001 بسبب بعض النقائص، التي كان لابد من تداركها تماشيا مع اقتصاد السوق، والعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها، وذلك بتوفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي الذي وصلته الجزائر. لذلك قام المشرع الجزائري بإصدار قانون الاستثمار 2001 من أجل تحقيق الغايات المرجوة.

الفرع 1- أهداف قانون تطوير الاستثمار 03/01

ومن أهداف هذا الأمر 03/01[1] تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب كذلك بتوفير النظام القانوني والمالي الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات من خلال إحداث أجهزة استثمار جديدة وفتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي.

إن المشرع وفقا لهذا الأمر قد وسع من مفهوم الاستثمار، وذلك من خلال توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه بتقديم حصص نقدية أو عينية، كما شمل المفهوم الجديد للاستثمار الخوصصة الكلية أو الجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة وهنا لا يخضع انجاز الاستثمارات لترخيص من السلطات العمومية وإنما يكفي التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، غير أنه إذا تعلق الأمر بأنشطة مقننة فإن الاستثمار يبقى خاضعا لنظام الترخيص لارتباط هذه الأنشطة بالنظام العام وحماية البيئة.[2]

والجديد في هذا التشريع ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛
- إنشاء شباك موحد[3] لا مركزي يُمثل على مستوى ولاية، بعدما كان الشباك الوحيد الذي أتى به قانون 1993 لا يوجد إلا في بعض الولايات؛
- إعادة النظر في نظام الامتيازات من خلال وضع نظام عام ونظام خاص؛

[1] الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47 لسنة 2001.

[2] المواد 1،2،3،4 من الأمر 03/01، المرجع السابق، ص05.

[3] المواد22،23،24 من الامر 03/01، المرجع السابق، ص08.

- إحداث أجهزة استثمار جديدة تتولى الإشراف على الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، تتمثل في :المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تفادي العراقيل الإدارية كتوحيد مركز القرار.

وقد ألغى الأمر 03/01 كل الأحكام السابقة والمخالفة له ألا سيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 12/93 ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات.[1]

الفرع 2- أهم تعديلات قانون تطوير الاستثمار 03/01

لم يُحقق 03/01 بشكل كبير ما أنتظر منه بسبب مشكل العقار، وثُقل إجراءات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية كالعراقيل الإدارية، الشيء الذي أدى إلى إدخال تعديلات على هذا الأمر كان من أهمها إصدار الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 المعدل والمتمم للأمر 01-03 والتي تندرج فيما يلي:

1- التعديل الأول- الأمر رقم 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار: وأهم ما جاء في الأمر 08/06:[2]

- تُنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تُعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتُحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار؛

- ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويُكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات.

2- التعديل الثاني-المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 2006/10/09

يتضمن في فحواه تسع مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المجلس وأعماله، ويُلغي هذا المرسوم تماما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 281/01 المؤرخ في 2001/09/24 والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.[1]

---

[1] المادة 35 من الأمر 03/01، المرجع السابق، ص09.

[2] الأمر رقم 08/06، المؤرخ في 2006/07/5، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47 لسنة 2006، ص ص19-20

3- التعديل الثالث-المرسوم التنفيذي رقم 06/356 المؤرخ في 2006/10/09

وتضمن هذا المرسوم 44 مادة وتضمنت أحكام مختلفة من تنظيم وتسيير، وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي 282/01 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.[2]

4- التعديل الرابع- قانون رقم09/16 المؤرخ في 2016/08/3: يختصر مجال تطبيق القانون في:[3]

- تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات؛
- يُقصد مفهوم الاستثمار في مفهوم هذا الاستثمار على اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قطاعات الإنتاج وإعادة التأهيل؛
- المساهمة في رأس مال الشركة؛
- تخضع الاستثمارات قبل إنجازها إلى:[4]
  - ✓ -تسجيل الاستثمارات؛
  - ✓ -ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية ؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال؛
- تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 2006/10/09، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكياه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2006.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06/356 المؤرخ في 2006/10/09، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2006.

[3] المواد رقم 01-02-03-04 للقانون رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 لسنة 2016، ص18.

[4] المادة 26 للقانون رقم 09/16، المرجع السابق، ص22.

- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به؛
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون؛
- يُحدد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التنظيم؛
- تحصّل الوكالة بعنوان معالجة ملفات الاستثمار سواء من قبل مصالحها الخاصة أو مراكز التسيير إتاوة يحدد مبلغها وكيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم.

المبحث الثالث: الاستثمار في الجزائر من الماضي إلى المستقبل

وضعت العولمة الاقتصادية الجزائر أمام تحديات تتطلب مواجهتها بأساليب فعالة، والقيام بإصلاحات اقتصادية، مالية وإدارية لحماية اقتصادها ولزيادة تنافسية منتجاتها ودعم النمو في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمصارف، فقامت الدولة الجزائرية باتخاذ اجراءات منها الاتجاه نحو الاستثمار، لكن وبالرغم من إمكانياتها المادية والمالية الكبيرة لا تزال في بداية الطريق من حيث محاولاتها لتحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات، عن طريق الإصلاحات التي بشارتها منذ تسعينات القرن الماضي ومازالت إلى حد الآن تحاول تحسين المناخ الاستثماري من خلال محددات وبعض من الآليات التي تحدد آفاقها الاستثمارية مستقبلا.

المطلب01: مناخ الاستثمار وأهميته، محددات الاستثمار، وتطوره في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب عن مفهوم المناخ الاستثماري، وأهميته بصورة مختصرة، وعن مدى تطور الاستثمار في الجزائر.

الفرع 1- مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته

ويكمن مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته كالتالي:

1- مفهوم المناخ الاستثماري: يذهب بعض المحللين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على انه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء، بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية في أوجه الاستثمار المثلى.[1]

كما يعرف "مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي(التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة..)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر.[2]

2- أهمية المناخ الاستثماري: ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية،

---

[1] احمد زكريا صيام، "**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن نموذجا**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ص ص81-110.

[2] سعيد النجار، "**نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**"، دار الشروق، مصر، 1991، ص121.

والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة.[1]

الفرع 2- محددات الاستثمار وتطوره في الجزائر

للاستثمار محددات كثيرة وموحدة في كل الدول، ومن هذه المحددات حقق الاستثمار في الجزائر تطورا طفيفا.

1- محددات الاستثمار: تختلف محددات الاستثمار بين الفرد والمجتمع (الدولة)، ففي حين تتمحور دوافع الأفراد حول الربح، تتوزع دوافع الدولة بين دوافع اقتصادية واجتماعية، ثقافية وسياسية...الخ.

وكذلك يكون هناك اختلاف في السلوك، فالمستثمر الفرد يُقدم على الاستثمار حين يعتقد ان استثماره سيكون مربحا أو له عائد يتوزع على عدد من السنوات، وهذا ما يعقد توقعات المستثمر لأن قيمة الأرباح المحققة في المستقبل القريب تكون أكبر من الأرباح المحققة في المستقبل البعيد، حتى لو كانت العوائد السنوية نفسها، أي أن مقارنة الأرباح الإجمالية مع تكلفة المشروع الاستثماري ستكون على درجة من الصعوبة، وتستوجب حساب القيمة الحالية للدخول المتحققة خلال الزمن، ويؤثر فيها عنصرين هما:

1-1- سعر الفائدة: سواء كان ذلك الذي سيحصل عليه المستثمر إذا ما أودع ماله في وعاء من أوعية الادخار، أو سواء كان السعر الذي يدفعه إذا ما اقترض المال اللازم للاستثمار من مصادر الاقتراض المختلفة، وبالطبع فإن السياسة المحددة للفائدة تلعب دورا في الطلب على رأس المال وبالتالي في الاستثمار. لذا فمن البديهي أنه كلما كان سعر الفائدة منخفضا كلما أغرى المستثمرين على الاستثمار والقيام بمشاريع جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أما إذا كان سعر الفائدة مرتفع كلما قل إحجام المستثمرين للاستثمار في مشاريع جديدة أو حتى التوسع في المشروعات القائمة، لذا يتوجب على الدولة التدخل من أجل تحديد سعر فائدة مناسب لترعى سياسة محفزة للاستثمار والادخار.[2]

1-2- توقعات المستثمرين: لأن المهم ليس سعر الفائدة بحد ذاته وإنما قدرة المستثمرين على تحقيق إيرادات تكفي لتغطية الفائدة وتحقيق الأرباح، ويتوقف هذا على مدى الثقة في السياسة الاقتصادية المتبعة ، والعوائد التي يمكن جنيها من المشروع، من خلال حساب الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة يقدم المستثمر على الاستثمار، وإذا كانت أقل يحجم عن ذلك. وتتوقف هذه

---

[1] صلاح الدين شريط، **"فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص ص 362-376.

[2] أحمد بوسيهمن ، **"الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2010، ص28.

الكفاية الحدية على تكاليف الإنتاج التي تتوقف على البنية التحتية المتوفرة وأسعار استخدامها وحجم الإنتاج والسوق الداخلية والخارجية، وهي العوامل المحفزة للاستثمار.[1]

أما بالنسبة إلى المجتمع فيتحدد الاستثمار وفق مبدأ الكفاية الحدية الاجتماعية التي تتوقف على مدى ما يقدمه المشروع للمشاريع الأخرى وما يحققه من قيمة مضافة وما يستخدمه من مواد أولية محلية، وما يوفره من فرص عمل. وتحدد السياسة الاقتصادية للدولة الطريق المناسب من أجل الوصول إلى الكفاية الحدية الاجتماعية القصوى .

2- تطور الاستثمار في الجزائر:

2-1- مختلف الهيئات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر: بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلا أن استرجع عافيته واصبح يتجه شيئا فشيئا نحو بر الأمان خلال سياسة اقتصادية رشيدة في تسيير اقتصاد البلاد من خلال خبرات محلية ودولية، وهي تسعى إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك ب:[2]

أ -المجلس الوطني للاستثمار CNI: هي هيئة أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 – 281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 من طرف الوزير المسؤول عن ترقية الاستثمار و وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته. و يقوم بوظيفة الاقتراح و الدراسة و يمنح له سلطة فعلية في اتخاذ القرار، وتتمثل مهامه الرئيسية في:

- يقترح الاستراتيجيات و الأولويات لتنمية الاستثمار.
- يقترح التكيف مع التغيرات المسجلة من خلال الإجراءات المحفزة للاستثمار.
- يقترح على الحكومة كل القرارات و المعايير الضرورية لتنفيذ جهاز الدعم و تشجيع المستثمر.
- النظر في المقترحات التي تخص وضع مزايا جديدة،

وبعنوان المقترحات التي يتخذها CNI من خلال الصلاحيات الجديدة الممنوحة له تطبيقا للقانون التكميلي و تتمثل في:

- الموافقة على قائمة النشاطات و السلع المستثناة من المزايا و كذا التعديلات و كل التحديثات.

---

[1] تيسير الرداوي، "**السياسة المحفزة للاستثمار في سورية، ملفات اقتصادية**"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001/05/22، للمزيد التصفح على الموقع http://www.mafhoum.com/syr/ar/prev.html ، تاريخ الاطلاع 2020/12/08، الساعة 20:57.

[2] الموقع الالكتروني: https://dim-msila.dz/، تاريخ الاطلاع 2021/09/30، الساعة 18:57.

- الموافقة على المعايير لتحديد المشاريع التي تهم الاقتصاد الوطني.
- تحديد قائمة النفقات.
- يحدد المناطق القابلة للاستفادة من الاستثناء المنصوص عليه في المرسوم 15 يوليو 2006.

إضافة إلى أن المجلس الوطني للاستثمار يقدر الأموال الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار فإنه يشجع على إنشاء المؤسسات و الآليات المالية المتبناة، عموما المجلس يعالج كل القضايا التي تتعلق بالاستثمار.

ب– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : وتتضمن:

ب–1–تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر خلال الأمر التشريعي رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي شكل شباك موحد غير ممركز وموزع عبر 58 ولاية على المستوى الوطني، وتخول الوكالة القيام بجميع الاجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل انشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، وتتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين وتمكنهم من تنفيذ المشاريع وضمان متابعة وترقية الاستثمارات وذلك من خلال القيام بالمهام الموجهة لها.

ب–2– مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالمهام التالية:

- الاستقبال وتمكين المستثمرين من تنفيذ مشاريعهم؛
- تسهيل إجراءات تكوين المشاريع الاستثمارية من خلال الشبابيك الموحدة اللامركزية؛
- تسيير آليات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تسيير الحافظة المالية والعقارية.

ب–3– الشباك الوحيد: وتتشكل الوكالة أيضا من شباك وحيد وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على المستوى المحلي، و الذي أنشئ على مستوى الولاية. وهو يشمل، إلى جانب إطارات

الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل، في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس و تسجيل الشركات.؛
- الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء؛
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.
- استقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم؛
- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا؛
- التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية و الهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، و إيصالها إلى المصالح المختصة و صياغتها النهائية الجيدة.

كما يضم الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها و كذلك ممثلي:

- المركز الوطني للسجل التجاري.
- مصالح الضرائب.
- مصالح أملاك الدولة.
- مصالح الجمارك.
- مصالح التعمير.
- التهيئة العمرانية و البيئة.
- التشغيل و العمل.
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- مأمور المجلس الشعبي البلدي.

2-2- تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر: سنتطرق إلى انعكاس سياسة التحفيز المنتهجة في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على حصيلة الاستثمار خال الفترة 2002-2019 وذلك من خلال عرض التطور الحاصل في المشاريع الاستثمارية منذ صدور الأمر رقم 01-03 سنة 2001 ،حيث أولّت

الجزائر أهمية بالغة لهذا الجانب وذلك بسنها قوانين استثمار هدفها توسيع دائرة التحفيزات الجبائية وإعطائها أهمية بالغة مما ساعد على ازدهار وتطور مشاريع الاستثمار على أرض الواقع التي سوف نستعرضها من خلال التطرق إلى حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما يلي:

الجدول رقم 1-1: المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الجنسية للفترة (2002-2019)

	عدد المشاريع	النسبة	قيمة المشاريع (مليون دينار)	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	69634	%99	12940095	%83	1221498	%90
الاستثمار الأجنبي	904	%1	2525483	%17	134948	%10
المجموع	70538	%100	15465578	%100	1356446	%100

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 35, novembre 2019, p18. https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_34.pdf , Consulté le 03/10/2021, a 21:00.

عند قراءة هذا الجدول نجد أن للاستثمارات المحلية حصة الأسد في المشاريع المصرح ا لدى الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار، وأن الاستثمار الأجنبي لا يمثل إلا 1 %من إجمالي المشاريع، وهذا يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يجذب المستثمر الأجنبي بالقدر المطلوب و أن المستثمر الأجنبي مازال متخوفا من الاستثمار في الجزائر وأنه لم يحظى بالتحفيزات التي تشجعه على استثمار أمواله في الجزائر، على العكس من ذلك بالنسبة للمستثمر المحلي الذي قدمت له الدولة العديد من الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات بغية تشجيعه على الاستثمار ومن أجل تقليص حجم البطالة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

ورغم التصريح برقم صفر استثمار أجنبي منذ نوفمبر 2019، وهو تاريخ آخر اجتماع للمجلس الوطني للاستثمار برئاسة الوزير الأول، إلى غاية شهر أوت 2021، إلا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . استقبلت 50 ملفا لأجانب يرغبون في الاستثمار بالجزائر في هذه الفترة، منها 3 ملفات تفوق قيمة استثماراتها 500 مليار سنتيم، تنتظر الرد إما عبر المسارعة بإصدار قانون الاستثمار الجديد، أو عقد اجتماع طارئ برئاسة الوزير الأول للفصل فيها.

أما فيما يخص الاستثمارات المحلية، استقبلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال السنوات الأخيرة 2000 ملف استثماري مصرح به، وذلك تحديدا في الفترة الممتدة بين جانفي 2020، وأفريل 2021، في حين أنه خلال الثلاثي الأول للسنة الماضية استقبلت "ANDI" 526 ملفا تم التصريح عبره ب14 ألف منصب عمل من طرف المتعاملين المسجلين، وهو رقم يوصف بالمقبول في ظل الظرف الصعب المتسم بتفشي فيروس كورونا واستمرار إجراءات الحجر الصحي، وهو ما يضفي نوعا من الضبابية على الاستثمارات في الجزائر والعالم، ويقود إلى تحفظ عدد كبير من المستثمرين عن خوض تجارب جديدة في هذه المرحلة.

هذا ولا يزال قانون الاستثمار الجديد ينتظر العرض على الحكومة من طرف وزير الصناعة أحمد زغدار، لرفع الفرامل عن الاستثمارات المجمّدة منذ أزيد من 3 سنوات، رغم جاهزية النصوص التنظيمية منذ شهر أكتوبر 2020، وتتضمن النسخة الجديدة جدولا ب13 معاملا لمنح الامتيازات للراغبين في الاستثمار، منها الجدوى الاقتصادية للمشاريع ومدى مساهمته في جلب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وعدم استناده إلى القروض البنكية ونوعية الشعبة الصناعية أو الفلاحية التي تثير اهتمام المستثمر ونسب الإدماج[1].

[1] الموقع الإلكتروني، https://www.echoroukonline.com، تاريخ الاطلاع 2021/10/03، الساعة 19:46

الجدول رقم 1-2:المشاريع الاستثمارية الموزعة حسب قطاع النشاط للفترة (2002/2019)

طبيعة النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة المشاريع (مليون دينار)	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
النقل	31622	48.74	1138346	7.61	5463	0.83
الأشغال العمومية والبناء	12620	17.64	1850967	10.24	7940	10.26
الصناعة	14681	17.85	8689806	57.90	49698	64.22
الخدمات	7417	10.64	1445183	9.14	5463	7.06
السياحة	1438	1.60	1347353	8.64	8151	10.53
الصحة	1156	1.47	260339	1.74	2923	3.78
الزراعة	1597	2.06	186015	1.34	59565	3.33
التجارة	02	0.00	114991	0.09	0	0
الاتصالات	05	0.01	432578	3.38	0	0
المجموع	70538	100	15465578	100	77389	100

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 36, avril 2020, P 16. République Algérienne Démocratique et Populaire (industrie.gov.dz) , consulté le 03/10/2021 a 20:44.

من خلال الجدول نُلاحظ أن قاع النقل يسيطر على عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002-2019) بنسبة 48.74%، وهذا راجع لاهتمام المستثمرين بهذا القطاع، ولأنه كان يعاني من النقص قبل هذه الفترة، يليه قطاع الصناعة وقطاع البناء بنسبة 14.85% و 17.64% على التوالي، ثم باقي القطاعات (خدمات، زراعة، سياحة صحة، تجارة، اتصالات) على التوالي أن القطاع الذي يحتل حصة الأسد من المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2002-2019) على التوالي، أما فيما القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية نجد أن نسبة 57.90% موجهة لقطاع الصناعة بنسبة نصف مبالغ المشاريع الاستثمارية، ويعود ذلك إلى انتهاج

الجزائر مؤخرا لاستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، كما تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي وخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي والتنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية. ويليه قطاع البناء بنسبة 10.24% من المشاريع الاستثمارية، ويلي قطاع البناء على التوالي قطاع الخدمات والسياحة، النقل والزراعة، الاتصالات والصحة، والزراعة والتجارة، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بهذه القطاعات كبديل لقطاع النفط وكمحاولة لتنويع مصادر الدخل ولتحقيق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق التنمية المستدامة ولدعم النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 1-3: المشاريع الاستثمارية الموزعة حسب اليد العاملة للفترة (2002-2019)

اليد العاملة	المشاريع الاستثمارية	النسبة%	قيمة المشاريع (مليون دينار)	النسبة%	عدد الوظائف	النسبة%
9-1	1292	42.56	66630	8.36	5426	7.01
49-10	1521	43.61	325061	40.78	27016	34.91
250-50	391	12.91	375525	44.85	36204	4.78
أكثر من 250	25	0.83	47922	6.01	8743	11.30
المجموع	3029	100	797138	100	77389	100

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 36, avril 2020, P 17. République Algérienne Démocratique et Populaire (industrie.gov.dz) , consulté le 03/10/2021 a 20:44.

نلاحظ من خلال الجدول أن المشاريع الاستثمارية تتركز في المؤسسات الصغيرة التي تحتوي من 10-49 شخص بنسبة 43.61%، وتليها المؤسسات المصغرة التي يكون فيها عدد العمال بين 1-9 شخص، من ناحية عدد المشاريع الاستثمارية، بحيث أن المؤسسات المتوسطة التي تضم حوالي50إلى 250 شخص تضم حوالي 391 مشروع استثماري أي بنسبة 12.91%، وأخيرا تضم المؤسسات الكبيرة التي تحوي أكثر من 250 شخص 25 مشروع فقط. أما بالنسبة للقيمة المالية للمشاريع الاستثمارية فإن القيمة الكبيرة من نصيب المؤسسات المتوسطة بنسبة 44.85%، وتليها المؤسسات الصغيرة والمصغرة والكبيرة على التوالي، كما أن

المؤسسات التي تسيطر على الوظائف هي المؤسسات المتوسطة، لتليها في ذلك المؤسسات الصغيرة والكبيرة والمصغرة على التوالي.

الجدول رقم 1-4: المشاريع الاستثمارية الموزعة حسب المناطق للفترة (2002-2019)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة المشاريع	النسبة%	عدد الوظائف	النسبة %
مناطق الشمال	1682	55.52	496645	63.31	49557	62.03
مناطق الهضاب العليا	799	26.38	203246	25.5	19656	25.4
مناطق الجنوب	548	18.09	97248	12.2	8179	12.57
المجموع	3029	100	797138	100	77389	100

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 36, avril 2020, P 17. République Algérienne Démocratique et Populaire (industrie.gov.dz) , consulté le 03/10/2021 a 20:44.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن عدد المشاريع تتمركز في مناطق الشمال وبعدها المناطق الداخلية (مناطق الهضاب العليا)، وفي الأخير مناطق الجنوب التي تعتبر مهمشة من ناحية المشاريع الاستثمارية، أما من ناحية عدد القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية وعدد الوظائف فهي بنفس الترتيب مع ترتيب المشاريع الاستثمارية.

المطلب02: مزايا ومعوقات الاستثمار في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وحسب جميع المزايا التي يتميز بها الاستثمار في الجزائر لكن وحسب التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر، تقُر بأن هذه الاخيرة بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري لتخطي عتبة التبعية النفطية والسير بالعملية التنموية إلى الأمام بسبب بعض العراقيل التي تعيق مسيرتها الاستثمارية، لذلك يجب إزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترض هذا السبيل.

الفرع 1- مزايا الاستثمار في الجزائر

بالرغم من وجود مزايا تميز الاستثمار في الجزائر إلا أنها قليلة مقارنة بالعيوب التي يتميز بها. ويمكن لنا أن نُلخص هذه المزايا كالتالي:[1]

- عودة التوازنات الكبرى وتحسن واضح في الأوضاع الاقتصادية ؛
- تحسين النظام الجبائي وتقديم المزيد من المزايا والتحفيزات وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر؛
- تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر: ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي، وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات؛
- توقيع الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لكنها لم تنضم للمنظمة العالمية للتجارة؛
- توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة وفرص استثمارية عديدة غير مستغلة.

الفرع 2- معوقات الاستثمار في الجزائر

مزال الاستثمار في الجزائر ومنذ بداية نشأته يعاني من عراقيل وعيوب نذكرها كالتالي:

1- العوائق البنيوية: تتميز البنية التحتية في الجزائر بالتخلف وقلة الجودة لبعدها عن المقاييس العالمية، رغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، والمبالغ الضخمة التي خصصت لمشاريع البنية التحتية، فحسب مؤشر البنية التحتية الأساسية المتضمن في تقارير التنافسية العالمية، تبين مدى هذا الضعف من خلال مؤشرين فرعيين لمحور البنية التحتية حيث وحسب تقرير التنافسية العالمي للسنة 2017/2016 احتلت الجزائر فيها المرتبة 100. يلاحظ مدى تأخر الجزائر في مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية، مما ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار حيث تعد البنية التحتية استثمارا رأسماليا رئيسيا ضمن عملية الإنتاج، حيث أوضحت العديد من الدراسات أن البنية التحتية تشكل عاملا حاسما في التكاليف وتكوين الأسعار، كما أنها من محفزات الاستثمار وأحد دعائم المناخ الاستثماري الجيد، وبالتالي فإنها محدد رئيسي لأسعار الصادرات،[2] كما ويبرز بوضوح مدى التخلف الذي تعانيه الجزائر في أهم جوانب التنمية البشرية، والتي تعد المحرك الأساسي لأي تنمية حقيقية،

[1] مسيكة بعداش وآخرون، "**الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري(2001/1988)وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد15، 2006، ص ص23-50.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية بالكويت، 2002، ص39.

حيث من بين 7 مؤشرات فرعية جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة، وصنفت في آخر المراتب في مؤشر الاستيعاب التكنولوجي على مستوى المؤسسات والابتكار وكذا التعاون بين الجامعات والمؤسسات في مجال البحث و التطوير مما يشكل عقبات كبيرة أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب في حين حافظت الجزائر على نفس المركز 87 عالميا مقارنة مع التصنيف السابق وذلك من بين 138 دولة في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2016 /2017، الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي.

2- معوقات قانونية وتنظيمية وسياسية: التنظيم الإداري أو الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا وكثيرة التغير يقلل من شفافيتها، إضافة إلى عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة[1] حيث يترتب على ظاهرة الفساد عدة عواقب من خلال انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة تثبيط الاستثمار فحسب دراسة "مورو بول[2] " هناك علاقة سببية ذات معنوية احصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار، حيث يتوقع أنه كلما تحسنت بيئة أداء العمال عن طريق مكافحة الفساد كلما ازداد معدل الاستثمار. وأبرز التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية الصادر في سنة 2019 أن الجزائر احتلت المرتبة 106عالميا[3] من حيث الدول التي يتفشى فيها الفساد بعد أن كانت تحتل المرتبة 88 سنة 2016، من بعد تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تم إنشاءها بموجب المرسوم الرئاسي رقم06- 413 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2006 وهي عبارة عن" سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية ".[4] كما وتجدر الإشارة إلى أن تطور الاستثمار الخاص يصطدم في استمرار البيروقراطية ففي استطلاع للبنك العالمي حول نشاط المؤسسات المحلية، وأهم العقبات التي يواجهها مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في 244 دولة، أظهر أن الفساد والبيروقراطية من أهم العقبات المؤثرة سلبا على الأداء الاقتصادي.

كما احتلت الجزائر في المرتبة 169عالميا، في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020،[5] من بين 180 دولة شملها التقرير الصادر مؤخرا عن مؤسسة "هيرتيج" الأمريكية الدولية، لتكون بذلك في المراتب الأخيرة. ويُعرف مؤشر الحرية الاقتصادية بأن حرية الأعمال حق للفرد في إنشاء وتشغيل مؤسسة دون تدخل لا مبرر له من قبل

---

[1] زهية زيدان ، "**دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1992–2012)**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، االسنة الجامعية 2014/2013، ص 1.

[2] مورو بول، "**تأثيرات الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي – مقارنة فيما بين الدول**"، معهد الاقتصاد الدولي، واشنطن، سنة 1997، ص132.

[3] الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الإطلاع 2021/09/27، الساعة 20:42.

[4] المرسوم الرئاسي 413/06 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة2006 المتضمن تنصب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته و تنظيمها و كيفية سيرها تطبيقا لأحكام المآدة 18 من القانون رقم 01–06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وتمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في المآدة 20 من القانون رقم 01–06 المادة 02و03،الجريدة الرسمية عدد 74 الصادرة في 22 نوفمبر2006.

[5] الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع 2021/09/27، الساعة 20:42.

الدولة، حيث تُعتبر الأنظمة المرهقة من أكثر الحواجز التي تعرقل الأداء الحر للأعمال، فتعمل على رفع تكاليف الإنتاج، وتثبيط الإنتاجية والربحية، وتقليل فرص نجاح رجال الأعمال في السوق لا سيما الجدد منهم.[1]

3- معوقات اقتصادية ومالية: الدراسة التي قام بها البنك الدولي تؤكد النتائج في موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية الذين يعتبرون أن العوائق المالية هي من أكبر العوائق التي يعترض لها نشاطهم الاستثماري، والمتمثلة أساسا في:[2]

- صعوبة الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لعدم تمكنها من توفير الضمانات الكافية؛

- صعوبة الحصول على العقار نسبة 13 %من عوائق الاستثمار لارتفاع أسعاره في المدن الكبرى التي ترتكز فيها أغلب الاستثمارات، وكذلك لتعدد الإجراءات الإدارية كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكد من ملكيته الحقيقية، بسبب عدم حصول المستفيدين من الأراضي الصناعية على عقود حقيقية بحيث ترفض كضمانات للاستثمارات؛

- ثقل المشاكل البيروقراطية على الإجراءات الإدارية؛

- مشكل التمويل يعتبر كأهم المعوقات التي يُواجهها المستثمرون وحسب مؤشر "كوفاس coface "الرائد في تأمينات القروض وضمان التجارة الخارجية الفرنسية، الذي نشرته الشركة في تحليلها السنوي للمخاطر والتوقعات خلال ملتقى "مخاطر البلدان 2016 " في العاصمة الفرنسية باريس تم تخفيض تصنيف الجزائر إلى نقطة متردية واعتبره بلدا ذو مخاطر عالية نتيجة الظرفية المالية الصعبة للغاية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري إثر انهيار أسعار النفط وتوسع عجز الميزانية وميزان المدفوعات منذ 2015.

- ضعف السوق المحلي، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معا مما يُؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع استثمارية حالية ومستقبلية؛

- ضعف سوق رأس المال بورصة الجزائر وحداثة تنظيمها وصغر حجمها تعتبر عقبة في وجه الاستثمارات العربية، وتسجيل أوراقها المالية بين أسواق الأوراق المالية العربية.[3]

---

[1] حكيمة حليمي، ليلى حليمي، **"دراسة احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018"**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 12، ديسمبر 2019، ص ص244-263.

[2] سعدية عامر ، **"مناخ الاستثمار في الجزائر بين الواقع والمعوقات"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 09، العدد 01، 2018، ص ص106-118.

[3] زهرة قمجة ، **"دور مناخ الاستثمار في تفعيل أداء الأسواق المالية خلال الفترة (2017/2007) دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2020/2019، ص124.

- ضعف تنظيم سوق العمل للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة وامتصاص البطالة؛
- تتجه غالبية الاستثمارات إلى القطاعات ذات المردود السريع (العقاري والسياحي) وتتمركز في المدن الكبرى بسبب غياب المعلومات عن ميزات الاستثمار في بعض المناطق النائية.[1]

وهناك بعض العوائق الأخرى:

- عدم اكتفاء الأجانب بالامتيازات؛
- مناخ الجزائر غير مناسب للاستثمار؛
- صعوبة تحويل العملة بالعملة الأجنبية ؛
- طعن الأجانب في الإدارة الجزائرية (إدارة فاسدة)، المنظومة الصحية، نظام العدالة، العقار الصناعي، قطاع الاتصالات؛
- طعن الاجانب في 51% للمستثمر المحلي، و49% المستثمر الأجنبي فألغاها المشرع الجزائري وطبقها فقط في المشروعات الضخمة.

المطلب03: آفاق الاستثمار في الجزائر

تعتبر الجزائر كأي دولة نامية تعتمد على مصدر وحيد للدخل، هذا سبب لتغيير اتجاه مصادر الدخل من خلال الاستثمار خارج قطاع النفط، والاستثمار في الجزائر كما له معوقات له آفاق يجب تطويرها وترقيتها من أجل النهوض باقتصاد أفضل، ومن خلال هذا المطلب سوف نتحدث عن المؤهلات الاقتصادية للاستثمار في الدولة الجزائرية وشروط ترقيته.

الفرع 1- المؤهلات الاقتصادية للاستثمار في الجزائر

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا، كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية وتملك كفاءات عالية. كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من اجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير. كما تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول والغاز والمعادن المتنوعة، كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل:

[1] عبد المجيد الجندي خزامي ، **"الاستثمار في الجمهورية العربية السورية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد02، 2010، ص628.

حجم السوق، المحيط التقني وغيرها، كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي.[1]

وفيما يلي سوف يتم عرض المناخ الاستثماري في الجزائر الذي نجده يتحسن تدريجيا ولكن بوتيرة بطيئة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمار، خاصة الأجنبي.

- الجزائر دولة نامية حديثة الاستقلال نسبيا لها عدة مؤهلات اقتصادية تجعلها قادرة على خوض غمار المنافسة الاقتصادية العالمية الشرسة في ظل الرأسمالية، تقع الجزائر في شمال إفريقيا وفي قلب المغرب العربي الكبير مطلة على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كلم ومساحة لجمالية تقدر 2470830كلم؛[2]

- عدد السكان في الجزائر قدر ب 45 مليون نسمة عام 2021 وما يمد بالتفاؤل أكثر هنا هو نسبة الشباب من المجموع الكلي للسكان التي تبلغ% 5,62 وبالتالي المجتمع الجزائري مجتمع فتي قادر على خوض المرحلة القادمة بكل قوة خاصة إذا علمنا أن الجزائر تطبق خطة استثمارية للعنصر البشري وهي خطة واضحة المعالم من خلال فرضها للتعليم في المراحل الأولى والتركيز على التعليم العالي والتكوين المهني؛

- إن تكلمنا عن الموارد الطبيعية للجزائر فلن يصعب علينا تحديد مؤهلات الجزائر في هذا الجانب، فهي تحتل الرتبة 15 عالميا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم والرتبة 8 عالميا من حيث موارد الغاز المؤكدة وللجزائر ثروات منجمية أخرى كالفوسفات والزنك والحديد والذهب واليورانيوم والسليكون وغيرها؛

- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا أحادي الدخل فالإيرادات الكلية للجزائر تستند بنسبة كبيرة ومخيفة على عائدات البترول والغاز التي تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة؛

- الجزائر عضو في عدة هيئات اقتصادية دولية وإقليمية، فهي عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA، عضو في الرابطة العالمية لوكالة ترويج الاستثمار WAIPA ومراقب في منظمة التجارة العالمية WTO وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC وكذا في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

[1] زهرة قمجة، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] بوحفص حاكمي ، برادعي إبراهيم الخليل، **"محددات الاستثمار في الأجنبي المباشر في الجزائر 2005/2015"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد04، العدد 01، 2017، ص410

وقد تحسن واقع الاستثمار في السنوات الاخيرة قبل الأزمة البترولية وهذا راجع لعدة مؤشرات نذكر منها:[1]

- عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على زيادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع الطاقة (الغاز والبترول وكذلك زيادة قدراتها التوزيعية (تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي) وعليه كانت بحاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، مما يستوجب عليها القيام بتعديل قانون المحروقات حتى يكون محفزا قويا لجلبها؛

- رجوع الاستقرار السياسي واستقرار إطار الاقتصاد الكلي، وتم تحديد السياسات التنموية وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي سيما تطوير البنيات القاعدية وإنشاء إطار قانوني ومؤسساتي لتنفيذ تلك السياسات التنموية؛

- تتوفر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2000-2003 القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع إنشاء مناصب الشغل، وتطوير اقتصاد المعرفة ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات؛

- تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر 107324 كلم، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية؛[2]

- أما في يخص الموانئ والمطا ارت فإنها تحتوي على 12 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها ميناءين للبترول و31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي؛

- كما تحتل الجزائر المرتبة 18 في إنتاج البترول والمرتبة 12 المصدرة للبترول من الغاز والمرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمُصدر للغاز وأول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، وثالث ممون للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع ممون للطاقة للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى موارد أخرى كالفوسفات والزنك والحديد والأورانيوم؛[3]

---

[1] كريمة قويدري ، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية2011/2010، ص:73.

[2] كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] حدة رايس ، كرامة مروة، **"تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد02 ،2002، ص ص 63-94.

- اما فيما يتعلق بخدمات الصحة والتعليم فيستفيد أكثر من 8 ملايين تلميذ من التعليم الابتدائي الى الثانوي ونحو 1.3 مليون طالب بالجامعة منهم 54% إناث موزعين على 36 مدينة تضم 62 مؤسسة جامعية منها 17جامعة متعددة التخصصات، اما الخدمات الصحية فتضم نحو 100.000 سرير في 13 مستشفى جامعي، أي يوجد نحو 1.3 طبيب 2.23 ممرض و0.31طبيب اسنان لكل 1000 نسمة، وتوجد خمس مناطق صحية عبر جميع انحاء الوطن، مع وجود 58 مديرية للصحة والسكن.[1]

الفرع 2- شروط ترقية الاستثمار في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من الهزات القوية والوضعيات الحرجة، وذلك راجع للأزمة المالية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال السنوات الماضية والناتجة عن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد، حيث أنه لم تستطع الجزائر إيجاد حلول جذرية لمواجهة هذه الأزمات كترقية الاستثمار خارج المحروقات، ومن أجل ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر سواء المحلي منه أو جذب الاستثمار الأجنبي لابد من اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي تحسن من ذلك، ومن جملة التدابير التي يجب اتخاذها نذكر ما يلي:[2]

1- جهود الحكومة المأمولة للتكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي: أصبح استقطاب الاستثمار وجذب الاستثمار له أهمية كبيرة للدولة الجزائر لما يبلغه من مزايا وإيجابيات، وتماشيا مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، لذلك أصبحت الدولة تحاول تكييف منظومتها القانونية على حسب هذه التطورات، من خلال اتباع سياسات قانونية واقتصادية وسياسية مناسبة، باستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية والضمانات القانونية والمالية والقضائية قصد تطوير المناخ والبيئة الاستثمارية بها وجعلها أكثر جاذبية بغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الأجانب للاستثمار في الجزائر، ومن جهود الحكومة التي مارستها على الاستثمار:

- تكريس مبدأ الحرية في هذا الإطار أولى المشرع الجزائري من خلال المنظومة القانونية للاستثمار عناية خاصة لتكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وأحاطه بترسانة قانونية تضمن ممارسته بكل حرية وفي جو من الشفافية والمنافسة الحرة، ووضع العديد من القواعد القانونية التي تضمن تكريس هذه الحرية، في محاولة للتكيف مع المتغيرات والمتطلبات الاقتصادية العالمية المحيطة بالبلاد قصد إعادة دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين محيط المؤسسة والاستثمار، وقد تضمن ذلك كل من الدستور وكذا القوانين الخاصة بالاستثمار وحتى قوانين المالية؛

---

[1] زهية زيدان، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] نبيل بريش، "**ترقية الاستثمار في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مقابلة لجريدة الحوار، المرقع الالكتروني: https://www.elhiwar.dz/contributions/219819/، تاريخ الاطلاع: 2022/01/18، الساعة 19:20.

- تعزيز الضمانات القانونية والقضائية من خلال تكريس مبادئ العدالة والمساواة والمعاملة المنصفة، والعمل على تحقيق مبدأ الاستقرار التشريعي، مع ضمان فتح المجال أمام المستثمر للجوء للعدالة وحتى إلى التحكيم الدولي لضمان حقوقه، إضافة إلى منحه العديد من المزايا والامتيازات والضمانات التي تجعله يقدم على استثماره بكل أمان، وفقا للمتطلبات الاقتصادية العالمية؛

- تحسين المعاملة الإدارية بحيث عمل المشرع الجزائري من خلال المنظومة القانونية للاستثمار على تحسين الإطار الإداري والمؤسساتي الخاص بمعاملة الاستثمار ومساعدته ودعمه في كل مراحله، من خلال تعزيز دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتدعيمها بأربع مراكز لدعم وتسهيل الاستثمار وتطويره، إضافة إلى إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي على المستوى المحلي.

2- واقع تدفق الاستثمار في ظل المنظومة القانونية الحالية: الإصلاحات والسياسات التحفيزية المنتهجة والتدابير الحمائية الهادفة لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبقى غير كافية لمجابهة التحديات التي تفرضها البيئة الوطنية الداخلية والخارجية الدولية، خاصة في ظل متطلبات العولمة بكافة أبعادها، التي تفرض منطق البقاء للأقوى والأصلح، حيث نلاحظ من خلال قراءة التقارير السنوية الدولية المختلفة أنها صنفت الجزائر من بين أكبر الدول في العالم التي تعتمد في قوانينها حواجز وعراقيل في وجه المبادلات التجارية والاستثمار، هذه الحواجز تشكل عقبات ومصدر قلق على قواعد حرية التجارة والاستثمار، معتبرة إجراءات الحماية التي وضعت في المنظومة القانونية الجزائرية غير مقبولة.

الملاحظ على الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر، توجهها الصريح إلى سياسة الحمائية، ووضع قيود خاصة في مجال الاستثمار، ومنع استيراد بعض المنتجات، وعليه نسجل أن هذه الحرية ليست مطلقة، فهي تمارس في إطار ضوابط وحدود معينة لا يمكن تجاوزها، ولعل ابرز هذه الضوابط تلك المتعلقة بالسيادة، إذ ما زالت الدولة تحافظ على احتكار الاستثمار في قطاعات معينة، أبرزها قطاع المحروقات والصناعات العسكرية والموانئ والقطارات والموانئ والكهرباء ...الخ، وتفرض شروطا صارمة على الاستثمار في قطاعات أخرى، خاصة في قطاع المالية والبنوك، إضافة إلى فرض نظام الشراكة للمستثمر، إضافة إلى قاعدة اللجوء الإجباري للتمويل الداخلي، وكذا ضابط البيئة الذي يعد من أبرز الضوابط التي يجب احترامها والعمل وفقها، وكذا بعض الشروط الشكلية والموضوعية التي تعيق تدفق الاستثمار بشكل أكبر.

الفرع 3- آفاق الاستثمار في الجزائر

من بين بعض الآمال التي وضعتها الجزائر لمستقبل استثماري ناجح مايلي: [1]

- قامت الحكومة الجزائرية بإنهاء التعديلات القانونية، المتعلقة بضمان تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتحقيق الاقلاع الاقتصادي المنشود، و الذي يعكس الخطوة الثانية للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بعدما أنهى ملف الإصلاح السياسي والبناء المؤسساتي. وناقش مجلس الوزراء ثلاثة مشاريع قوانين متعلقة بملف الإقلاع الاقتصادي، مصادق عليه من طرف الحكومة؛

- ركزت الحكومة في المشروع الأول في وضع نصوص قانونية لترقية الاستثمار، بهدف إعادة بعث الاستثمار المنتج للسلع و الخدمات، وتسهيل وتبسيط الاجراءات الإدارية المرتبطة بفعل الاستثمار، من خلال المقترحة بتكييف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار بما يتماشى مع البيئة الاقتصادية الحالية وترقية وجهة الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- شرطت الحكومة وجوب التعديلات التي تضمنها مشروع ترقية الاستثمار، في أعقاب إسقاط القاعدة التي كانت تحكم الاستثمارات الأجنبية أو ما يعرف بقاعدة 49/51* والتي كانت محط انتقادات وشكاوى أصحاب رؤوس أموال أجنبية، قبل أن يتم العدول على القاعدة إلا فيما يخص القطاعات الاستراتيجية؛

- تناولت الحكومة في اجتماعها كذلك، مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء وتنظيم وسير الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، ويهدف مشروع هذا النص إلى "وضع جهاز موحد ذي بعد وطني تكون مهمته تسيير العقار الصناعي"، من أجل التكفل بمسألة منح وتسيير العقار الصناعي، الذي يشكل أحد القيود الرئيسية التي تعيق إنجاز المشاريع الاستثمارية؛

- أشارت الحكومة إلى أن المشروع الثالث كان تمهيدا لقانون يتعلق بالمناطق الحرة، قدمه وزير التجارة وترقية الصادرات، حيث يهدف إلى "جذب المستثمرين من خلال تقديم مجموعة واسعة من التدابير التحفيزية، في شكل بنى تحتية، وضرائب وتسهيل وتبسيط الإجراءات من أجل المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني"؛

---

[1] سعيد بركان، "**رؤية الجزائر لـ 2022 إقلاع اقتصادي وانفتاح على الاستثمار**"، بوابة أفريقيا الإخبارية، الموقع الإلكتروني، https://www.afrigatenews.net/article، تاريخ الاطلاع، 2022/01/18، الساعة 19:51.

* تنص القاعدة 49/51 على أن الحد الأقصى لمساهمة الأجانب في الاستثمار داخل الوطن الجزائري هو 49%، وكل هذه الإجراءات المتخذة في مجملها تهدف إلى حمل المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلا من إغراقها بالمنتجات الأجنبية والتقليص من الاستيراد واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، إلا أن بعض الأطراف اعتبروا أن هذه القاعدة عائق أمام جلب الاستثمارات الأجنبة إلى الجزائر.

- هدفت الحكومة إلى إنشاء المناطق الحرة التي كان المراد منها أساسا، هو خلق مؤسسات ناشئة واستثمارات أجنبية مباشرة تكون موجهة بالأخص لعمليات التصدير، وهذا النص سيكون كذلك حاضرا ضمن جدول أعمال مجلس الوزراء القادم؛

- تناولت الحكومة في اجتماعها الاخير لسنة 2021 النصوص التشريعية التي تشير إلى أن أولويات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خلال العام المقبل ستكون اقتصادية بحتة، كما تبين أنه يريدها فعلا ثورة صناعية حقيقية، خاصة وأنه يعمل على جميع الجبهات ومع جميع الفواعل لتوفير العوامل الكفيلة بتحقيق قفزة اقتصادية حقيقية من خلال تكثيف التنويع الاقتصادي، خاصة بعد تحقيق أول رهان والمتمثل في تحقيق عائدات صادرات عند 5 ملايير دولار خارج قطاع المحروقات.

خاتمة الفصل

من خلال تحليلنا لهذا الفصل اتضح لنا أن قيام الاستثمار يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تزيد من قدرات الاقتصاد الوطني على رفع الإنتاج وتطويره وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف، مما يرفع من مستوى المعيشة والوصول إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الذي تسعى كل الدول إلى تحقيقه خاصة الدول النامية، بالإضافة إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة التفاعل بين قوى العرض المتمثلة في تغيير رصيد رأس المال في المجتمع، وقوى الطلب على السلع والخدمات النهاية، مما يزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. غير أن نمو هذه الاستثمارات وتطورها مرتبط بمجموعة من المحددات والدوافع الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قرارات الاستثمار، وتدفع المستثمرين إلى الاستثمار في دولة دون الأخرى أو في قطاع دون الأخر. وتعتبر الجزائر كأي دولة لها تشريعات وقوانين خاص بالاستثمار، ولهذا الأخير العديد من المزايا والعيوب التي تتحكم به، والجزائر كدولة نفطية تعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو مصدر ناضب أصبح عليها التخلي عن قطاع المحروقات عن طريق الاستثمار بالاعتماد على مؤهلاتها في الاستثمار وتطويرها، وذلك من خلال التنويع الاقتصادي في قطاعات خارج قطاع المحروقات، وبما أن الاستثمار و غرض لتحقيق التنويع الاقتصادي خاصة بعد الصدمة النفطية 2014 التي مست الدول النفطية عامة والجزائر خاصة.

الفصل الثاني

الصدمة النفطية والتنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل

هنالك العديد من الدول التي تعتمد في إيراداتها على العائدات النفطية ومن بينها الجزائر، فبعد اكتشاف النفط فيها ولت الدولة الاهتمام بشكل غير عادي لهذه المادة خاصة بعد تزايد خدماته واستعمالاته آنذاك، فقد كان يمثل الحضارة الإنسانية المعاصرة ومحور الصراع الاقتصادي والسياسي في العالم بمجمله، نظرا لأهميته لُقب "بالذهب الأسود"، وكان سلاح ذو حدين في الحرب والسلع، إذ كان يستخدم كقطاع إنتاجي في الصناعة للعديد من المجالات. أما فيما يخص الجانب الآخر فهناك من يستعمله كسلاح لضمان مكانة وهبة الدولة أمام منافسيها وأعدائها من دول العالم.

و تعتبر الجزائر على عكس مثيلاتها بلد مصدر لمادة وحيدة أكثر منه مستورد لذلك وجب عليها إعادة التفكير بشكل جدي في مرحلة ما بعد البترول والتمعن وإعادة النظر في تركيبة صادراتها، ومحاولة التنويع مع انتهاج استراتيجية بديلة على المدى الطويل خاصة لما تحتويه البلد من ثروات، لذا لابد لها من انتهاج جهاز إنتاجي قوي.

وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية الأزمة النفطية 2014.
- المبحث الثاني: مفهوم التنويع الاقتصادي.
- المبحث الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية، محدداته، ومؤشراته.

المبحث الأول: ماهية الصدمة النفطية 2014

تتسم السوق الدولية للنفط بعدم استقرار أسعارها وكثرة تقلباتها بسبب تأثرها بالعديد من العوامل، ويُعتبر النفط سلعة دولية استراتيجية لجميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمِها، وبالتالي فهي تُواجه خطرا واحدا مشتركا وهو خطر سعر النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات على تلك الدول، خصوصا وأن التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، وتُؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق إيراداتها المالية، وفي عام 2014 واجه العالم أزمة نفطية أثرت في جميع دول العالم وخاصة الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر.

المطلب 01: مفهوم الصدمة النفطية وأهمها:

شهد العالم العديد من الصدمات النفطية والتي كان لها أثارا سلبية على الاقتصاد العالمي ككل لذلك سوف نتعرف عل أهم الصدمات النفطية التي شهدها العالم الاقتصادي ، لكن قبل هذا سوف نتعرض لمفهوم الصدمة النفطية من خلال الفرعين الأول والثاني.

الفرع 1- تعريف الصدمة النفطية

وتعرف بالحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والتغيرات الاقتصادية المختلفةّ والصدمة اما ان تكون موجبة او سالبة، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي الى تحسين في قيمة المتغير الاقتصادي بينما تؤدي الصدمة السالبة الى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي وهذا ما يسمى بالأزمات الاقتصادية.[1]

ونجد كذلك ما يسمى بالأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي الى انخفاض او ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو أعلاهم في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية او بعوامل خارجية كالتغيرات الجيوسياسية.[2]

ونجد كذلك ما يدعى بالطفرة النفطية والتي تعرف بتلك القفزات (قفزة الضفدع) المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط، تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار وفي الأسعار الفورية (ويعرف السعر الفوري أو المرجعي للنفط بسعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق

[1] جيهان محمد السيد ، إيناس ذهي حسين، **"أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في السوق العصري"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 77 .2015،ص 44.

[2] سعد الله داود، **" الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"**، دار مومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،ص 34.

الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية)[1]، وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية، وهي ديناميكية ضد الكبت الممارس من قبل شركات النفط الكبرى، ودراسته الوكالة الدولية للطاقة فيما بعد وخاصة خلال السبعينات.[2]

ومن خلال ما سبق ذكره نستطيع القول بأن الصدمة النفطية هي ناتج تلك الحالة التي تحدث بصفة غير متوقعة وتكون أسبابها إما داخلية أو خارجية وقد تكون نتائجها موجبة أو سلبية.

الفرع 2- أهم الصدمات النفطية

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى أهم الصدمات النفطية التي شهدها العالم، وأهم النتائج التي صدرت من هذه الصدمات.

1- الصدمة النفطية الأولى 1973: شهد العالم في أكتوبر 1973 صدمة نفطية خلفتها الدول العربية التي استغلت النفط ورفعت أسعاره للضغط على الدول الداعمة لإسرائيل، وذلك من أجل اجبارها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في 1967، وتم ذلك بعد اجتماع عُقد في الكويت ضم 6 دول من أعضاء الأوبك تقرر فيها رفع أسعار النفط حوالي 70 %، حيث انتقل ذلك من 2,9 دولار للبرميل الى 11.6 دولار للبرميل بين نوفمبر 1973 وجانفي 1974.[3]

- **نتائجها:**[4]

- لقد هز سلاح النفط الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية التي تناولها الخطر خلال فترة تنفيذه فالتخفيض التدريجي في الإنتاج بنسبة 5% شهريا، إلى جانب الحظر الشامل في تصدير النفط العربي إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا، والذي تناول فيما بعد البرتغال وجنوب افريقيا وإندونيسيا، بسبب انحيازها الفاضح لإسرائيل، كل ذلك أحدث خللا مفاجئ في أسواق النفط العالمية؛
- بلغت كميات النفط العربي التي كانت متداولة في السوق في النصف الأول من أكتوبر 20.8 مليون برميل يوميا، وفي ديسمبر أي بعد شهر ونصف من تطبيق الحظر، انخفضت هذه الكمية الى 15.8

[1] بلقاسم سعودي ، سعودي عبد الصمد، **"استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، الجزائر، جامعة الطارف، 24/23 نوفمبر 2014، ص50.

[2] محمد خميس، **" تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012،ص 300.

[3] لطيفة طوبال ، **" آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط "** ،مجلة المدير، العدد 5، ديسمبر 2017،ص ص 139-161.

[4] عبد الرؤوف عبادة ، **" محددات سعر النفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011/2010، ص 32.

مليون برميل يوميا، أي أن السوق النفطية خسرت حوالي 5 مليون برميل يوميا. إن كمية النفط التي خسرتها السوق آنذاك شكلت 9% من مجموع واردات العالم النفطية في السوق الحرة، و14% من تجارة النفط العالمية.

2- الصدمة النفطية الثانية 1979: أول عوامل نشوبها إضراب العمال الإيرانيين في مطافي النفط وهذا في نوفمبر 1978 لتعقبها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 التي اسقطت حكم الشاه، بحيث أضرب العاملين بسبب نقص الامدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون إلى 1.5 مليون برميل سنويا، مما تنجم عنه ارتفاع سعر البرميل النفط الذي قفز من 13.1 دولار الى 37.8 دولار برميل في 1980، ليعود وينهار إلى 27.5 دولار مسببة ازمة 1985. [1]

- **نتائجها**: لقد خلفت الصدمة عدة نتائج نذكر منها: [2]

- لقد كانت للصدمة النفطية الثانية أثرا قويا على الدول المنتجة للنفط (دول الاوبك)، خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية حيث انخفضت من 49% سنة 1980 الى 39% سنة 1981، وواصلت هذه الحصة في التقلص لأن وصلت الى 33% من الإنتاج الحالي خلال السداسي الأول من السنة 1982؛

- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية، وذلك بالرفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد استعملت هذه السياسة من أجل خفض معدلات التضخم، وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار الاستيراد وتقارب الأسعار الحقيقية مع الأسعار الاسمية. بحيث أن السعر الحقيقي أو ما يسمى بسعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يُعبر عن تطور الأسعار عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليها خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة "وهي سنة الأساس للنفط. [3] وهو سعر اسمي بعد أن تم تعديله بناءً على معدلات التضخم.

3- الصدمة النفطية الثالثة 1986: وتعرف أيضا بالأزمة المعاكسة، فعلى غرار الأزمات السابقة التي كان سببها ارتفاع سعر البرميل النفط تولدت هذه الصدمة على إثر تراجع أسعار النفط الى حافة 13 دولار للبرميل [4] في منتصف 1986، وهذا من جراء ظهور أقطاب أخرى مصدرة له بأسعار منافسة بدعم منظم

---

[1] لطيفة طوبال ، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] بوجمعة قوشيح قويدري ، " **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008-2009 ص ص 93،94.

[3] حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص 240.

[4] تقرير الأمين العام السنوي للأوبك، العدد35، سنة 2008 .

من وكالة الطاقة الدولية(IEA)* التي شجعت كل مصادر الإنتاج خارج الأوبك ** ، وهنا أصبح سعر البرميل النفط يخضع لقوى عرض والطلب داخل البورصة فتوسعت التعاملات به. حيث أصبحت تسجل الأسواق الاتية حوالي 70% من التعاملات العالمية للنفط ،كما ظهر نوع آخر من التعاملات هو التعاملات الآجلة بسبب ظهور المضاربين عليه .[1]

- **نتائجها:** لقد نتج عن هذه الصدمة نتائج إيجابية بالنسبة للدول المستوردة وجد قاسية على الجدول المصدرة ومنها الجزائر وتلخص هذه النتائج فيما يلي: [2]

- تخلي دول الأوبك على السعر الرسمي للبيع (ويُعرف كذلك بالسعر المعلن وهو السعر الذي يُحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، وهو يُجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في وقت معلوم، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية)[3]، والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من البداية 1988 مما أدى الى ظهور أسعار مرجعية جديدة وتمثلت في نفط ألاسكا، والبرنت في بحر الشمال، والخام في دبي وعمان لمنطقة الخليج العربي؛

- ارتفاع حصة انتاج الأوبك في السوق النفطية العالمية من 800 طن سنة 1985 إلى 960 طن سنة 1988 والى 1080 طن سنة 1989.

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل سنة 1987 إلى 52 مليون برميل؛

- تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات النفطية، جراء انخفاض أسعار النفط حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر سنة 1986 إلى 600 بئر سنة 1989؛

- انخفاض التدفقات المالية بين الدول الأوبك والدول الأوروبية؛

- انخفاض مداخيل الشركات النفطية الكبرى؛

---

*وكالة الطاقة الدولية هي رد فعل على ارتفاع أسعار النفط سنتي 1973 و1974، أُسست من أجل توحيد جهود الدول المستهلكة وتنظيمها في وجه منظمة الأوبك، وضمت الوكالة أثناء نشأتها 18 دولة، وحاليا تضم 28 دولة، ومقرها باريس.

** الأوبك: هي المنظمة المصدرة للنفط أسست عام 1960، باتفاق الدول الخمس المنتجة للنفط آنذاك وهي: السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا. تضم حاليا 13 دولة هدفها هو تعاون الدول الأعضاء فيما بينهم في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في مجال استخراج النفط وتوثيق العلاقات بينهم وتوجيه جهود الأعضاء لتأمين وصول النفط إلى الاسواق بشروط عادلة ومعقولة.

[1] لطيفة طوبال ، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] بوجمعة قوشيح قويدري، مرجع سبق ذكره ،سبق ذكره ص 96-97 .

[3] نبيل بوفليح ، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات دول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010-2011، ص85.

- تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للنفط لتعويض إيراداتها النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط؛

- حدوث حالات عجز في الميزان التجاري في معظم دول النفطية، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط؛

- انخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 45 مليار دولار.

4- الصدمة النفطية الرابعة 1990-1991: تدعى بالصدمة الخليجية استمرت ستة أشهر فقط، تعرضت لها السوق النفطية على إثر حرب الخليج الثانية بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت، حارقة حقول النفط فيها مما نجم عنها تدمير في الحقول يصعب إصلاحه أدى الى خفض للإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار البرنت إلى 51 دولار،[1] وللحد من آثار هذه الازمة قامت الأوبك بدورها بزيادة انتاجها لتعويض انخفاض انتاج الكويت.[2]

- **نتائجها**: تأثرت الأسواق النفطية بهذه الصدمة وكانت ابرز نتائجها : [3]

- ازدياد حدة الازمات الاقتصادية في الدول المنتجة والدول النامية؛

- ضعف منظمة الأوبك الذي تبين من خلال تجميد الإنتاج لدول المنظمة للتكيف مع حالة السوق النفطية في ظل الازمة؛

- فرض الحظر على الصادرات العراقية النفطية من طرف الأمم المتحدة، والتي كانت تبلغ 4.02 مليون برميل في اليوم، وتعويضه بإنتاج كل من إيران والسعودية العربية.

5- الصدمة النفطية الخامسة 1998: وهي صدمة آسيوية نتجت عن عدة ظروف، وولدت اختلال كبير في ميزان العرض والطلب للسوق النفطية، ومن أبرز ما تقلص الطلب والاستهلاك في الدول جنوب شرقي آسيا، نتيجة الأزمات الاقتصادية السابقة والحالية فيها، وعمقها وارتفاع حجم الامدادات النفطية الدولية، بعد قرار منظمة الأوبك في مؤتمر جاكرتا نوفمبر 1997 رفع سقف إنتاجها بنحو 2.5 مليون برميل يوميا، مما أدى الى وفرة العرض الدولي وحدوث تُخمة نفطية تمثلت في ارتفاع مستوى المخزونات في الدول الصناعية.

---

[1] مصطفى بودارسة،" **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 8/7 أفريل 2008، ص 7.

[2] طوبال لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3] الحاج بورنان ، "**السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2001، ص 114.

مما سبب عجز في آليات السوق، وعجز في إعادة التوازن بين العرض و الطلب، ونتج عنه تدهور أسعار النفط التي وصلت آنذاك لأدنى مستوى لها 12.3 دولار للبرميل .[1]

- **نتائجها:** لقد أثرت الصدمة على الاقتصاديات النفطية بصفة كبيرة جراء التدهور الكبير لأسعار النفط، وفيما يلي أهم النتائج: [2]

- انخفاض عائدات الدول المنتجة، فمثلا انخفاض مداخيل الدول العربية العضوة في أوبك من 108.9 مليار دولار عام 1997 الى 79.1 مليار دولار سنة 1987؛

- انخفاض أرباح الشركات النفطية إلى حد كبير، فمثلا انخفاض أرباح ما بين الربع الأول لسنة 1998 والربع الأول لسنة 1999؛

- ظهور متغيرات في السوق النفطية تذكر منها:

✓ اندماج الشركات النفطية العالمية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج؛

✓ فتح الدول المنتجة أبوابها للشركات غير الوطنية؛

✓ فتح السوق النفطية المنافسة؛

- تماسك دول منظمة الأوبك واتخاذ قرارين لخفض الإنتاج، من أجل تراجع الأسعار الأول كان في أفريل 1998، حيث خفَّضت الإنتاج بمقدار 1.2 مليار للبرميل في اليوم، والثاني في جويلية 1998، وخفضت الإنتاج بمقدار 1.5 مليون للبرميل، لكن كلا من القرارين باء بالفشل في وقف تدهور الأسعار، حتى تم اللجوء إلى قرار ثالث مارس 1999، وخفضت الإنتاج ب 1.7 مليون للبرميل يوميا، والذي أوقف التدهور وذلك باحترام جميع الدول لهذا القرار.

6- الصدمة النفطية 2004 و2008: تولدت أزمة 2004 على إثر ارتفاع أسعار النفط، حيث وصلت حاجز 51 دولار في ظرف وجيز وما عمق الفارق بلوغ أسعار العقود الآجلة، التي تسلم في جوان 2005 إلى 60 دولار، وترجع معظم أسبابها للزيادة في الطلب على الطاقة في اقتصاديات الأسواق الناشئة بآسيا وبشكل خاص الصين حيث شهدت هذه الأخيرة آنذاك نمو كبير وغير متوقع في الواردات النفطية، بسبب اتخاذ الحكومة الصينية قرار بتقنين استخدام الكهرباء في المصانع لمدة يومين في الأسبوع على الدوام، ما أجبر

[1] سمية موري ، "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2010،ص 80.

[2] بوجمعة قوشيح قويدري، مرجع سبق ذكره ،ص 101.

هذه المصانع على استخدام مولدات كهرباء خاصة، فزاد استخدام مادة الديزل وما عزز ارتفاع استهلاك النفط فيها أيضا انتقال عدد ضخم من المصانع والولايات المتحدة وأوروبا واليابان إلى الصين لانخفاض تكلفة اليد العاملة، وبهذا وَلد كلا العنصرين قطب آخر في العالم مستورد للنفط بشدة، وهذا ما ألهب قيمته في البورصات العالمية إلى أن وصل حدود 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث من سنة 2008، ليعود ويهوى بعد ذلك على إثر أزمة الرهن العقاري ل 52 دولار للبرميل خلال الربع الرابع،[1] إلا أن التعاون المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الأوبك ساهم في استقرار الأسواق بعد سحب ما يقارب 4 ملايين و300 ألف برميل عقب المؤتمر في جدة بالسعودية ولندن بالمملكة المتحدة ووهران بالجزائر.[2]

المطلب 02: الصدمة النفطية 2014

في منتصف سنة 2014 شهدت وقوع صدمة نفطية انهارت فيها أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية إلى مستويات قياسية، وفي هذا الصدد عرفت معظم الدول المصدرة والمستوردة للنفط خللا في هيكلها الاقتصادي ومؤشراته، حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط سنة 2014 إلى أقل من 30 دولار في بداية سنة 2016 ، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها في الأسواق المالية العالمية سنة 2008.

الفرع 1- أسباب الصدمة النفطية

وصل سعر البرميل الواحد من النفط في ديسمبر 2014 إلى 37 دولار ونجد أن هناك عدة أسباب تعاونت وأدت إلى انخفاض أسعار النفط وتمثل أبرز ها فيما يلي:

1- انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي: يعتبر الطلب والعرض على النفط من أهم العوامل المحددة لسعر النفط، حيث يتأثر هذا الأخير بمختلف التغيرات التي تطرأ عليهما، فمن جانب الطلب فقد شهد الاستهلاك العالمي على النفط تراجعا لاسيما خلال الربع الثالث من سنة 2014، ويأتي ذلك بعد المراجعة التي قام بها الصندوق النقد الدولي عن جزيئات النمو في الاقتصاد العالمي، المحرك الأساسي للطلب وتشير توقعات الصندوق إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.4% إلى 3.3% في ظل تباطؤ الاقتصاديات الصناعية لأوروبا واليابان وتراجع النمو في الاقتصاديات الناشئة لاسيما الصين الذي كان أكبر مستهلك للنفط في العالم، أما جانب العرض شهدت الإمدادات النفطية نموا تراوحت معدلاته ما بين

[1] تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35، 2008.
[2] لطيفة طوبال ، مرجع سبق ذكره، ص 142.

0.8% إلى 3.4% خلال الفترة 2010-2016، لترتفع بحوالي 8.7 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة ووصلت إلى 94.8 برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة 2015.[1]

2- ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار: يتأثر الاقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط[2]، ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر تخفيض تكاليف الإنتاج مما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول الأوبك، خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل، كما أنه سيساعد بعض دول الاوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها بسبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة[3]، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية سوف تؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقة الشرق الاوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، باكستان، القوقاز، آسيا الوسطى وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة اتباعها نظام سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى اضعاف نمو الائتمان الخاص، ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة ببطء انتقال الآثار.

وبالنسبة لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفغانستان وباكستان إلى تحقيق قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة من 6% الى 13% مقابل الدولار منذ شهر جوان 2014، مع انخفاض مقابل في قوة صدمة أسعار النفط المقدرة بالعملة المحلية.[4]

3- تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار: من المفترض أن الأوبك كاتحاد منتجين مهمتها الأساسية هي العمل على توازن السوق وذلك من خلال خطة تضمن استقرار الأسعار، أو ضمان استقرارها مرتفعة حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير عن إيرادات أعضاء الاتحاد، في ظل هذه الأهداف يفترض تدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض في أسواق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فترفع العرض عندما يزيد الطلب وتنقصه عندما يقل الطلب، وقد ظلت الأوبك تمارس هذا الدور تقريبا لفترة طويلة غير أنها انتهجت سياسة جديدة كاتحاد منتجين تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية بدل الأسعار، وذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في الانخفاض الجماعي للحصص بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط، ولم

---

[1] عماد غزازي، أنيس هزلة، "**الازمة النفطية (2014-2017) الأسباب الآثار الاقتصادية واستراتيجية المواجهة**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية العدد 6،مارس 2019، ص ص 158-167.

[2] إبراهيم بلقلة، " **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية الفترة (2000-2009)** "، مجلة الباحث، العدد12، 2013، ص ص09-18.

[3] إيمان حيولة ، "**انهيار أسعار النفط (الأسباب و الحلول)**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 2015/10/28، جامعة يحيا فارس المدية، الجزائر، ص07.

[4] عماد غزازي، أنيس هزلة، مرجع سبق ذكره، ص161.

يقتصر الأمر على ذلك وإنما بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية للمستوردين، مثل قيام السعودية بتخفيض أسعار النفط لبعض زبائنها من آسيا والولايات المتحدة وتبعتها في ذلك كل من إيران والعراق الكويت، شبَّه بعض المراقبين ما يحدث على أنه حرب أسعار داخل الأوبك .[1]

4- الاستراتيجية السعودية في التعامل مع الوضع الجديد: عبر العقود القليلة الماضية لعبت السعودية دورا ما يعرف بالمنتج المرجح بزيادة الإنتاج مقابل الطلب العالمي، للمحافظة على استقرار الأسعار، لكن حسب المراقبين يشير إلى دخول تغير هيكلي في الاستراتيجية السعودية، إذ بدلا من الدفاع عن نطاق سعري بحدود 100 دولار للبرميل، تتطلع السعودية إلى المحافظة على حصتها في السوق [2]، حيث صرح وزير النفط السعودي "علي نعيمي" أن بلاده هدفها من تخفيض الأسعار هو إخراج المنتجين الذين أغرقوا الأسواق بالنفط واستفادوا من رفع الأسعار في إشارة منه إلى النفط الصخري الأمريكي، وأشار أن بلاده سوف تظل تنتج حصصها حتى ولو وصل سعر النفط 20 دولار، كما اعتبر من غير العادل مطالبة أوبك بتقليص إنتاجها إذا لم يقوموا المنتجون خارج المنظمة بالخطوة نفسها وقد أضاف المنتجون المستقلون حوالي 6 ملايين برميل يوميا إلى العروض.[3]

5- تزايد إنتاج النفط الصخري: بفضل إنتاج النفط الصخري أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط حسب الإنتاج، نفط المياه العميقة، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في الاستغناء عن كميات كبيرة من النفط المستورد من الخارج، وهو ما أدى إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة للنفط، بحيث تُعد الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك للنفط في العالم، كما أنها شهدت خلال سنة 2014 قفزة كبيرة في إنتاجها النفطي من النفط الصخري بلغت 4 مليون برميل يوميا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض واردتها من الأوبك إلى النصف تقريبا لأول مرة منذ 30 عاما، بحيث أصبحت الدول المنتجة للنفط داخل الأوبك تتجه نحو الأسواق الأسيوية للمنافسة.[4]

6- أسباب سياسية:

- يرى البعض بأن هناك دورا للمؤامرة، حيث يرى الرئيس فلادمير بوتين أن التراجع الحادث في سعر النفط مسبباته سياسية بالدرجة الأولى أكثر منها اقتصادية، والذي يقصده بوتين إلى تعاون أمريكا وحلفائها

[1] علي قرود واخرون، "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة**"، مجلة الأصيل، العدد 2، ديسمبر 2017، ص ص 200-217.

[2] عبد الوهاب لهب عطاد ، "**انخفاض أسعار النفط الأسباب و النتائج**"، جريدة الغد ،18أكتوبر 2014،من الموقع الالكتروني: www.alghad.com ،تاريخ الاطلاع 2021/09/07، الساعة 19:25 .

[3] علي قرود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[4] علي قرود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص200-217.

ضد موسكو لتركيع روسيا أمام ضغوط الغرب حول مشكلة أوكرانيا، وقد بدأت روسيا تشهد بالفعل تراجعا في قيمة عملتها مع تزايد الضغوط عليها في سوق الصرف الأجنبي بسبب ضغوط تراجع الإيرادات النفطية.[1] حيث اقترح الملياردير الأمريكي(جورج سوريس) على الإدارة الأمريكية وسيلة لمعاقبة روسيا على ضم شبه جزيرة القزم إلى أراضيها، وهذه تتلخص بخفض أسعار النفط في الأسواق العالمية وفقا لوكالة دابومبرغ، وقال سوريس في كلمة ألقاها في برلين: " أكثر العقوبات صرامة ضد روسيا في ضخ كميات كبيرة من احتياطي النفط الاستراتيجي للولايات المتحدة في السوق العالمية مما سيؤدي إلى زيادة العرض في السوق وانخفاض كبير في سعر الذهب الأسود وبالتالي تقليص عائدات النفط الواردة إلى الميزانية الروسية".

- يرى البعض الآخر أن الانخفاض في أسعار النفط ناتج عن استخدام النفط، كسلاح أن السعودية زادت في إنتاج النفط بشكل كبير ودفعت دول الخليج العربي للالتزام أيضا بالزيادة وأن المستهدف من هذه العملية هو إيران، لكن أصحاب هذه النظرية يعتبرون أن هذه الخطوة قائمة على استراتيجية قصدت إلى الضغط على إيران، فيما أن السعودية وباقي دول المجلس قادرة على تحمل الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار، نتيجة تراكماتها للفوائض خلال السنوات الماضية.[2]

الفرع 2- آثار الصدمة النفطية 2014 على الدول المصدرة والمستوردة للنفط

قد خلفت الأزمة النفطية 2014 آثارا عديدة على مختلف دول العالم، المصدرة والمستوردة للنفط:[3]

1- آثار الصدمة النفطية 2014 على الدول المصدرة للنفط: هناك آثارا إيجابية وسلبية على الدول المصدرة للنفط بسبب الأزمة النفطية 2014:

1-1- الإيجابيات:

- تخفيض حجم الصادرات النفطية وبالتالي تمديد عمر النفط للأجيال القادمة؛
- تطوير مصادر جديدة لخلق الثروة ومن أهمها تنمية القطاعات الاستراتيجية كالصناعة والزراعة ومن ثم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ترشيد الانفاق العام والابتعاد عن مظاهر الانفاق الترفيهي والمظهري وتجنب والمشروعات غير الضرورية.

---

[1] .محمد إبراهيم السقا، **"لماذا تتراجع أسعار النفط"**، الجريدة الاقتصادية الالكترونية، 2014/12/12، من الموقع الإلكتروني: https://www.aleqt.com/2014/12/12/article_914128.html، تاريخ الاطلاع 2022/01/10، الساعة 18:27.

[2] علي قرود و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص200-2017.

[3] محمد محفوظ ماجن ، **"الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج"**، مجلة المعيار، عدد خاص 2017، ص ص01-08.

1-2- السلبيات:

- انخفاض قيمة الفوائد المالية النفطية، مما يجبر حكومات هذه الدول على إتباع سياسات انكماشية، من خلال الضغط على النفقات العامة وكذا التقليل من العمليات الاستيرادية؛
- تراجع معدلات النمو الاقتصادية على اعتبار أن قطاع المحروقات يساهم في معظم الدول النامية المصدرة للنفط بنسبة تزيد عن الثلث في تكوين النتائج؛
- إمكانية تسجيل عجز في مختلف الموازين الخارجية مع تراجع معدلات التبادل الخارجي؛
- قيام الدول التي لها فوائض مالية بسبب أموالها المودعة أو المستثمرة في بنوك الدول المتقدمة؛
- قيام الدول التي ليست لديها فوائض مالية باللجوء إلى الاقتراض، مما يرفع من حجم مديونتها الخارجية ويزيد من أعباء خدمة الدين.

2- انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على الدول المستوردة للنفط: كما هناك آثارا سلبية على الدول المستوردة للنفط بسبب الأزمة النفطية 2014، هناك آثارا إيجابية.

2-1- الإيجابيات:

- انخفاض قيمة الواردات النفطية وبالتالي تحسين معدلات التبادل الخارجي؛
- تراجع معدلات التضخم بسبب انخفاض أسعار المواد الطاقوية؛
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي خاصة التجاري مما يخفف من حجم الديون الخارجية.

2-2- السلبيات:

- انخفاض قيمة صادرات المواد الأولية غير النفطية تأثرا بانخفاض أسعار النفط؛
- تراجع التحويلات بالعملة الصعبة للرعايا العاملين لدى الدول النفطية؛
- انخفاض المعونات المستلمة من الدول النفطية؛
- تراجع المشاريع المرتبطة بعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز بسبب غياب محفز السعر.

المطلب 03: الأبعاد الاقتصادية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

لأسعار المورد الاستراتيجي (النفط) آثارا اقتصادية تختلف باختلاف الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد، ما دامت عملية التنمية تعتمد على ما يدره هذا المورد من واردات، والجزائر كغيرها من الدول النفطية اعتمدت منذ استقلالها على هذا المورد اعتمادا مفرطا طيلة مسيرتها التنموية، لذلك فإن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه أن يؤثر إما بالسلب أو الإيجاب على إيرادات الدولة الجزائرية، وهذا ما حدث في الأزمة النفطية 2014، عند انهيار أسعار النفط.

الفرع 1- أهمية قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري

يعد قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري والعمود الفقري لبنائه وسنحاول عرض أهمية قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري على بعض المتغيرات الكلية والمالية، ولقد اخترنا فترة الدراسة من(2007-2013)، سنة قبل أزمة الرهن العقاري إلى سنة ما قبل الصدمة النفطية.

1- المساهمة في التجارة الخارجية: يحتل النفط مكانة هامة في الصادرات الجزائرية، التي تتسم بالتركيز السلعي، حيث تهيمن على صادراتها سلعة واحدة تتمثل في النفط، ما جعل الاقتصاد الجزائري هشا بالنظر لمحدودية هذا المورد وقابليته للنفاذ، وبهذا يتم تصديره بكم هائل دون البحث عن بدائل استنزاف للثروة النفطية غير قابلة للتجديد.[1]

2- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تختلف مساهمة كل قطاع من القطاعات المشكلة للاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي حسب وزن القطاع ومكانته،[2] وبما أن قطاع المحروقات هو القلب النابض بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو المصدر الأساسي للناتج لمحلي الإجمالي.

3- تمويل الميزانية العامة للدولة: تُشكل العائدات النفطية المصدر الأول لتأمين الإيرادات العامة للدولة بحصة تفوق 50%، ففي ظل غياب التنويع الاقتصادي وإيلاء الدولة أهمية كبيرة لقطاع المحروقات لمساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في الميزانية العامة ضعيفة بعد الاستقلال، غير أن أضحت في تزايد كبير بعد تأميم المحروقات 1971

[1] رفيقة صباغ وآخرون، "**أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية**" ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، 2009، ص ص73-92.

[2] عبد الهادي الحاج قويدر، "**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري(1986-2009)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012، ص31.

الفرع 2- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الإيرادات المالية مضطربة خاصة اتجاه تطورات وتقلبات أسعار النفط في اقتصاد دولة أحادية المورد كالجزائر وعلى اعتبار أن تمويل الميزانية للدولة يعتمد وبشكل كبير على عائدات الجباية النفطية أي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار هذا الأخير يؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية ومن تم على رصيد الميزانية (سنتعرض إليها في الفصل الرابع)، فبعد الصدمة النفطية استعانت الحكومة الجزائرية بصندوق ضبط الموارد لتغطية النفقات مما سبب بنفاذه سنة 2017.

1- انعكاسات انخفاض أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات: في الجدول أدناه توضيح عن انهيار أسعار النفط على موجودات الصندوق:

الجدول رقم 2-1: انعكاسات أسعار انفط على صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2010-2020)

الوحدة(مليون / دينار)

السنوات	اجمالي للموارد الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل رصيد الميزانية	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العامة	رصيد الصندوق
2010	5.634.775	-1.496.476	791.938	0	/	/
2011	7.143.157	-2.468.847	1.761.455	0	/	/
2012	7.917.011	-3.246.197	2.283.260	0	/	/
2013	7.695.982	-2.205.945	2.132.471	0	/	/
2014	7.373.831	-3.185.994	2.965.672	0	/	/
2015	4.960.351	-3.172.340	2.886.505	0	/	/
2016	2.172.396	-2.343.735	1.387.938	0	/	/
2017	2.072.200	-1.234.745	/	/	/	100.900
2018	/	-1.585.102	/	/	/	/
2019	/	-1.138.977	/	/	/	/
2020	/	-622.089	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية لعام 2017، وبعض المواقع الإلكترونية المتفرقة للسنوات الباقية.

نلاحظ من الجدول السابق أن الصندوق ضبط الإيرادات لعب دور في تمويل عجز الميزانية العامة ففي البداية لم تلجأ الجزائر إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة الممتدة 2000-2005 لتمويل عجز الميزانية العامة و هذا لتوعية الدولة الجزائرية في استعمال موارد الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار النفط ونزولها تحت السعر المرجعي والمقدر خلال تلك الفترة ب19 دولار امريكي للبرميل فخلال تلك الفترة كان يتم استخدام الاقتراض الداخلي، لكن ومع بداية عام 2006 أصبحت الدولة تعتمد على إيرادات الصندوق في تمويل عجز الميزانية، حيث بدأت الاقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية تزامنا مع التعديل الذي أُجرى على الصندوق في سنة 2006، وذلك بموجب قانون المالية لسنة 2006 حيث أصبح الصندوق معني بتمويل عجز الخزينة العمومية، وقُدر أول اقتطاع بقيمة 91.5 مليار دينار جزائري خلال سنة 2006، وهو ما يعني تغطية للعجز بنسبة 5.27%. [1]

من خلال الجدول السابق نلاحظ استمرار ارتفاع نسبة تغطية العجز من طرف صندوق ضبط الإيرادات، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2013، بعدها تبدأ تلك النسبة في التراجع لتراجع أسعار النفط سنة 2014،

وبالتالي انخفاض إيرادات الصندوق المتأتية أساسا من إيرادات الجباية البترولية، كما تم التمويل لتغطية العجز في الميزانية العامة من سنة 2014 إلى 2016 أساسا على اقتطاعات الصندوق، ولجأت الخزينة إلى مصادر أخرى للتمويل خاصة منها القرض المستندي لسنة 2016 .

أما في سنة 2017، بلغ عجز الخزينة العمومية 1662.3 مليار دينار الذي تم تغطيته بالاقتطاع الأخير من صندوق ضبط الإيرادات (784 مليار دينار)، ومنه التمويل المصرفي خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي، ومع نضوب هذا الصندوق سنة 2017 تقدر على الحكومة إيجاد مصادر أخرى لتغطية عجز الميزانية والوفاء بالتزاماتها، خاصة بعد فشل تجربة الاقتراض عن طريق القرض المستندي منذ 2016، لذلك توجب على السلطة الجزائرية إيجاد حلول جذرية خارج قطاع المحروقات.

2- انعكاسات انخفاض أسعار النفط على ميزان المدفوعات: حتى تبين تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات نبين الاثر على الصادرات والواردات ومن ثم تحديد رصيد الميزان التجاري وصولا إلى تحديد رصيد المدفوعات، وهذا وفقا للإحصائيات المبينة في الجدول الآتي:

[1] برودي نعيمة، " **دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلة 6، ديسمبر 2020،ص ص 462-488.

الجدول رقم 2-2: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على ميزان المدفوعات للفترة (2011-2020)

الوحدة (مليار/دولار)

السنوات	الصادرات	صادرات المحروقات	الواردات	رصيد السنوات التجاري	رصيد ميزان المدفوعات
2010	57.76	56.14	40.21	17.55	15.58
2011	72.88	71.66	46.92	25.96	20.14
2012	71.74	69.80	51.57	20.17	11.06
2013	64.87	62.96	54.99	9.88	0.13
2014	60.13	60.30	59.67	0.46	-5.88
2015	34.6	32.70	52.6	-18	-27.5
2016	29.67	27.88	49.4	-19.73	-26.0
2017	34.56	33.20	48.98	-14.42	-21.76
2018	41.11	38.89	48.57	-7.46	-15.82
2019	35.31	33.24	44.63	-9.32	-16.93
2020	51.36	46.89	8.77	3.64-	5.07-

المصدر: النشريات السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2011-2020).

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري قبل حدوث الأزمة كان يعرف رصيدا موجبا رغم التناقص من سنة إلى أخرى، لكن بمجرد انهيار أسعار النفط عرف تراجعا رهيبا بتسجيله عجز بحوالي 20.4 مليار دولار في سنة 2016، وهذا راجع لتراجع صادرات المحروقات التي تحتل 98% من صادرات الجزائر من 79.60 مليار دولار سنة 2011 إلى 27.7 مليار دولار سنة 2016 مقابل استقرار الواردات نسبيا. وبعد ذلك عرف ميزان المدفوعات طول السنوات من 2015 إلى 2020 رصيدا سالبا.

بعد ملاحظة الآثار السلبية على الاقتصاد الجزائري جراء الصدمة النفطية 2014، لاعتماد الجزائر على مصدر وحيد ألا وهو النفط، لذلك أصبح وجوب تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي

احتل موضوع التنويع الاقتصادي مكانة كبيرة في الدول النفطية، التي تعتمد على مصدر دخل وحيد، ألا وهو النفط ويعتبر هذا الأخير مورد ناضب، أي أن كثرة استغلاله سيضر الأجيال المستقبلية، كما أن أسعاره غير مستقرة، لذلك وجدت هذه الدول النفطية نفسها أمام حتمية تنويع صادراتها خارج القطاع النفطي(الريعي)، من أجل تدوير عجلة النمو والتنمية، خاصة بعد ملاحظة ما ألحقته الصدمة النفطية على الاقتصاديات النفطية خاصة الجزائر.

المطلب 01: تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المنتج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير الذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل.

الفرع 1- تعريف التنويع الاقتصادي

- التنويع الاقتصادي وهو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية، تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع الإيرادات في الميزانية العامة أو تنويع الأسواق الخارجية.[1]
- كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العملية الاقتصادية التي تستهدف تنويع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية لأجل رفع مساهميها في الناتج المحلي الإجمالي، من ثم التخلص من عبء الاعتماد على سلعة أو منتوج أحادي في تحصيل المداخيل المالية للدولة، أو بعبارة أخرى التنويع الاقتصادي ما هو إلا عملية استغلال لجميع الإمكانيات والمنتوجات التي يحتويها اقتصاد ما بالشكل الذي يؤدي لتوليد مداخيل ومصادر مالية جديدة، وهذا بالاستناد على الكفاءات والقدرات المحلية بشكل كبير، فيتم عنه في النهاية اقلال الواردات ثم تنويع الصادرات.[2]
- أما يعرف التنويع الاقتصادي في شقه المالي بأنه أحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في جهة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وفي النقد والمعادن والسلع الأساسية.[3] ومن هذا الأساس ندرج فيما يلي بعض التعاريف لهذا المفهوم

---

[1] محمد امين لزعر، "**سياسات التنويع الاقتصادي تجاري دولية وعربية**"، برامج التدريس الذاتي عبر الانترنت المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2014 .

[2] السعيد بوشول، " **المقولاتية الاستراتيجية التنويع الاقتصادي دراسة حالة المملكة العربية السعودية** " ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية دراسة صادرة عن مخبر متطلبات التأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية ، جامعة ورقلة، العدد07، ديسمبر2017. ص 228 .

[3] محمد امين لزعر. مرجع سبق ذكره.

ويقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات كما يتضمن هذا التنويع في صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.[1]

- التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط، حيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة والقاعدة المالية لقطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما القاعدة الخدمية للسياحة والتجارة وغيرها.[2]

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[3]

- أما عن الجانب السياسي عادة ما يشيد التنويع أي الصادرات لاسيما لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتوجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار أو إنقاص الطالب عليها.[4]

ومن خلال التعاريف التي سبقت يمكننا أن نعرف التنويع الاقتصادي على أنه هدف تسعى إلى تحقيقه الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد خاصة اقتصاديات الريعية التي تعتمد على ما تعطيه الأرض(النفط). فالتنويع الاقتصادي يكمن في تنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في مختلف أنشطة الاقتصاد.

والشكل الموالي يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي:

[1] أسماء بللعما ، " **دور الضريبة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة احمد دراية–ادرار– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2018/2017 ، ص 13 .

[2] صادق هادي، "**دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال فترة 2000 .2012**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص واقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس–سطيف–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة الاعمال و التنمية المستدامة ، السنة الجامعية 2013–2014 ،ص4 .

[3] عاطف لافي مرزوك، "**التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدات الخليج وإمكانيات تحقيقه في العراق**"، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد31، 2014، ص ص56–81.

[4]Martin Hvidt. ¨**Economic diversification in GCC countries pas record and futur trends**¨. Kuwait programme on développement. Convernance and globatusation in the gulf states. The london school of economic and political science (LES) : LONDON, 2013 , P04.

الشكل رقم 2-1: مفهوم التنويع الاقتصادي

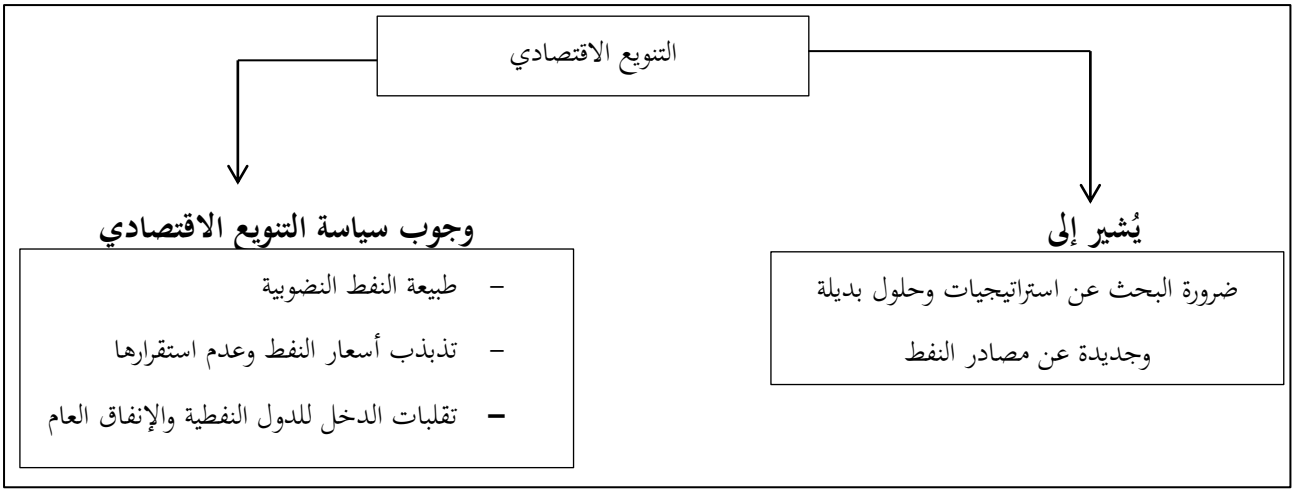

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعاريف السابقة.

الفرع 2- أنواع التنويع الاقتصادي

إن تنويع الإنتاج سواءً كان على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل فإنه يأخذ أحد الشكلين التاليين:[1]

1- التنويع الأُفقي: ويطلق على توزيع الاستثمار أو على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع المحروقات.

2- التنويع الرأسي: يطلق على توزيع الاستثمار، على قطاعات متنوعة كقطاع الزراعة والصناعة، الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

المطلب 02: خصائص التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية

في هذا المطلب سوف نتناول خصائص التنويع الاقتصادي التي يتميز بها، ومدى أهميته بالنسبة للدول النفطية، وقد اخترنا هذه الدول لأنها تعتمد على مورد وحيد من أجل تسيير هيكلها الاقتصادي.

[1] جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، " **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الأغواط، العدد 01، مارس 2017، ص ص 208-221.

الفرع 1- خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها التنويع الاقتصادي وهي: [1]

1- التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: إن اعتماد الاقتصاد على انتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يشكل خطرا يهدد مصيره، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، فهذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل مُعَوِضة عنها، أو أجَل نُضوبِها محدود، أو أن سعرها وفوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى النمو ومن الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

2- التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية: إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد وذلك عندما تتحقق حالة تنافس في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، ما من شأنه أن يضمن أي زيادة الإنتاج كما ونوعا، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة انتاجية العمل والفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضاً ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة وكل هذا يعني تعظيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي.

3- التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة: إن التنويع الاقتصادي يهدف إلى انتهاج نوع من الاستقرار يضمن بوجود قوة القطاع يساهم دون اهمال القطاع العام يساهم في دعم عملية التنمية[2]، حيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يعد توسعا استراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البناء والتطور المستمر، لأن ما تربطها نشر بين التنوع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحذف التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداة نشاطها الفعلي.[3]

---

[1] سليمة طبابيية ، لرباع لهادي، "**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي للاستدامة التنمية**"، ورقة بحيثه مقدمة في إطار الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 افريل 2008.

[2] عبد العزيز بوكار، " **الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع الاقتصادي وخيار الامن الطاقوي**"، مجلة الحقيقة، العدد34، ص ص 331-349.

[3] أسماء بللعما ، مرجع سبق ذكره، ص20.

الفرع 2- أهمية التنويع الاقتصادي للدول النفطية

يمارس التنويع الاقتصادي دورا هاما وفعالا في تدوير عجلة النمو والتنمية بالنسبة للدول النفطية (النامية)، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتُقلل من الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع المصادر الإنتاجية من أهم السياسات التي تستخدم لدعم الجوانب الاقتصادية والتجارية وزيادة إمكانياتها والميزة التنافسية للبلد[1]، كما وأنها تُقلل من مخاطر تعرض الاقتصاد وزيادة تحقيق المكاسب التجارية وخلق فرص عمل متنوعة، وتبرز أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية فيما يلي: [2]

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق استقرار للميزانية العامة وذلك من خلال القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وتوفير ما تحتاجه من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

المطلب 03: أهداف التنويع الاقتصادي ومبرراته

من خلال هذا المطلب سنتعرض إلى أهداف التنويع الاقتصادي، وماهي مبررات التنويع الاقتصادي التي تستدعي إلى تحقيقه.

الفرع 1- أهداف التنويع الاقتصادي

من الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية تقليل الاعتماد على النفط، ومراد ذلك ليس فقط عامل القابلية للنضوب، بل أيضا عدم استقرار أحوال السوق، إذ أن أسعار النفط تخضع لتغيرات كثيرة وتقلبات حادة. والأهداف الاولية لعملية التنويع هي توسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وعادة ما يكون لجهود

---

[1] مسعود غالي صبر، " **أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1989-2017)**"، المجلة العربية للإدارة العدد2، جوان 2021، ص ص 245-263..

[2] حامد عبد الحسين الجبوري، **"التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية "**، مراكز القوات للتنمية والدراسات الاستراتيجية متوفر على الموقع الالكتروني : http://fcdrs.com/economical/535، تاريخ الاطلاع : 10/09/2021 الساعة 19:50.

التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة وهي: تثبيت النمو الاقتصادي، حسب ما يُظهره استقرار معدلات نمو الناتج المحلي، وتوسيع قاعدة الإيرادات، ورفع القيمة المضافة القطاعية.[1]

ويمكن أن نستخلص أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي: [2]

- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي والأخير المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للبضاعات القائمة؛
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنشائية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها عادا الصناعة النفطية؛
- تخصيص إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الانتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق العمومي.

ومن خلال الأهداف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي يهدف أساسا إلى خلق اقتصاد متوازن يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق الإيرادات وتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على مصدر وحيد.

الفرع 2- مبررات التنويع الاقتصادي

من الأسباب التي تدفع إلى التنوع في اقتصاد ما مايلي:[3]

- إن التنويع الاقتصادي يعتبر كحماية ضد الظاهرة الطبيعية التي يطلق عليها بالمرض الهولندي*، وتحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الدول النفطية باستغلال ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط مما يؤدى إلى زيادة صادراتها النفطية، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً بالعملة الأجنبية، ومن ثم يؤثر سلباً على ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالمقابل يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات من المنتجات غير النفطية؛

---

[1] ناجي التوتي، "**مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**"، **مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية** "، المجلد 4،العدد2، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2002، ص ص1-5. .

[2] أسماء بللعما ، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] عدنان فرحان الجوارين، "**مفهوم ودواعي التنوع الاقتصادي**"، المنتدى العلمي الدولي، 2020/10/16، من الموقع الالكتروني، https://portal.arid.my/18117/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03-99e74a89623bK، تاريخ الاطلاع 23-09-2021، الساعة 19:55.

* سنتعرض لهذا المصطلح في الفصل الثالث.

- يساهم الاعتماد الكبير على الموارد النفطية في تخفيض الإنتاجية وبالتالي تخفيض القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية فضلا عن تخفيض قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وتخلق فجوة كبيرة في الإنتاجية سواء إنتاجية العمل أو إنتاجية رأس المال بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، فعلى سبيل المثال في عام 2005 بلغت إنتاجية العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (1,6) مليون دولار أمريكي لكل عامل في قطاعات النفط والغاز، في حين بلغت هذه الإنتاجية فقط (9300) دولار لكل عامل في قطاع البناء؛

- إن القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة بسبب اعتماده الرئيسي على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال خفيف العمل)، فضلا على أن نوعية العمالة التي يتطلبها هذا القطاع هي من النوع الذي يتطلب مستويات مهارة عالية نسبيا، وحتى في البلدان منخفضة السكان نجد أن الصناعة النفطية لا تستطيع أن تولد بصورة مباشرة فرص عمل كافية، لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة)، مما يكون له الأثر الواضح في استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد؛

- يقلل التنويع الاقتصادي من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي من شأنها أن تحقق استقرار أكبر في العائدات ومن ثم عملية التخطيط وبالتالي على النمو الاقتصادي والتنمية؛

- وفيما يتعلق بجانب الواردات، من شأن التنويع الاقتصادي أن يخلق قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر توازنا، إذ نجد أن غالبية الدول النفطية تستورد كل شيء عدا النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حالة حصول خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه المواد ؛

- إن تعديل بنية الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، سيقلل من تأثيرات الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد القومي ويقلل من البطالة في الاقتصاد .

المبحث الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية، محدداته، ومؤشراته

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية، تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من بين ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمة المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المالية للأفراد من خلال إحداث تغيرات مختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية التي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وعليه فإن التنمية الاقتصادية تهدف إلى اقتصاد متنوع الهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني بصفه متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على الدخل وبالتالي نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى التنويع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي. وللتنوع الاقتصادي محددات يجب على الدولة اتباعها من أجل تحقيق نجاح تنوعها الاقتصادي والتي تعتمد على مؤشرات من أجل قياس مدى نجاح هذا التنويع.

المطلب 01: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية ومجالاته

من أهداف التنويع الاقتصادي دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فهم أجزاء لا تتجزأ للنهوض باقتصاد ناجح في جميع المجالات. كما أنه هناك أنماط عديدة للتنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى العلاقة الجسيمة بين التنويع الاقتصادي والنمو والتنمية. وأهم المجالات التي تخص التنويع الاقتصادي.

الفرع 1- علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية

قبل التطرق إلى العلاقة بين التنويع الاقتصادي وبين المتغيرين (النمو والتنمية) يجب إدراج مفهوم مختصر للنمو والتنمية.

1- **تعريف النمو الاقتصادي**: هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الناتج الوطني، بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.[1]

ويُفرق "كلاوس روزه" بين النمو الموسع والذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني مع معدل الزيادة الحاصلة في عدد السكان، وبين معدل النمو المكثف والذي يعني زيادة في متوسط نصيب الفرد من السكان في إشباع حاجاته المتعددة من الناتج الوطني.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص73.

[2] كلاوس روزه، ترجمة علي عباس عدنان، "**الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**"، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا ، الطبعة الأولى، 1990، ص08.

2- تعريف التنمية الاقتصادية: مصطلح التنمية هو نتائج التطورات التي مر بها المصطلح نفسه، فالمرحلة الأولى لعقد التنمية (1960 - 1970) تبنته المجموعة الدولية تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة إذ جرت المجاملة باستبدال عبارة الدول المتخلفة بالدول النامية فخلال هذا العقد كانت التنمية كمفهوم عام تعني جهود المنظمة المبذولة وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة من أجل تحسين مستوى الدخل الوطني والدخل الفردي في وسط اجتماعي معين وبذلك تسعى التنمية للرفع مستوى معيشة الافراد.[1]

وعُرفت لعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يعرفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج الداخلي الخام بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7 % أو أكثر ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية.[2]

3- العلاقة بين التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية الاقتصادية: دائما ما يتغير الهيكل الإنتاجي لأي دولة تبعاً لتغير النمو، وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل عدم النمو السريع يكون هذا التنوع منخفضاً وبطيئاً، ومن هنا يأتي القول: بأن تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وفي الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، لابد من إحداث تغير سريع وكبير في هيكلها الإنتاجي، لذا يُعد التنويع في القاعدة الإنتاجية عنصرا أساسيا من عناصر عملية التنمية الاقتصادية.[3]

كما يُشار إلى أن موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية عرف اهتماما منذ فترة طويلة. وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبرى الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت.

كما أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنويع الاقتصادي والتنمية. كما بينت دراسات اقتصادية أخرى فوائد التنويع على مستوى تخفيف مخاطر الاقتصاد الكلي، فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنويع في عملية التنمية.[4]

4- التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي: ومن الأسباب التي واجهت الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستدامة ومستمرة مرتبطة جميعها بضعف التنويع الاقتصادي وتتمثل في:[1]

---

[1] حسن عبد الرزاق حسن، "**إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي**"، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص17.

[2] خالد محمد السواعي،"**التجارة والتنمية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص21.

[1] محمد نوري عبيد الجبوري، "**تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص27.

[2] محمد أمين لزعر ،"**سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية**، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

- تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛
- تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛
- ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، وبالتالي فإن ارتفاع درجات التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

ولتجسيد علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية والنمو، يتوجب علينا إيضاح ضرورة الاعتماد على التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية والنمو وذلك من خلال:[2]

4-1- تقليل المخاطر الاستثمارية: فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن تركيزها في عدد قليل منها.

4-2- تقليص المخاطر التي قد يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: عندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج نوع معين فإن انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر. وبالمقابل فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أيا كان نوعه ومصدره.

4-3- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الدولة في تمويل الواردات أو في تمويل التنمية الاقتصادية.

4-4- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري.

---

[1] سليم العمراوي ، "**مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018/2017. ص74.

[2] ممدوح عوض الخطيب، "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي: المجلة العربية للعلوم الإدارية**"، المجلد 09 ،العدد 5 ،مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2011 ،ص ص: 203-231.

4-5- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، و التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

4-6- تقليل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن زيادة درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4-7- رفع معدل التبادل التجاري: عندما تعتمد التجارة الخارجية على منتج واحد للتصدير، فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات.

4-8- توليد الفرص الوظيفية: ذلك أن التنويع يحفز النمو ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الارتباط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

4-9- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

الفرع 2- مجالات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم ما تُركز عليه جهود التنويع الاقتصادي ما يلي:

1- تنويع الهيكل الإنتاجي: ويتمثل في:

1-1- توسيع الإنتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية: يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في

تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.[1]

1-2- تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل: يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الاقتصادية.[2]

2- تنويع التجارة الخارجية (تنويع الأسواق): إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة، مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة حول ما إذا كانت مصنعة أو أولية فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يُقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالمواد الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي؛ كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية و يُفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستورد أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات...الخ، ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما يُنظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.[3]

ما يُمكن استنتاجه في هذا الإطار هو اعتماد الكثير من الدول على إنتاج وتصدير منتج أولي واحد ليُشكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني، ومصدرا لتمويل العمليات التنموية فيها، إلا أن تصدير المواد الخام والأولية متوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج والتي تسودها تقلبات كبيرة في الأسعار، والتي من شأنها أن تؤثر في

[1] سليمة طبايبية ولرباع الهادي، "**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008 ،ص 436.

[2] صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[1] سليمة طبايبية ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 438.

هيكل الطلب من ناحية و في معدلات الإنتاج والتصدير من ناحية أخرى، كما تتوقف على مستوى الأحوال الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، هذا ما يجعل موضوع التنمية في هذه الدول أكثر تعقيدا.[1]

المطلب 02: محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه

إن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الآليات، تتناول الدراسة في هذا المطلب محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه.

الفرع 1- محددات التنويع الاقتصادي

من بين أهم محددات التي تتحكم في نجاح عملية التنويع الاقتصادي ما يلي:

1- التدخل الحكومي: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من بين أهم معايير تحديد بيئة الأعمال الجيدة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة المثالي يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي بحيث يفترض أن يكون التدخل محدودا وفعالا في نفس الوقت بالشكل الذي تستطيع فيه الحكومات قادرة على تنفيذ برامجها الإنفاقية بأقل التكاليف. ويبرز دور الحكومات في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال:

- رفع كفاءة الإنفاق العام من أجل تنويع مصادر الدخل؛
- دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛
- إبرام اتفاقيات لإقامة شراكات أجنبية مع مؤسسات أجنبية؛
- تدليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تُسهل العملية الاستثمارية.[2]

و من بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه، وكمثال عن التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في

[1] عبد الوهاب رميدي، "**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2007/2006، ص169.

[2] عبد العزيز عبدوس، "**تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**" ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ديسمبر 2016، ص ص105-123.

الأسواق العالمية ، لكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 5.1 مليار دولار من البنك الأفريقي للتنمية، جزء من هذا التدخل تم تخصيصه لوضع استراتيجية لتنويع اقتصاد البلد.[1]

2- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.[2]

ويعود سر الارتباط الوثيق بين التنويع وإشراك القطاع الخاص إلى سببين:[3]

- يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يُوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي يُنظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل؛
- مشاركة القطاع الخاص التنويع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة.

3- الموارد الطبيعية: من بين العوامل التي تقود التنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تُستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة عليها في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية.

---

[3] السيد أحمد شكوري ، **"وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012/2011، ص 64 بتصرف.

[1] بللعما أسماء، مرجه سبق ذكره، ص26.

[2] عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، **"التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات"**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس :حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر، يومي 02/03 نوفمبر 2016.

الفرع 2- آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

تختلف هذه الآليات التي يعتمد عليها نجاح التنويع الاقتصادي باختلاف طبيعة الاقتصاد من بلد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة التحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي:[1]

1- إعادة الاعتبار للدولة التنموية: الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تُحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. انطلاقا من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: إن معظم الدول النامية لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها، وما يُخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني. ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها.

4- الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما للنمو الاقتصادي وآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي ، بحيث لعبت هذه المنشآت ولازالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، لاسيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[3] توفيق بن الشيخ، **"تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط-دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، ص ص 585-600.

المطلب 03: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

من أجل تقييم مدى نجاح التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما تتحدد تلك المعايير من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي، ولدينا نوعين من مؤشرات القيس للتنويع الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع 1- مؤشرات التنويع الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

يمكننا الاستناد في هذا المجال إلى المؤشرات والمقاييس التي تعتبر كأدلة على مستوى التنويع الاقتصادي والتي تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي للدولة وهي كالتالي:[1]

1- معدل ودرجة التغير الهيكلي: وذلك كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات ذلك. القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يُتيح توافر البيانات ذلك.

2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: حيث من المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

3- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يُمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5- التوزيع القطاعي للقوى العاملة: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يُعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط"، حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني، https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar، تاريخ الاطلاع 2021/11/30، الساعة 19:00.

6- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمنا، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

7- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يُمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

وتدل هذه المؤشرات على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، كما إن استخدام نسب التغير في ناتج القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا للتركيب القطاعي للاقتصاد، قد لا يكون دقيقاً خاصة عندما تحدث تغيرات طارئة في هذه النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية أو وجود حالة كساد، أو تقلبات أسعار الموارد الطبيعية مثلاً، فالتركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو، ليس بالضرورة صائباً، لأنه من الممكن أن تنمو هذه القطاعات بدون حدوث تنمية حقيقة عندما ينشأ القطاع الصناعي كجيب في الاقتصاد الوطني منعزلاً عن بقية قطاعاته، لذا فمن الأمور المهمة في قياس تقدم الاقتصاد هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن.[1]

الفرع 2- مؤشرات التنويع الخاصة بالتجارة الخارجية

وتعتمد هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هير فندال-هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وثغراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي. وبموجب هذه المؤشرات يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعا هو الأكثر تنافسية وإن كان يملك البلد عدد اكبر من هذه القطاعات، وان توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع التنويع الاقتصادي.[2] ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي.

1- مؤشر هير فندال-هيرشمان: يقيس تركيب بنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع الاقتصادي في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في

[1] إبراهيم العيسوي، **"التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص112.
[2] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص211.

قطاع معين واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في التصدير.

ويعتبر من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر(0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:[1]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث:

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان؛

Xi:الناتج المحلي الإجمالي في القطاعi ؛

X:الناتج المحلي الإجماليPIB ؛

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

2- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد) UNCTAD: يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 1و 0، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية:[2]

$$Sj = \frac{\sum_{i=1}|hij - hi|}{2}$$

[3] أسماء بللعما، بن عبد الفتاح دحمان، "**استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، سنة 2018، ص ص329-353.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص ص 145-146.

بحيث:

Sj: مؤشر تنوع الصادرات؛

hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j ؛

hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل وما واجهه العالم عامة والدول النفطية خاصة ومنها الجزائر بعد الأزمة النفطية 2014، يتضح لنا أن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف لرفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة ومتنوعة عوض الاعتماد على مورد واحد، وهو مؤشر جد هام يدل على وضعية ومكانة أي اقتصاد كما اختلفت الآراء حول التنويع الاقتصادي بين مختلف المفاهيم إضافة إلى أنه يخضع لجملة من الأهداف، المحددات والمؤشرات التي تُعد من أساسيات التنويع الاقتصادي.

ويعتبر التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية، تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من بين تلك التغيرات في تراكيب الإنتاج وبالتالي نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى التنويع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي فالعلاقة بين مؤشر النمو والتنويع الاقتصادي هي علاقة طردية، هذا يعني أن الزيادة في درجة التنويع الاقتصادي يصحبها ارتفاع في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد التعرف على مشكلة الصدمة النفطية 2014 وأهم ما ترتب عليها، وعلى المفاهيم الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي، سننتقل للفصل الثالث الذي سوف نناقش فيه ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد على مورد وحيد وهي الدول النفطية، وأهم التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي في بعض من الدول النفطية.

الفصل الثالث

نقمة الموارد في الدول النفطية

وضرورة التنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل

النفط مورد خلقته الطبيعة، ويعتبر سلعة عالمية واستراتيجية تتحكم في أسعاره السوق الدولية، أي أنه عُرضة للاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر هذه الاضطرابات على الدول المصدرة لهذا المورد ألا وهو النفط فإذا ارتفع سعره تكون في حالة رفاه اقتصادي وإذا انخفض فهي أمام أزمة نفطية عصيبة ، مع أن ارتفاع أسعاره ليس بالضرورة أن تكون هناك دفع لعجلة التنمية أو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي فعلى العكس قد جعل النفط هذه الدول دون أدنى مستوى لتحقيق التنمية، وهذا لعدم وجود استعمال أمثل وجيد لإيرادات النفط وهذا ما يسمى بلعنة الموارد التي من أحد انعكاساتها المرض الهولندي.

لهذا لجأت البعض من الدول النفطية إلى تجربة التنويع الاقتصادي من أجل النهوض بالتنمية وتنويع صادراتها، وأصبح البعض منها مثالا قيما لمثل هذه التجربة، وهناك بعض الدول من استطاعت الاستفادة من عوائدها النفطية في إدارة اقتصادها وهذا ما يسمى بنعمة الموارد ومن خلال هذا التمهيد قد قمنا بتفصيل مختصر وقيم لما تناولنا في هذا التقديم، بحيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: النفط والاقتصاديات النفطية
- المبحث الثاني: نقمة الموارد في الاقتصاديات النفطية
- المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النفطية في عملية التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: النفط والاقتصاديات النفطية

مع التطور الاقتصادي الذي شهدته الشعوب، ازداد الطلب على الطاقة، ولقد اعتمدت أغلب الدول خاصة الدول النامية على ما تحوزه من ثروات طاقوية واعتبرتها الأساس الذي تقوم عليها خططها المالية في سبيل تحقيق نهضتها الاقتصادية، وقد حظي النفط منذ مطلع القرن العشرين كمصدر للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها أي منتج آخر طوال القرن ال20، بل قد تعمقت مكانته كسلعة استراتيجية حيوية في كل دول العالم وأصب له الدور المباشر في دفع حركة النشاط الاقتصادي. وقد نتج عن هذا الدور جملة من الانعكاسات والتحديات ذات الطابع الاقتصادي والبيئي المرتبطة بوفرة هذه المادة وما يترتب على استغلالها عبر مختلف حلقات الإمداد من البحث والتنقيب غلى الإنتاج، الاستعمال والتصدير

المطلب01: تعريف النفط وأهميته

اعتبرت المحروقات من أهم المواضيع المتداولة في عالمنا المعاصر سواء سياسيا أو اقتصاديا، ووهبت البشرية حياة جديدة بعد غزوها العالم والسيطرة عليها، فقد اكتشفت المحروقات منذ قديم الزمان لكن استعمالها كان يتم بصورة محدودة، ولكن بعد اكتشاف النفط وفتح الطريق للسوق النفطية أصبح الإنسان امام هذا الاكتشاف أسيرا لهذه الصناعة من خلال متطلباته واحتياجاته وخاصة النفط.

الفرع 1- تعريف النفط وأنواعه

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، فأول من عرف استخدامات النفط قدماء المصريين في عمليات التحنيط، كما عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي والهنود الحُمر في قارة أمريكا الشمالية. وكانت معرفتهم لها مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة وخروجها مع الغاز الطبيعي، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما لأغراض طبية ولمنع تسرب المياه.[1]

1- تعريف النفط: النفط كلمة من اللغة الفارسية " نافت" أو نافتاه، وتعني قابلة للسيران، أما الكلمة المرادفة لكلمة نفط وهي البترول فهي كلمة من أصل لاتيني " petroleum"، وهي منقسمة إلى كلمتين، كلمة petra وتعني الصخر وكلمة oleum وتعني الزيت، وذلك يكون معناها زيت الصخر، ويُطلق عليه أيضا زيت الخام.[2]

---

[1] وهيبة منشدان، "**أثر تغير اسعار البترول على الاقتصاد العربي من خلال الفترة (1973-2003)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2005/2004، ص03.

[1] سليم شبورو، مناد علي، "**الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصاد دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2016**"، مجلة les cahiers du mecas ، المجلد 16، العدد 01، جوان 2020، ص ص 332-344.

وعلميا يُعرف النفط بأنه سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر، الأصفر والبني، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية، ويعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين وهما: الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، حيث يُنتج في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص مختلفة عن المنتجات الأخرى.[1]

2- أنواع النفط: النفط هنا تسمية أو اختصار لكل المنتجات من النفط الخام والغاز الطبيعي، وغاز النفط، والمكثفات التي تشكل مجموع المنتجات التي تسمى بالمحروقات.

إن استخدام النفط السائل كمادة خام أولية قد عرف في تاريخ الحضارات القديمة منذ فجر التاريخ، والنفط كمادة طبيعية يتواجد إما:[2]

- في حالة سائلة: وهو النفط الاعتيادي (pétrole conventionel)، وهو النفط التقليدي المعروف؛
- في حالة صلبة: وهو النفط غير الاعتيادي(pétrole non conventionel)، ويتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن صخور القار(sables bitumeux)، أو حجر السجيل.
- في حالة غازية: وهو الغاز الطبيعي ومنه غاز البوتان والبروبان، وغيره من الغازات.

الفرع 2- أهمية النفط

يلعب النفط دورا هاما في تامين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا المتطورة والتي يتطلبها العالم بكثافة وتتمثل أهميته في:[3]

- يعتبر النفط البديل الأمثل للفحم الحجري في تزويد مختلف الصناعات بما تحتاجه من طاقة نظرا لتكلفته المنخفضة؛
- يلعب النفط دورا هاما في كونه مصدرا للطاقة التي تُغذي مختلف الآلات والمعدات الزراعية الحديثة كالجرارات والمحاريث الحديثة والباذرات الآلية ومضخات المياه ومعاصر الزيتون الحديثة وغيرها؛
- تلعب الصناعة البترو كيميائية دورا هاما في مختلف المواد المشتقة عن النفط من أسمدة ومبيدات حشرية وغيرها، التي تؤدي إلى تحسين إنتاجية الحقول؛

[1] يسري محمد أبو العلا، " **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص421

[2] طيبي حمزة، "**الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 07، العدد1، 2014، ص ص139-152.

[3] بوبكر بعداش، " **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2010، ص ص 168-173.

- يلعب النفط دوره الفعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن أن تمس حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، باعتباره مادة استراتيجية وأكبر الاحتياطات منها موجودة في الدول النامية خاصة العربية التي تربطها علاقات حساسة مع الدول المتقدمة،
- عملت الشركات العالمية متعددة الجنسيات على الاستثمار في مجال البترو كيماويات لتحافظ من جهة على تبعية الدول النامية المنتجة والمصدرة، ومن جهة أخرى لتحقيق الأرباح الطائلة من وراء المتاجرة بهذه المنتجات التي تتمتع بأهمية كبرى على الصعيد العالمي؛
- تزداد أهمية النفط كمورد مالي بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة(دولة أحادي التصدير)، ولطالما اعتمدت عليه هذه الدول في صناعة الاستراتيجيات التنموية باعتباره قطاع قائدا؛
- لعب النفط العربي دورا هاما في تسيير الأزمات العالمية، وإدارة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن عدم الاستقرار في عرض هذه المادة والطلب عليها، خاصة من الدول المتقدمة.

المطلب 02: الاقتصاديات النفطية وخصائصها

لقد ارتبطت الاقتصاديات النفطية بجملة من الخصائص المتعلقة بانعكاسات الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل وتنفيذ أهداف التنمية فيها، وبمجموعة من الآثار على بنية الهيكل المالي والاقتصادي لهذه الدول ، ما دفعها إلى اتباع جملة من السياسات الصادقة إلى ضمان استقرار عائدات هذا المورد، لتجنب الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعاره على الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

الفرع 1- تصنيف الاقتصاديات النفطية

إن تباين تأثير النفط على النشاط الاقتصادي بين مختلف الدول النفطية أدى إلى وجود اختلاف في تعريف وتصنيف هذه الدول عن باقي دول العالم، حيث تعتبر بعض الهيئات الدولية أن الدول النفطية هي تلك التي تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، بينما تعتبر جهات أخرى أن الدول النفطية هي تلك التي تقوم باستغلال وإنتاج الثروة النفطية".[1]

إلا أن بعض الباحثين يرون أن اقتصار تصنيف الدول النفطية على معياري الوفرة والإنتاج يعتبر غير كاف، حيث أن الاعتماد على معيار الإنتاج سيصنف دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضمن الدول النفطية، وهذا بالنظر إلى حجم إنتاجها، رغم أنه لا يكفي لتغطية طلباتها من النفط وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الحقيقي للدول النفطية لا بد أن يعتمد على المفهوم التالي: "إن الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص67.

العالم"[1]. وعليه فإن الدول النفطية فهي تلك المصدرة للنفط[2]، والتي تقدر حاليا ب 32 بلدان (بالإضافة الى مجموعة أخرى

من الدول التي تعتبر صادرتها ضئيلة جدا لتصل في الإجمالي إلى 104 دولة مصدرة للنفط ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

الجدول رقم 3–1 : أهم الدول المصدرة للنفط في العالم لسنة 2020

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

الترتيب	الدولة	الصادرات	الترتيب	الدولة	الصادرات	الترتيب	الدولة	الصادرات
01	السعودية	113.748	09	كازاخستان	23.703	**17**	أذربيجان	9.363
02	روسيا	72.564	10	النرويج	22.671	**18**	الجزائر	7.409
03	العراق	50.828	11	أنغولا	20.226	**19**	كولومبيا	7.119
04	الو م أ	50.285	12	البرازيل	19.613	**20**	الإكوادور	5.658
05	الامارات	47.861	13	المملكة المتحدة	16.080	**21**	ليبيا	5.622
06	كندا	47.605	14	عمان	15.009	**22**	ماليزيا	4.705
07	الكويت	28.290	15	المكسيك	14.876	**23**	استراليا	4.415
08	نيجريا	25.161	16	قطر	12.805	**24**	الكونغو	3.860

Source : world's tal exprots , Crude Oil Exports by Country 2020 (worldstopexports.com) ,consulter le 26/12/2021 , a 20 :28.

ويختلف ترتيب الدول المصدرة للنفط من سنة لأخرى حسب الصادرات التي تقوم بتصديرها كل من الدول المصدرة للنفط.

الفرع 2– خصائص الاقتصاديات النفطية

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدولة الطبيعي، وأضافت عليها صفة الدولة الربعية، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ما تنتجه الأرض من أجل ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة صادراتها النفطية، ونتيجة العلاقة الطردية بين الدولة وشركاتها النفطية، فإن الدولة تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام،

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره ، ص67.

[2] world's tal exprots au ligne , Crude Oil Exports by Country 2020 (worldstopexports.com) ,consulter le 26/12/2021 , à 20:28.

ونتيجة لكون هذه الإيرادات تمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيصها على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد معالم التنمية المستقبلية.

كما أن هناك جملة من الخصائص التي تميز اقتصاديات الدول النفطية المعتمدة على الريع ويمكن إيجازها كما يلي:[1]

- الاعتماد الشبه تام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل مما يجعلها دول منكشفة اقتصاديا يجعلها تواجه بدائل طاقة منافسة من جراء تحولات وتقدم تكنولوجي ليس في الحسبان؛
- ضعف هياكل الإنتاج المحلي من خلال هيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى ومساهمته الكاملة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- انفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاج للمجتمع ككل، حيث تتعدد هذه العائدات بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، ومنفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط، والتي تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع ما يتحقق معها من إيرادات؛
- تمييز الدولة الريعية بين الأقلية والأغلبية من ناحية وبين خلق الثروة وتوزيعها من ناحية أخرى بحيث يؤول العائدات بنسبة كبيرة إلى فئة صغيرة متمثلة في الفئة الحاكمة(الدولة) ومن ثم يعاد توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان؛
- سيطرة العقلية الريعية بنظرتها للعائدات النفطية كونها لا يتعدى إلا أن يكون رزقا أو خطأ أو صدفة وليس جزء من نظام إنتاجي، فالعقلية الريعية ترى في الريع عملا منعزلا يرتبط بالظروف وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر؛
- العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة من طرف واحد فالدولة هي التي توفر كل شيء وبالتالي فإن محور العلاقة بين المواطن والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه من مال أو خدمات؛
- توظيف الريع النفطي في كسب الولاء إلى النخبة الحاكمة، لأن المجتمع المدني قد أسقط مطالبته عن الدولة لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية؛
- الاقتصاد الريعي(النفطي) يتميز بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، وعليه فإن الرهان السياسي والاقتصادي الوطني لهذه الدول، لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية للحقول النفطية، ولكن يتمثل في التحكم في الريع الناتج عن النفط وفي كيفية توزيعه وتوظيفه بكفاءة عالية.

[1] سمات الدولة العربية الريعية، مقال على الانترنت، الرابط http://www.uobabylon.edu.iq/uobColege/ad_downloands/6.24416_446_pdf تاريخ الاطلاع: 2021/12/28، الساعة 19:47.

الفرع 3- السياسات النفطية للدول المنتجة للنفط

عرفت السياسات النفطية للدول المنتجة تطوراتها لتطورات السوق النفطية، ويمكن أن نميز في هذا الإطار بين ثلاث سياسات، انتهجتها هذه الدول:[1]

1- سياسة الدفاع عن الأسعار (1973 – 1985): بدأ تطبيق هذه السياسة بداية سبعينات القرن الماضي بعد صدور تقرير نادي روما(حدود النمو) سنة 1972، والذي أثار قضية البحث عن الحلول، والوفاء باحتياجات المستقبل في ظل زيادة السكان، والنمو الاقتصادي مقابل محدودية الموارد الطبيعية، التي يشكل النفط أهمها، وتقوم هذه السياسة على الخدمة المعروض النفطي ليتناسب والطالب عليه، وإعطائه السعر الحقيقي الذي يغطي تكاليف الإنتاج الاجمالية، إضافة الى عائد يعوض نضوب هذه المورد الحيوي وتلبية المتطلبات المالية للمنتجين.

2- سياسة الدفاع عن الحصة السوقية(1986–1988): **أدى** انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى تخلي دول الأوبك عن سياسة تغليب المتطلبات المالية، وارتبط إلى زيادة حصتها في الأسواق النفطية، والتي عرف انخفاضا كبيرا خلال الفترة 1973-1985 من 56% إلى 29% وتقوم هذه السياسة على زيادة العرض النفطي إلى مستوى لا تستطيع الدول خارج الأوبك الاستمرار في الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأسعار، فقد عرفت الحقول النفطية في بحر الشمال صعوبات كبيرة في تغطية التكاليف، أين بلغت تكلفة إنتاج البرميل 14 دولار مقابل 1.5 في الحقول النفطية السعرية وهذا ما أدى إلى ارتفاع صادرات الأوبك من 8.5 مليون برميل يوميا سنة 1985، إلى 17.5 مليون برميل يوميا سنة 1998، كما ارتفعت حصتها في السوق النفطية من 29% سنة 1985 إلى 42% سنة 1998.

3- سياسة تثبيت الأسعار: وتقوم هذه السياسة على إيجاد آلية لاستقرار الأسعار المستهدفة، حيث يتم ضبط العرض النفطي لمجموعة أوبك حسب وتيرة تغيير الأسعار نحو الانخفاض أو الارتفاع، وقد انضمت بعض الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك إلى هذا الاتجاه مثل النرويج والمكسيك، حيث يعتبر استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بها يخدم مصالح الدول المصدرة والمستوردة أحد أهم التحديات العالمية المرتبطة بسوق مصادر الطاقة، خاصة بالنسبة للدول المستوردة النامية التي لا تستطيع تحمل الارتفاع الكبير لأسعار النفط ، والذي قد يؤدي هو الأخر إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات التي تقوم على استخدام النفط كمادة أولية في العملية الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم في العالم.

[1] وصاف سعيدي، بنونة فاتح، " **سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص ص918-.919

المبحث الثاني: نقمة الموارد في الاقتصاديات النفطية

قبل ألفي عام اعتبر الكاتب الروماني (بليني الأكبر) أن اللعنتين الكبيرتين على الحضارة تتمثل في الذهب والفضة، فهل يجب إضافة النفط والغاز لهاته القائمة، من المميزات الغريبة للثروة النفطية هي أنها تنعكس على التطور الاقتصادي وإنضاجه للدول النفطية، ونعني بالنضج هنا عدم توفر القدر الكافي من التنوع الذي يتحمل الصدمات التي تتعرض لها قطاعات الاقتصاد في هاته الدول، نتيجة لما تعرفه التجارة العالمية من تقلبات خاصة السوق النفطية، وتعتبر الثروة النفطية عائق بين الاقتصاديات التي تعتمد على النفط وبين النمو والتنمية، لذلك استحقت تسمية خاصة وهي نقمة الموارد، أو الداء الهولندي والذي ارتبط باكتشاف هولندا للغاز الطبيعي في بحر الشمال في الخمسينات من القرن العشرين وما كان له انعكاسات سيئة على اقتصاد هذا البلد.

المطلب 01: مفهوم نقمة الموارد

إن تصدير النفط ليس من شأنه تحويل الدول من دول فقيرة لدول مزدهرة، حيث اعتقد الكثيرون فيما مضى أن النفط سيجلب معه الغنى والتنمية، إلا أن اعتقاداتهم كانت غير صحيحة، حيث كانت نتائج التنمية سلبية من ناحية بطؤ النمو الاقتصادي، وضعف التنويع الاقتصادي. كما ان الطبيعة شديدة التقلب في أسواق النفط، تجعل الدول النفطية رهينة انهيارات مفاجئة في دخل الفرد، وتراجع في معدل النمو، بسبب الاعتماد على مورد وحيد للدخل (نقمة الموارد).

الفرع 1- تعريف نقمة الموارد والمرض الهولندي

هناك مفهوم سائد في المجتمعات النامية عموما تظهر فيه للثورات الطبيعية، خاصة النفطية منها على أنها مورد رئيسي للثروة ولتمويل عملية التنمية، وبأن شح هذه الموارد من شأنه أن يسبب عائقا كبيرا أمام عجلة التنمية والنمو.

ولكن مع توفر ثروات طبيعية سهلة الاستثمار ولها عوائد ضخمة ومستمرة لأجل طويل نسبيا، ويأتي بنتائج إيجابية، لكن في المقابل أي على الأجل الطويل فالعديد من الدول ذات وفرة الموارد الطبيعية عانت مرارا من تدهور معدلات النمو والدخل وتعطيل في عملية التنمية، وشاهدت معاناة في الكثير من الأمراض السياسية والاجتماعية، فبالتالي تعاني هذه الدول من التناقض: الوفرة والقلة، الثورة والتخلف.

1- تعريف نقمة الموارد: نقمة الموارد أو مفارقة الوفرة (Paradox of Plenty) كما قد يطلق عليها أحيانا عبارة عن مصطلحٍ اقتصادي يصف حالة الإخفاق الاقتصادي التي تصيب بعض الدول الغنية بالثرواتِ الطبيعية من نفط أو غاز طبيعي أو معادن نفيسة، عندما تعجز تلك الدول عن تحقيقِ الاستغلال الأمثل لهذه الثروات. ونتيجة لذلك، يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات الرفاهية العامة لمواطنيها. فعلى العكس مما كان متوقعا، تعاني هذه الدول من انخفاض مستمر في معدلات الدخل، خاصة بعد اكتشافِ هذه الثروات الطبيعية، بدلا من

تحقيق معدلات متزايدة في مستوياتِ الدخل. أضف إلى ذلك أنه قد تعاني هذه الدول من الكثير من المشاكل والنزاعات، التي تؤدي بدورها إلى عدمِ استقرار اقتصادي، وانخفاضِ معدلاتِ النمو الاقتصادي. وما سبق ما هو إلا نتيجة سلطوية النظام السياسي، وتفرده في اتخاذِ القرارات مقارنة بدول أخرى لا تمتلك مثل هذه الثروات[1].

فالمقصود بنقمة الموارد في أضيق مفاهيمها:" التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى".[2]

كما تثير بعض الدراسات الحديثة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من البلدان الفقيرة للموارد خاصة تلك التي تعتمد ثروتها على الموارد النفطية والمعدنية، رغم أنها تمتلك قدرة استيراد واستثمار عالية ولكن لعنة الموارد لا تنفي أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس سلبيا على النمو والتطور الاقتصادي، بل على العكس فهناك أمثلة دولية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، والنرويج.[3]

2- الأسباب الاقتصادية لنقمة الموارد وآثارها: تنتج نقمة الموارد من عدة أسباب كما أنها تؤثر على اقتصاديات النفطية:

2-1- الأسباب الاقتصادية لنقمة الموارد: تتعدد الأسباب الاقتصادية التي تخلق نقمة الموارد والتي بدورها تصيب الدول الريعية، حسب ظروف كل بلد، ونوع حجم المواد المتوفرة فيه، إلا أن في الغالب هناك جملة من الأسباب المشتركة، التي تؤدي إلى تحويل من نعمة إلى نقمة، يمكن ذكرها كما يلي:[4]

- نقص وتراجع فرص العمل: حيث أن صناعة النفط والموارد الطبيعية عموما تمتاز بكثافة رأس المال وليس العمالة، فهي تتطلب استثمارات كبيرة من فرص العمل، لذا نجد أن هذا القطاع لا يوظف في أغلب الأحيان أكثر من 1% من اليد العاملة في هذه الدول، وتقوم بتوظيف الأجانب؛
- تقلبات الأسعار: تتجه معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على الإيرادات المتأنية من تلك الموارد في تمويل خدمات القطاع العام وتدوير عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية، ولكن أسعار تلك الموارد عرضة لتقلبات كثيرة ومفاجئة في السوق العالمية، فارتفاع أسعارها يعتبر نعمة لهذه الدول، أما انخفاض أسعارها فهو نقمة وصدمة اقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛

---

[1] ابتسام محمد، " **لعنة الموارد –التحديات الاقتصادية والسياسية للثروات الطبيعية**"، مجلة الباحثون المصريون، مقال منشور على الانترنت، الرابط https://egyresmag.com، تاريخ الاطلاع: 2021/12/31، الساعة: 18:58.

[2] Terry Lynn Karl, "**Comprendre la « malédiction des ressources », Le Pétrole: lever la malédiction des ressources naturelles**", Guide de l'énergie et de 191 développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005 ,

[3] صادق هادي، " **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج ، دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج**"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 01 جوان 2019، ص ص10-30.

[4] المرجع السابق، ص ص10-30.

- ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية (المرض الهولندي)؛
- الطبيعة النضوبية للموارد: تتميز الموارد الطبيعية كالنفط والغاز أنها غير قابلة للتجدد، أي أنها تخطو خطوتها البطيئة نحو الزوال. بحيث أن تصريحات التشجيع الذاتي على النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط تقنع حقيقة ان البلد يزداد فقرا، وليس غنى، مالم يستطع تحويل ما يكسبه جراء التبادل مع السوق العالمية إلى مصدر ثروة متجددة.

2-2- آثار نقمة الموارد على الاقتصاديات النفطية: ينجم عن نقمة الموارد الناجمة عن الثروة الموجودة تحت الأرض آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية التي يمكن تلخيصها كالآتي:[1]

- تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي.
- الضعف المؤسسي وسيادة سلوك السعي للربع وانتشار الفساد من خلال نهب إيرادات المورد المستخرج من طرف الفئة الحاكمة مما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي واخفاق السياسية التنموية.
- قيام أنظمة سلطوية تصادر الحياة السياسية والديمقراطية من خلال توسيع القاعدة الضريبية على النشاطات الاقتصادية المحلية.
- نشأة العديد من الصراعات والنزاعات حول المورد وايراداته على المستوى الوطني الإقليمي .

الفرع 2- المرض الهولندي

سنحاول من خلال هذا الفرع التعرف على علة خطيرة تؤثر على الاقتصاديات التي تعتمد على مورد وحيد، ومدى خطورته عليها.

1- تعريف المرض الهولندي: تعددت المفاهيم والمصطلحات لهذه الظاهرة إلا أنها تصب في معنى واحد وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بهذه الظاهرة وهي كالآتي:

- التعريف الأول: هو تعبير يشير على واسع إلى العواقب الضارة الحدوث زيادات كبيرة في داخل بلد ما. [2]
- التعريف الثاني: المرض الهولندي هو مفهوم يشير إلى جميع الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد ما من خلال التوسع في القطاع الذي ينتج المواد الطبيعية وانكماش القطاعات المنتج للسلع. [3]
- التعريف الثالث: المرض الهولندي يشير إلى الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية لا سيما القطاع الاقتصادي نتيجة اكتشاف المواد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي (dutch disease) نسبة إلى حالة الكسل والتراضي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في بداية النصف الأول من القرن الماضي (1900-1950).[1]

[1] صادق هادي، المرجع السابق، ص ص10-30.

[2] كريستين إبراهيم زادة، **"المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"**، مجلة التمويل والتنمية الصادرة من صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 01، مارس2003، ص50.

[3] Jean philipe, "**syndrome hollandaise : these et veréfication empirique au congo et cameroun**", université .monetesquier, bordeaux, France, p04.

2- أسباب المرض الهولندي: يمكن حصر أهم أسباب المرض الهولندي فيما يلي :[2]

- الاكتشاف المفاجئ لمورد اقتصادي هام؛
- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي؛
- انخفاض الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي بسبب ضعف المنافسة مع السلع الأجنبية؛
- اختلال الميزان التجاري يليه اختلال ميزان المدفوعات:
- زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على المحور الطبيعي وبالتالي زيادة الإيرادات والعوائد الاقتصادية؛
- زيادة مستوى الدخول الحقيقية نتيجة الدخل الريعي؛
- غياب الاستراتيجية التنموية؛
- ظهور إشكالية في تصدير المورد الطبيعي؛
- زيادة أسعار صرف العملة وبالتالي زيادة الطلب على السلع الأجنبية.

3- آثار المرض الهولندي: تزداد المخاوف من آثار المرض الهولندي التي يخلفها على الاقتصاد فيعد الخطر السريع لهذا المرض هو مدى استجابة العرض الكلي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات، في ظل تميز الكثير من الدول المالكة للمورد الطبيعي بخمول وعدم استغلال قدراتها الإنتاجية، واختلفت آثار المرض الهولندي وسنذكرها كالتالي:[3]

- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي[*] للعملة المحلية، وارتفاع معدل التضخم المحلي وقد تطرق لهذين الأثرين نموذج (cregory,1976)، وتوصل إلى هذا الأثر من خلال خلاصته بأن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات، وبالتالي فائض في ميزان المدفوعات.[4]
- أثر الإنفاق وحركة الموارد الذي توصل إليهما نموذج (GORDEN 1984)[5] الذي يُقسم الهيكل الاقتصادي إلى ثلاثة قطاعات: القطاع الأول القطاع التصديري المنتعش[**] من المورد الطبيعي، القطاع الثاني القطاع التصديري التقليدي وغالبا ما يرتبط بالصناعة وأخيرا قطاع الإنتاج المستهلك محليا.

---

[1] كريم ثامر جبار، لورنس صالح، "**تحليل العلاقة الاقتصادية بين المرض الهولندي واختلال الهيكل الاقتصادي في العراق**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2019، ص ص294-320.

[2] كريم ثامر جبار، صلاح لورنس، المرجع السابق، ص ص294-320.

[3] حكيمة حليمي، "**ربوع لنفط بين لعنة النفط، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة المالية – قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017، ص ص 117-139.

[*] يعبر بسعر الصرف الحقيقي عن المعدلات التي يتم عرضها في البنوك وصراف العملات، والمعدل الذي يمكنك من خلاله تبادل العملات الأجنبية بالعملة المحلية أو العكس.

[**] القطاع التصديري المنتعش هو الانتعاش في قطاع الموارد الطبيعية والمعدنية وينتج عنه خلل في التوزيع القطاعي للاقتصاد، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يحفز الاستيراد بدلا من التصدير، والعكس صحيح.

[4] أسماء بللعما ، مرجع سبق ذكره، ص35.

[5] انظر الملحق رقم 01.

[**] القطاع التصديري المنتعش هو الانتعاش في قطاع الموارد الطبيعية والمعدنية وينتج عنه خلل في التوزيع القطاعي للاقتصاد، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يحفز الاستيراد بدلا من التصدير، والعكس صحيح.

بحيث ينتج أثر الإنفاق بداية من ارتفاع عوائد القطاع الريعي التصديري المنبعث من المورد الطبيعي، فيترتب عنه زيادة في الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد هذا القطاع، مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى، فيوجه جزء من الزيادة نحو الاتفاق على القطاع الثالث الموجه للاستغلال ليرتفع الطلب على السلع المحلية، إلا أن هذه الزيادة ستسبب في ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع الأخرى من القطاع الثاني تزامنا مع جمود العرض، ما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للدولة، يتحول الطالب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للسلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع قيمة العملة الصعبة المحلية، ليتولد تأثيرا سلبيا على الميزان التجاري.

أما أثر حركة الموارد (إعادة تخصيب الموارد) والذي ينتج من خلال قابلية أحد عناصر الإنتاج وخاصة (العمل ورأس المال) للانتقال بين القطاعات المختلفة، فازدهار قطاع التصدير الريعي وارتفاع إيراداته سيرفع من الناتج الحدي لتلك العناصر، ليقوم باستقطابها القطاع المنتعش من القطاعات الأخرى، فتزداد الفجوة في النمو بين القطاعات لصالح قطاع التصدير.

المطلب 02: التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد

بالإضافة إلى التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد هناك من يرى أن للعنة الموارد تفسيرات أخرى، ومنها التفسير السياسي الذي يوضح سبب ضعف إدارة الموارد الطبيعية في الاقتصاديات النفطية، وكذلك تفسير المؤسسات الاقتصادية لهذه الظاهرة لأنها هي من تُحقق النجاح وحسن الأداء الاقتصادي للدول.

الفرع 1- التفسير السياسي لنقمة الموارد

إن الحوافز السياسية الناتجة عن هبات الموارد هي مفتاح رئيسي يساعد على فهم الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية، وكذلك فهم وإدراك ما إذا كانت هذه الموارد ووفرتها نقمة أم نعمة في نقاط نذكرها كالتالي:[1]

- سلوك السياسيين في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية يميل إلى الإفراط والمبالغة في استخراج المواد الأولية
- (النفط، المعادن)، مما يؤدي من خصم جزء معتبر من مخزونها في المستقبل؛
- وفرة الموارد تُوفر للسياسيين المزيد من الريوع بما يسمح لهم بتعزيز من قيمة سلطتهم أو قوة نفوذهم السياسي، من خلال استخدامه في ضمان بقائهم في السلطة، مما يؤدي إلى سوء تخصيص هذه الموارد في قطاعات الاقتصاد؛

[1] أسماء بللعما ، مرجع سبق ذكره، ص40.

- وفرة الموارد من شأنه زيادة حجم التخصيص غير الجيد لهذه الموارد وإساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية، بالإضافة إلى التوسع في سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام، مما يؤدي إلى توسع القطاع العام بأقل أداء والتقليل من دور القطاع الخاص الذي يُفترض أنه أكثر إنتاجية؛
- وفرة الموارد في الاقتصاد المؤثر فيها هو نوعية المؤسسات لاعتبارها محددة للحافز السياسي.

وقد أشار الباحث Michael L. Ross سنة 1991 في تفسيره لظاهرة وفرة الموارد (نقمة الموارد) من الناحية السياسية بأن مصطلح المرض الهولندي هو من أكثر المصطلحات دلالة عن المصاعب الاقتصادية التي تواجهها التنمية في البلدان المصدرة للموارد، حيث اعتبر الباحث في هذه الدراسة بأن مكاسب الثروة أو ريوع الموارد هي كمتغير مستقل، بينما الركود الاقتصادي وهو كمتغير تابع لها، أين اعتمد شرحه لهذه العلاقة على ثلاث نظريات أساسية وهي:[1]

- النظرية الإدراكية: تنظر لريوع الموارد كعامل مثبط لعمل واضعي السياسات العامة، الذي يكون في الكثير من الأحيان غير قادر على تحقيق الأهداف المخططة.
- النظرية الاجتماعية: واعتبر هنا بأن انتعاش الموارد هو كعامل محفز ومساعد على تقوية نفوذ بعض الجهات السياسية الفاعلة غير الحكومية التي يذهب جُل عملها نحو إعاقة سياسات النمو الطموحة.
- النظرية المؤسساتية: إن ضعف الأداء المؤسساتي قد يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية(الاقتصاديات النفطية)، كما سنرى في الفرع رقم 02.

الفرع 2- التفسير المؤسساتي لنقمة الموارد

يكمن دور المؤسسات في تحقيق النجاح وحسن الأداء الاقتصادي للدول، وبالتالي تحديد العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال الجودة التي تتمتع بها المؤسسات القوية. لأن في المؤسسات الضعيفة تؤثر وفرة الموارد بشكل سلبي على النمو الاقتصادي بحدة قليلة عنها في المؤسسات القوية.

وهناك عدة دراسات أثبتت العلاقة القوية الرابطة بين نقمة الموارد والمؤسسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية من بين هذه الدراسات:[2]

- دراسة ل Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik (2006) بتبيان أن العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق التنمية يكمن في العامل المؤسساتي، ويبين متوسط

[1] Michael L.Ross, **"The Political Economy of the Resource Curse"**, World Politics,51, Junuary 1999, PP305-310.

[2] أنيسة بن رمضان وآخرون، "**وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي- دراسة حالة البترول في الجزائر-**"، مجلة دفاتر MECAS، العدد 12، جوان 2016، ص ص293-310.

النمو الاقتصادي السنوي للفترة الممتدة بين 1965 – 1990 مقابل وفرة الموارد الطبيعية في الدول التي يتجاوز معدل صادراتها من الموارد الطبيعية 10 % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام مقاطع عرضية لعينة تتكون من 42 دولة؛

- دراسة Mohammed Ali Alayli (2005) بحيث يبين أن الموارد الطبيعية لا تتسبب في حد ذاتها في الإصابة بنقمة الموارد الطبيعية وإنما يكمن المشكل في غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية، وأن علاج هذا الفشل المؤسسي يتطلب تغيرات في القانون والممارسة لا استثمارات ضخمة من الموارد؛
- دراسة لـ Argentino Pessoa (2008) بحيث يشير إلى أهمية المؤسسات وجودتها وعلاقتها الطردية والموجبة مع النمو الاقتصادي، ومن أجل إثبات ذلك قام الباحث باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1980 – 2004 الصادرة عن Economic Freedom of the Word EFW حيث أنها تُعرب عن مدى دعم المؤسسات للسياسات في دولة ما لعينة تتكون من 88 دولة من بينها الجزائر، وتوصلت في نتائجه إلى أن نوعية المؤسسات الجيدة تعزز من عملية النمو الاقتصادي كما أنها السبيل نحو تجنب نقمة الموارد الطبيعية؛
- دراسة لـ Henry Willebald (2010) التي توصل فيها الباحث إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس على مستوى الدخل عن طريق الإجراءات المتبعة من طرف المؤسسات، وبالتالي التقليل من الآثار المترتبة عن اكتشاف واستغلال الثروات الطبيعية؛
- دراسة لـ I.Ahmadov, J.Mohammadov and K.Asnanli (2013) بحيث أجمع الباحثون على أن الاعتماد على الموارد الطبيعية لها تأثيرات محتملة على التنمية المؤسساتية وذلك باستخدام بيانات مدمجة للفترة (1996 –2011)، لكل من روسيا أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان، ويبين الباحثون إلى أن ضعف الجودة المؤسساتية تُعد السبب الأساسي لإطار إداري غير ملائم لتسيير عائدات الثروات الطبيعية وإخفاق عملية تحويل هذه العوائد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب 03: آليات تجنب نقمة الموارد

غالبا ما تشهد البلدان المتضررة من نقمة الموارد والمرض الهولندي العديد من الأعراض الناجمة عنها، والتي يكون لها تأثير سلبي كبير على أجزاء مختلفة من الاقتصاد المحلي، ويتوقف نجاح أي سياسة لمعالجة هذه الآثار داخل أي اقتصاد في معالجة هذه الآثار يتوقف على مدى قدرة وكفاءة واضعي السياسات وصناع القرار وسنتطرق إلى بعض السياسات المعمول بها من أجل التخلص من نقمة الموارد والمرض الهولندي.

الفرع 1- دور بعض السياسات في تجنب نقمة الموارد

يسعنا في هذا الفرع أن نضع بعض الأدوات والسياسات المقترحة لمعالجة نقمة الموارد والمرض الهولندي، التي قدمها بعض من الباحثين، وسنقسمها إلى أربع أدوات كالتالي:[1]

1- سياسة قطاع الصناعات التحويلية: في ظل نقمة الموارد والمرض الهولندي يواجه قطاع الصناعات التحويلية تراجعا كبيرا، وهذا نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تدفقات رأس المال من عائدات الموارد الطبيعية، وفي هذا النطاق هناك مجموعة من الاقتراحات لمواجهة نقمة لعنة الموارد في هذه الصناعات وهي:

- فرض أو زيادة التعريفات الجمركية على الواردات من الصناعات التحويلية، كطريقة لإعطاء المنتجات المحلية ميزة التكلفة أو السعر المنخفض؛
- معالجة التكلفة الباهظة لإنتاج المنتجات المحلية بواسطة تقديم إعانات لهذه الصناعات، فينطوي عنه تحسين ربحية التصنيع في قطاع الصناعات التحويلية، وزيادة الإنتاج والعمالة. وسوف ينطوي كذلك على زيادة الدخل الاسمي والإنفاق.

2- سياسة التشغيل: يتأثر سوق العمل بنقمة الموارد أو المرض الهولندي حيث سيتم تسريح العمالة في قطاع التصنيع (الصناعات التحويلية)، وبالتالي سيتعين على العمالة البحث عن عمل في قطاع الطاقة (القطاع النفطي) أو القطاع غير القابل للتبادل* لارتفاع الأجور فيهما، ولذلك يتعين على الدولة العمل على بعض الإجراءات التي تحد من هجرة العمال من قطاع إلى آخر بسبب لعنة الموارد ومن هذه الإجراءات مايلي:

- تجميد الأجور في القطاع النفطي والقطاع غير قابل للتبادل، من أجل منع حدوث تحرير العمال من قطاع التصنيع؛
- دعم الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، لمنع فقدان العمالة لوظائفهم في هذا القطاع؛
- تحسين ظروف انتقال العمال بين القطاعات المختلفة من خلال تطوير البنية التحتية، إنشاء مكاتب التوظيف، التدريب المهني، برامج ودعم بناء المنازل.

3- سياسات الزراعة: غالبًا ما تعاني البلدان المتضررة من المرض الهولندي من تدهور في القطاع الزراعي ، على الأقل في المدى القصير، وهذا أيضًا نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج بسبب القيمة الحقيقية لسعر الصرف، ومع دعم الحكومة لهذا القطاع يكون هناك مستوى مستدام من الإنتاج وكذلك استقرار آمن للأسعار، وهذه السياسات قد تكون في صورة دعم للأسعار عبر شراء السلع والمنتجات الزراعية بأسعار تسمح للمزارعين بتغطية التكاليف الإنتاجية، والحصول على هامش ربح معين، أو قد تكون هذه الإعانات في شكل مساعدات مالية مباشرة، أو إعانات بالأجهزة والمعدات ومختلف لوازم النشاط الزراعي، وهذا من أجل ضمان استمرارهم في ممارسة النشاط

[1] Cecilia Mussi Rodriguez , " **Dutch Disease in Saudi Arabia**", Master's thesis, Lund University, December 2006, pp 11-14.

* القطاع الغير قابل للتبادل التجاري وهو القطاع الذي يشمل البناء والعقارات والنقل، إضافة إلى سلع لا يتعدى الطلب والعرض العالمي عليها الصفر.

الزراعي. كما ينبغي أن تُركز السياسات الزراعية أيضا على تحسين ظروف معيشة ونشاط المرزاعين ورفع دخولهم بما يستحق استقرارهم في المناطق الريفية.

4- الصناديق السيادية (صناديق النفط): وتنقسم إلى صناديق المدخرات النفطية وصناديق تثبيت أسعار النفط بالعملات الأجنبية، فصناديق المدخرات النفطية يمكن أن تُؤمن مصدرا بديلا للدخل في حين استنفاذ الاحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية في الأجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي. أما صناديق تثبيت أسعار النفط فإنها تعمل على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين، باعتماد سعر أساس تقديري للنفط، وادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر. وعندما ينخفض سعر النفط إلى ما دون السعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذين النوعين من صناديق النفط، إلا أنهما ذات أهمية بالغة، لأنها تساهم في استقرار ميزان المدفوعات على المدى القصير، وتُؤمن في الوقت ذاته مصادر دخل بديلة عن النفط على المدى الطويل للبلدان الغنية بالنفط.[1]

الفرع 2- دور التنويع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد

يعتبر التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لمكافحة نقمة الموارد وآثارها العكسية في البلدان ذات الاقتصاد النفطي التي يجب عليها مواصلة بذل جهود كفيلة للخروج من هذه النقمة، لذلك سنلخص من خلال هذا الفرع أهم سياسات التنويع الاقتصادي التي يجب تعزيزها في الاقتصاديات النفطية الذي يمثل حوصلة السياسات الكلية المطلوب اتباعها، بالرغم من تنوع البلدان النفطية من حيث الحجم، التركيبة السكانية، الثروة والهيكل الاقتصادي فإن هذه السياسات وسلسلة الإصلاحات تحتاج إلى أن تكون متناسبة حسب الظروف والقدرات لكل بلد، والاستفادة من التوصيات الأكثر ملائمة لكل حالة. وتتمثل هذه السياسات في:[2]

1- سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي: وهي كالتالي:

- تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية؛
- تأكد من أن استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة؛
- تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة والعمليات بين البنوك؛
- وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط؛
- تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي.

---

[1] كمال الدين بن عيسى ، **"تأثير الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012، ص44.

[2] MF, staff**, " Economic diversification in Arab oil-exporting countries",** annuel meeting of Arab Ministers of Finances, Manama, Bahrain, 2016, pp-19-34.

2- الإطار التنظيمي والمؤسساتي لمواصلة تطور القطاع الخاص: والتي هي كما يلي:

- تبسيط البيروقراطية الحكومية؛
- تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين المنافسة ومتابعة تنفيذها؛
- تعزيز زيادة التكامل التجاري؛
- مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة، وتعزيز ظروف عمل أفضل؛
- خفض الإقراض الموجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على الأموال؛
- تحسين أدوات التقييم الدائن وتوفر البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- القطاع العام كمحفز للقطاع الخاص: وتتلخص أهم نقاطه في:

- تقليل حجم القوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين؛
- زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضا؛
- تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص؛
- تقديم أو تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل، وتكون لهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل؛
- الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام.

4- السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا: وذلك من خلال:

- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال خلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية؛
- تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز الجودة الإدارية، تحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور؛
- دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تُقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد؛
- تعزيز التنويع العمودي في القطاعات القائمة على التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.
- تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النفطية في عملية التنويع الاقتصادي

تحي لنا بعض التجارب التاريخية عن أمثلة ناجحة للتنويع الاقتصادي في بعض البلدان النفطية التي مزال أفقها الزمني طويلا في الإنتاج النفطي، وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع، مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط، أو أثر إيرادات النفط في إضعاف حوكمة المؤسسات.

المطلب 01: تجارب دولية أجنبية في التنويع الاقتصادي

سنحاول التطرق في هذا المطلب على بعض التجارب الرائدة لبعض الدول النفطية التي حاولت الخروج من تبعية النفط من خلال تنويع اقتصادياتها.

الفرع 1- تجربة ماليزيا في مجال التويع الاقتصادي

ماليزيا من الدول متوسطة الدخل التي وهيها الله الكثير من الموارد الطبيعية، وقد نجحت في تنويع اقتصادها خلال ال 40 سنة الماضية، حيث تحول اقتصادها من اقتصاد مهيمن على الزراعة والصادرات من السلع الزراعية والقصدير إلى اقتصاد أكثر صناعة بالاعتماد على الموارد النفطية، واصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات، وقد ساهم التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في معالجة الفقر الحاد الذي عانت منه ماليزيا لسنوات.

1- نبذة عن الدولة الماليزية: ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 845 329 كلم2. العاصمة هي كوالالمبور، في حين أن بوتراجاي هي مقر الحكومة الاتحادية. يصل تعداد السكان إلى أكثر من 32 مليون نسمة سنة 2019. ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية). يحد ماليزيا كل من تايلند وإندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي. تقع ماليزيا بالقرب من خط الاستواء ومناخها مداري. رأس الهرم الماليزي هو"يانغ ديبرتوان أغونغ "وهو ملك منتخب، بينما يترأس الحكومة رئيس الوزراء. تبنى الحكومة بشكل قريب جداً من نظام وستمنستر البرلماني.[1]

والجدول التالي يضم أهم المعلومات المتعلقة بدولة ماليزيا:

[1] موقع ويكيبديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7 ، تاريخ الاطلاع 2022/05/15، الساعة 19:03.

الجدول رقم 3-2: أهم المعلومات عن دولة ماليزيا

البيانات العامة	البيانات الجغرافية
– **الاسم الرسمي: اتحاد ماليزيا** – **طبيعة النظام:** ملكية دستورية (ينتخب ملك كل 5 سنوات بين ملوك الاتحاد التسعة) – **رئيس الدولة أو الملك:** السلطان عبد الله أحمد صلاح (2019-2024) – **رئيس الحكومة:** الدكتور مهاتير بن مُحَمَّد ، رئيس الوزراء (منذ 10 مايو 2018.	– **المساحة:** 330803 كلم^2 – **العاصمة:** كوالالمبور (العاصمة الإدارية بوتراجاي) المدن الرئيسية: كوالالمبور (1.8 مليون نسمة) و7 مليون في كوالالمبور الكبرى، جورج تاون ، إيبوه ، جوهور باهرو، ميلاكا، كوتا كيناباالو **اللغة الرسمية:** الماليزية **اللغات الشائعة:** الماليزية والإنجليزية، ومختلف اللهجات الصينية، التاميل. **العطلة الوطنية:** 31 أغسطس (ذكرى الاستقلال عام 1957)

Source : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/malaisie/presentation-de-la-malaisie. consulter le 06/03/2022 a 19 :56.

2- تقديم الاقتصاد الماليزي: ماليزيا هذا البلد الأسيوي، وهي أحد الدول التي تعتمد على النفط حيث في السابق اعتمدت على تصدير بعض المنتوجات المرتبطة بالمواد الأولية والطبيعية، لاسيما المطاط وبعض المنتجات الغابية، لكن في منتصف السبعينات شرع هذا البلد في تطبيق سياسات اقتصادية الهدف منها تنويع الاقتصاد، وقد تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية. ومن خلال الجدول التالي سنبين أهم نقاط القوة والضعف التي يتميز بها الاقتصاد الماليزي:

الجدول رقم 3–3: أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الماليزي

نقاط القوة	نقاط الضعف
– صادرات متنوعة – الطلب المحلي الكبير المهدئ للرياح المعاكسة الخارجية – ديناميكية قطاع الخدمات – ارتفاع البحث والتطوير – الاستثمار المدعوم بتوسيع السوق المالية المحلية والوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر – مرونة سعر الصرف – ارتفاع دخل الفرد – محور السياحة	– تعتمد إيرادات الميزانية بشكل كبير على الأداء في مجال النفط والغاز (16 ٪ من الإيرادات). – انخفاض الإيرادات الضريبية (15.9٪) وانعدام الشفافية في نفقات الميزانية – مستوى مرتفع للغاية من ديون الأسرة (80٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – تآكل القدرة التنافسية السعرية بسبب ارتفاع تكاليف العمالة – الفوارق الإقليمية المستمرة – الصراعات العرقية والدينية – عدم اليقين السياسي وعدم الاستقرار

Source: https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Malaisie . consulter le 06/03/2022 a 20:00.

أما في الجدول أدناه أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا خلال الفترة (2015–2019):

الجدول رقم 3–4: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا للفترة (2015–2019)

المؤشر/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	303	303	319	359	364
معدل النمو الاقتصادي	5.1	4.4	5.8	4.8	4.3
الاستثمار (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	3.6	2.6	6.1	1.4	2.1-
الصادرات (مليار دولار)	199	190	218	249	238
الواردات(مليار دولار)	176	168	195	218	205

Source : Malaysia Economie – GDP, Inflation, CPI and Interest Rate (focus-economics.com, consulter le 07/03/2022 a 20 :48.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المؤشرات كانت منخفضة بسبب الأزمة النفطية 2014 وسرعان ما ارتفعت لتسريع عملية التنويع الاقتصادي في ماليزيا خارج النفط، ورجعت للانخفاض سنة 2019 لبداية انتشار فيروس كورونا حول العالم وتقلص الأنشطة الاقتصادية.

يمكن تقسيم أهمية النفط والغاز ومساهمته في التنويع الاقتصادي إلى جزأين: النفط والغاز كصناعة، والنفط والغاز كمصدر للإيرادات*، بحيث استخدمت ماليزيا عائدات النفط والغاز لتطوير القطاع، بما في ذلك صناعة البتروكيماويات والخدمات المرتبطة بصناعة النفط والغاز، كما استخدمت الإيرادات التي تولدها صناعة النفط والغاز في الجزء الأخير من السبعينيات جزئياً لتمويل نفقات التنمية**،ودعم أسعار الغاز والصناعات، وإعادة هيكلة الاقتصاد بعيدا للصناعات بعيدا عن الزراعة ونحو التصنيع ، مما ساعد على تمويل نمو التعليم لتلبية احتياجات الاقتصاد الصناعي.[1]

3- خطوات التنويع الاقتصادي في دولة ماليزيا: قد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:[2]

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير (مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية)؛
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهارتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة؛
- استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات.

4- بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في ماليزيا: سنتطرق إلى بعض المؤشرات التي تدل على عملية التنويع الاقتصادي في ماليزيا ومستواها.

4-1- مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي: يمكن تقييم الوضع الراهن لأي اقتصاد ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليله ومدى مساهمة قطاعاته في الناتج المحلي الإجمالي.

بحيث من أهم القطاعات التي يرتكز عليها الاقتصاد الماليزي هي الصناعة، الزراعة والخدمات والذي يضم قطاع السياحة، وسنحاول من خلال الجدول التالي معرفة تطور مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات.

---

[1] أسماء بللعا ، مرجع سبق ذكره، ص56.

* بحيث يمكن استخدام الإيرادات من صادرات النفط والغاز لتمويل قطاعات أخرى للتنمية دون تطوير قطاع النفط والغاز نفسه، كما يمكن استخدام جزء من الإيرادات من النفط والغاز لتطوير أعمال النفط والغاز، بما في ذلك الخدمات المساندة لهذا القطاع.

** ارتفعت الإيرادات من النفط والغاز كنسبة من إجمالي الإيرادات من 8.7% في عام 1975 (154 مليون دولار) إلى 8.37 % في عام 2007(1.6.1 بليون دولار)، كما ساعدت الإيرادات من قطاع النفط والغاز على تمويل نحو ثلث النفقات الحكومية البالغة 48 مليار دولار تلك السنة ما يعادل حجم المساهمة 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2007.

[2] أمجد حجازي، " **المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص71.

الجدول رقم 3-5: تطور مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا

القطاع /السنوات	1971	2005	2015	2020
الزراعة	%28	%8.1	%8.4	%8.2
الصناعة	%14.3	%28	%39.1	%35.9
الخدمات	%43.6	%46.1	%44.3	%54.76

المصدر: إحصائيات البنك العالمي 1971، 2015،2005، 2020.

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ: تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة الماليزية من 1971 إلى 2020 لتركيزها على التحويل من القطاع الزراعي والصادرات من السلع الزراعية والقصدير إلى اقتصاد أكثر صناعة، كما نلاحظ تزايد قطاع الصناعة في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي لانتقالها إلى الصناعات الثقيلة ومن ثم التكنولوجيات، كما نلاحظ أن القطاع المهيمن في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هو الخدمات لأنه يضم قطاع السياحة والدولة الماليزية من أكبر الوجهات السياحية في العالم.

4-2- تنويع الصادرات في دولة ماليزيا: سجل الاقتصاد الماليزي قيمة تراوحت بين 0.4 و0.5 خلال الفترة 1996-2016 فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، وفقا لإحصاءات الأونكتاد، مما يدل على تنوع الاقتصاد الماليزي ولتوضيح هيكل صادرات ماليزيا تدرج الشكل الموالي والشكل أدناه يبين أهم صادرات ماليزيا وتنوعها خلال سنتي 2014 و2020:

الشكل رقم 3-1: هيكل صادرات ماليزيا خلال 2014 و2020

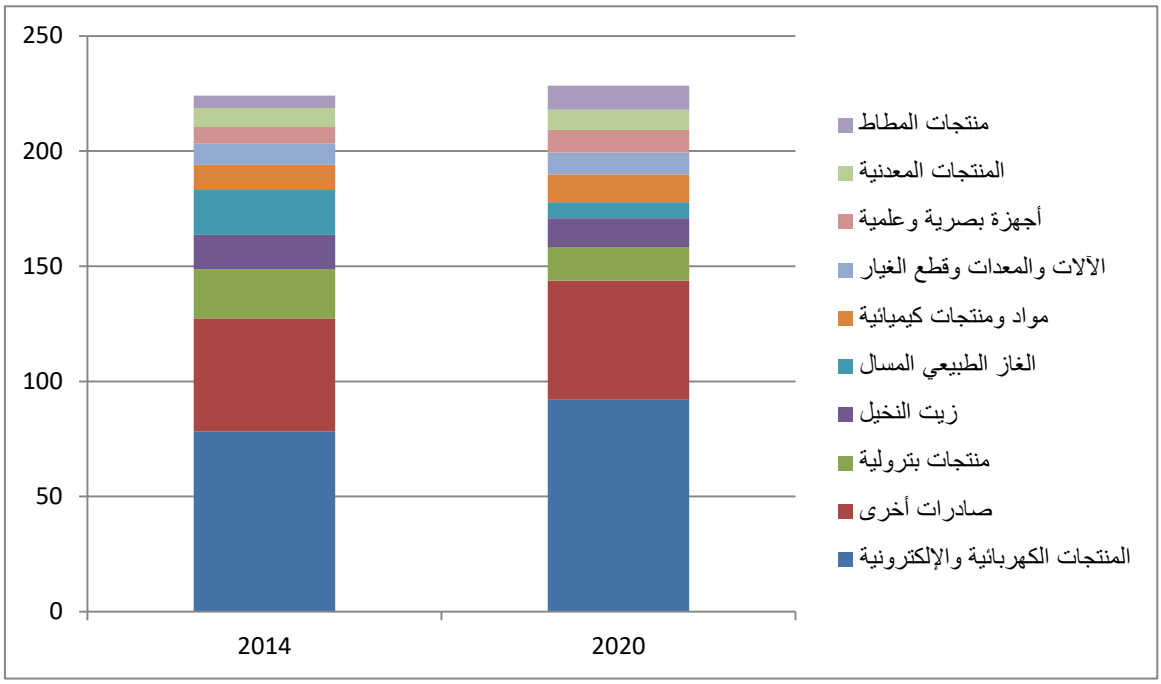

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

- Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia www.miti.gov.my

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن الصادرات في ماليزيا تتميز بالتعداد والاختلاف وهذا دال على جهود ماليزيا في تنويع صادراتها، وأن أكثر الصادرات المحتلة النسبة الأكبر هي المنتجات الكهربائية والإلكترونية، وهناك بعض الصادرات قد قلت نسبتها بين 2014 و2020 وذلك راجع فقط إلى اجتياح فيروس كورونا العالم وما خلفه من انهيارات اقتصادية.

كما أن لماليزيا عدة وجهات لتصدير منتجاتها وهذا ما سنلاحظه في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-2: وجهات التصدير لماليزيا لسنة 2021

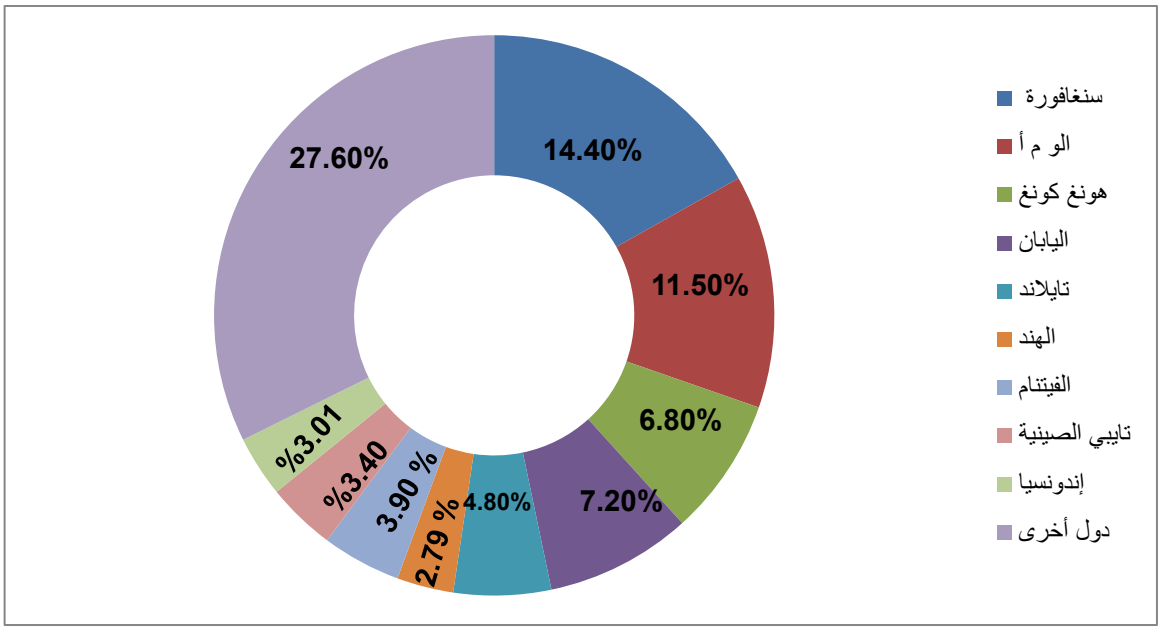

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

- Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia www.miti.gov.my

من خلال الشكل نلاحظ تنوع وجهات التصدير لدولة ماليزيا، فهي تصدر لأكثر من 11 دولة من مختلف أنحاء العالم. كما أن أغلب صادرات ماليزيا تتجه نحو سنغافورة، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث قامت ماليزيا في سنة 2021 بتصدير ما نسبته 14.50% من إجمالي صادراتها إلى دولة سنغافورة.

من خلال تجربة

الفرع 2- تجربة إندونيسيا في مجال التنويع الاقتصادي

عانى الاقتصاد الإندونيسي من تقلبات شديدة خلال فترة معينة من مراحل نموه، وانتقلت إندونيسيا من دولة فقيرة إلى دولة متوسطة الدخل، وفي كل مرحلة من مراحل نموه أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية في هذا البلد.

1- نبذة عن الدولة الإندونيسية: إندونيسيا أو جمهورية إندونيسيا، هي دولة تقع في جنوب شرق آسيا. إندونيسيا تضم 17508 جزيرة .ويبلغ عدد سكانها حوالي 275 مليون شخص، وهو ما يجعلها رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان، كما أنها أكبر بلد ذو غالبية سكانية مسلمة وأكبر بلد أسترونيزي في العالم. وتعد جزيرة "جاوة" التي يعيش عليها أكثر من نصف سكان البلاد أكبر جزيرة مأهولة بالسكان في العالم.

إندونيسيا هي جمهورية، مع وجود رئيس ومجلس تشريعي منتخب. عاصمة البلاد هي مدينة جاكرتا. يشترك البلد بحدود برية مع بابوا غينيا الجديدة وتيمور الشرقية وماليزيا.[21]

ونستطيع أن نوضح بطريقة مختصرة أهم المعلومات عن دولة إندونيسيا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3–6: أهم المعلومات عن دولة إندونيسيا

البيانات العامة	البيانات الجغرافية
– **الاسم الرسمي**: جمهورية إندونيسيا – **نوع النظام**: جمهورية – **رئيس الدولة**: جوكو ويدودو (منذ أكتوبر 2014، أُعيد انتخابه في 17 أبريل 2019) – **نائب الرئيس**: معروف أمين	– **المساحة**: 1.9 مليون كيلومتر مربع – **العاصمة**: جاكرتا (35 مليون نسمة، 2019) – **المدن الرئيسية**: سورابايا (13 مليون نسمة)، باندونغ (8 ملايين نسمة)، ميدان (5 ملايين نسمة)، دينباسار (2 مليون نسمة)، سامارياندا (1.3 مليون نسمة) – **اللغة الرسمية**: الإندونيسية البهاسا – **العملات**: روبيه اندونيسي(IDR) –**العيد الوطني**: 17 أغسطس (ذكرى الاستقلال)

Source : https ://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/indonesie/presentation-de-l-indonesie/ consulter le 06/03/2022 a 19 :56 .

2– تقديم الاقتصاد الإندونيسي: تتميز إندونيسيا باقتصاد مختلط فيه كل من: القطاع الخاص، والحكومة والتي تعلب دورا كبيرا، وهي أكبر اقتصاد في جنوب شرق أسيا وعضو في مجموعة العشرين*[3]، وقد كانت الثروة النفطية في وقت سابق من المرتكزات الرئيسية للاقتصاد الإندونيسي، إلا أنه وفي غمرة الانخفاض المستمر لمداخيل هذا المورد وتقلب أسعار النفط على الصعيد الدولي، أيقنت إندونيسيا أن الرهان الحقيقي يكمن في خوض معركة التنويع الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام الكبير والبالغ بمجال التنمية الريفية والفلاحية كقطاع بديل واستراتيجي. كما أنه في منتصف الثمانيات من القرن الماضي، اهتمت إندونيسيا كذلك بمجال التصنيع والتصدير نحو الخارج من خلال إيلاء سلعها ميزة بنسبة مرتبطة بانخفاض أسعارها بفعل تدني التكاليف المحلية وانخفاض

[1] موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع 2022/05/15، الساعة 19:28.

[2] عيسى حربي، **"إندونيسيا: العملاق االاقتصادي الإسلامي القادم من شرق آسيا"**، صحيفة سبق الإلكترونية، متوفر على الرابط التالي: إندونيسيا.. العملاق الاقتصادي الإسلامي القادم من شرق آسيا(sabq.org) ، تاريخ الاطلاع2022/01/06 الساعة 15:51.

*مجموعة العشرين هي المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي وتضم قادة من جميع القارات ويمثلون دولًا متقدمةً ونامية. وتمثل الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، مجتمعةً، حوالي 80% من الناتج الاقتصادي العالمي، وثلثي سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

المعدل الأخير للأجور كما انتهجت إندونيسيا سياسات اقتصادية أخرى، ارتبطت أساسا بتحرير قطاع التجارة الخارجية وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استحداث مناطق التجارة الحرة ومنح العديد من الحوافز الضريبية بالإضافة إلى التقليل من العوائق والقيود الجمركية وغير الجمركية. كما قامت إندونيسيا كذلك بالخفض التدريجي لقيمة العملة الوطنية قصد دعم قطاع الصادرات الخارجية.[1]

من خلال الجدول التالي سنبين أهم نقاط القوة والضعف التي يتميز بها الاقتصاد الإندونيسي:

الجدول رقم 3-7: أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الإندونيسي

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الموارد الطبيعية المتنوعة (الزراعة ، الطاقة ، المناجم) - انخفاض تكلفة العمالة والعائد الديموغرافي - صناعة السياحة المتنامية (6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019) - سوق محلي ضخم - صنفت السندات السيادية "درجة الاستثمار" من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث - مرونة سعر الصرف	- فجوة كبيرة في الاستثمار في البنية التحتية / عائدات ضريبية منخفضة (15٪ من الناتج المحلي الإجمالي) - التعرض للتغيرات في الطلب الصيني - تجزئة السوق: أرخبيل شاسع به العديد من الجزر وتنوع عرقي كبير يحتمل أن يسبب اضطرابات (بابوا) - التعرض الشديد للكوارث الطبيعية (الانفجارات البركانية والأعاصير والزلازل) - تفشي الفساد وانعدام الشفافية

Source: https ://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Indonesie. consulter le 06/03/2022 a 20:00.

أما في الجدول أدناه أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لإندونيسيا خلال الفترة (2015-2019):

[1] محمد مسعودي، "**استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 07، 2018، ص ص225-242.

الجدول رقم 3–8: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لإندونيسيا للفترة (2015–2019)

المؤشر/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	861	932	1015	1042	1120
معدل النمو الاقتصادي	4.9	5	5.1	5.2	5
الاستثمار (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	5	5.5	6.2	6.6	4.4
الصادرات (مليار دولار)	150	145	169	180	167
الواردات(مليار دولار)	143	136	157	189	171

Source : https://www.focus-economics.com/countries/indonesia consulter le 07/03/2022 a 20:48.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انتعاش في الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة النفطية وهذا دليل على نجاح عملية التنويع الاقتصادي خارج النفط في إندونيسيا، وكذلك زيادة في معدل النمو الاقتصادي عبر السنوات، وزيادة في الصادرات بقيمة أكبر من زيادتها في الواردات وهذا دليل على تنوع صادرات إندونيسيا ووجهاتها.

3– خطوات التنويع الاقتصادي في إندونيسيا: رغم التغيرات السياسية والانتقال في الحكم، وارتفاع عدد السكان و أنها تعتبر أرخبيل، إلا أن إندونيسيا استطاعت أن تثبت جدارتها كتجربة تنموية ناجحة ونموذج الاقتصاد غير ريعي مستفيدة من مقوماته الطبيعية والبشرية ، وخلق مناخ استثمار لاستقطاب الشركات العاملة من مختلف دول العالم، وتشجيع التعليم وزيادة الإنفاق عليه وخلق فرص عمل للحد من الفقر والاهتمام بالسياحة كمورد هام للبلد وتحسين صادراتها غير النفطية واعتمادها على نظام سياسي ذو أسس إسلامية. وتتمثل أهم خطوات التنويع التي تبعتها إندونيسيا مايلي:[1]

- استطاعت إندونيسيا وبفضل عائدات النفط منذ السبعينات أن تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات التركيز على التنمية الزراعية والريفية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره، وكذلك في استخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية ؛
- تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج، والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية، كالمدارس والطرق؛

[1] بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، "**ميكانزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد 02، 2018، ص ص 296-313. [1]

- تحول إندونيسيا بعد تراجع عائدات النفط في منتصف الثمانينات وبعد توفير قاعدة زراعية قوية، من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، معتمدة في ذلك على سياسة تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة؛
- اتخذت إندونيسيا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية، خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط؛
- تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما يمكن المصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة وكذلك تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلق بالتصدير.

4- بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في إندونيسيا: سنتطرق إلى بعض المؤشرات التي تدل على عملية التنويع الاقتصادي في إندونيسيا ومستواها:

4-1- مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا: يرتكز الاقتصاد الإندونيسي على قطاع الزراعة، الصناعة، التصنيع والخدمات بما فيه السياحة.

الجدول رقم 3-9: تطور مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا

القطاع /السنوات	1980	2015	2019
الزراعة	%24	%14	%12.8
الصناعة	%42	%45	%39.7
الخدمات	%36	%42	%43.4

Source : https ://www.gfmag.com/global-data/country-data/indonesia-gdp-country-report consulter le 21/03/2022 a 19 :03.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17 تقلص دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا على مر السنين، وتعتبر إندونيسيا المنتج الرئيسي للمنتجات الزراعية، حيث يتركز معظم أنشطتها الزراعية على جزيرتي جاوة وبالي، التي لا تمثل سوى 7٪ من إجمالي الأراضي في إندونيسيا. القطاع الزراعي في البلاد هو مزيج من المحاصيل الشجرية والمزارع الكبيرة لزيت النخيل والمطاط، وكذلك المحاصيل الغذائية مثل الأرز والذرة وفول الصويا والكسافا والفول السوداني. اندونيسيا هي منتج ومصدر زراعي رئيسي للمطاط، الكوبرا، زيت النخيل، الحبوب، القهوة، الكاكاو..

استطاعت الحكومة الإندونيسية تحقيق "الاكتفاء الذاتي" للمحاصيل المستهلكة بكثافة واحدة من أهم أجندة القطاع الزراعي. ويحظى البلد بأعلى استهلاك للفرد من الأرز في العالم ويعتمد على البلدان المجاورة مثل تايلند وفيتنام للاستيراد. وبالإضافة إلى الأرز، يغطي برنامج الاكتفاء الذاتي الذرة والسكر وفول الصويا.

أما القطاع الأكثر تطورا في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة إندونيسيا هو قطاع الخدمات حيث انتقل من 36% سنة 1980 إلى 43.4% سنة 2019، ويشمل قطاع الخدمات في إندونيسيا المصارف، التأمين، التمويل، السياحة، تجارة التجزئة، الأغذية، المشروبات، وسائل الإعلام، الترفيه، التعليم والصحة.

ويلي قطاع الخدمات من حيث التطور المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي القطاع الصناعي بحيث أنه ساهم بنسبة 42% سنة 1980إلى 45% سنة 2015، إلى 39.7% سنة 2019، بحيث أن القطاع الصناعي محرك النمو للاقتصاد الإندونيسي منذ السبعينات، بعد فترة وجيزة من تولي سوهارتو السلطة. وارتفعت حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، التي كانت حوالي 13 في المائة في عام 1965، بأكثر من ثلاث مرات إلى 42 % بحلول عام 1980. وأصبح التصنيع والتعدين محركين للتنمية الاقتصادية والتغيير خلال نظام سوهارتو الذي انتهى في عام 1998 مع استقالته. غير أن الأزمة المالية في عام 1997 أضرت بالقطاع الصناعي، مما دفع القطاع بشدة إلى مرحلة الركود منذ ما يقرب من عقد من الزمان، في حين واصل القطاع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد استغرق المستثمرون الأجانب وقتا طويلا لاستعادة الثقة في الإمكانات الصناعية للبلاد، التي عادت بفضل الطلب المحلي بسبب توسع الطبقة الوسطى جنبا إلى جنب مع معدلات الأجور المنخفضة و وفرة الموارد الطبيعية. وقد تعافى القطاع تدريجيا، رغم تباطؤ وتيرة النمو. ولا يزال التصنيع والتعدين يلعبان دورا مهيمنا في نمو البلد، وهما المستفيدان من معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد. وتزخر إندونيسيا بالموارد الطبيعية، وهي من بين أكبر منتجي ومصدري الفحم، في حين أنها من بين العشرة الأوائل منتجي الذهب في العالم ومنتجات التعدين والصناعات التحويلية الرئيسية في إندونيسيا هي الفحم والنفط والذهب والسيارات والالكترونيات والأثاث والمنتجات الورقية والمنتجات النسيجية والاحذية.[1]

4-2- تنويع الصادرات في إندونيسيا: من خلال الجدول أدناه سنتطرق إلى بعض ما استطاعت إندونيسيا تحقيقه في مجال تنويع الصادرات:

[1] الموقع الإلكتروني https://ar.talkingofmoney.com/emerging-markets-analyzing-indonesia-s-gdp ، تاريخ الاطلاع 2022/03/21، الساعة 19:21.

الجدول رقم 3–10: صادرات إندونيسيا لسنة 2020

الصادرات	المبلغ(مليون دولار)
– صادرات السلع	232.835
– صادرات الخدمات	13.997
– صادرات البضائع	163.306
– صادرات الأغذية	38.54
– صادرات الوقود	25.63
– صادرات التقنية المتطورة	6.411

Source : https://ar.knoema.com/atlas consulter le 10/05/2022 à 19:32.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18 أن الصادرات الطاغية في صادرات إندونيسيا هي صادرات السلع (وهي قيمة الإنتاج المادي السلعي المحلي المصدر إلى الخارج، وتشير إلى جميع السلع القابلة للنقل)، وتليها صادرات البضائع (تُظهر صادرات السلع قيمة البيع بشرط التسليم على ظهر السفينة للسلع المقدمة إلى باقي العالم)، وتلي صادرات البضائع صادرات الاغذية (تتضمن الطعام والحيوانات الحية، المشروبات والتبغ)، لتليها صادرات الوقود (تتضمن أنواع الوقود المعدني)، وبعد ذلك صادرات الخدمات (تشير إلى المخرجات الاقتصادية للسلع المعنوية التي يمكن إنتاجها ونقلها واستهلاكها في الوقت نفسه)، وأقل الصادرات من حيث القيمة في صادرات إندونيسيا هي صادرات التقنية المتطورة (هي التي خضعت لعمليات مكثفة من البحث والتطوير وأجهزة الكمبيوتر والمواد الصيدلانية والأدوات العملية، والآلات الكهربائية).

أما بالنسبة لوجهات التصدير لدولة إندونيسيا فهي موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 3-3: أهم وجهات التصدير لإندونيسيا لسنة 2020

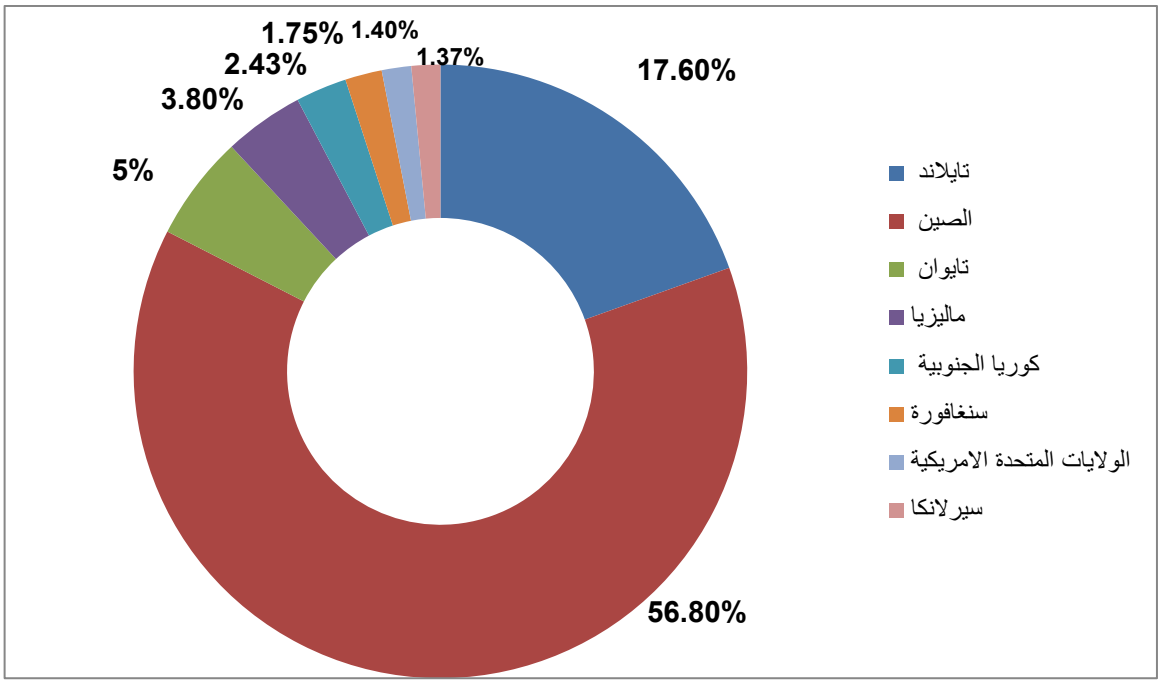

Source : https://www.tridge.com/ar/intelligences/largehead-hairtail/ID/export consulter le 21/03/2022 a 19:59.

من خلال الشكل نلاحظ أن وجهات التصدير للدولة الإندونيسية متنوعة، بحيث أن أهم وجهة تصدير لإندونيسيا على الترتيب هي الصين تليها تايلاند وتايوان، لتكون الوجهة المهمة الأخيرة هي سيرلانكا.

الفرع 3- تجربة النرويج في مجال التنويع الاقتصادي

تعد تجربة النرويج من أكثر التجارب الناجحة في ميدان التنويع الاقتصادي والتي يجب الاعتبار منها خاصة من طرف الدول النفطية التي تواجه مشاكل في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي كلما انخفضت أسعار النفط، فالنرويج استطاعت الاستفادة من عائداتها النفطية لأجيال مستقبلية للحفاظ على العدالة بين الأجيال وتحقيق ما تفتضيه التنمية المستدامة.

1- نبذة عن الدولة النرويجية: النرويج هي دولة تقع في شمالي أوروبا وتحتل الجزء الغربي من شبه الجزيرة الإسكندنافية بالإضافة إلى يان ماين وأرخبيل سفالبارد في المنطقة القطبية الشمالية.

تصل مساحة النرويج الكلية إلى 385.207كلم2. ويبلغ عدد سكانها حوالي 5 ملايين نسمة. تعد البلاد إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية. تمتلك النرويج حدوداً طويلة مع السويد في الشرق، وتحد أقصى حدودها الشمالية فنلندا من الجنوب وروسيا إلى الشرق، بينما تقع الدنمارك إلى الجنوب عند طرف البلاد الجنوبي

عبر مضيق سكاجيراك .عاصمة النرويج هي أوسلو. تمتلك النرويج سواحل عريضة تواجه المحيط الأطلسي وبحر بارنتس.[1]

نستطيع أن نوضح بطريقة مختصرة أهم المعلومات عن دولة النرويج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3-11: أهم المعلومات عن دولة النرويج

البيانات العامة	البيانات الجغرافية
– **الاسم الرسمي**: مملكة النرويج – **نوع النظام**: ملكي دستوري بنظام برلماني بغرفة واحدة – **رئيس الدولة**: الملك هارالد الخامس (17 يناير 1991) – **رئيس الحكومة**: السيد جوناس جار ستور (منذ 14 أكتوبر 2021)	– **المساحة**: 385203 كلم^2 – **العاصمة**: أوسلو (سيكون تكتل أوسلو أكثر من مليون نسمة) – **المدن الرئيسية**: بيرغن، تروندهايم، ستافنجر، ترومسو – **اللغة الرسمية**: النرويجية، السامية (أو لابيش) في بعض المناطق. – **العملة**: الكرونة النرويجية – (NOK) سعر الصرف 1 EUR = 10.0043 NOK(مارس 2021) –**العطلة الوطنية**: 17 مايو (يوم الدستور)

Source :https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/norvege/presentation-de-la-norvege consulter le 21/03/2022 a 19 :25.

2- تقديم الاقتصاد النرويجي: يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه مثال للاقتصاد المختلط، إذ يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق، وتشكل فيه مجموعة الشركات الرأسمالية إحدى الركائز الاساسية في الاقتصاد، في حين تُسهل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع الاستثمار وتنشيط سوق العمل، ومن ثم القضاء على البطالة. أما القطاعات الاستراتيجية فتساهم بها الدولة بحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلد والضرورات.[2]

ومن خلال الجدول التالي سنبين أهم نقاط القوة والضعف التي يتميز بها الاقتصاد النرويجي:

[1] موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AC، تاريخ الاطلاع:2022/05/15، الساعة 19:35.

[2] آمنة محمد علي، **"مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي"**، مجلة دراسات دولية، العدد 45، 2012، ص119، مقال موجود على الأنترنت، الرابط: IASJ - المجلات الاكاديمية العلمية العراقية، تاريخ الاطلاع: 2022/01/06 الساعة 16:18.

الجدول رقم 3–12: أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد النرويجي

نقاط القوة	نقاط الضعف
– رواسب ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، ويمثل قطاع الطاقة 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 19٪ من الاستثمارات، و 52٪ من الصادرات. – مستوى معيشة عال – إجماع سياسي واسع – نظام مصرفي جيد الرسملة – أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم (حوالي 300٪ من الناتج المحلي الإجمالي للنرويج في عام 2020، – يمتلك الصندوق على سبيل المثال ما يقرب من 1.5٪ من جميع الأسهم في العالم – بصفتها عضوًا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تتمتع النرويج بوصول تفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي	– عجز الميزانية الهيكلية في حالة استبعاد عائدات النفط والغاز. – ارتفاع ديون الأسرة (111٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2020) – تكاليف الرواتب الكبيرة – نقص العمالة الماهرة

Source : https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Norvege consulter le 25/03/2022 a 19:46.

أما في الجدول أدناه أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للنرويج خلال الفترة (2015–2019):

الجدول رقم 3–13: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للنرويج خلال الفترة (2015–2019)

المؤشر/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	395	370	393	433	416
معدل النمو الاقتصادي	2	1.1	2.3	1.3	1.2
الاستثمار (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	4–	3.9	2.6	2.8	6.1
الصادرات (الاختلاف السنوي بالنسبة المئوية)	4.3	1.1	1.7	0.2–	1.5
الواردات (الاختلاف السنوي بالنسبة المئوية)	1.9	2.7	1.9	1.9	5.2

Source: https://www.focus-economics.com/countries/norway consulter le 25/03/2022 a 19:46.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015–2019)، وكذلك الزيادة في الاستثمار وهذا راجع إلى استثمارات الصندوق السيادي النرويجي، كما نلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في مستوى الصادرات .

3- خطوات التنويع الاقتصادي في النرويج: تقوم استراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج أساسا على تنويع القاعدة الصناعة النفطية وتطويرها، حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعا رائدا ومحركا للتنمية الوطنية الشاملة، ودور تكاملي هام مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا من حيث الطلب على مخرجات هذه القطاعات وتوجيه مخرجات الصناعة النفطية نحو القطاعات من جهة أخرى. وتتمثل خطوات التنويع الاقتصادي في إطار الصناعة النفطية فيمايلي:[1]

- تجنب الإفراط في الاستهلاك المحلي، والذي قد يضر بالصناعات الوطنية القائمة؛
- تقاسم عائدات النفط مع الأجيال القادمة؛
- النجاح في فصل عائدات النفط عن الاستهلاك المحلي، من خلال الصندوق السيادي، وهو ما ترتب عليه حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية المترتبة عن ارتفاع عائدات النفط (نقمة الموارد)؛
- إنشاء العديد من الشركات العاملة في مجال النفط، مما ساعد على خلق المنافسة فيما بينها للحصول على امتيازات جديدة للكشف والتنقيب عن النفط، مع الحرص على وجود توازن بين أدوار هذه الشركات من ناحية، وخلق التعاون بينها وبين الدولة في إدارة صناعة النفط من ناحية أخرى؛
- اتخذت النرويج نهجا مختلف عن بقية الدول المنتجة للنفط، من خلال عدم اعتمادها على النفط لتمويل ميزانيتها العامة إلا بنسبة قليلة والحفاظ على عائدات النفط منفصلة، بما لا يتجاوز 4% سنويا فقط لدعم الميزانية العامة، كما ركزت الحكومة النرويجية على مكافحة التضخم، والاهتمام بالتعليم والمجال التقني والصناعي؛
- الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها وطبقتها الحكومة النرويجية، ساعدت في حمايتها من تقلبات أسعار النفط، وفي مكافحة والتحكم في معدلات التضخم، كما ساعدتها في تكوين احتياطي نقدي كبير في صندوق النفط، وساعدت أيضا في تحسن رأس المال البشري، وتحسن القطاع الصناعي وقطاع الإنتاج الخاص.

4- مؤشرات التنويع الاقتصادي في النرويج: سنتطرق إلى بعض المؤشرات التي تدل على عملية التنويع الاقتصادي في النرويج ومستواها:

4-1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج: من أجل معرفة مدى تنوع الهيكل الاقتصادي للنرويج يجب تتبع تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لذلك سندرج الجدول التالي:

[1] ضياء النارو، "**أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص ص232-233.

الجدول رقم 3-14: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج للفترة (2015-2020)

السنوات / القطاعات الاقتصادية	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة	%1.5	%2.1	%2	%1.9	%1.8	%1.8
الصناعة	%31.8	%27.9	%29.8	%31.8	%29	%26
التجارة	%8	%4.5	%5.5	%8	%2.8	%2
باقي القطاعات	%58.7	%65.5	%62.7	%58.3	%66.4	%70.2

المصدر: إحصائيات البنك العالمي للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

- سجل قطاع الفلاحة نسبة مساهمة تقدر ب 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج سنة 2015 لتصل مساهمته إلى 2% سنة 2017؛ لتعاود مساهمة قطاع الفلاحة إلى الانخفاض سنة 2019؛
- انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج سنة 2016، لتعاود مساهمته في الارتفاع سنة 2018 وتعود إلى نفس النسبة؛
- كما نلاحظ انخفاض في مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج.
- أما بالنسبة للقطاعات الأخرى وهي قطاع النفط والخدمات بحيث أن نسبة المساهمة الكبيرة تعود إلى قطاع المحروقات، أما النفط فهو لا يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج مما يدل على عدم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للنرويج على القطاع النفطي.

4-2- تنويع الصادرات: سجل الاقتصاد الترويجي قيمة تراوحت بين 0.64 و0.65 خلال الفترة 1996-2016 فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، وفقا لإحصاءات الأونكتاد، مما يدل على تنوع الاقتصاد الترويجي من خلال صناعاته من النفط.

وفي الجدول أدناه نلاحظ أهم صادرات النرويج:

الشكل رقم 3–4: هيكل صادرات النرويج سنة 2019

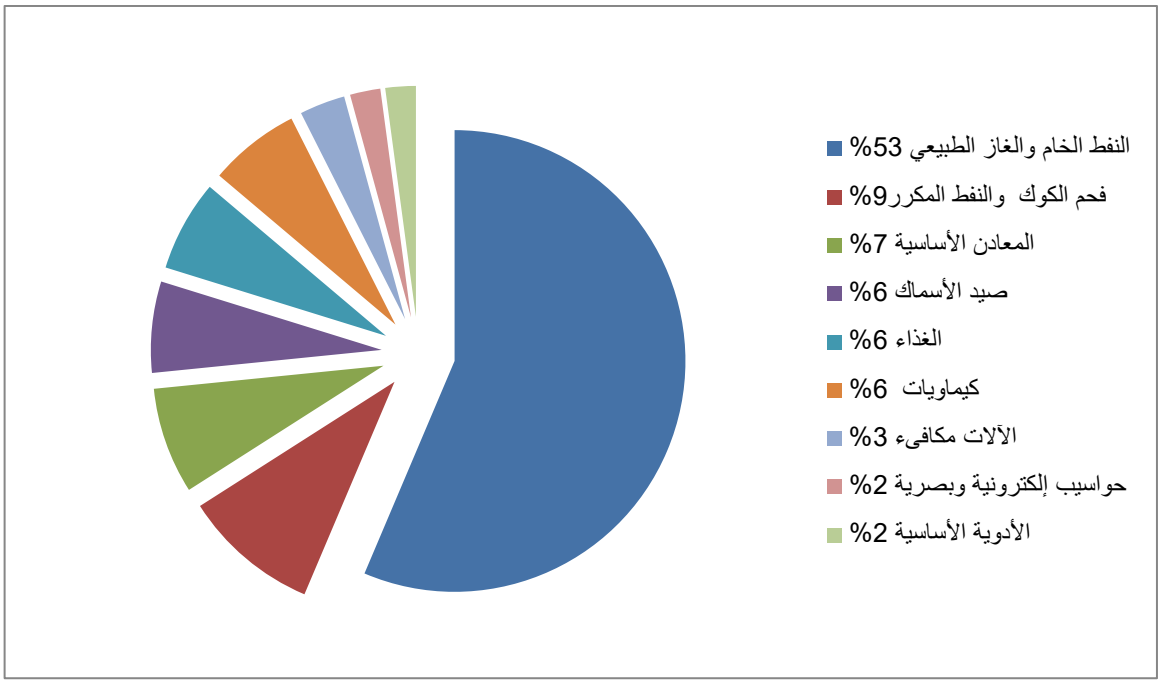

Source : OECD Economic Surveys Norway December 2019 OVERVIEW , p32

من خلال الشكل رقم 08 نلاحظ أن الصادرات في النرويج والتي تحتل حصة الأسد من حيث النسبة المئوية من إجمالي الصادرات هي صادرات النفط بنسبة 53%، وبعدها فحم الكوك والنفط المكرر بنسبة 9% والمعادن الأساسية بنسبة 7%، صيد الأسماك بنسبة 6%، والغذاء وكيماويات بنفس النسبة 6%، والآلات بنسبة 3%، وأخيرا حواسيب الكترونية والأدوية الأساسية بنفس النسبة 2%.

أما بالنسبة لوجهة التصدير فقد كانت كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3–5: وجهة الصادرات لدولة النرويج لسنة 2019

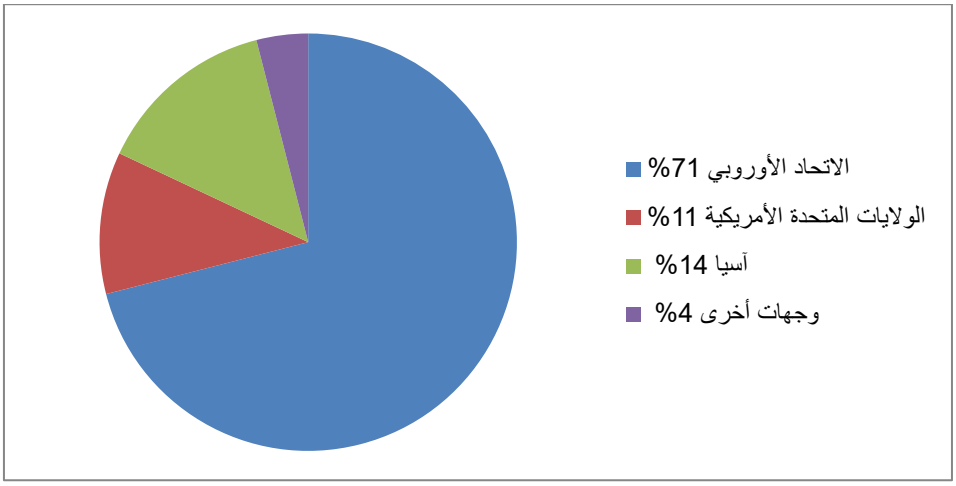

Source : OECD Economic Surveys Norway December 2019 OVERVIEW , p32

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أهم وجهات التصدير الخاصة بالنرويج هي الاتحاد الأوروبي بنسبة 71%، وآسيا بنسبة 14%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11%، أما النسبة المتبقية تتوزع على وجهات أخرى.

المطلب 02: تجارب دولية عربية في مجال التنويع الاقتصادي

يسعنا في هذا المطب التعرف على أهم تجارب الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي، والتي تعتبر قليلة مقارنة بالدول الأخرى، واغلبيتها هي دول الخليج.

الفرع 1- تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنويع الاقتصادي

من التجارب الناجحة للتنويع الاقتصادي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمكنت بفعل حوكمة مواردها و اختيار أفضل البدائل لاستغلالها من تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية، وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي، لتصبح بذلك مركزا تجاريا، ماليا واستثماريا مميزا على المستوى العالمي.

1- نبذة عن دولة الإمارات العربية المتحدة: هي دولة عربية اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا تطل على الشاطئ الجنوبي الخليج العربي لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عُمان، قبل 1971 كانت دولة الإمارات العربية المتحدة معروفة باسم الإمارات المتصالحة أو ساحل عُمان، في إشارة إلى هدنة في القرن 19 بين المملكة المتحدة والعديد من شيوخ العرب كما تم استخدام اسم ساحل القراصنة في إشارة إلى الإمارات في المنطقة من القرن 18 إلى القرن 20 في وقت مبكر ويتكون النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة استنادا إلى دستور عام 1971 من عدة هيئات مرتبطة بشكل معقد الإدارة .الإسلام هو الدين الرسمي واللغة العربية هي اللغة الرسمية[1].

سنتطرق من خلال الجدول أدناه عن المعلومات المهمة الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة:

[1] موقع ويكيبيديا،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9، تاريخ الاطلاع 2022/05/15، الساعة 19:38.

الجدول رقم 3–15: أهم المعلومات عن دولة الإمارات العربية المتحدة

البيانات العامة	البيانات الجغرافية
– الاسم الرسمي: دولة الإمارات العربية المتحدة – نوع المخطط: اتحاد الإمارات. يحكم كل إمارة أمير، والسلطة وراثية.	– المساحة: 82880 كم ^{2} – العاصمة: أبوظبي (العاصمة الاتحادية) الإمارات: أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، أم القيوين ، عجمان ، رأس الخيمة ، الفجيرة. – المدن الرئيسية: دبي (3.3 مليون)، أبو ظبي (3.2 مليون)، الشارقة (1.5 مليون). – اللغة الرسمية: العربية – لغات أخرى: الإنجليزية، الهندية، الأردية، التاغالوغية، الفارسية – العملة: الدرهم الإماراتي (1 درهم =0.22 يورو في يناير 2021) – العطلة الوطنية: 2 ديسمبر (إنشاء الاتحاد 1971) (1971

Source : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/emirats-arabes-unis/presentation-des-emirats-arabes-unis/ consulter le 08/04/2022 à 21 :00.

2– تقديم الاقتصاد الإماراتي: بدأت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ ثلاثة عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات غير النفطية في سنوات التسعينات إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي، في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية.

ومن أهم نقاط القوة والضعف التي يتميز بها الاقتصاد الإماراتي فهي موضحة في الجدول التالي:

لجدول رقم 3–16: أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الإماراتي

نقاط القوة	نقاط الضعف
– درجة أعلى ومتنامية من التنويع الاقتصادي مقارنة بالدول المجاورة – احتياطيات مالية كبيرة – استقرار سياسي	– تزايد التحديات الإقليمية لمهاجمة المكانة المتميزة لدولة الإمارات العربية المتحدة كمركز تجاري – الاعتماد القوي للإيرادات الضريبية على الهيدروكربونات – الزيادة التدريجية في الدين العام – الاعتماد على العمالة الأجنبية (85٪ من السكان أجانب)

Source : https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Emirats-arabes-unis consulter le 08/04/2022 à 21 :00.

أما في الجدول أدناه أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الإماراتي:

الجدول رقم 3–17: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الإماراتي خلال الفترة (2015–2019)

المؤشر/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	385	357	386	422	421
معدل النمو الاقتصادي	5.1	3.1	2.4	1.2	1.7
الاستثمار (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	4.3	8.8	17.3-	3.6	0
الصادرات (مليار دولار)	300	295	314	321	316
الواردات (مليار دولار)	224	227	246	235	241

Source : https://www.focus-economics.com/countries/united-arab-emirates consulter le 08/04/2022 à 21 :30.

من خلال الجدول رقم 25 نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2015 إلى 2019، بالرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط، وهذا ما يدل على حدوث تنويع اقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط، ونلاحظ كذلك زيادة متقاربة في الصادرات ويقابلها نقص متقارب في الإيرادات.

3– خطوات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: سنحاول التطرق في هذا العنوان إلى أهم الخطوات التي ساعدت في إنجاح عملية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي كمايلي:[1]

– إقامة المشاريع الإنتاجية والتنموية الزراعية والصناعية والعقارية والخدمية، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية؛

[1] محمد بوطلاعة، بن دبيش نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 296–313.

- الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة مما أدى إلى زيادة التصدير وإعادة التصدير، وبالتالي الإيرادات، فقد أقامت الدولة 26 منطقة حرة، بالإضافة إلى 10 مناطق صناعية متخصصة؛
- امتلاك الدولة لعدة مزايا والمتمثلة في نظام سياسي مستقر، بنى تحتية قوية، عوائد مرتفعة من صادرات النفط، موقع جغرافي ممتاز، علاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، وأخيرا نظام مصرفي متطور وسرعة التكيف مع المتغيرات بسبب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة؛
- العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص، فقد شهدت أواخر السبعينات أوائل الثمانينات قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي، لتأتي الخصخصة التي دفعت مسيرة القطاع الخاص ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بعد اكتسابه الخبرة وتعميق علاقاته بالعالم الخارجي؛
- استراتيجية الاستثمار في تأهيل وتدريب القوى العاملة.
- وقد ركزت دولة الإمارات على النقاط التالية في تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام سنة 2021:
- زيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى الموجه منه للتصدير.
- تعزيز دعم كل من القطاعات التالية : اقتصاديات المعرفة، السياحة والتنمية المستدامة.

4- بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: إن الإمارات العربية المتحدة كأي دولة نفطية أرادات التخلص من التبعية النفطية من خلال تجربة التنويع الاقتصادي، والتي نجحت فيها بكل جدارة لتكون من أوائل التجارب في التنويع الاقتصادي عالميا، لذلك سنتطرق إلى أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي أو البعض منها لمحاولة معرفة مستوى التنويع الاقتصادي في هذه الدولة.

4-1- مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة: من خلال دراستنا وجدنا أن الإمارات العربية المتحدة تعتمد على قطاع النفط والكثير من القطاعات الخارجة عنه للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3–18: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة للفترة (2016–2020)

الوحدة: نسبة مئوية

القطاعات الاقتصادية / السنوات	قطاعات غير مالية	الصناعات الاستخراجية	قطاعات مالية	قطاعات حكومية	إجمالي القطاعات غير نفطية	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
2016	55.3	30.6	8.5	5.5	69.4	100
2017	57.2	29	8.5	5.4	71	100
2018	57.2	29.3	8.1	5.3	70.7	100
2019	56.9	29.8	8	5.2	70.2	100
2020	54	31.7	9	5.3	68.3	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx Consulter le 10/04/2022 à22 :00

من خلال الجدول أعلاه نشير إلى أن القطاعات غير المالية تشمل (الزراعة والثروة الحيوانية، الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة، المطاعم والفنادق، النقل والتخزين والاتصالات، العقارات وخدمات الأعمال، الخدمات الاجتماعية والشخصية). أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية فهي تشمل (النفط والغاز الطبيعي). أما بالنسبة للقطاعات المالية فهي خاصة بأنشطة التأمين وبعض الأنشطة المالية الأخرى. وأخيرا القطاعات الحكومية فهي تشمل (الإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي).

ومن نفس الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت نسبة المساهمة سنة 2018 إلى 70.7%، ذلك راجع إلى استخدام الموارد النفطية في إنشاء بنية تحتية متطورة عززت مكانة دولة الإمارات وأهلتها لتكون مقرا لكبرى الشركات العالمية ووجهة سياحية متميزة، بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة. كما نلاحظ أن هناك انخفاض طفيف في نسبة المساهمة للقطاعات غير النفطية سنة 2020 وهذا راجع لجائحة كورونا وما فرضته من تدابير تباعد اجتماعي. وتجمع المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية والمحلية، لكنها تبقى هذه القطاعات هي أكبر نسبة في المساهمة دون القطاعات الأخرى

4–2– تنويع الصادرات: سجلت الإمارات العربية المتحدة تطورا إيجابيا في تنويع صادراتها خارج النفط وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–19: الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2020

الصادرات غير النفطية	قيمة الصادرات (مليار درهم)	النسبة المئوية
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	107	%23.4
معادن ثمينة وحُلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة وأجزاؤه	99.6	%21.8
آلات وأجهزة وأدوات آلية	61.1	%13.4
عربات سيارة، جرارات، دراجات	43.2	%9.4
وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	24.9	%5.4
طائرات وسفن فضائية وأجزاؤها	10.8	%2.4
زيوت عطرية ومستخلصات مواد راتنجية، محضرات عطور أو تجميل	10	%2.2
أدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتغرافي أو السينمائي أو للقياس أو للفحص	8.6	%1.9
صناعات المطاط	5.9	%1.3
ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات	5.5	%1.2

المصدر: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، ص52.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإمارات العربية المتحدة نجحت في تنويع صادراتها خارج القطاع النفطي وهذا دليل على التعافي من التبعية النفطية، واختلفت نسبة كل من الصادرات لسنة 2020 بحيث احتلت آلات وأجهزة ومعدات كهربائية نسبة 23.4% لتليها معادن ثمينة وحُلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة بنسبة 13.4%، و آلات وأجهزة وأدوات آلية بنسبة 13.4%، بعدها عربات سيارة، جرارات، دراجات بنسبة 9.4%، ووقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية بنسبة 5.4% تليها طائرات وسفن فضائية بنسبة 2.4% ليأتي بعدها زيوت عطرية ومستخلصات مواد راتنجية، محضرات عطور أو تجميل بنسبة 2.2%، و أدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتغرافي أو السينمائي أو للقياس أو للفحص بنسبة 1.9%، وصناعات المطاط بنسبة 1.3%، و ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات بنسبة 1.2%.

أما بالنسبة لوجهات التصدير فهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-6: وجهات التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2020

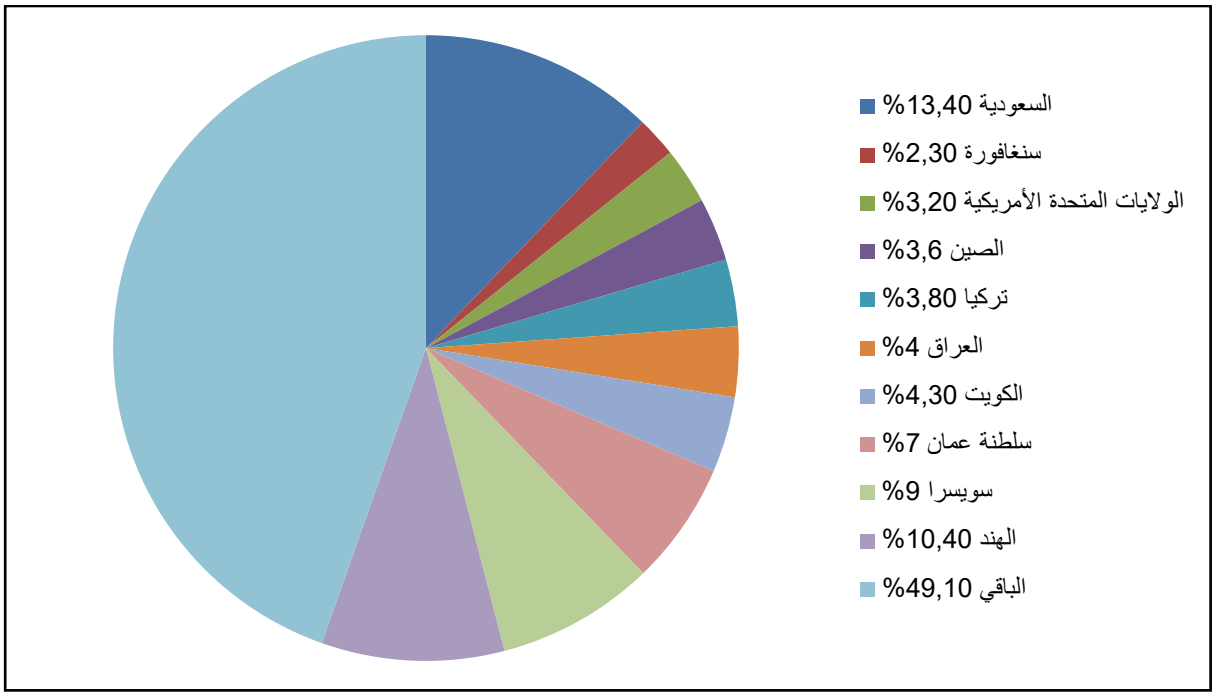

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، ص51.

من خلال الشكل رقم 10 نلاحظ الوجهات الكثيرة لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2020، بحيث تعتبر الوجهة الأهم للإمارات هي السعودية بنسبة 13.40%، وتليها الهند بنسبة 10.4%، سويسرا بنسبة 9%، سلطنة عمان بنسبة 7%، الكويت بنسبة 4.30%، العراق بنسبة 4%، تركيا بنسبة 3.8%، الصين بنسبة 3.60%، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.20%، سنغافورة بنسبة 2.30%، أما النسبة المتبقية فهي موزعة على باقي دول العالم.

الفرع 2- تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التنويع الاقتصادي

تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية منذ بداية التسعينات، حيث نصت خطط التنمية على أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع النمو في قطاعات أخرى خلاف قطاع النفط، وذلك بهدف التقليل من التأثيرات السلبية للأزمات والصدمات الخارجية المحتملة نتيجة اعتماد على قطاع واحد

1- نبذه عن المملكة العربية السعودية: هي دولة عربية، وتعد أكبر دول الشرق الأوسط مساحة، وتقع تحديدًا في الجنوب الغربي من قارة آسيا وتشكل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية إذ تبلغ مساحتها حوالي مليوني كيلومتر مربع. يحدها من الشمال جمهورية العراق والأردن وتحدها دولة الكويت من الشمال الشرقي، ومن الشرق تحدها كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى مملكة البحرين التي ترتبط بالسعودية من

خلال جسر الملك فهد الواقع على مياه الخليج العربي، ومن الجنوب تحدها اليمن، وسلطنة عُمان من الجنوب الشرقي، كما يحدها البحر الأحمر من جهة الغرب.[1]

ومن خلال الجدول التالي سنتطرق إلى أهم المعلومات الخاصة بالمملكة العربية السعودية:

الجدول رقم 3–20: أهم المعلومات عن المملكة العربية السعودية

البيانات العامة	البيانات الجغرافية
– الاسم الرسمي: المملكة العربية السعودية – نوع النظام: ملكي – رئيس الدولة والحكومة: الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين.	– المساحة: 2،253،000 كيلومتر مربع – العاصمة: الرياض – المدن الرئيسية: جدة ، مكة ، المدينة المنورة ، الدمام، الخبر ، الظهران ، الطائف ، تبوك. – اللغة الرسمية: العربية – اللغة المشتركة: العربية – العملة: ريال سعودي، 1 ريال سعودي تساوي 0.24 يورو اليوم الوطني: 23 سبتمبر.

Source : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/arabie-saoudite/presentation-de-l-arabie-saoudite consulter le 10/05/2022 à 20:20.

2– تقديم الاقتصاد السعودي: شهد الاقتصاد السعودي خلال عصره الحديث نموًا على مستوى عدد كبير من القطاعات، مستغلا بذلك الموارد الطبيعية في المملكة، وموقعها الجغرافي والحضاري بين قارات العالم الثلاث. نتج عن هذا النمو بناء قاعدة اقتصادية متينة، حيث أصبح ضمن أكبر عشرين اقتصاد عالمي وعضواً فاعلاً في مجموعة العشرين، وأحد اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية، مدعومًا بنظام مالي قوي وقطاع بنكي فعال، وشركات حكومية عملاقة تستند على كوادر سعودية ذات تأهيل عال. كما شهدت المملكة خلال السنوات الماضية إصلاحات هيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي، مما يعزز من رفع معدلات النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية. ويظهر هذا جليا في تحسن بيئة الأعمال في المملكة، والسعي المستمر لتمكين القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي عبر تحسين بيئة الأعمال وتذليل المعوقات لجعلها بيئة أكثر جاذبية بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات غير المستغلة سابقاً وكذلك تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب.[2]

[1] موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع 2020/05/15، الساعة 19:41.

[2] الموقع الالكتروني، https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy/، تاريخ الاطلاع 2022/02/05 الساعة 20:04.

الجدول رقم 3–21: أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد السعودي

نقاط القوة	نقاط الضعف
– منتج رئيسي للنفط بأكثر من 15٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة ، دور قيادي داخل أوبك. احتياطيات مالية قوية – تكثيف جهود التنويع الاقتصادي ضمن برنامج رؤية 2030 – تحسين العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار – السكان الشباب وزيادة اندماج النساء في القوى العاملة	– لا يزال الاقتصاد يحركه قطاع النفط والإنفاق المالي على الرغم من جهود التنويع ، والإصلاحات تتقدم ببطء – الاعتماد على العمالة الأجنبية – التوترات المستمرة مع إيران ، وعدم اليقين الجيوسياسي

Source : https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Arabie-saoudite consulter le 10/05/2022 à 20:20

وسنتطرق في الجدول أدناه إلى مؤشرات الاقتصاد السعودي للفترة (2015–2019):

الجدول رقم 3–22: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد السعودي للفترة (2015–2019)

المؤشر/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	654	645	689	786	793
معدل النمو الاقتصادي (%)	4.1	1.7	0.7-	2.4	0.3
الاستثمار (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	3.7	14-	0.7	2.4	0.3
الصادرات (مليار دولار)	204	184	222	294	262
الواردات (مليار دولار)	159	128	123	126	132

Source : https://www.focus-economics.com/countries/saudi-arabia consulter le 10/05/2022 à 20:20.

من خلال الجدول رقم 30 نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2019) بالرغم من الأزمة النفطية التي عانت منها الدول النفطية خلال هذه الفترة، لكن هذا دليل على نجاح التنويع الاقتصادي في المملكة كما نلاحظ مستويات غير منتظمة للنمو الاقتصادي والاستثمار بسبب الأوضاع الاقتصادية التي حلت بالعالم، كما نلاحظ ان هناك مستويات مرتفعة لصادرات مقارنة بالواردات.

3– خطوات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: لقد اعتمدت المملكة العربية السعودية على بعض الخطوات نحو مسيرتها في التنويع الاقتصادي وهي كالآتي:[1]

[1] نجاة بن فريحة ، نصاح سليمان، "**واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية عرض تجارب بعض الدول**"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01؟، ديسمبر 2020؟، ص ص 137–154.

- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط؛
- تطور التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة؛
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية السكك الحديدية والمدن الصناعية)؛
- توسع القاعدة الصناعية في المملكة توسعا كبيرا، ومساعدة القطاع من خلال القروض الصناعية؛
- إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001؛
- تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية؛
- توفر المملكة المؤسسات التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير؛
- تحسن قيمة الصادرات غير البترولية للمملكة العربية السعودية حيث تشير أحدث الإحصائيات أن قيمة الصادرات غير البترولية بلغت خلال شهر يونيو من عام 2016 (14261) مليون ريال؛
- وقد وضعت المملكة رؤية 2030 التي تكمن أهدافها في مجال التنويع الاقتصادي من خلال:
- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1 % إلى 5 % ؛
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليارا إلى 1 ترليون ريال سنويا؛
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50 % .على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20 % إلى 35%.

4- بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: لمعرفة مستوى التنويع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية سنحاول التعرض إلى مؤشرين وهما مساهمة القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي، وأهم الصادات السعودية.

4-1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: سنتطرق إلى أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية:

الجدول رقم 3–23: مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية لسنة 2019

الأنشطة الاقتصادية	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
الزراعة	%2.6
الصناعات الاستخراجية	%20.2
الصناعات التحويلية	%13
خدمات	%55.2

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الالكتروني:

https://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=403&Cr=SAUDI%20ARABI A تاريخ الاطلاع:2022/05/14، الساعة 17:53.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخدمات هي القطاع المهيمن من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية سنة 2019 بنسبة 55.2%، ويليها قطاع الصناعات الاستخراجية أي استخراج النفط والغاز الطبيعي أو الصخري الذي تميزت به المملكة العربية السعودية بنسبة 20.2%، وبعده قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13%، وأخيرا قطاع الزراعة الذي تقريبا تخلت عنه كل دول الخليج فقد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019 بنسبة 2.6%.

4–2– تنويع الصادرات في السعودية: من خلال الشكل الموالي سنوضح كيف أن المملكة العربية السعودية استطاعت تنويع صادراتها خارج القطاع النفطي:

الشكل رقم 3-7: الصادرات الرئيسية للمملكة العربية السعودية لسنة 2019

الوحدة (مليون ريال سعودي) **1 ريال سعودي= 0.27 دولار أمريكي**

1 ريال سعودي= 39.3 دينار جزائري

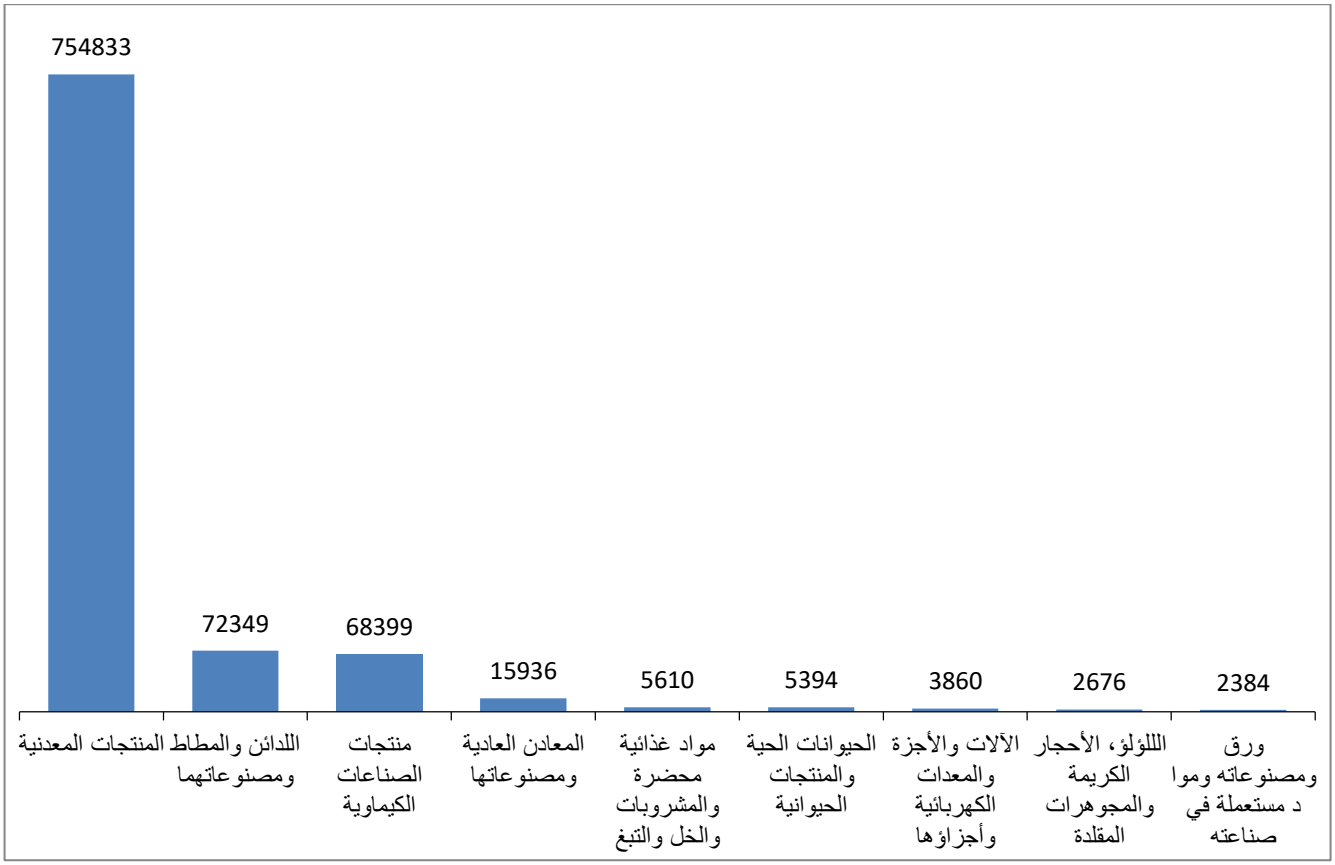

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، إحصاءات التجارة الخارجية، إحصاءات الصادرات 2019، ص27.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ التنوع في صادرات السعودية اعتمادا على عدة قطاعات دون النفط.

أما الشكل رقم 12 أدناه فإنه يوضح أهم وجهات التصدير للملكة العربية السعودية:

الشكل رقم 3-8: وجهات التصدير خارج قطاع النفط للملكة العربية السعودية لسنة 2019

الوحدة (ريال سعودي)

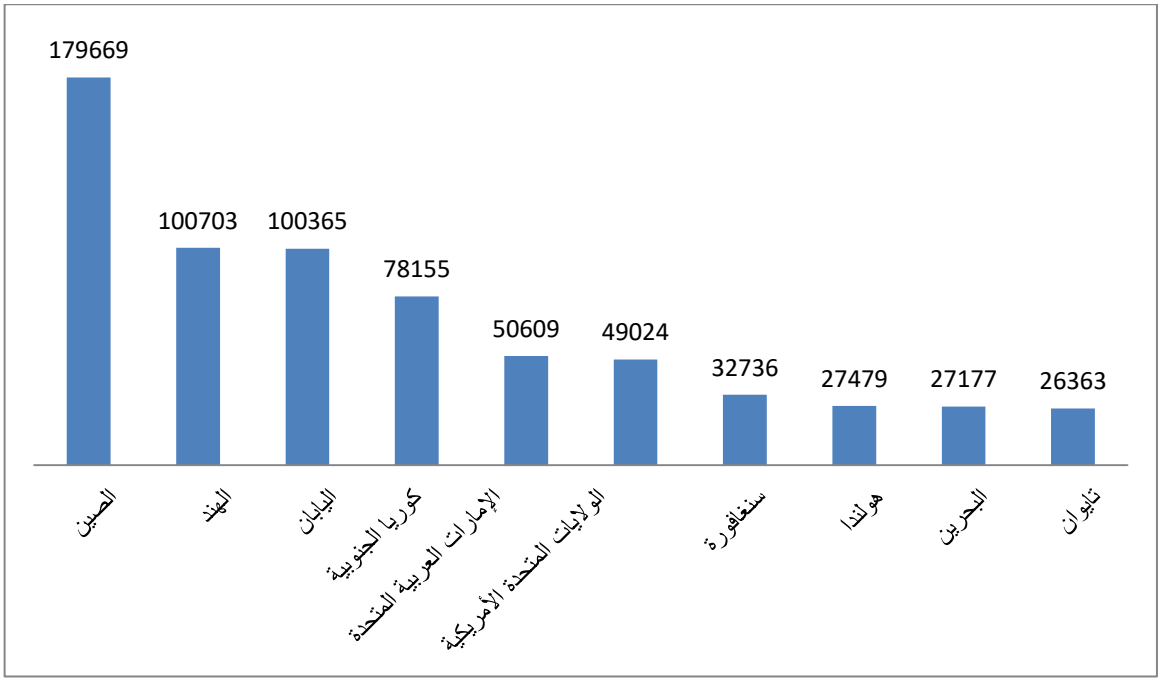

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، إحصاءات الصادرات 2019، ص27.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن جهات التصدير للمملكة العربية السعودية لسنة 2019 كانت متشعبة فقد كانت الصين هي الوجهة الأولى من حيث قيمة الصادرات وتليها كل من الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، الإمارات العربية المتحدة، سنغافورة، هولندا، البحرين، وأخيرا تايوان.

الفرع 3- تجربة قطر في مجال التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي عنصرا أساسيا في رؤية قطر الوطنية 2030 فهي بمثابة محرك للتطور، من خلال توفيرها فرصا أكثر، وحياة أفضل للقطريين. فتنويع اقتصاد قطر تعني ايجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط وبين اقتصاد أكثر اعتمادا على المعرفة، وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام. كذلك ستكون رؤية قطر الوطنية 2030 عنصرا موجها نحو إدارة حكيمة للاقتصاد القطري، قائمة على تعزيز المنافسة واستقطاب المزيد من الاستمارات وتحفيز النمو.

1- نبذة عن دولة قطر: هي دولة عربية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا مطلّة على الخليج العربي وعاصمتها الدوحة. لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية وبحرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وفي أعقاب الحكم العثماني، أصبحت قطر محمية بريطانية في أوائل القرن العشرين حتى حصولها على الاستقلال في عام 1971. وقد حكمت قطر أسرة آل ثاني منذ

منتصف القرن التاسع عشر بعد فترة قصيرة من قدومها من محافظة أشيقر. ونظام الحكم في قطر إمارة وراثية دستورية، وحاكم الدولة هو الأمير تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني .وافق الشعب على الدستور بأغلبية ساحقة في استفتاء دستوري، بنسبة 98٪ تقريباً لصالح المشروع. وكان مجموع السكان في قطر في عام 2013، 1.8 مليون نسمة، يبلغ عدد المواطنين القطريين الأصليين 300،000 والأجانب 1.5 مليون. تعد دولة قطر هي المجتمع الأكثر محافظة بعد المملكة العربية السعودية في دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

والجدول أدناه يوضح أم المعلومات التي تخص دولة قطر:

الجدول رقم 3-24: أهم المعلومات عن دولة قطر

البيانات العامة	البيانات الجغرافية
- الاسم الرسمي: دولة قطر - نوع الخطة: الإمارة - رئيس الدولة: الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (منذ جويلية 2013).	- المساحة: 11.571 كيلومتر مربع العاصمة: الدوحة - المدن الرئيسية: الوكرة ، الخور ، الريان ، مسيعيد ، أم صلال. - اللغة الرسمية: العربية - اللغات الشائعة: العربية والإنجليزية والأردية - العملة: الريال القطري - العيد الوطني: 18 ديسمبر

Source : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/qatar/presentation-du-qatar/ consulter le 10/05/2022 à 20:20

2- تقديم الاقتصاد القطري: تعتبر قطر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فأي تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد القطري، ولقد تبنت الحكومة القطرية مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد القطري أكثر تنوعا، حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاعات الغير نفطية.

وفي الجدول التالي أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد القطري:

[1] موقع ويكيبديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%B1، تاريخ الاطلاع 2022/05/15، الساعة 19:43.

الجدول رقم 3–25: أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد القطري

نقاط القوة	نقاط الضعف
– ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، احتياطيات نفطية كبيرة – دين عام منخفض، حسابات عامة قوية الاستقرار الاجتماعي والسياسي المحلي، ارتفاع دخل الفرد – بيئة ملائمة للأعمال، حتى 100٪ ملكية أجنبية مسموح بها في جميع القطاعات، معدل ضرائب منخفض على الشركات – تقليل المخاطر الجيوسياسية بما يتماشى مع جهود المصالحة الخليجية – بنية تحتية وخدمات لوجستية فعالة	– اقتصاد صغير يعتمد بشكل رئيسي على الهيدروكربونات – التعرض لتقلبات أسعار الطاقة

Source https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Qatar consulté le 10/05/2022 à 20:20

وسنتعرض إلى أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في قطر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–26: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد القطري للفترة (2015–2019)

المؤشر/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	162	152	167	191	183
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.7	2.1	1.6	1.5	0.2–
الاستثمار (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	1.6	22.5	1.3	غير متوفرة	غير متوفرة
الصادرات (مليار دولار)	77.3	57.3	67.1	84.3	72.9
الواردات (مليار دولار)	28.5	31.9	30.6	33.3	31.3

Source https://www.focus-economics.com/countries/qatar consulter le 10/05/2022 à 20:20.

من خلال الجدول رقم 36 نلاحظ التحسن الملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر خلال الفترة المدروسة إلا أنه انخفض بين سنتي 2018 و2019 وذلك لبداية اجتياح فيروس كورونا العالم وكانت قطر هي من أوائل الدول التي اجتاحها الفيروس، وكما نعلم أن جائحة كورونا قد خلفت العديد من المخاطر الاقتصادية في العالم، كما نلاحظ أن هناك ارتفاعات في قيمة الصادرات مقارنة بالواردات.

3- خطوات التنويع الاقتصادي في دولة قطر: حرصت قطر على التطوير المستمر لاقتصادها من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي باعتمادها على[1]:

3-1- إطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال وجذب الاستثمارات: اتخذت دولة قطر عدة إجراءات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. بحيث تتمتع الشركات التي تقوم بعمليات داخل دولة قطر بمزايا تنافسية، بما في ذلك بيئة قانونية تستند إلى القانون العام الإنجليزي والحق في التداول بأي عملة وملكية أجنبية بنسبة 100 ٪ و 100 ٪في إعادة الأرباح وضريبة الشركات بنسبة 10 ٪على الأرباح المحلية.

3-2- بيئة أعمال متطورة: وفقا لتقرير التنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل قطر المرتبة الثانية على المستوى الإقليمي والثالث على مستوى العالم من حيث القدرة التنافسية الشاملة، والأول على المستوى الإقليمي في مؤشر ريادة الأعمال العالمي للتقرير، بحيث يرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياساتها التي أوجدت بيئة أعمال متقدمة. وتشمل هذه السياسات الالتزام بجميع الاتفاقيات التجارية، وتنفيذ سياسة اقتصادية مرنة لتسهيل الأعمال والاستثمار، وإعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب غير القطريين مما يسمح لهم بتوفير ما يصل إلى 100 ٪من رأس المال لأي مشروع، وإعفائهم من ضريبة الدخل حتى 10 سنوات.

3-3- فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات: ساهم توجه الدولة نحو تبني سياسات اقتصادية منفتحة وخلق اقتصاد متنوع، في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق مشاريع هامة تجسد قيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفر فرص استثمارية واعدة في القطاع اللوجستي، والأمن الغذائي، والتعليم والصحة والسياحة والرياضة

3-4- بنية تحتية متطورة: سعت دولة قطر إلى تعزيز الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية بهدف دعم تنافسية الاقتصاد القطري وتعزيز مكانته على المستويين العالمي والإقليمي. ونجحت الدولة بتنفيذ عدد من المشاريع الضخمة في هذا المجال ومن بينها ميناء حمد والذي يعد أحد أهم وأكبر الموانئ في منطقة الشرق الأوسط ومطار حمد الدولي ومشروع مترو الدوحة ومشاريع شركة سكك الحديد القطرية(الريل)، وشبكة طرق حيوية ومتطورة تربط بين مختلف المناطق الرئيسية بالدولة، ومناطق اقتصادية ولوجستية ذات جودة عالية ومراكز مالية وتكنولوجية مساندة للمستثمر.

4- مؤشرات التنويع الاقتصادي في قطر: لمعرفة مستوى نجاح أو تدهور عملية التنويع الاقتصادي في قطر وجب علينا معرفة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ومطى تنوع الصادرات القطرية.

---

[1] علي عماد محمد أزهر، "**دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر)**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص ص 26-41.

* يعد القطاع اللوجستي من أهم القطاعات الحديثة في منظومة النقل والتي تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لتطويره.

4-1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لقطر: سنحاول من خلال الجدول أدناه معرفة ماهي أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر خلال سنة 2019:

الجدول رقم 3-27: مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر

الأنشطة الاقتصادية	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
الزراعة	%0.3
الصناعات الاستخراجية	%28.7
الصناعات التحويلية	%7.2
خدمات	%48

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الالكتروني:

https://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=403&Cr=SAUDI%20ARABIA تاريخ الاطلاع:2022/05/14، الساعة 17:53.

شهدت قطر خلال السنوات العشر الماضية نموًّا اقتصاديًّا قويًّا، ويعود الفضل أساسًا إلى قطاع الهيدروكربون الذي يمثل المصدر الأساسي للإيرادات المالية والصادرات في البلاد. تمتلك قطر حاليًّا أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في العالم. فوفقًا لتقرير مؤشرات التنمية للبنك العالمي، سجلت قطر متوسط نمو سنوي لإجمالي الناتج المحلي بنسبة 09.6٪ بين سنوات 2010 إلى 2018. علاوة على ذلك، نما عدد السكان بسرعة بسبب تدفق العمال الأجانب؛ حيث ارتفع بنسبة 40٪ منذ عام 2010. لكن بعد هبوط أسعار النفط والغاز وتدني صادراتهما، شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي القطري انخفاضًا حادًّا وصل إلى حدود 1.4% سنة 2018. هذا التباطؤ للناتج المحلي دفع بالحكومة القطرية إلى اعتماد استراتيجية جديدة هدفها التحسين والترفيع من أداء القطاع غير النفطي والتسريع في التنويع الاقتصادي. فحسب تقرير صادر عن جهاز التخطيط والإحصاء القطري لسنة 2018 شهد القطاع غير النفطي نموًّا ملحوظًا؛ حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقدر بـ67.7% سنة 2017. كذلك سعت الحكومة إلى تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي. فمثلًا خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، وكجزء من جهودها لدفع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الصناعي، تعهدت الحكومة القطرية باستثمار 3 مليارات دولار في المناطق الحرة الجديدة والمجموعات الصناعية حول المراكز اللوجستية الرئيسية. كما سنَّت العديد من القوانين التي تسهِّل وتضمن استمرارية تدفق المستثمرين الأجانب. كذلك سعت الحكومة إلى تحسين موقعها في تصنيفات البنك الدولي بخصوص "سهولة ممارسة الأعمال" مما سيفيد المستثمرين المحليين والأجانب. الاستمرار في هذا المسعى سيخلق بيئة

أعمال أكثر تمكينًا وتيسيرًا لممارسة الأعمال التجارية في قطر مما يشجع المزيد من الأفراد على الانخراط في القطاع الخاص عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1].

4-2- تنويع الصادرات في قطر: وهذا ما سنتناوله في الجدول رقم 38 أدناه:

الجدول رقم 3-28: أهم الصادرات السلعية المصدرة لدولة قطر سنة 2020

(الوحدة مليون ريال قطري) **1 ريال قطري =0.27 دولار أمريكي**

1 ريال قطري= 40.21 دينار جزائري

الصادرات	قيمة الصادرات
- غازات نفط وهيدروكربونات غازية أخرى	15.145
- زيوت نفط وزيوت معدنية قارية (خام)	3.153
- زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية (غير خام)	1.177
- غيرها من المجموعات السلعية	2.062

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، احصاءات التجارة السلعية، دولة قطر،2020، ص03.

من خلال الجدول رقم 36 نلاحظ أن الصادرات المرتفعة قيمتها في صادرات قطر لسنة 2020 هي الصادرات المعتمدة على الهيدروكربونات، لتليها في القيمة صادرات أخرى متنوعة ما بين الزيوت النفطية وبعض الصادرات السلعية الأخرى.

أما وجهات التصدير لدولة قطر كانت كمايلي:

[1] زهير مرابط، " **تنويع الاقتصاد القطري**"، مقال موجود على الانترنت، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4563، تاريخ الاطلاع: 2022/01/07، الساعة 20:10.

الشكل رقم 3-9: وجهة الصادرات لدولة قطر سنة 2020

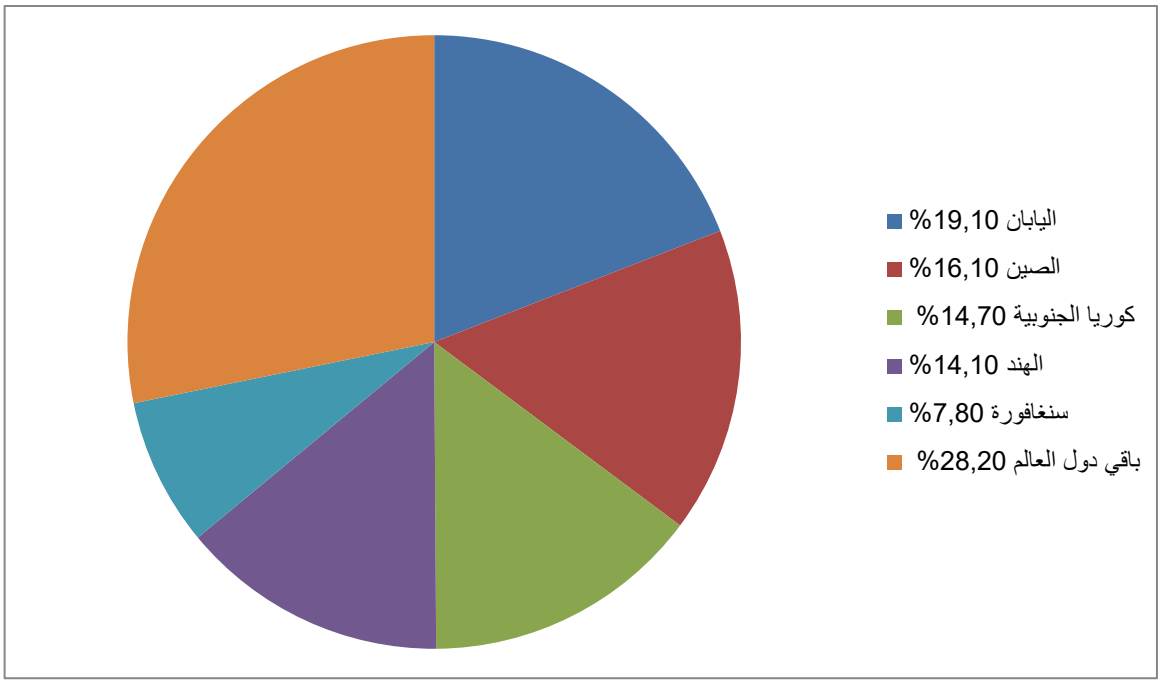

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، احصاءات التجارة السلعية، دولة قطر،2020، ص05.

من خلال الشكل رقم 13 نلاحظ الاختلاف في وجهات التصدير لكن أهم الوجهات كانت من نفس القارة (آسيا)، وتمثلت في اليابان كأكبر نسبة تصدير ب19.10% والصين بنسبة 16.10%، كوريا الجنوبية بنسبة 14.70%، الهند بنسبة 14.10%وسنغافورة بنسبة 7.80%، لتتوزع باقي النسبة على دول العالم.

المطلب 03: آفاق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية وسبل تجسيدها

من خلال التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي نجد بأن الميزة الأساسية بينهم هو الإدارة الجيدة للموارد النفطية، وفي ظل العوائد الغير متوقعة للنفط مستقبلا، يمكن أن ينعكس سلبيا ليس فقط على الجيل الحالي، وإنما تضر كذلك الأجيال المستقبلية، والعلاج المناسب يجب أن تأخذ البلدان النفطية في عين الاعتبار الصفتين الأساسيتين للنفط ألا وهما: عدم القابلية للتجديد، وعدم استقرار الأسعار، فالنفط كمورد تنموي يعد أمرا حيويا للتنويع الاقتصادي والقدرة على تدوير عجلة النمو والتنمية على المدى الطويل.

الفرع 1- إدارة ثروة النفط والغاز لأغراض التنويع الاقتصادي

تتمحور استراتيجية التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد ولا سيما النفطية، إتباع جملة من التدابير التي تستهدف الخروج من التبعية للنفط وجعل هذا المورد الناضب وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتكاملة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمن المنطقي أن سياسة التنويع الاقتصادي في البداية مبنية على أسس

استخدام الأموال والإيرادات المتأتية من النفط والغاز الطبيعي في تحقيق التنويع الاقتصادي بمستوياته الإنتاجية، السوقية، المكانية والقطاعية وتتلخص المحددات لهذه الاستراتيجية في:[1]

- زيادة الاستثمار وتطوير التقنيات والبنى التحتية التي تُمكن الاقتصاديات النفطية من استغلال الثروات المعدنية بكفاءة، الذي يوفر فرصة لجهود التنويع الاقتصادي؛
- التعاون بين القطاع الخاص والدولة، والمؤسسات البحثية والتعليمية وإنشاء ثقافة الابتكار والإبداع؛
- التواصل بين قطاعات الصناعة والنُظم الأيكولوجية، وتعزيز تبادل المعارف والأفكار، وتشجيع الابتكار.

الفرع 2- إتباع نمط تنويع اقتصادي خاص بالبلدان المصدرة للنفط

كانت بداية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة متمثلة في عملية التحول الهيكلي المرحلي في القطاعات المكونة للناتج الإجمالي والتوظيف، حيث شهدت قطاعات التصنيع والخدمات نموا كبيرا، وفي مرحلة لاحقة، حدث تراجع في نصيب الصناعة، وانتقلت العمالة والدخل الكبير لقطاع الخدمات، غير أن البيئة العالمية أصبحت أكثر تعقيدا لمثل هذا التحول في الوقت الحالي، لذلك يجب تبني استراتيجية أو نمط خاص لتعزيز التنويع الاقتصادي للمساعدة في نمو قطاعات جديدة في الدول العربية المصدرة للنفط.، ويتم ذلك من خلال:

1- تطوير استراتيجيات التنويع الأفقي والعمودي: تعتبر الدول العربية المصدرة للنفط في المراحل الأولى من التنويع الاقتصادي، ومن خلال استراتيجية التنويع العمودي فيجب أن يرتكز هذا التنويع على القطاعات ذات ميزة نسبية ومباشرة (القطاع الأكثر صادرات) نظرا لصعوبة تنمية وتعزيز كل القطاعات، وفي نفس الوقت يمكن تجسيد التنويع العمودي في الدول العربية المصدرة للنفط من خلال الانجذاب نحو القطاعات غير قابلة للتبادل،

فعلى سبيل المثال في الجزائر تتألف الصادرات بشكل رئيسي من النفط الخام والغاز الطبيعي، وبالمقابل نجد أن قيمة الصادرات من المنتجات المكررة والمشتقات الهيدروكربونية ضئيلة، مما يؤشر على أن إمكانيات التنويع العمودي بالنسبة للمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية تكون عالية، وبالتالي هذه الاستراتيجية يمكن أن تنجح في توليد مصادر جديدة للنمو والتوظيف، غير أنها لن تساعد بشكل كبير في الحد من الاعتماد على النفط.

أما التنويع الأفقي يتطلب توسيع الأنشطة خارج قطاع النفط من خلال نشاطات لا ترتبط بالضرورة ببعضها البعض، وبالأخص بالنفط، كما من شأن هذا التنويع أن يتأثر بكيفية اختيار الحكومات إنفاق عائدات النفط. حيث أن الإنفاق الذي يُخفض من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ويرفع كفاءتها، من شأنه أن يُشجع على دخول المستثمرين بقدرات ومعارف جديدة. وعليه فإن إمكانية التنويع الأفقي تعد كبيرة في العديد

[1] Tony Wood ,¨ **the naturel wealth of nation : Transformation of –oil and CAS– Producing Economic**¨ ,Cixo internet Business solutions group (IBSG) , 2007 , P09, Consulté par : About Cisco - Cisco.

من الدول العربية المصدرة للنفط، ففي الجزائر مثلا قطاع الزراعة والسياحة قطاعين ذات إمكانيات ضخمة وعلى الارجح غير مستغلة ، وتعتبر طريقة تراجع العائدات فيها أقل من الدول المجاورة.[1]

2- التكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية: سلاسل القيمة المضافة العالمية* تمثل آلية إضافية تُمكن الشركات في الدول العربية المصدرة للنفط من الوصول إلى السوق والتقنيات العالمية، فهناك مجال للاندماج في شبكات سلاسل التوريد والتخصص في مراحل معينة من إنتاج السلع الاقتصادية المعقدة، ونجد العديد من الاقتصاديات العربية النفطية لا تزال تجد نفسها في بداية عملية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، حيث قيمة الصادرات تُهمين عليها صادرات النفط، ولا تزال حصة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات منخفضة بشكل ملحوظ، وعلاوة على ذلك تطلب سلاسل القيمة المضافة العالمية الاستغلال العميق للميزة النسبية بما في ذلك: الموقع الجغرافي، كثافة اليد العاملة، التحسن في القدرة التكنولوجية، وزيادة الكفاءة في الإنتاج والمهارات التقنية، الأجور التنافسية.

3- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع غير النفطي: إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع غير نفطي يؤدي إلى إنشاء قاعدة عريضة للنمو الاقتصادي، ويعنبر قطاع النفط والغاز المستفيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية النفطية، وبما أن قواعد التصنيع وتصدير الخدمات مازالت محدودة في كثير من الدول العربية النفطية، فإن التخصص والدخول في شريحة معينة من سلسلة الإنتاج العالمية يُمكن من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين جودة الصادرات والنوعية ،وتسريع التكنولوجيا وتحويل المعرفة. [2]

[1] IMF, staff," **Economic diversification in Arab oil-exporting countries**", annual meeting of Arab Ministers of Finances, Manama, Bahrain, 2016 ,p 32.

* سلاسل القيمة المضافة العالمية هي نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان، بحيث تتخصص كل دولة أو شركة في إنتاج جزء معين من ولا تقوم بإنتاج المنتج بالكامل لديها، وتمثل جميع المراحل والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمصانع لإنتاج المنتج النهائي وطرحه في الأسواق، ذلك ما يشمل مرحلة التصميم، الإنتاج، التسويق، التوزيع والخدمات المقدمة بعد مرحلة البيع(الصيانة)

[2] IMF, staff, **op**,**cit**, **p35**.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على أهمية النفط بالنسبة للاقتصاديات النفطية باعتباره المورد الوحيد الذي تعتمد عليه كمصدر للدخل، بحيث تعاني هذه الاقتصاديات من التبعية الشبه تامة للنفط، ولأن هذا الأخير سلعة عالمية فإن أسعاره تتحدد عن طريق السوق الدولية أي أنه عرضة للتقلبات التي تنجم من تقلبات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما ينعكس كذلك على الإيرادات المتأتية من النفط.

ولأن النفط من ثروات الطبيعة فإن الريع الناتج عن استغلاله مرتبط بلعنة الموارد التي تقوم على اعتبار أن المورد الطبيعي سيتحول إلى لعنة على البلد في حالة استغلاله بطريقة سيئة وغير عقلانية، بدلا من أن يكون نعمة، فيؤدي بذلك إلى حصول اختلالات وتناقضات على صعيد الهيكل الاقتصادي للدولة النفطية، من خلال تراجع جميع القطاعات الأخرى، واعتبر النفط عائقا أمام التنمية في هذه الدول من خلاله استخدامه الغير كفء، أصبح يجب على هذه الدول استخدام الإيرادات المالية الهائلة المتأتية من هذا المورد بطريقة سليمة واللجوء إلى التنويع الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط إذ أصبح عليها ضرورة تنويع قطاعاتها الاقتصادية من خلال الاستثمار في بعض القطاعات التي من شأنها تحقيق قيمة مضافة ممتازة، والاستفادة من التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي التي تعرضنا لها.

الفصل الرابع

بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري للاستثمار خارج قطاع المحروقات

مقدمة الفصل

بعد الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر سنة 2014، وتراجع الجباية النفطية وبالتالي تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50%، ومنه عجز الخزينة العمومية، وكذلك نفاذ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017، أصبحت الجزائر في وضع لا تُحسد عليه، وبعد دراسة بعض النماذج الناجحة في التنويع الاقتصادي لبعض الدول الرائدة الأجنبية منها والعربية، فرضت هذه الاتجاهات على الدولة الجزائرية ضرورة التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى محاولة تغيير نموذج النمو الذي يعتمد على قطاع المحروقات نحو نموذج جديد للنمو يعتمد على بدائل حقيقية منتجة للثروة، من خلال منح فرصة لكل القطاعات كالزراعة، السياحة، الصناعة والطاقات المتجددة من خلال الاستثمار في القطاعات السابقة الذكر.

كما أن نموذج التنويع الاقتصادي يمثل فرصة لترشيد النفقات العامة وتوجيهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي وقيمة مضافة على الاقتصاد الوطني.

ويعد الاستثمار في هذه القطاعات ضعيفا، لذلك وجب وجود رؤية استشرافية لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني حتى تكون قادرة على التكيف مع الصدمات في ظل الإمكانات المتاحة لكل قطاع. ومن خلال هذا التمهيد قسمنا خطة الفصل الرابع إلى أربعة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: الاستثمار في قطاع الزراعة والسياحة بالجزائر
- المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع الصناعة والطاقات المتجددة بالجزائر
- المبحث الثالث: رؤية استشرافية حول الاستثمار خارج المحروقات لتنويع الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: الاستثمار في قطاع الزراعة والسياحة بالجزائر

باعتبار الجزائر دولة ريعية بالدرجة الأولى، وتعتمد على قطاع المحروقات كأساس لتطور الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من أن الجزائر عنصرا مهما في السوق البترولية العالمية، وشريكا هاما في منظمة الأوبك، إلا أنه اقتصاد يستورد ولا يصدر أي اقتصاد طلبي غير فعال في تلبية الاحتياجات الرئيسية وتحقيق الأمن الغذائي مما يجعله يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، لذا ولمواجهة هذا التذبذب لابد من إيجاد بدائل اقتصادية أخرى، تملك الجزائر فيها العددي من المقومات والإمكانات تجعل الاقتصاد الوطني قادر على الاستثمار خارج المحروقات من أجل تحقيق النمو والازدهار، ومن بين القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تكون بمثابة بدائل استراتيجية لقطاع المحروقات، وقادرة على تحقيق النمو ومواجهة التذبذب الناتج عن اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات اعتمادا كبيرا هما قطاعي الزراعة والسياحة.

المطلب 01: أساسيات حول الاستثمار الزراعي والسياحي

يعتبر الاستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة بمثابة مكسب للاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وتحقيق التنويع الاقتصادي، لما يمتلكه هذين القطاعين من مقومات وإمكانات لم تستغل بالطريقة الصحيحة.

الفرع 1- أساسيات حول الاستثمار الزراعي في الجزائر

يعد قطاع الزراعة عصب التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام، ونصيب الفرد منه وتوفير مناصب العمل، وتحسين مستوى المعيشة في الأرياف، وهذا جراء توفره على إمكانيات طبيعية، بشرية ومادية ضخمة وُضعت في إطار البرامج التنموية الضخمة. ويعتبر الاستثمار في هذا القطاع من أنجح الاستثمارات خاصة بالنسبة للجزائر لما تملكه من مقومات زراعية جيدة.

1- تعريف التنمية الزراعية وأهدافها: سنتطرق إلى تعريف التنمية الزراعية لاعتبارها مؤشر للتنويع الاقتصادي، كما أن لديها العديد من الأهداف.

1-1- تعريف التنمية الزراعية: يقصد بالتنمية الزراعية على أنها كافة الإجراءات التي من شأنها المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، وعُرفت كذلك على أنها العملية التي يتحقق من خلالها أقصى ناتج زراعي ممكن، أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن.

كما يُقصد بالتنمية الزراعية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا.[1]

[1] سالم النجفي، "**التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 1987، ص202.

1-2- أهداف التنمية الزراعية: تتمثل أهداف التنمية الزراعية في مايلي:[1]

- زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الفرد من الدخل؛
- القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات الأفراد المحليين؛
- المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الإنتاج الزراعي للنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- القضاء على البطالة، و تخفيف من حدة من الفقر، عن طريق خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على إنتاج أكبر من الإنتاج المادي، وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة، لعدم الاستقرار الزراعي المرتبط بالتغيرات المناخية والموسمية، مما يتطلب التوسع في الاستثمار واستصلاح الأراضي، وترشيد استخدام الميه والتقليل من النزوح الريفي؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الإنتاج الزراعي عن طريق البحوث العلمية، واستخدام التقنيات العلمية الحديثة في عملية الإنتاج؛
- استخدام الموارد المحلية كمدخلات أساسية في عملية الإنتاج من أجل دعم الصناعة الوطنية.

2- مفهوم الاستثمار الزراعي: يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بتوفر المبالغ المالية، توفر الموارد الطبيعية (التربة والمياه) والموارد البشرية المرتبطة بالزراعة، مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، ،كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية ويحقق الأمن الغذائي.

2-1- تعريف الاستثمار الزراعي: الاستثمار الزراعي هو استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوفرة من الأرض والعمل ورأس المال...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجيات المستهلك وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد.[2]

ويأخذ مفهوم الاستثمار الزراعي نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، غير أنه إضافة لتخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسيلة إنتاجية (الأرض، العمل ورأس المال)، وإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح للمستثمر وزيادة الناتج الوطني الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن

[1] اعمر عزاوي، "**استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية – واقع زراعة النخيل في الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006/2005، ص ص09-10.

[2] دعاء ممدوح محمد، يحيا عبد الرحمان يحيا، " **التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر**"، المجلة المصرية للبحوث الاقتصادية، العدد 92، 2014، ص ص1175-1206.

الغذائي، لأنه يتحمل مخاطر مرتبطة بمتغيرات اقتصادية متعددة يمكن السيطرة عليها والتقليل من تأثيراتها، ومخاطر أخرى مرتبطة بظروف مناخية وبيئية يصعب السيطرة عليا، مما يرفع درجة المخاطرة لهذا النوع من الاستثمار.[1]

2-2- خصائص الاستثمار الزراعي: يمكن لنا تلخيص خصائص الاستثمار الزراعي بالشكل التالي:[2]

أ- الدورة المالية: تختلف الدورة المالية في الزراعة عنها في الصناعة، فالتدفق النقدي في الزراعة يكون لمرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط، فهو عملية غير مستمرة، وطول هذه الفترة لا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا في نهاية الفترة.

ب- اختلاف السنة المالية الزراعية عن السنة المالية العادية: وهو ما يُخل بعمل المصارف والبنوك من وجهة نظر المحاسبة وإعداد الميزانيات وتوقيت العوائد.

ج- الدورة الزراعية: إذ أن الزراعة تستوجب الزراعة في سنة، وتخصيب الأرض من سنة لأخرى، من اجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، إذ يتم تحسينها بزرع منتج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.

د- المخاطرة: أهم معوقات الاستثمار الزراعي و أن المخاطرة تتجلى فيه بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع، حيث ترتفع هذه النسبة بتوقع سوء المناخ أو الأوبئة او الكوارث الطبيعية.

هـ- التكيف: إمكانيات التكيف للاستثمار الزراعي أقوى من إمكانيات الاستثمار الصناعي، لاختلاف درجة خصوبة الأرض وصلاحيتها للري، مما يؤدي بتغيير العمليات وأحجامها والتناوب الزراعي وتغير اختيار المزروعات.

و- إشكالية التمويل الزراعي: وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

---

[1] محمد غردي، " **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012، ص88.

[2] أحمد أبو سعدة، "**ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار**"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، مصر، 2012، ص 121.

2-3- أهداف الاستثمار الزراعي: من خلال الشكل التالي سنوضح أهداف الاستثمار الزراعي:

الشكل رقم 4-1: أهداف الاستثمار الزراعي

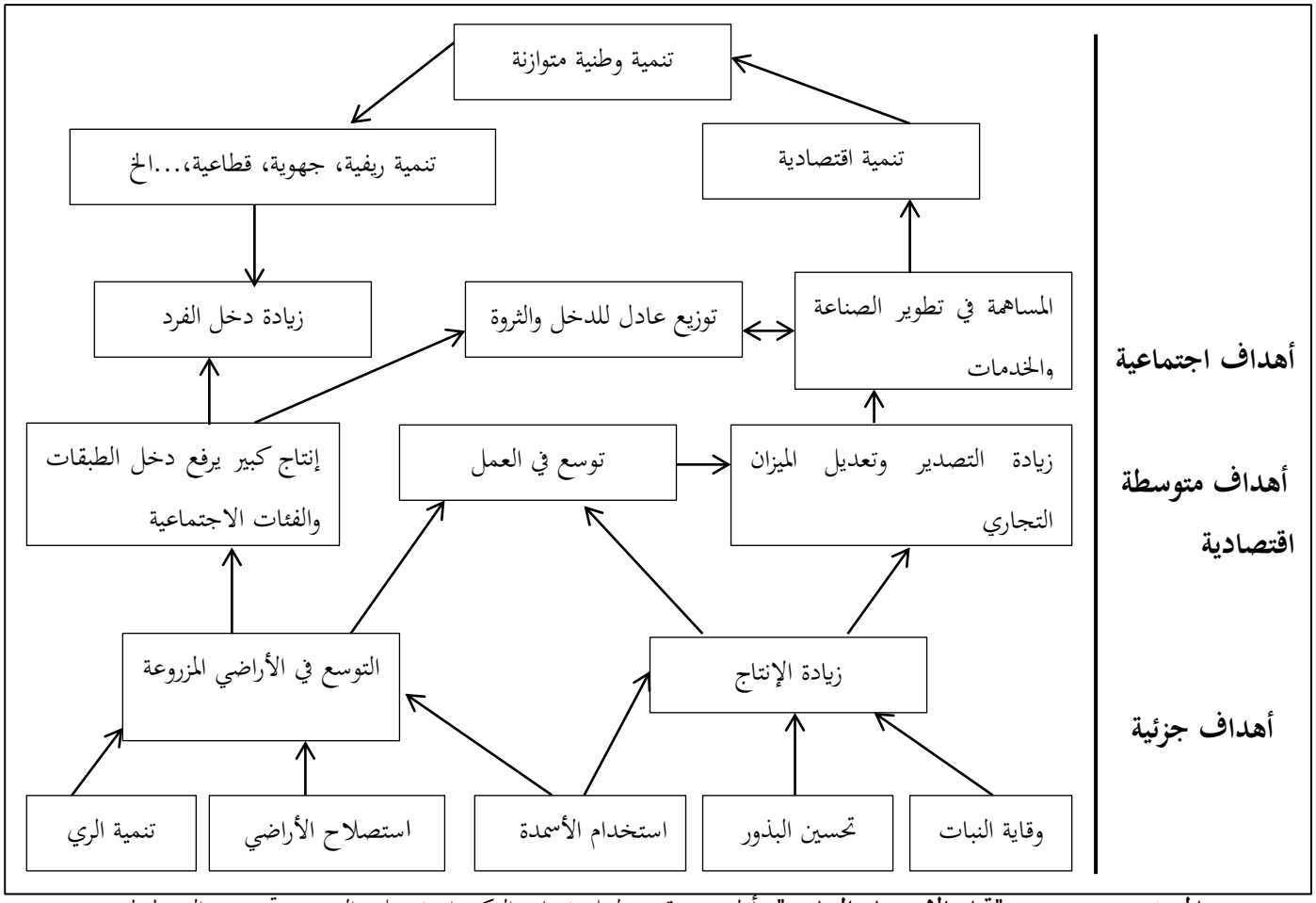

المصدر: يحي عيسى، "**قرار الاستثمار الزراعي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 1997-1998، ص130.

يبين الشكل أعلاه أن الاستثمار في وقاية النبات يؤدي إلى تنمية وطنية كهدف كلي، وأن الاستثمار في تحسين البذور يُمَكن من تحقيق نفس الهدف، وإن هدف الاستثمار تحقيق التدفق الحاصل من عملية التحسين.

كما يلاحظ على نوع التنمية الزراعية المنبثقة عن الاستثمار هي ديناميكيتها، بحيث أن استخدام البذور ليس دفا في حد ذاته وإنما يحدث أثرا على مستوى الإنتاجية التي لم تكن محددة مسبقا، ومنه فالأثر الذي تحدثه البذور قد يتجاوز الأثر الذي خُطط له وهنا تخلق آثار توسعية، وبالتالي فالأهداف تكون مراعية للفعالية أكثر مراعاة للكمية، وضمن مرونة أكبر من التقدير.[1]

[1] يحي عيسى، "**قرار الاستثمار الصناعي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 1997-1998، ص130.

وعليه يمكن النظر إلى مستويات أهداف الاستثمار الزراعي من خلال: أهداف المستوى الادنى وهي البرنامج، أهداف المستوى المتوسط وهي السياسة، أهداف المستوى الأعلى وهي الخطة.

2-4- دوافع الاستثمار الزراعي: يعتبر الاستثمار الزراعي من أنجح أنواع الاستثمار في الدول النامية ومنها الجزائر، وذلك لتضافر مجموعة من العوامل التي ساعدت التي جعل الاستثمار الزراعي الأكثر ربحية، ومن ضمن هذه العوامل والدوافع مايلي:[1]

- وجود فجوة كبيرة بين الاستهلاك في المحاصيل الزراعية خاصة الغذائية منها؛
- محدودية الموارد الزراعية في ظل طموحات مستقبلية عالية للتنمية الزراعية؛
- تزايد الطلب العالمي غلى الطاقة الحيوية المستمدة من المحاصيل الزراعية في ظل ارتفاع الأسعار الأخرى من مصادر الطاقة؛
- الأراضي الزراعية من الأصول ذات القيمة المتزايدة، كلما حصلت خصوبتها زادت إنتاجية الوحدة منها.

الفرع 2- أساسيات حول الاستثمار السياحي

يحظى الجانب السياحي باهتمام كبير من دول العالم، التي تعتمد اتباع خطط منهجية بتطوير السياحة وتنميتها نظرا لآثارها الإيجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية، فهي تساعد على قيام التوازن الاقتصادي بين مختلف البلد الواحد، والسياحة من القطاعات التي يعد فيها الاستثمار أمرا بالغ الأهمية، من خلال إقامة المشاريع السياحية الجديدة، وتوزيع الدخل بين الأفراد العاملين في هذا المجال.

1- تعريف التنمية السياحية وأهدافها:: تعرف التنمية السياحية بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية، ولدى التنمية السياحية العديد من الأهداف.

1-1- تعريف التنمية السياحية: هناك تعاريف متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية، وهناك من أدخل عليها مصطلح الاستدامة ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- التنمية السياحية هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.[2]

[1] يحي عيسى، المرجع السابق، ص131.

[2] أحمد الجلاد، "**السياحة المتواصلة البيئية**"، عالم الكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص43.

- وتعرف على أنها تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد من حيث تحسن ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العمالة الأجنبية والمحمية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية.[1]

1-2- أهداف التنمية السياحية: تتعدد أهداف السياحة ويمكن أن نذكرها كالتالي:[2]

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية؛
- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول؛
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الاقتصاد؛
- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛
- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛
- تشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة؛
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بمت يتناسب مع البيئة المحيطة.

2- مفهوم الاستثمار السياحي: تعد الاستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال، وتأهيل اليد العاملة الفنية، وذلك بتنويع الخبرات في ميدان القطاع السياحي وإدخالها. وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية وزيادة التوسع في المناطق السياحية. وهناك دواعي مغرية ومحفزة للأخذ بالاستثمارات السياحية بالرغم من وجود قيود ومحددات تتقيد بها تلك الاستثمارات، التي تعد أشد أنواع الاستثمارات حساسية لشروط قيامها واستمراراها وتطويرها.

2-1- تعريف الاستثمار السياحي: للاستثمار السياحي عدة مفاهيم ندرج أهمها كالتالي:

- تعرف المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه تلبية حاجيات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات

[1] أحمد سعدي ملوخية، "**التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص45.

[1] مُحَمَّد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، "**التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية –دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية–**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية، 2007، ص.ص04-05.

المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.[1]

- يعرف الاستثمار السياحي: يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع. ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد معتبرة. كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.[2]
- ويعرف أيضا الاستثمار السياحي بأنه توظيف للأموال من أجل خلق رأس المال المادي والبشري، بهدف تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية، وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة، وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون الاستثمار مباشر كبناء الفنادق ومدن سياحية، أو يكون استثمار غير مباشر كتشييد طرق وبناء مطارات.[3]

2-2- خصائص الاستثمار السياحي: هناك سمات معينة يتميز بها الاستثمار السياحي عن غيره من الاستثمارات في المجالات الأخرى، ومن أهم هذه السمات والخصائص:[4]

- الحاجة إلى وجود قيمة مالية ضخمة للبدء بهذه الاستثمارات، وذلك بسبب التكلفة العالية للمنشآت العقارية؛
- السنوات العديدة التي يحتاج إليها المشروع السياحي للدراسة والإنشاء، وقد تليها سنوات أخرى للدعاية والترويج، وبعد افتتاح المشروع ينتظر مرة أخرى حتى تبدأ العوائد في التدفق؛
- الطبيعة الموسمية للنشاط السياحي، مما يتسبب بانخفاض نسبة الأشغال في باقي العام، ومن ثم انخفاض الأرباح؛
- صافي العائد عن الوحدة المالية المستثمرة في المجال السياحي منخفض نسبيا، حيث يتراوح ما بين 10% و15%، الأمر الذي يقلل من رغبة مستثمري القطاع الخاص في الاستثمار ضمن هذه المشاريع؛
- كثافة عنصر العمل، فهو الأساس الذي تقوم عليه الخدمة السياحية؛

---

[1] رعد مجيد العاني ، **"الاستثمار والتسويق السياحي"**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص16.

[2] وسيلة السبتي ، صحراوي محمد تاج الدين، **"الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي –حالة الجزائر–"** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 01، 2017، ص ص 435-450.

[3] إلياس شاهد ، دفرور عبد النعيم، **"الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي"**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدارسات، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2016، ص ص24-41.

[4] الموقع الإلكتروني، https://www.annajah.ne، تاريخ الاطلاع 2022/02/26، الساعة 18:53.

- الدرجة الكبيرة لتأثير الأحوال الأمنية والسياسية للبلاد على مجال السياحة؛
- انخفاض المرونة، وانعدامها أحيانا في بعض الدول، حيث لا يستطيع أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في قطاع السياحة، على عكس الدولة وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة القادرين على تحمل جميع المخاطر الناجمة عن هذه الاستثمارات.

2-3- أهداف الاستثمار السياحي: يعتبر الهدف الرئيسي للاستثمار في قطاع السياحة في القطاع العمومي هو تحريك العجلة الاقتصادية للدولة، أما بالنسبة للقطاع الخاص هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار أموالهم كبناء فنادق وتنظيم الرحلات السياحية. ويمكن لنا اخصار أهداف الاستثمار السياحي كما يلي:[1]

- زيادة أرباح المستثمرين في قطاع السياحة خاصة الشركات الكبيرة؛
- تطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية؛
- الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له أثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛
- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات؛
- الاستثمارات السياحية في المجال الثقافي يؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال المستقبلية لمعرفة تاريخها؛
- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل، وذلك ما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسبة عالية.

2-4- دوافع الاستثمار السياحي: من أبرز دوافع الاستثمار في الميدان السياحي مايلي:[2]

أ- التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الاقليمية: إن تشجيع الاستثمار في المجال السياحي يؤدي إلى تنشيط وتوسيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود بدوره التنمية الشاملة، كما أن توزيع المشاريع الاستثمارية على مختلف الأقاليم الموجودة في الدولة، خاصة الأقاليم ذات المستوى المنخفض سيعمل على تنميتها وتطورها، من خلال خلق فرص للعمل وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وسد فجوة المقارنة بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة للدولة.

[3] العربي تريكي، "**واقع الاستثمار السياحي – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013/2012، ص40.

[2] نجاة تونسي، شخار نعيمة، "**الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، ص ص75-90.

ب- زيادة الدخل الوطني وميزان المدفوعات: تحدث السياحة تحولا في بعض القطاعات التقليدية المساهمة في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فيزيد بذلك مستوى اليد العاملة والدخل الوطني.

أما عند دور الاستثمارات السياحية في ميزان المدفوعات ومكانة الإيرادات من الحركة السياحية، فهي تظهر في بند رأس المال والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج، والموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات وما عليها من التزامات في تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من ميزان المدفوعات.

ج- صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى: يكون معدل التغير في السوق السياحية بدرجة أقل مما يقلل من درجة وجود المنافسة مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يعتمد فيها على التكنولوجيا العالي وهذا ما يلائم أوضاع الدولة.

المطلب 02: الإمكانات والعوائق الاستثمارية الجزائرية في قطاع الزراعة والسياحة

تزخر الجزائر بالعديد من المقومات الزراعية والسياحية التي تُمكن المستثمر سواء المحلي والأجنبي من الاستثمار فيهما، بحيث يجي النظر في هاته المقومات الغنية من أجل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الفرع 1- الإمكانات والعوائق الاستثمارية الجزائرية في قطاع الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، كما أن لهذا القطاع والاستثمار فيه العديد من العراقيل التي تعرقل طريقة نجاحه.

1- مقومات قطاع الزراعة في الجزائر: تتمثل مقومات قطاع الزراعة في الجزائر في مايلي:

1-1- الموارد الطبيعية: والمقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في (الأرض، المياه، المعادن،...)، وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الزراعية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة

ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيمايلي:[1]

أ- الموارد المائية: ويمكن تقسيمها كالتالي:

أ-1- الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر والتي تقدر ب 2.4 كلم^2 إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب والجنوب، والتني تقدر فيها نسبة الأمطار 8% سنويا، اما المنطقة الشمالية للجزائر والتي تقدر مساحتها ب7%، فإنها تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة فيها ما يقارب 192 مليار م^3 أي بنسبة 92%.

أ- 2- الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، حيث تقدر الموارد المائية السطحية بين 928 مليار م^3 في السنة و 13.5 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا بين الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية.

أ-3- الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و90.000 ينبوع مائي، 23.000 بئر عميق، وقُدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3 في السنة، هذه الموارد موزعة الشمال والجنوب، بحيث تقدر في الشمال ب2 مليار م^3 في السنة، وتقدر في الجنوب ب 5 مليار م^3 في السنة، تستغل منطقة الشمال ما نسبته 90% أي 1.8 مليار م^3 في السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الاكبر من المياه الجوفية قُدر ب 75% تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الصومام ، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما الصحراء فتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية.

ب- الأراضي الزراعية: تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر ب 84146.7 كلم ^{2}، ما يمثل حوالي 3.53% من المساحة الإجمالية، وتقدر المساحة المطرية بحوالي 40068.5 كلم^2، والمساحة المروية بحوالي 8347.8 كلم ^{2}، بينما تبقى مساحة 35730.1 كلم^2 متروكة دون استغلال، كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163.8 كلم^2، ومساحة المراعي ب328372.3كلم^2. وللجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار.

[1] باية ساعاو، سيار زوبيدة، "**رصد إمكانيات إنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى القطاع الفلاحي في الجزائر- واقع وآفاق-، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11 مارس2021، ص ص15-31.

1-2- الموارد البشرية: تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات، إلا أن حجم اليد العاملة في الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر لا يزال منخفض ولم يشهد تطورا ملحوظا بعد، حيث قدر حجم العمالة الفلاحية سنة 1990 ب90500 عامل لترتفع إلى 252.5 ألف عامل سنة 2000، وهذا راجع إلى تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني اللذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية التطبيق، إلا أنه ورغم زيادة عدد العمال إلا أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغت 20.63% سنة 2000 في حين أنها كانت تقدر ب 21.13% سنة 1990 وهذا راجع إلى الظروف الأمنية والسياسية التي عاشتها البلاد آنذاك، بالإضافة إلى نزوح العديد من المواطنين إلى المدن والرغبة في العمل في المصانع، وترتفع نسبة القوة العاملة لتصل إلى 23.47% سنة2008، حيث بلغ عد العمالة 235834 عامل، وبلغ عدد العمالة بلغ سنة 2012 ب247650 بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير الامتيازات، الإمكانيات والتسهيلات للفلاحين. ولكن تبقى هذه الزيادة ضئيلة على مر السنوات بحيث شهدت اليد العاملة الزراعية انخفاضا متواصلا وهذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في قطاع الزراعة، وتوجهه إلى قطاع الصناعة، التجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى.[1]

1-3- الموارد المالية: يمكن التعبير عن الموارد المالي الزراعي حسب منظمة الفاو* بالثروة الحيوانية، الأشجار المرزوعة المكننة، التجهيزات الزراعية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 ميلا دولار خلال الفترة(1980-2009)، وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال الفترة السابقة، وشهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى اخرى بمعدل زيادة سنوية تقدر ب 176 مليون دولار.[2]

2- مقومات الاستثمار الزراعي في الجزائر: من أبرز المقومات الاستثمارية في القطاع الزراعي بالنسبة للجزائر متمثلة في التشريعات القانونية والحوافز المادية وسياسات الدعم المباشر والغير مباشر، والبنية التحتية وذلك في المناطق الريفية ذات الإنتاج الزراعي، ويتطلب الاستثمار الزراعي وجود مؤسسات ذات صلة مباشرة به التي تعطل تطويره من خلال وضع الخطط المستقبلية التي لها أهمية قصوى لخلق بيئة استثمارية مناسبة.

---

[1] سارة مسعودي، مصطفاوي محمد الامين، " **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى القطاع الفلاحي في الجزائر- واقع وآفاق-، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11 مارس2021، ص ص64-85.

* منظمة الفاو هي منظمة الأغذية والزراعة تقوم ا بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. تعمل منظمة الأغذية والزراعة منتدى محايداً حيث تتقابل الأمم كلها على أساس الند للند لمفاوضة الاتفاقيات وسياسات المناقشة. وتعتبر الفاو أيضا مصدرا للمعرفة والمعلومات الدقيقة وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة والأغذية ومصايد الأسماك كافلة بذلك التغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع.

[1] زينب بوراي ، بن سالم سعاد، "**تصدير المنتجات الزراعية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق**" ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى القطاع الفلاحي في الجزائر- واقع وآفاق-، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11 مارس2021، ص ص219-238.

2-1- تطور قانون الاستثمار الزراعي: عرفت القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي في الدولة الجزائرية تطورا ملحوظا تماشت مع تطور المناخ الاستثماري في البلد، ومع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الدولة، فبعد ما التطورات التي طرأت على القطاع الزراعي بداية من 1987 والمتمثلة في إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، يليه الأمر رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين، وصدور قانون 12/93، الذي وضع القواعد والتشريعات لتشجيع ودعم الاستثمارات، وإنشاء الوكالة الوطنية ودعم الاستثمار، مما سهل في وضع أسس قانونية وتشريعية ملائمة لدخول القطاع الزراعي في الميدان الاقتصادي الحر، وهذا من خلال إعادة صيغة الإنتاج ونظامه من خلال إعطاء دفعة قوية وجديدة للاستثمارات الزراعية حتى تتماشى مع التطورات الاقتصادية أي التحول إلى اقتصاد السوق، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن هذه التحولات أعطت والإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية المتوجهة للقطاع الخاص، الذي أصبح يقوم على بكل العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتوج الزراعي، وتتكفل الدولة من الجهة الأخرى بالاستثمار في القطاعات المساهمة لقطاع الزراعة، كالبنية التحتية المرتبطة بالقطاع كتوصيل الكهرباء، وتهيئة الطرق، واستصلاح الأراضي،...، الخ، وكذلك توفير الدعم المادي من خلال بعض الصناديق المدعمة للقطاع، كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، ليتحول إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ثم في سنة 2005 يتحول إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.[1]

2-2- حوافز وبرامج تشجيع الاستثمار الزراعي: يعتبر تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية من أهم المكونات التي تعتمد عليها السياسة الزراعية التي تهدف إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية وضمان دخول الفلاحين، وتُشكل الحوافز المادية ومنح الاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية ركائز النظام التحفيزي لتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، وهذا ما سعت إليه الدولة الجزائرية في مسيرتها للإصلاحات الاستثمارية منذ1987 التي عرفت ظهور الدواوين الفلاحية المختلفة، والغرفة الوطنية للفلاحة، وكذلك الجمعيات المهنية، وتم تأسيس الصندوق الوطني لتقديم الدعم وقروض التمويل الزراعي، وإنشاء الصناديق الفلاحية لدعم وتأمين الفلاحين، وحماية المنتجين ضد الكوارث الطبيعية.[2]

أما فيما يخص البرامج الاستثمارية فقد ركزت على أهم الفروع الزراعية المطلوب تنميتها كمايلي:[3]

---

[1] محمد غردي ، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] محمد غردي ، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] انظر موقع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، Andi – Agence Nationale de Développement de l'Investissement ، تاريخ الاطلاع 2022/02/21، الساعة 19:25.

- استصلاح الأراضي الزراعية؛
- تطوير المذابح المدمجة؛
- تشجيع مشاريع الشراكة العامة والخاصة في إطار المزارع النموذجية؛
- تطوير المكننة الزراعية، وتطوير الأغذية المقتصدة للمياه؛
- تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب؛
- إنشاء وتطوير مشاتل عصرية؛
- تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستكية)؛
- تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)؛
- تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب، ....الخ؛
- تثمين المنتجات (الزيتون، التمور، العسل، عنب الطاولة)؛
- تطوير قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد؛
- الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية، وذلك من خلال إنشاء وحدات صناعية لتحويل الفواكه والخضروات، وتحويل الحليب وصناعة الألبان، ووحدات صناعية لتصنيع الأسمدة، وتصنيع الأدوية البيطرية.

2-3- البنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي: تعتبر البنية الأساسية من مقومات الاستثمار الزراعي خاصة في المناطق الريفية ومناطق تواجد الإنتاج الزراعي الكبير، غير أن هذه البنيات الأساسية قليلة عبر التراب الوطني، مما دفع الدولة للاستثمار في هذا المجال لتوفير المياه عن طريق بناء السدود والحواجز المائية وحفر الآبار وتهيئتها، وإنشاء الطرق وإيصال الكهرباء إلى الأرياف ومناطق الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستثمار باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في المناطق والولايات التي تتوفر على إمكانيات البنية الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما شجع الفلاحين الخواص للاستثمار في المناطق النائية البعيدة خاصة بإيصال الكهرباء وفتح الطرق وتوفير المياه في تلك المناطق، مما مكن المستثمرين من تخفيض أعباء الاستثمار الفلاحي.[1]

2-4- المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي من أجل تطوير الاستثمار الزراعي: قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإنشاء مجموعة من المؤسسات العاملة في المجال الفلاحي، وهذا بهدف تحقيق التنمية الفلاحية والريفية وتشجيع الاستثمارات وتحفيزها. وذلك بإنشاء الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز،

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص98.

المديريات الجهوية للمصالح الفلاحية، الصناديق الفلاحية وعلى المستوى الوطني تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار، والتي استبدلت في سنة 2001 إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.[1]

3- معوقات الاستثمار الزراعي في الجزائر: رغم الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر إلا أنه لا تزال بعض المعوقات التي تقف حاجز دون الوصول لظروف جيدة تسمح باستثمار مربح ومفيد، ويمكن حصر هذه المشاكل والعراقيل فيمايلي:[2]

- مشكل الحصول على العقار الفلاحي، بسبب الإجراءات الطويلة وضعف الخدمات الإدارية والبيروقراطية والفساد؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي؛
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية الاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين؛
- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، لأن التخطيط في الجزائر يكون على المدى المتوسط؛
- اختيار المستثمرين (الاستثمار في القطاعات الأخرى الصناعة والخدمات) وتجنب الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب الأخطار والعوامل المناخية التي لا يمكن التحكم فيها؛
- عدم وضوح وعدم استقرار السياسة الاقتصادية للجزائر.

الفرع 2- الإمكانات والعوائق الاستثمارية الجزائرية في قطاع السياحة

تعد الجزائر أكبر بلد افريقي مساحة، بها أربعة معالم جغرافية رئيسية متمثلة في القسم الشمالي حيث السواحل المطلة على البحر المتوسط ،إضافة إلى مرتفعات الأطلس، ثم الهضاب الداخلية، والصحراء الشاسعة التي تمتد حتى بلدان الجوار الجنوبي و تتمتع بموارد سياحية متعددة منها الطبيعية، التاريخية، الثقافية، الحضارية نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة والتي تجعل منها وجهة سياحية، وبالرغم من الإمكانات السياحية التي تمتع بها الجزائر من أجل الاستثمار في قطاع السياحة لغرض التنويع الاقتصادي، هناك العديد من المعوقات التي تعيق طريق الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر.

1- المقومات الطبيعية والجغرافية السياحية في الجزائر: للجزائر العديد من المقومات الطبيعية وكذلك الجغرافية التي تمتع بها من أجل الاستثمار في قطاع السياحة.

1-1- الموقع والحدود: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي والميزات الاجتماعية والثقافية.

---

[2] فريدة عبادي، "**دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر- واقع وآفاق-**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، العدد04، 2020[1]، ص ص354-368.

[2] فريدة عبادي، المرجع السابق.

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أمريكا وافريقيا. وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، تبلغ مساحتها 2.381.741كلم^2، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ويحدها من الجنوب مالي والنيجر.[1]

تقع الجزائر بين خطي 19و37 من خط العرض الشمالي، وبين09 من خط الطول الغربي و12 من خط الطول الشرقي، إذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي ب 1900كلم، وامتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1644كلم على خط الساحل، و1800كلم على خط تندوف غدامس.[2]

1-2- المقومات الطبيعية: وتتجلى في:

أ- الشريط الساحلي: بفضل واجهتها البحرية الممتدة على طول 1644 كلم، تعتبر الجزائر شرفة حقيقية على البحر الأبيض المتوسط وتزخر بثروات تتنوع من منطقة إلى أخرى، ساحلها عبارة عن خلجان وشواطئ قبالة البحر، انطلاقا من ميناء القالة بالقرب من الحدود الشرقية للوطن في شكل تنابع للمفاتن الطبيعية المدعمة بجبال أضفت علبيها رونقا فريدا، ولعل ما ساهم في الحفاظ على هذه المعالم الطبيعية الرائعة هو الطبيعة الجبلية والصخور المتجذرة لهذا الساحل، فالشريط الساحلي الجزائري من أروع المناظر الطبيعية في العالم، من خلال ما ترسمه المرتفعات الجبلية التي قد يصل علوها إلى 1000 متر، كما أنها تفضل الشاطئ عن الكورنيش الذي تشكله الطرق الساحلية.

ولقد عرف هذا الساحل في مرحلة ما بعد الاستقلال عدة تطورات، تمثلت في إنجاز منتجعات سياحية وفندقية في بعض الولايات الساحلية مثل تيبازة، وهران، العاصمة وعنابة والتي انصهرت ضمن هذه الطبيعة الخلابة، فالجزائر وجهة متميزة عبر البحر الأبيض من القالة شرقا إلى الغزوات غربا، ومن أهم الولايات السياحية الساحلية في الجزائر:[3]

- الجزائر: الجزائر البيضاء، البهجة، المحروسة تسميات متعددة لواحدة من أجمل عواصم الحوض المتوسط، تحتضنها الجهة الغربية لواحد من أجمل الخلجان في العالم، من الجزائر الشاطئ إلى عين طاية، تسترجع الجزائر سواحلها من خلال إنشاء مرافق عصرية وموثوقة، مما يتيح لها توفير 70 شاطئا أو يزيد أين يمكن

[1] خالد كواش، **"مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004، ص ص 213-237.

[2] خالد كواش، "**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر–**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2003-2004، ص111.

[3] نبيل ملوك، أمال حابس، **"مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول السياحة تحت عنوان: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول" نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة"، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، يومي 09 و10 نوفمبر 2016، ص ص 4-5.

لمتعة السباحة أن تقترن بالراحة والترفيه، وعلى الشاطئ الأزرق تتعاقب المناظر الشاملة المطلة على البحر والحقول المكسوة بأشجار الصنوبر الحلبي وأشجار الفلين، ناهيك عن نادي الصنوبر الذي يضم فندقا دوليا، أو التنزه على متن حصان بالمنطقة الرطبة في مزفران، أو حتى بالمركب السياحي لزرالدة الذي يلقى استحسانا كبيرا.

- بجاية: مدينة متوسطية عبارة عن محطة للفنيقين قديما، عاصمة الدولة الحمادية خلال القرن العاشر كانت مركز إشعاع ثقافي ينافس تلمسان، والقيروان في تونس، هي اليوم مدينة كبيرة حافظت على خصوصية المدينة الصغيرة، وقد جعل كرم سكانها منها مدينة متفتحة على العالم.
- تيبازة: على بعد 50 كلم من العاصمة توجد مدينة تيبازة، وتعني هذه المدينة المتألقة (الممر)، إلى جانب موقعها الأثري الروماني المصنف ضمن التراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو، هذا الموقع الذي يتميز بتزاوج رائع للجبال والغابة والبحر، وهذا ما يشهد عليه المركبان السياحيان الرائعان، الأول والقرية السياحية لتيبازة والتي تعد واحدة من أجمل منجزات المهندس بويون، المنجزة في ظل خليج صغير، أما الثاني فهو تيبازة متاريس، والذي صممه أيضا هذا المهندس عند مخرج المدينة الشرقي، ويندرج فيه 40 شاليه في مدرجات إلى غاية شاطئ متاريس.
- عنابة: هي بمثابة بوابة مفتوحة على البحر، بها كنيسة أوغسطينوس التي تشهد على الماضي العريق، ستسحرك دون أدنى شك، أولا لقرب السكان من البحر، يهوى العنابيون السباحة في شاطئ رزقي الذي لا يبعد إلا خمس دقائق عن قلب المدينة، كيلومترات قليلة وستجد نفسك في الخلجان المتميزة لسرايدي وأدوغ وشطايبي، هذه الأخيرة التي صنفت ضمن أروع الخلجان في العالم.
- الطارف: تعد ولاية الطارف أول ولاية ساحلية إذا ما انطلقنا من الجهة الشرقية للشريط الساحلي للجزائر، توجد بها مدينة القالة في أقصى الشرق، بالمحاذاة لمياه البحر الفيروزية والمرجانية، موقع يستوجب الاستكشاف سواء تعلق الأمر بالشاطئ المتعرج، أو بحضيرتها المتربعة على مساحة 75000 هكتار حيث تزدهر عدة نوعيات محمية ونباتات نادرة، إضافة إلى مختلف موانئ الصيد الجميلة مثل تونزا وتيويورك.
- مستغانم: تمثل هذه المدينة الساحلية المدخل إلى المنطقة الغربية، مزغران والتي أطلقت تسميتها على خزفيات ملونة تغمر كل الشواطئ، ولاية مستغانم من بين الولايات التي تمتلك شريط ساحلي يمتد لأكثر من 124 كلم، يتوزع على 10 بلديات ساحلية ضمن 05 دوائر، مما يسمح لها بالتطلع لأخذ مكانتها كوجهة ساحلية هامة من خلال الحركية المتميزة خلال موسم الاصطياف.
- تلمسان: ولاية ساحلية غربية، يبلغ طول شريطها الساحلي 73 كلم، ويضم حوالي 25 شاطئ، من أهم شواطئها مرسى بن مهيدي، مسيردة 1، مسيردة2، عين عجرود ببلدية بن مهيدي، شاطئ بيدر ببلدية مسيردة الفواقة، إضافة إلى كل من شاطئ تا فوست ببلدية هنين وأولاد بن عابد ببلدية سوق الثلاثاء.

- إلى جانب الولايات الساحلية السابقة الذكر تضم الجزائر سبعة ولايات ساحلية أخرى مرتبة من الشرق إلى الغرب كالآتي: سكيكدة، جيجل، تيزي وزو، بومرداس، الشلف، وهران، وأخيرا عين تيموشنت، وما تزخر به كل ولاية من طابع يميزها عن ولاية أخرى فالجزائر وجهة متميزة عبر البحر الأبيض المتوسط وتمثل مجتمع للأصالة والتراث والحضارات المختلفة.

ب– المناطق الجبلية: تتمثل خاصة في الأطلس التلي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب، وهي بذلك تمثل فرصة لازدهار السياحة الاستكشافية، مثل مرتفعات الشريعة والتي يبلغ ارتفاعها 1510م فهي تسمح للسياح بممارسة التزحلق على الثلوج، بالإضافة إلى جبال القبائل التي أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية بالبويرة وتشكل بذاتها حدائق طبيعية، سلسلة جبال الونشريس بتيسمسليت، سلسلة جبال الأوراس وقمة الشيليا بباتنة، حيث يتميز بمناخ مختلف عن سابقه وحتى من حيث المناظر والنباتات.

ج– المناخ في الجزائر: يمتاز المناخ في الجزائر بالتنوع والاختلاف حسب اختلاف المناطق في مايلي أهمها:

ج–1– مناخ البحر الابيض المتوسط: ينحصر هذا النوع من المناخ في شمال البلاد وكذا شرقها وغربها وجزء من بلاد القبائل من ناحية جرجرة، ويصل من جهة الجنوب إلى شمال قالمة، باتنة، سوق أهراس، ومن الغرب حتى تلمسان، ومن أهم نباتات هذه المناطق أشجار البلوط والفلين والصنوبر...الخ.

ج–2– النوع شبه جاف: يمتاز بالحرارة المعتدلة طول فصل السنة، ماعدا فصل الصيف الذي تكون فيه الحرارة مرتفعة، ويتواجد ببعض المناطق مثل بسكرة، بوسعادة، تقرت، ...الخ، كما أن هذه المناطق يتواجد بها مساحات محلية ورملية ذات فائدة علاجية وخاصة في فصل الربيع والصيف.

ج–3– المناخ المتوسطي سبه رطب: من جنوب التل القسنطيني وجبال البيبان، والجزء الشرقي من الظهرة إلى البليدة، وصولا إلى المدية وتنس غربا، ومن أشهر نباتات هذه المناطق غابات البلوط الأخضر.

ج–4– المناخ الصحراوي: يمتاز باعتدال الحرارة نهارا خلال كافة فصول السنة ما عدا فصل الصيف تكون فيه الحرارة مرتفعة جدا، ومن بين المناطق هذا المناخ تيميمون التي يتواجد بها غروب شمس رائع، وتمنراست التي تمتاز بتغير رمالها بين الفترة والأخرى، كما توجد بها أعشاب طبية مختلفة ذات فائدة علاجية كبيرة وكذلك إليزي وبشار، أدرار وغيرها.

1–3– الحمامات المعدنية: هناك العديد من الحمامات والمحطات المعدنية موزعة عبر أنحاء الوطن، حيث بينت إحدى الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز أغلبها في

الشمال، والتي تتميز بخاصيات علاجية مؤكدة، كما سمحت التحاليل الفيزيائية بتحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية، إذ توجد أربع أنماط للمنابع وهي:[1]

- منابع ذات حرارة منخفضة؛
- منابع ذات حرارة متوسطة؛
- منابع ذات حرارة مرتفعة؛
- منابع ذات حرارة علاجية.
- كما صنفت حسب طبيعتها الكيمائية إلى:
- 185 مرود لمياه معدنية حرارية ذات أهمية محلية.
- 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

تتموقع الحمامات في الجزء الشمالي من الوطن وتمتد إلى مشارف الجنوب الكبير، وتختلف خصوصيتها من موقع لآخر، مما يمثل خريطة كاملة ومتنوعة من المزايا العلاجية التي تتيحها هذه المياه، فالزائر يجد الراحة والشفاء بكل من حمام بوغرارة، والشيقر بتلمسان، وبوحجر في عين تموشنت، ودباغ بقالمة الصالحين في كل من بسكرة وخنشلة وبوحنفية في معسكر وإضافة إلى كل من حمام ريغة بعين الدفلى وحمام ربي بسعيدة، حمام ملوان بالبليدة، قرقور وحمام السخنة بولاية سطيف وحمام التلاغمة بولاية ميلة، والعديد من الينابيع الحموية الأخرى موزعة عبر التراب الوطني، كما أن الكثير منها لا يزال على حالته الأولية، أما العلاج بمياه البحر هو ميدان حديث النشأة، ويعد مركز سيدي فرج مرجعا في هذا المجال إضافة إلى بعض الاستثمارات الخاصة التي بادر إليها أصحاب المشاريع الاستثمارية.

1-4- المقومات التاريخية والحضارية: تحتل الجزائر في سياق مرحلة ما قبل التاريخ مكانة رائدة وهو رأي الأخصائيين بشأن الثراء المعماري والثقافي، ولا يزال التاريخ الأزلي للجزائر يثير الاندهاش والاعجاب كلما غاص الباحث في أسراره، ومن أهم المواقع في الجزائر المصنفة كتراث عالمي من منظمة اليونسكو ما يلي:[2]

- قلعة بني حماد (المسيلة): صُنفت سنة 1981، تم تشييدها خلال القرن 11م من طرف حماد، حيث وقع اختياره على موقع قلعة بني طويل، الموجودة في جنوب جبل معديد، شمال شرق المسيلة، كانت عاصمة لدولة لها دور بارز ومؤثر في تاريخ المغرب العربي، على غرار الفاطميين، ليتخذ بعدها الزيريون القيروان مقرا لهم، مما أدى إلى تعرضهم للعديد من الهجمات من الغرب، من طرف الزناتة الموالون للخليفة في قرطبة.

[1] عبد القادر عوينان، **"السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستيراتجية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT2025"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013، ص144.

[2] نبيل ملوك، أمال حابس، مرجع سبق ذكره، ص ص07-08.

– **الطاسيلي ناجر**: صنفت سنة صنفت عام 1982 ،هي عبارة عن هضبة حجرية تقع في الجزء الشرقي للسلسلة الجبلية الصحراوية الوسطى، أخدت شكل قوس، يتراوح ارتفاعها بين 1500 و 1800م، مائلة نحو الشمال والشرق، حيث أن الأخدود الطاسيلي يفصله عن سلسلة الهقار هذه المنطقة الدنيا المعروفة بالعروق، وأشهرها عرق آدمر 4فضل ثراء وتنوع تكوينها الجيولوجي ونقوشها الصخرية، أصبح موقع الطاسيلي تراثا عالميا منذ سنة 1982 قبل أن يصبح منذ نوفمبر 1986 محمية حيوية للكائنات الحية.

– **جميلة**: جميلة كوكيل (CUICUL) القديمة على بعد 50كلم من مدينة ستيفيس سطيف حاليا تحتوي على أجمل المعالم الأثرية القديمة أسسها الإمبراطور الروماني نرفا Nerva في عامي 96 و98 م توسعت إثرها المدينة في القرنين الثاني والرابع حسب مخطط هندسي مدروس من حمامات، حدائق، متاحف...الخ.

– **تيمقاد (باتنة)**: صنفت عام 1982، تعد إحدى أكبر المستعمرات الرومانية في عهدها، تحدت هي الأخرى الزمن، المدينة العتيقة التي تنصب أطلالها على بعد 35 كلم شرقي باتنة، شيدها الامبراطور تراجان سنة 100 م على نحو مدينة روما إكراما لشقيقته، وميزتها المعمارية تكمن في أنها شيدت على شكل مربعات منسقة، تمتد على مساحة شاسعة جعلتها جديرة بتسمية بومباي نوميديا، تتميز بمعالم ضخمة كالمنتدى، المكتبة والمدرج (4000 مقعد) إضافة إلى الأقواس الكبيرة الشبيهة بقوس تراجان وغيرها من المعالم.

– **وادي مزاب (غرداية)**: غرداية هي عاصمة وادي مزاب، وصفها يقتضي وصف الوادي كله الذي صنفه اليونسكو من التراث العالمي عام 1982 وذلك للقيمة المعمارية الفريدة للبنتا بوليس، التي تمثل تجمع خمسة مدن شيدت قبل عدة قرون، بالإضافة إلى واحات النخيل التي تحظى بعناية فائقة، والتي تسقى وفقا لنظام بارع و هو الفقارة الذي يؤدي إلى توزيع المياه توزيعا عادلا، يزخر وادي مزاب بعدد كبير من المواقع السياحية مثل القصور العتيقة، المساجد المتواضعة وأيضا ساحات السوق، حيث الجدران المغطاة بالكامل بزراب تقليدية وهذا ما يخلق فسيفساء من الألوان و الأشكال الهندسية الخاصة بالمزابيين.

– **القصبة (الجزائر)**: زيادة على تاريخها الممتد على 3 آلاف سنة، كانت مستقرا دائما للسكان الأصليين الذين أضفوا على منازلهم تصميما محليا يستجيب لطريقة عيشهم في هذه الأحياء، صنفت عام 1992 بموقع تراثي عالمي، بما أنها تمثل معلم وطني، وتطوير للهوية الجزائرية خلال فترة الاستعمار، وكانت من أهم معاقل الروح الوطنية، تتميز القصبة بأبعاد ثلاثة فنية، ثقافية، سياسية، الأمر الذي أكسبها أهمية وطنية كبيرة.

– إلى جانب هذه المواقع والمعالم التاريخية، تعتبر صحراء الجزائر من أثمن محميات التنوع البيئي، بل تكاد تنفرد بهذا الطابع، إذ أنها تشكل الإطار الأنسب للسياحة البيئية بمواقعها الشهيرة مثل الهقار في منطقة تمنراست، وهي عبارة عن هضبة مستديرة قطرها يفوق 130كلم وبارتفاع يصل إلى 2000 متر، بها أعلى قمة في الجزائر هي قمة تاهات أتاكور والتي يبلغ علوها 2908 متر فوق سطح البحر.

– **الصناعات اليدوية والتقليدية**: الصناعة التقليدية في الجزائر تقليد أزلي يكشف عن فن يمزج بين المهارات ويخص عدة قطاعات مثل النسيج، الحلي، الفخار، صناعة الخشب و النحاسيات، تستعمل هذه الصناعات موادا عديدة مثل: الخشب، الصوف، الجلد، الطين، المرجان، المعادن (ذهب، فضة، نحاس)، الصناعة التقليدية في الجزائر تمنح مثالا رائعا من التناغم و التناسب رغم تأثير ثقافات أخرى، خاصة الرومانية والبيزنطية، العربية الإسلامية، التركية والفرنسية ...الخ، هذه التأثيرات تتجلى خاصة في استعمال بعض التقنيات، كالتقطيع واستعمال السلاسل.

1–5– المقومات المادية: بالإضافة إلى المقومات الطبيعية والتاريخية، الحضارية، التي تنعم بها الجزائر في مجال السياحة، هناك كذلك المقومات المادية والتي تعتبر ذو أهمية كبيرة، وذلك من خلال توفير طاقة فندقية بمختلف تصنيفاتها، والبنية التحتية كالطرقات والمطارات والموانئ، مما يسهل عملية التنقل وتسهيل الخدمات للسياح، وبذلك تملك الجزائر بنى قاعدية هامة تتمثل في:

أ– النقل: وتتمثل أهم الشبكات فيما يلي:

أ–1– شبكة الطرقات: تملك الجزائر أكثر من 104 ألف كلم من الطرق البرية والتي تزداد كثافتها كلما اتجهنا شمالا، كما أن الجزائر ترتبط مع دول الساحل عبر طريق عابر للصحراء والذي يطلق عليه طريق الوحدة الافريقية ويمتد لمسافة تقدر ب2344 كلم، كما أنشأت الجزائر الطريق السيار شرق غرب والذي يبلغ طوله 1216 كلم والذي لم يسلم بالكامل إلى يومنا هذا.[1]

أ–2– السكك الحديدية: تربط شبكة السكة الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها، وتصل خطوطها من مناطق استخراج المواد الأولية وصولا إلى المدن الصناعية و الموانئ، وتعد من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية والتي يبلغ طولها 4573كلم، منها 323 كلم خطوط مكهربة، وغطي17% من النقل البري.[2]

أ–3– النقل الجوي: نظرا لشساعة المساحة وبعد المسافات بين جهات الجزائر واتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية خاصة، و يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ و ايرباص وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع، كما يوجد 55 مطارا، منها 16 مطار دو لي والباقي داخلي جهوي أو خاص.[3]

---

[1] نجاة تونسي ، شخار نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص75–90.

[2] حميدة بوعموشة، **"دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–"**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011–2012، ص110.

[3] نفس الرجع السابق، نفس الصفحة، بتصرف.

أ-4- النقل البحري: يتم النقل البحري 17 ميناء، بعضها مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية، سكيكدة، بينما ميناء الجزائر العاصمة ووهران وعنابة موانئ متعددة النشاطات كما يتضمن الأسطول البحري 74سفينة بحرية منها 5 ناقلات بترول، 9 ناقلات الغاز السائل،7 لنقل المواد الكيميائية و3 لنقل الأفراد والبضائع.[1]

ب- الاتصالات: أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولية إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، فبالإضافة إلى المتعامل موبليس فقد تعززت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد وهما المتعامل المصري أوراسكوم تليكوم تحت اسم" جيزي "والقطري كيوتيل تحت اسم" نجمة" ما أدى إلى زيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف.[2] بالإضافة إلى شركة الاتصالات الجزائرية الخاصة بالأنترنت والتي تعددت طرقها في استخدام الأنترنت عن طريق شبكة الهاتف الأرضي، إلى استخدام الأنترنت عن طريق شبكة موبليس وجيزي ونجمة.

1-6- المقومات الثقافية: تتمثل المقومات الثقافية في كل ما يقوم به السياح في رحلاتهم كالرقصات الشعبية وتجربة الأكلات التقليدية، والأزياء التقليدية على غرار الجبة القبائلية والزي التلمساني والذي صنفته اليونسكو سنة 2012 في قائمة التراث العالمي اللامادي بالإضافة إلى أنشطة أخرى كزيارة المتاحف وغيرها والتي تعد بمثابة موروث ثقافي للمنطقة.[3]

2- معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر: إن الاستثمار السياحي جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام، والطموحات الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار لا تتماشى مع واقع الاقتصاد الجزائري، فالعراقيل التي تعرقل طريق الاستثمار العام هي نفسها من تعرقل الاستثمار السياحي في الجزائر سواء كان محلي أو أجنبي ومن أهم المعوقات التي تعترض الاستثمار السياحي في الجزائر ما يلي:[4]

2-1- العقار السياحي: يعتبر العقار السياحي من أهم المطبات التي تعترض الاستثمار السياحي في الجزائر سواء كان محلي أو أجنبي، نظرا لصعوبة الحصول على مثل هذه العقارات من جهة، ومن جهة أخرى أسعارها المرتفعة، ولقد شهد العقار في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية موجة من السمسرة والمضاربة إذ أصبح العقار مصدرا للثراء والربح السريع، وكذلك تحويل جزء من الأراضي المخصص لتشجيع الاستثمار إلى مساحات مخصصة للبناء عبر طرق مختلفة وغير قانونية.

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة، بتصرف.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص110.

[3] نجاة تونسي، شخار نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-90.

[4] حسين الأمين شريط، **"واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تنميته"**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص ص97-116.

كما أن الاستثمار في الجزائر عادة ما يصطدم بمشكلة تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كانت ملكية خاصة أو عامة، أو خاصة عامة، كما أن المستثمر في الجزائر يواجه مشكلة غلاء العقار مقارنة بالدول المجاورة، إذ أن الاقتناء عقار لأجل الاستثمار في الجزائر يكلف عادة ما بين 20% إلى 30% من رأس مال المستثمر.

2-2- مشكل تمويل الاستثمارات السياحية: بعد مشكل العقار الذي يواجه المستثمر في السياحة، يكمن المشكل الآخر في صعوبة الخصول على الأموال الكافية من أجل القيام بالمشاريع السياحية، وبعد صدور قانون الاستثمارات في الجزائر لسنة 1993 و2009، لجأ العديد من المستثمرين إلى البنوك لتمويل استثماراتهم، إلا أن أغلبية المشاريع لم تحظى بالقبول نظرا لغياب بنوك جزائرية متخصصة في الأنشطة السياحية، بالرغم من توكيل المهمة للقرض الشعبي الجزائري، إلا أن عملية الخصول على القروض من البنك تبقى صعبة للغاية لارتفاع أسعار الفائدة من جهة والعراقيل البيروقراطية من جهة أخرى، ففي غياب البنوك المتخصصة تبقى القروض القصيرة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف البنوك التجارية للقطاع السياحية غير ملائمة مع طبيعة وحجم الاستثمار في قطاع السياحة، فالكثير من المستثمرين في هذا المجال الذين استفادوا من قروض بنكية بالشروط الحالية قد وجدوا أنفسهم مرغمين على تسديد الأقساط الأولى من القروض الممنوحة لهم قبل الانتهاء من إنجاز مشاريعهم، من هنا تتضح أهمية بنوك الاستثمار التي بإمكانها منح تمويلات طويلة الأجل.

2-3- المعوقات التنظيمية والإدارية والفنية: وتتمثل هذه العراقيل في:

- مشكلة تعدد الإشراف على المنشآت السياحية من وزارة السياحة إلى وزارة المالية ووزارات الاستثمار والصحة، وكذلك السلطات المحلية وعلي يجب التنسيق بين هذه المهمات؛
- لا توجد خريطة أولويات الاستثمار السياحي مختلف المناطق السياحية مما ينعكس حول التمييز في التسهيلات الاستثمارية؛
- مشكل الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي، وكثرة العراقيل، أدت إلى ظهور مشكل الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى طرق قانونية من أجل تحقيق مبتغاه كالرشوة والمحسوبية والوساطة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية كما يعمل على عدم توفر الشفافية في المعاملات الاستثمارية.
- غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية: في ظل عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية أقل تنافسية في ميدان الاستثمار الأجنبي السياحي مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا نظرا لشروط وإجراءات الانضمام التي هي في صالح الشركات الأجنبية التي لم تصادق عليها الجزائر، إذ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة، لأن الاستثمار في المشاريع الخدمية ومنها السياحية يعتبر مشروع مغمور بالمخاطر، على الرغم من توفر المقومات الطبيعية

إلا أن أمر الاستثمار في دولة غير منخرطة في منظمات صعب من ناحية التمويل حتى ولو نجحت في التعامل مع مشكل تحديد وتخطيط تلك المشاريع.

بالإضافة إلى العراقيل السابقة هناك بعض العراقيل التي تعرقل عملية الاستثمار السياحي في الجزائر منها:[1]

- نقص في الثقافة السياحية بالنسبة لأفراد المجتمع، ونظرتهم السلبية للسائح الأجنبي وظهور بعض السلوكيات اللاأخلاقية مثل سرقة السائح والاعتداء عليه؛
- ضعف البنية التحتية في مختلف أرجاء الوطن، وافتقاد العديد من المناطق السياحية المهمة إلى مطارات دولية أو محلية؛
- مشكل النقل والمواصلات حيث تعاني الجزائر من نقص توفير وسائل النقل المناسبة بالكفاءة المطلوبة لاستقبال السياح، ونقلهم إلى أماكن إقاماتهم والأماكن التي سيزورونها؛
- التأخر الاقتصادي والتكنولوجي والذي أثر سلبا على أداء القطاع السياحي بأكمله.

المطلب 03: أهمية قطاع الزراعة والسياحة في الاقتصاد الجزائري

يعد قطاع الزراعة والسياحة اللذان يعدان من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك لمساهمتهما في زيادة حجم الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع 1- أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري

كما ذكرنا سلفا فإن الجزائر تمتلك إمكانات زراعية هائلة وفرص تنموية كثيرة في قطاع الزراعة، بحيث أصبحت الجزائر تُولي اهتماما لقطاع الزراعة عقب الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد الشبه الكلي على الموارد النفطية، الأمر الذي جعل من الحكومة تلجأ إلى البدائل التنموية المتاحة من بينها القطاع الفلاحي والذي يعتبر كأحد أهم القطاعات الاستراتيجية الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل، تنويع الصادرات وزيادة إيرادات الدولة، وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع من شأن أن يحقق كل الأهداف السابقة.

1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي: تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

[1] حسين الامين شريط، المرجع السابق، ص ص97-116.

الجدول رقم 4-1: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2013-2019)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات/ الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	نسبة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي
2013	20941556	2057339	%9.82
2014	21334300	2196660	%10.29
2015	16689400	1971800	%11.81
2016	16009044	1955148	%12.21
2017	16757480	2056507	%12.27
2018	20452300	2076954	%10.15
2019	17115786	2529100	%14.77

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لكل السنوات المعنية.

وفي الشكل أدناه سنحاول أن نمثل الجدول رقم 39 بيانيا:

الشكل رقم 4-2: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2013-2019)

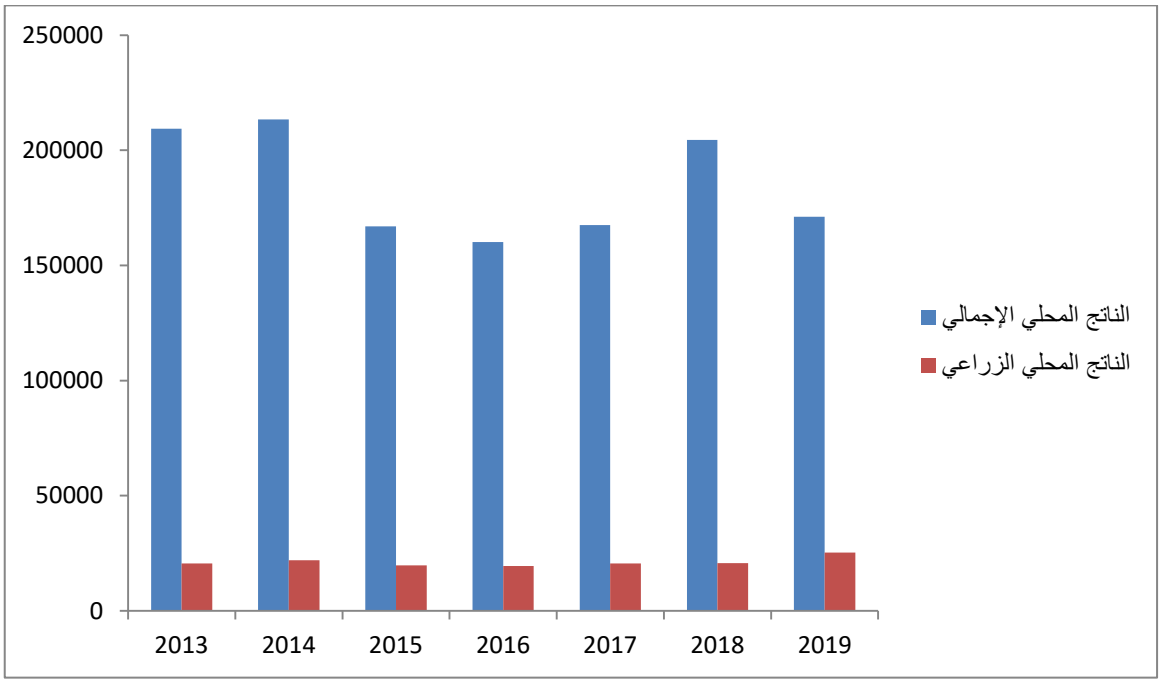

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 39.

من خلال الجدول رقم 37 والشكل رقم 15 نلاحظ أن الناتج المحلي الزراعي قد شاهد تطورا بين سنتي 2013 و2014 لتطبيق المخطط الخماسي 2013/2009 والمتعلق ببرنامج التطوير الفلاحي

والتجديد الريفي، ولكنه انخفض في سنتي 2015 و2016 بسبب الأزمة البترولية وتوقف المشاريع في كل القطاعات، لكنه ارتفع في باقي السنوات وهذا لجهود الدولة في التنويع الاقتصادي وترقية القطاع الزراعي بفضل برنامج النمو (2016-2019)، أي أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت متفاوتة (ارتفاع وانخفاض) تبعا للظروف الاقتصادية.

2- مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل: يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة و توفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة حوالي 26.8% من إجمالي عدد السكان في سنة 2019،[1] وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية. لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت في تناقص حيث وصلت في 2019 إلى 9% من اجمالي العاملين،[2] ويمكن توضيح مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4-2: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل للفترة (2013-2019)

الوحدة (ألف نسمة)

السنوات/ القوى العاملة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	نسبة القوى العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية
2013	1196400	252890	%21.13
2014	1145400	255060	%22.26
2015	1193100	495980	%41.57
2016	1211700	254500	%21
2017	1085800	260877	%24.02
2018	1240000	264898	%21.36
2019	1270000	269355	%21.20

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لكل السنوات المعنية.

[1] لتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص303.

[2] بيانات البنك العالمي، 2020، الموقع الإلكتروني، https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart، تاريخ الاطلاع 2022/06/06، الساعة 19:14.

وفي الشكل أدناه سنحاول أن نمثل الجدول رقم 40 بيانيا:

الشكل رقم 4-3: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل للفترة (2013-2019)

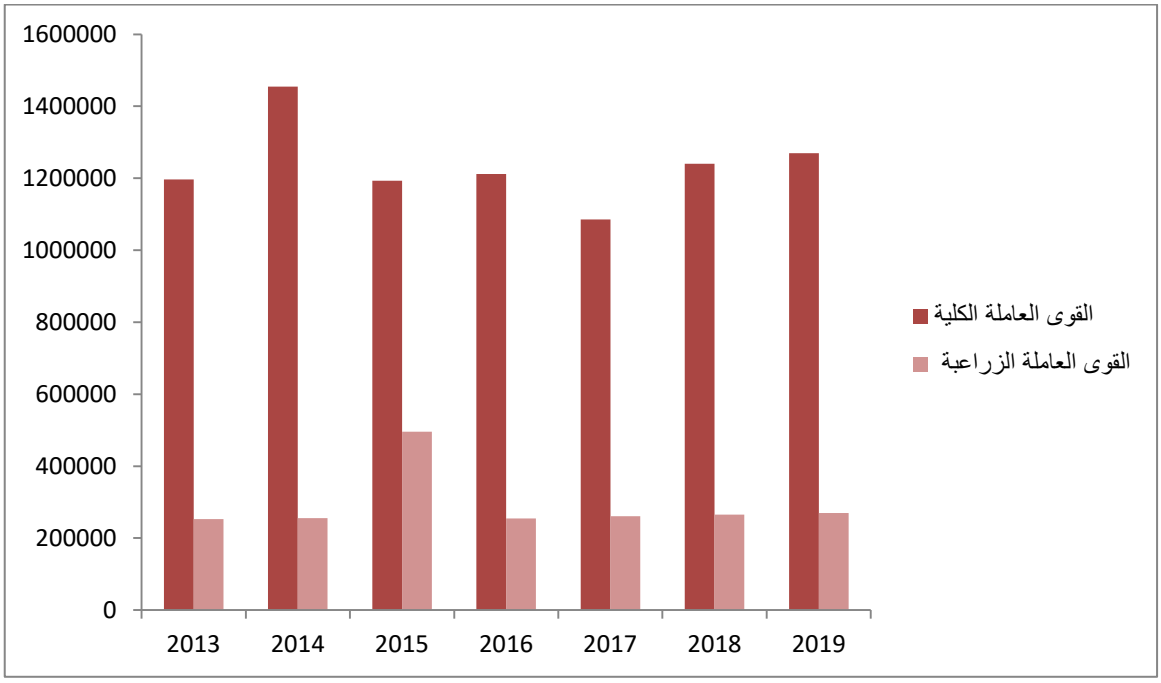

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 40.

من خلال الجدول رقم 38 والشكل رقم 16 نلاحظ أن القوى العاملة الزراعية تواجه تراجع في السنوات الأخيرة، وهذا راجع لعدة اسباب منها النزوح الريفي، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال يعملون بصفة مؤقتة ووصلت نسبتهم سنة 2019 39% من القوى العاملة الكلية، ولذا على السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

3- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي: إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل بشكل غير رسمي مستوى الرفاهية والمعيشة لبلد ما، أي أنه يجب أن يكون الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه بينهما علاقة طردية، وهكذا مع مختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج المحلي الزراعي.

الجدول رقم 4-3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي للفترة (2013-2019)

الوحدة (دولار أمريكي)

السنوات/نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي
2013	546820	53721
2014	545436	56160
2015	417611	49341
2016	392033	47871
2017	401656	49292
2018	480010	48755
2019	398042	58816

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لكل السنوات المعنية.

وسنوضح بيانات الجدول رقم39 عن طريق التمثيل البياني:

الشكل رقم 4-4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي للفترة (2013-2019)

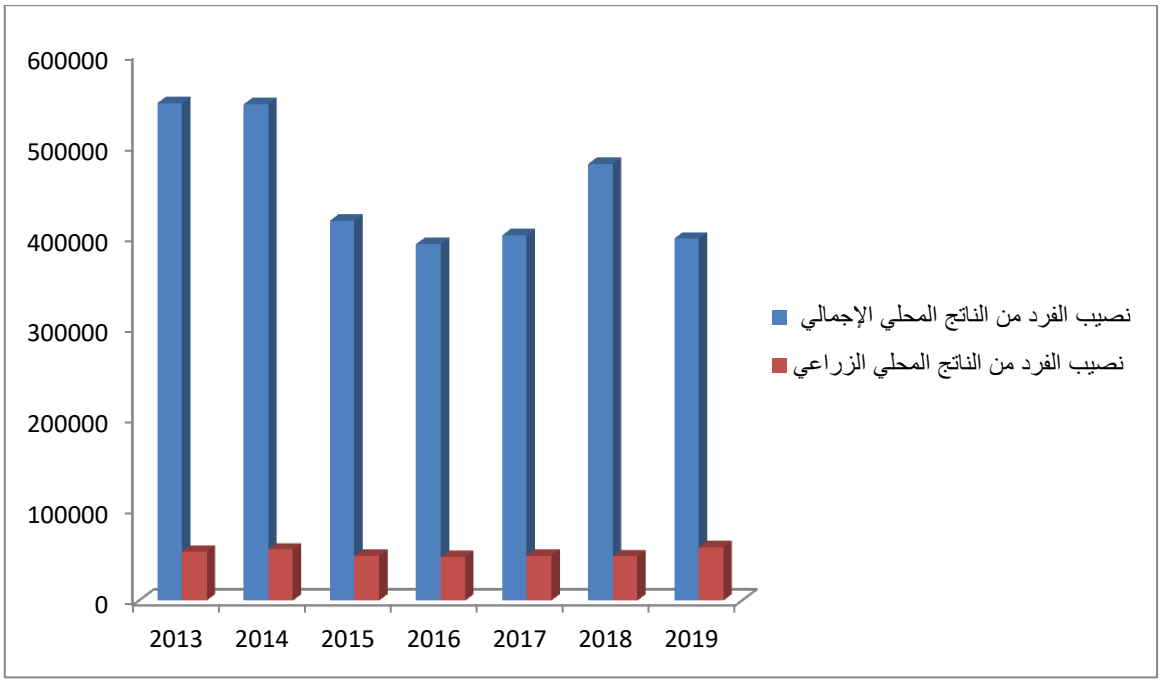

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 39.

من خلال الجدول رقم 39 والشكل رقم 16 نلاحظ أن هناك تناقص في نصيب الفرد سواء من حيث نصيب في الناتج المحلي الإجمالي أو الزراعي، مما يسبب ضعف القدرة الشرائية للفرد وعدم قدرته على قضاء أبسط الحاجيات مما يقابلها غلاء في الأسعار الاستهلاكية، إذ أن العامل المتوسط في الجزائر لا يمكنه

استهلاك الكماليات من السلع، فما بالك بالعامل البسيط؟ لذلك وجب النظر في مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي لكل القطاعات.

4- تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية: تمثل الصادرات من مصادر تنويع الدخل، كما يلعب التصدير منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعاب نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، قد تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما أدى بالقطاع الفلاحي تحقيق تحسن ومشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات.1 والجدول أدناه سنوضح قيمة الصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر:

الجدول رقم 4-4: تطور الصادرات الكلية والزراعية، الغذائية للفترة (2013-2019)

الوحدة (مليون دولار أمريكي) السنوات/ الصادرات	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية[2]	الصادرات الغذائية
2013	4799849	56105	40363
2014	6288429	77254	28329
2015	3795139	79554	19244
2016	3002760	86730	34910
2017	3319110	75680	32830
2018	4179730	123940	34290
2019	3582350	129980	41060

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لكل السنوات المعنية.

[1] ربيع بوعريوة، **"أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، الملتقى الدولي الرابع بعنوان ":القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي 25/24 ماي 2017، ص09.

[2] الصادرات الزراعية التي تتمثل السلع الزراعية الخام والنصف مصنعة والآلات الزراعية والمبيدات والمطهرات.

وسنضع معطيات هذا الجدول في شكل بياني:

الشكل رقم 4-5: تطور الصادرات الكلية والزراعية، الغذائية للفترة (2013-2019)

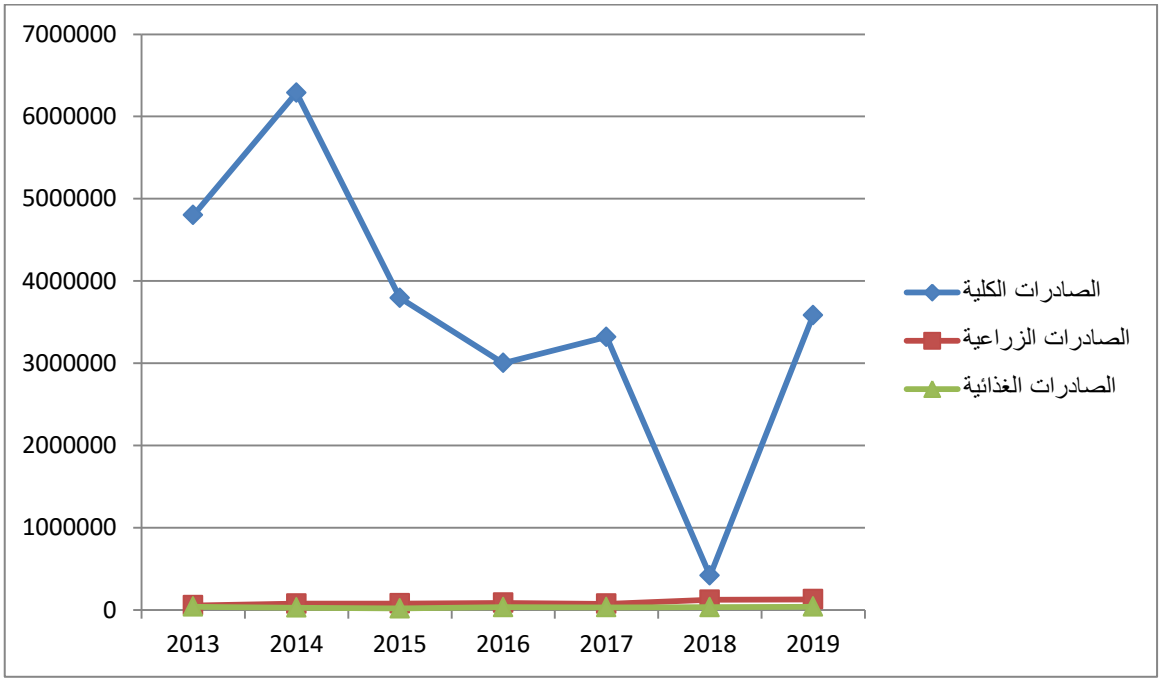

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 40.

من خلال الجدول رقم 40 والشكل رقم 18 نلاحظ أن الصادرات الزراعية عرفت تطول ملحوظا حتى ولوكان بقيمة صغيرة حيث كانت نسبة النمو في سنة 2016 حوالي 60%، وهذا التطور الحاصل في الصادرات الزراعية راجع إلى تطور قيمة الصادرات الغذائية، خاصة وأن في سنة 2018 نهضت الزراعة بولاية واد سوف بحيث أن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير أن ارتفاع أسعار معظم هذا السلع في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.

5- تطور الاستثمارات الزراعية في الجزائر: عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر تطورات هامة تزامنا مع التطورات التي عرفها الاستثمار في القطاعات الأخرى، إلا أنه عرف اهتماما خاصا من طرف الدولة في مطلع الألفية من خلال توفيرها كل الوسائل المالية والمادية والمعنوية لتطوير الإنتاج الفلاحي، وفي هذا الإطار تم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي أعطى دعما كبيرا للاستثمار الفلاحي الخاص في جميع الفروع النباتية والحيوانية، كما عملت الدولة أيضا على إنشاء مؤسسات وصناديق فلاحية تعمل على تطوير الاستثمار الفلاحي مما جعل مخصصات ميزانية الدولة الموجهة للاستثمار الزراعي العام تعرف تطورا كبيرا بهدف تنمية البنية الأساسية، استصلاح الأراضي وتنمية المناطق الريفية. كما عرفت الاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي هي الأخرى تطورا في عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(ANDI)، غير أنه يبقى ضعيف مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى، وهذا بسبب المعوقات التي يعاني منها وأهمها العقار الفلاحي، العوائق المرتبطة بالتمويل، سوء استعمال إطارات الفلاحة وعدم وضوح السياسة الزراعية المستقبلية.

الجدول رقم 4-6: تطور مخصصات الدولة للاستثمار الزراعي خلال الفترة (2013-2021)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات /الاستثمارات	حجم الاستثمار الزراعي*	حجم الاستثمارات الكلية*	حجم الاستثمار الزراعي/ حجم الاستثمارات الكلية**	الناتج المحلي الإجمالي ***	حجم الاستثمار الزراعي/ الناتج المحلي الإجمالي**
2013	187.27	2025.15	%9	3060.10	%6.10
2014	260.15	3428.9	%7	3119.19	%8.34
2015	209.44	3615.07	%5.7	2421.42	%8.64
2016	196.27	3728.62	%5.2	2334.61	%5.2
2017	168.83	3644.7	%4.63	2481.52	%6.80
2018	196.41	3608.22	%5.4	2551.69	%7.69
2019	235.599	2438.294	%9.6	2505.88	%9.40
2020	209.534	2130.208	%9	2115.49	%9.90
2021	214.972	2236.280	%9.6	4636.30	%4.63
2022	253.446	2713.860	%9.3	/	/

المصدر: *قوانين المالية للسنوات المعنية، الجريدة الرسمية للسنوات المعنية الصادرة في 12/30/ السنوات المعنية.** من حسابات الطالبة. *** بيانات البنك الدولي للفترة(2013-2020)، آخر تحديث سنة 2020، **https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart** ،

تاريخ الاطلاع 2022/06/07، الساعة 18:35. وسنة 2021 بيانات بنك الجزائر لسنة 2021.

من خلال الجدول رقم 41 نلاحظ على العموم أن مخصصات ميزانية الدولة الموجهة نحو الاستثمار الزراعي قد عرفت تطورا كبيرا من سنة 2013 إلى 2022 بالرغم من انخفاضها في بعض السنوات، حيث انتقلت من 187.27 مليار دينار سنة 2013 إلى 209.44 سنة 2015، ثم لتنخفض إلى 196.27دج سنة 2016 ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض المداخيل، مما قلص من حجم الاستثمار العمومي ككل والاستثمار في القطاع الزراعي بشكل خاص.

لترتفع مجددا خلال الفترة (2017-2019) وتنخفض مجددا سنة 2020 بسبب جائحة كورونا نظرا لما خلفته من تراجعات في جميع الأصعدة ومنها الاقتصادية. لتنتعش مجددا في سنة 2021 . نظرا لعودة نشاط الاستثمارات في كامل القطاعات.

أما فيما يخص فيما يخص نصيب الاستثمارات الزراعية إلى حجم الاستثمارات الكلية، نجد أن نسبتها تتراوح بين 4.63% و9.65% وهي نسب ضعيفة إذا ما قورنت بأهميتها من حيث توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان والتخفيف من حدة البطالة واستقرار السكان في الأرياف.

أما بالنسبة لحصة الاستثمارات الزراعية من الناتج الداخلي الخام فهي ضعيفة جدا إذ تتراوح ما بين 4.63% و9.90% رغم أهمية هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام، إذ يعتبر من بين القطاعات الأكثر ديناميكية في تكوين القيمة المضافة بـ 15,6 %بعد قطاع المحروقات، التجارة والخدمات.

الفرع 2- أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري

كما لاحظنا المقومات السياحية المتوفرة في الجزائر التي تسمح لها بتطوير الاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل المتغيرات الوطنية والدولية الراهنة بما تفرضه من تنويع مصادر الدخل، لذا سنتطرق إلى إبراز الدور لمستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابي على الموازين الخارجية والداخلية، ويساهم في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية.

1- مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي، الإجمالي، إذ تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%، حيث يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى من أجل التخلص من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات. لمعرفة قيمة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري يمكن توضحيه ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم 4-7: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2013-2020)

السنوات	مساهمة السياحة (مليار دولار أمريكي)	نسبة المساهمة الكلية	نسبة المساهمة المباشرة
2013	7.43	7.20	3.54
2014	7.03	6.78	3.24
2015	5.78	7.10	3.48
2016	5.29	6.80	3.30
2017	5.45	6.67	3.25
2018	5.54	6.55	3.20
2019	5.81	6.68	3.25
2020	6.11	6.80	3.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي، الموقع الالكتروني **http://www.wttc.org**، تاريخ الاطلاع 2022/06/07، الساعة 21:56.

وسنحاول تمثيل الجدول بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-6: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)

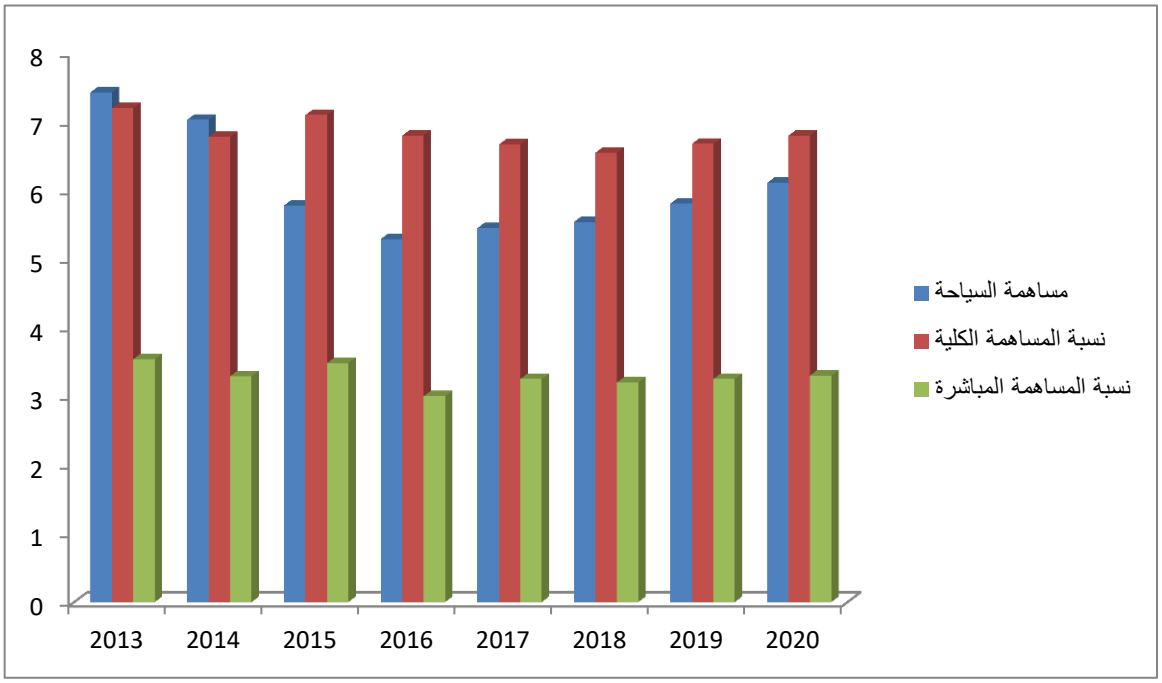

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 44.

من خلال الجدول رقم 42 والشكل رقم 19 نلاحظ أن أ المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا خلال فترة الدراسة بمتوسط نسبة 3.35% حيث بلغت قيمة هذه المساهمة 6.11 مليار دولار سنة 2020، محققة انخفاضا بمعدل 10% مقارنة بسنة 2013 وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والوبائية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، كما أن نسبة المساهمة الاجمالية في الناتج المحلي لهذا القطاع لم تتعدى 8% خلال الفترة (2013-2020)، ويعود هذا الإسهام المنخفض لقطاع السياحة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على المحروقات خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث تمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي اكثر من90%، وهذا ما أدى بالقائمين على الاقتصاد الوطني التركيز على القطاع النفطي وإهمال مختلف القطاعات الأخرى بما فيها قطاع السياحة.

2- مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر: تكمن الأهمية الاقتصادية للسياحة في تعزيز المداخيل الوطنية، وكذا توفير العمالة بمختلف الأشكال، وهذا لطبيعتها الخدمية التي تتطلب يد عاملة كثيفة خاصة في مجال الضيافة والإعلام. والأمن السياحي، والخدمات التي يحتاجها السياح أثناء رحلتهم، فهي بذلك تُعزز من النشاط التجاري والحرفي. وسنحاول من خلال الجدول الموالي معرفة إلى أي مدى يساهم قطاع السياحة في العمالة بالجزائر:

الجدول رقم 4-8: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2013-2020)

السنوات	عدد العمال في القطاع السياحي (آلاف نسمة)	النسبة المباشرة في التشغيل	النسبة الكلية في التشغيل
2013	321.881	2.96	6.24
2014	298.997	2.87	6.08
2015	305.453	2.92	6.12
2016	299.017	2.79	5.91
2017	302.012	2.78	5.83
2018	300.723	2.76	5.78
2019	309.505	2.83	5.94
2020	318.966	2.90	6.08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي، الموقع الالكتروني **http** ://**www.wttc.org**، تاريخ الاطلاع 2022/06/07، الساعة 21:56.

تشير البيانات الواردة الجدول أن عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة 2013-2020 شهد انخفاضا طفيفا حيث في عام 2016 انخفض إلى299.017 عامل بعد أن كان 321.881 عامل سنة 2013 وهذا كله راجع إلى أزمة البترول 2014 وركود القطاعات الاقتصادية في الجزائر، ليرتفع مجددا بعد وضع برنامج النمو الذي يشمل قطاع السياحة، ورؤية الجزائر لتنويع يكل اقتصادها، إلا أن نسبة المساهمة المباشرة في اجمالي التشغيل حققت متوسطا ضئيلا بنسبة 2.76% وهذا نظرا لمحدودية القطاع وضعف أدائه الاقتصادي في الجزائر، وبما أن طبيعة النشاط السياحي الذي يتصف بتشابكه مع قطاعات أخرى فإنه يساهم كذلك في توليد فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات نسبتها تتراوح ما بين 4.67% و6.47% خلال فترة الدراسة مثل ما تشير اليه البيانات، وهذا ما يفسر أهمية هذا القطاع في تخفيض معدلات البطالة إذا ما استثمر فيه بنحو جيد.

3- مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات بالجزائر: يتأثر ميزان المدفوعات بالقطاع السياحي من خلال إدرار كميات ضخمة من العملات الأجنبية، فدخول السياح الأجانب إلى الداخل يصاحبه دخول للعملات الصعبة وخروج السياح المقيمين إلى الخارج يصاحبه خروج للعملات الصعبة.[1]

[1] طه الحوري مثنى، الدباغ محمد سيد علي، **"اقتصاديات السفر والسياحة"**، الأردن، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص46.

فيظهر أثر السياحة في ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال صافي الميزان السياحي، والذي يعني الفرق بين الدخل السياحي والانفاق السياحي، أي الفرق بين ما يصرفه السائح غير المقيم في الجزائر وما يصرفه السائح الجزائري في الخارج.[1]

والشكل الموالي يوضح الميزان التجاري للقطاع السياحي في الجزائر:

الشكل رقم 4-7: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات للفترة (2013-2020)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

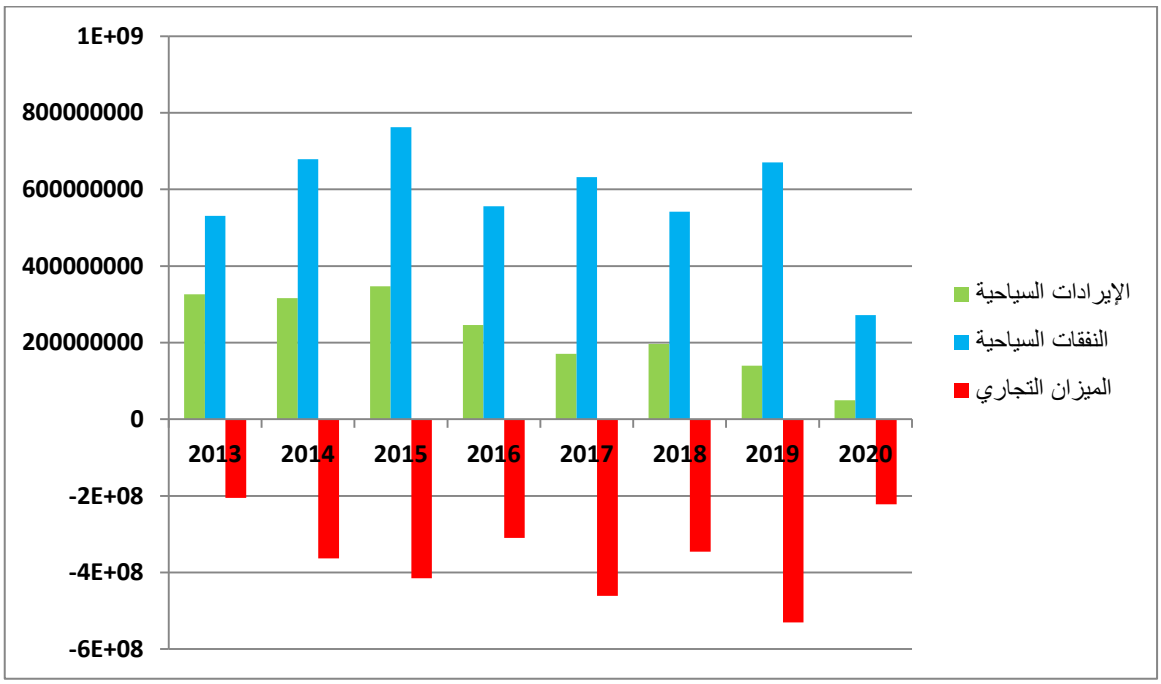

المصدر: من إعداد الطالبة على الملحق رقم 05.

يتضح من خلال الشكل أن الميزان السياحي عرف عجزا مزمنا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسطه 265.725 مليون دولار، وبلغ أقصى قيمة له سنة 2019 بمقدار 530 مليون دولار وأدنى قيمة له سنة 2013 بمقدار 205 مليون دولار، وهذا بسبب ارتفاع قيمة النفقات السياحية مقارنة بالإيرادات، حيث بلغ متوسطها 440 مليون دولار، في حين بلغ متوسط الإيرادات 105 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع السياحة المغادرة، حيث بلغ عدد السياح المغادرين سنة 2019 حوالي 5732000 سائح[2] غادرو الجزائر مما سبب خروج للعملات الأجنبية، كما أن الإيرادات السياحية وعلى قلتها عرفت تقلبات ملحوظة وقد بلغت أعلى مستوياتها خلال الفترة 2013-2015 أين بلغت اعلى قيمة لها 347 مليون دولار عام

[1] حماد أبو رمان أسعد، سعيد الراوي عادل، " **المدخل إلى صناعة السياحة – المفهوم والممارسات-**"، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 2020، ص20.

[2] بيانات البنك الدولي للفترة(2013-2020)، آخر تحديث سنة 2020، https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart، تاريخ الاطلاع 2022/06/07، الساعة 18:35.

2015، وبعدها شهدت معدلات نمو سالبة في معظم الفترات أين بلغت 140 مليون دولار عام 2019 وهذا ما يؤثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات مما يعكس ضعف الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى اهمال الدولة لهذا القطاع رغم ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية على اختلافها وأماكن جاذبة للسياحة، كما أن اهتمام الدولة متحيز لقطاع المحروقات التي تمثل حوالي 96%من مجمل الصادرات الوطنية.

أما بالنسبة لسنة 2020 فإن كل من الإيرادات السياحية والنفقات كانت في أدنى مستوى لها وهذا راجع إلى تجميد كل الأنشطة الاقتصادية بما فيها السياحة وإغلاق المطارات والموانئ والمحطات نظرا لتفشي فيروس كورونا.

4- تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر: إن وضعية الاستثمارات السياحية تمثل أهم المؤشرات التي من خلالها يتم قياس حجم الاهتمام بالنشاط السياحي، حيث تحاول الجزائر في الوقت الراهن تصحيح مسيار التنمية بالقطاع السياحي انطلاقا من مشاريع سياحية متنوعة. ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر:

الجدول رقم 4-9: تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر حتى سنة 2021

الوحدة: (مليون دينار جزائري)

المشاريع/ العدد والمبالغ	عدد المشاريع	النسبة	المبالغ المخصصة	النسبة
الاستثمارات الكلية	61910	%100	15573155	%100
الاستثمارات السياحية	1290	%2.08	1372266	%6.16

Source : Ministère de l'Industrie , Bulletin d'information Statistique de la PME, N°39, p17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 44 أن عدد المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة قليلة جدا مقارنة بحجم المشاريع الكلية بحيث لا تتعدى 2% من إجمالي المشاريع، وكذلك بالنسبة للمبالغ المخصصة للمشاريع السياحية، وهذا ما يوضح لنا أن القطاع السياحي في الجزائر مزال فتيا ولا يلقى الدعم الكافي والاهتمام الجاد للنهوض بهذا القطاع الحساس وتطويره بالرغم من أهميته البالغة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للبلد.

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع الصناعة والطاقات المتجددة

إن التحدي الرئيسي للاقتصاد الوطني هو الحد من اعتماد على صادرات المحروقات بشكل كبير حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على عائدات النفط، والتي تمثل 97 %من إجمالي العائدات لعملة الصعبة، وذلك من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي وما تقوم عليها من آليات وميكانيزمات والتي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث تنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بتنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية، وتثمين جميع الموارد المتاحة عبر التراب الوطني، ويعتبر الاستثمار الصناعي أحد أهم أنواع الاستثمار والعمود الفقري الذي تعتمد عليه الدولة في تنمية اقتصادها، وتنويع صادراتها للحد من تدفق الواردات والمساهمة في رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية والحد من استنزاف هذه الطاقة لأنها تعتبر ثروة زائلة، كما يوجد هناك طاقات أخرى غير قابلة للنضوب ورفيقة للبيئة وهي الطاقات المتجددة والتي تعتبر مستقبل الاقتصاد الجزائري للخروج من قطاع المحروقات من خلال الاستثمار في هذه الطاقات.

المطلب 01: أساسيات حول الاستثمار الصناعي والاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر

تعتبر الصناعة محو الاقتصاد في الدول المتقدمة، فماذا لو كانت محور الاقتصاد الجزائري؟ من خلال الاستثمار في هذا القطاع وتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، للخروج من تبعية المحروقات من خلال الصناعات التحويلية والاستخراجية التي تعتبر بطيئة في الجزائر مقارنة بالدول النفطية الأخرى التي بادرت بالتنويع الاقتصادي. كما يعتبر قطاع الطاقات المتجددة والاستثمار فيه من الآمال والطموحات الجزائرية التي ستحقق بها التنويع الاقتصادي.

الفرع 1- أساسيات حول الاستثمار الصناعي في الجزائر

يعد الاستثمار الصناعي من أهم الاستثمارات التي تعول عليها الجزائر في هذا القطاع لتكون ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والتخلص من ريع النفط والانتقال إلى استثمار صناعي مبني على آليات فعلية بعيدة عن سلوكيات البيروقراطية وتقديم منتوج وطني ذات جودة عالية ومنافس للأسواق الخارجية.

1- تعريف التنمية الصناعية وأهدافها: للتنمية الصناعية تعريفات عدة وأهداف عديدة.

1-1- تعريف التنمية الصناعية: تعرف التنمية الصناعية على أنها مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية والتي من خلالها يمكن إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية.[1]

كما تعرف التنمية الصناعية بانها هي تلك الاستراتيجية العامة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية حيوية ومستمرة. تعمل من خلالها على الوصول الى أهداف مسطرة عن طريق استغلال الموارد

[1] أنور عطية العدل، **"التنمية الصناعية في الدول النامية"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص124.

المتاحة. لهذا برزت علاقة وثيقة بين الصناعة والتنمية الاقتصادية إذ أن الصناعة تمثل إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد بشكل عام.[1]

ومن الممكن تعريف مفهوم التنمية الصناعية على أنها التطور الكبير والمستمر في عالم الصناعة وبجميع النواحي والمجالات الصناعية، فمن خلال الدعم الكبير للقطاع الصناعي والجهود التي يتم بذلها من قِبل الدولة، إلى جانب جمع جميع الخطط والتحليلات التي يتم القيام بها لتحسين القطاع الصناعي والصناعات بجميع مجالاتها وأشكالها ومن خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، يتم الحصول على التنمية الصناعية المستدامة.[2]

1-2- أهداف التنمية الصناعية: وتتمثل أهداف التنمية الصناعية فيمايلي:[3]

- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي؛
- تحقيق تطور شامل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد؛
- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية استثمار أفضل؛
- خلق هيكل اقتصادي متوازن يعتمد على مصادر متعددة ومتجددة؛
- تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا في حدود الموارد المتاحة من خلال انتاج السلع الصناعية؛
- تحقيق مبدأ العدالة.

2- تعريف الاستثمار الصناعي وأهدافه في الدول النامية: يعتبر الاستثمار الصناعي أهم المحاور الثالثة في النشاط الاقتصادي إلى جانب الاستثمار الزراعي والخدمي، فالاستثمار الصناعي يقوم على التحول والانتقال من وضع إلى وضع آخر أكثر تقدما يستند إلى الإلمام بالآلات والمعدات الصناعية.

2-1- تعريف الاستثمار الصناعي: اختلف الاقتصاديون في تعريف الاستثمار الصناعي، سنقوم بعرض البعض من هذه التعاريف:

- الاستثمار الصناعي عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية تخصص فيه نسب متزايدة من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه قطاع تحويلي ديناميكي.[4]
- الاستثمار الصناعي يدل على زيادة الموارد الرأسمالية الحقيقية المتوافرة للفرد أو زيادة نسبة الإنتاج الصناعي من الدخل الوطني.[5]

---

[1] عباسي علي التميمي، **"النمو الصناعي في الوطن العربي"**، مطبعة دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، .1985، ص85.

[2] الموقع الالكتروني، https://e3arabi.com/?p=1188531 ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/21، الساعة 18:57

[3] محمد أزهر سعيد السماك، **"اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"**، دار زهران، عمان، الأردن، 1998، ص 124.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **"التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص363.

[5] باسم الجميلي، **"سياسة التصنيع"**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص14.

- أما منظمة الأمم المتحددة عبرت عنه بأنه: " عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها قسم متزايد من الموارد الوطنية أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الوطني بفروعه المتعددة والمجهزة بتكتيك حديث، والذي يتميز بوجود قطاع تحويلي ديناميكي لإنتاج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك وقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد ككل وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[1]
- الاستثمار الصناعي هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية الحقيقية ،وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل.[2]

2-2- أهداف الاستثمار الصناعي في الدول النامية: لقد قدمت حجج قوية للتركيز على الاستثمار الصناعي كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي، وتتمثل مجملها فيما يلي[3]:

- الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة، التي تعتبر دولا متقدمة لأنها أصبحت دولا صناعية؛
- النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الأولي الزراعي، وإن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل، الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تشكو منه معظم البلدان النامية؛
- إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني للبلدان النامية، ويؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي، والتخلص من مخاطر التخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية و ما يصاحبها من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي، ويؤدي كل ذلك إلى زيادة مرونة عرض صادرات البلدان النامية ،مما يترتب عليه قدر من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدل نمو الطلب على صادراتها؛
- أخيرا فإن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا هاما في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدي إلى وجود خبرات ومهارات جديدة ويشيع روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق وفرات خارجية تدفع عجلة التقدم في القطاعات الأخرى.

3- العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي وشروط نجاحه: إن عملية الاستثمار الصناعي تحتاج أساسا إلى جملة من المحفزات والعوامل التي تدفع بالمستثمرين إليها، كذلك يشترط توافر جملة من العناصر حتى ينتهي المشروع الصناعي بالنجاح.

---

[1] باسم الجميلي، مروم ص15.

[2] شوام بوشامة، **"تقييم/طخةنو< واختيار الاستثمارات"**، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص25.

[3] مُحَمَّد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص ص160-161.

3-1- العوامل المشجعة للاستثمار الصناعي: هناك العديد من العوامل الواجب توفرها عند الشروع بعملية الاستثمار الصناعي حيث تعتبر هذه العوامل محفزة ومشجعة للقيام به ونذكر منها مايلي:[1]

أ- السياسة الاقتصادية الملائمة: حيث يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات مع اتجاهات الاستثمارات الصناعية، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة .فالاستثمار الصناعي يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، محددة وشاملة، وهذا يعني أن الاستثمار يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

- إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
- تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛
- تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛
- من الجدير بالإشارة كذلك أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الصناعي في الداخل مثل أسعار الفائدة العالمية ومعدل الأرباح، ظروف الاستثمار من حيث خروج رأس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

ب- البنية التحتية اللازمة للاستثمار: أي بصفة خاصة المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات، بدرجة أفضل إن لم تكن مساوية لأغلب دول العالم، فنظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات الصناعية والمنتجة الإنتاج بتكاليف منافسة، ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والبنوك الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية .ومن المهم كذلك أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.

[1] ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 23-25.

ج- بنية إدارية مناسبة: بعيدة عن روتين وإجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الصناعة، والكهرباء، والتموين والبلديات، فهناك ضرورة مساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

د- ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض: المفروض أن تكون هذه القوانين غير متناقضة مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك، وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.

إضافة إلى ما سبق توجد جملة من التسهيلات والحوافز التشجيعية للاستثمارات الصناعية تقوم بها وتوفرها وتجهزها الدولة نفسها، وهي كما يلي:[1]

- منافذ التصدير وتجهيزها بشكل جيد؛
- الأراضي الرخيصة في مواقع مناسبة خارج المدن؛
- الطاقة الكهربائية الرخيصة وإيصالها الى المناطق الصناعية؛
- المواصلات الداخلية الواسعة والكافية وحتى المناطق الصناعية؛
- الحماية الجمركية المجدية والإعفاء من الضرائب؛
- القروض والمعونات الميسرة طويلة المدى؛
- الصرف الصحي وإنشاء بنية تحتية في مواقع الصناعات؛
- مكتسبات للنفايات مع وضع برامج لجمعها من قبل البلديات؛
- خدمات الهاتف والبريد والفاكس في المواقع الصناعية.

حيث أن قيام الدولة بتقديم الحوافز والتسهيلات المذكورة بتشجيع المستثمرين المحليين على استثمار أموالهم في البلد لإنشاء الصناعات الجديدة تساعد على دعم البلد اقتصاديا والقضاء على البطالة فيه ودفع هذا البلد دفع عجلة التنويع الاقتصادي.

3-2- شروط الاستثمار الصناعي: هناك عناصر وعوامل عدة تؤثر على نجاح الاستثمار الصناعي ويمكن النظر إلى مصدر تلك العوامل، مثل مصادر داخلية خاصة بالمشروع وبالمنتج، وأخرى خارجية ليس للمشروع سلطة مباشرة للتحكم بها وتتمثل هذه العوامل في:[2]

[1] فوزي يوسف النور، **"الإشراف والتنظيم الصناعي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص12.

[2] حسين العمر وآخرون، **"مقدمة في الاقتصاد** الصناعي"، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 2002، ص ص124-125.

أ- العوامل الداخلية: وتتمثل في:

- التمتع بميزة انخفاض أو على الأقل المساواة بعد إضافة كلفة النقل بتكاليف إنتاج المنتجات المنافسة، وبحيث يكون الفارق بالتكلفة إن وجد مرتبط بجودة المنتج النسبية مقارنة بالسلع المنافسة والبديلة الموجودة في السوق المحلي، ومن هنا فإن دراسة السلع المنافسة فنيا أمر حيوي في دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية؛
- اجتذاب ممولين أو مستثمرين للمشروع سواء من الداخل أو الخارج، ويعتمد ذلك على حسن تسويق الاستثمار أي المشروع، وهنا فإن الدعاية والعلاقات العامة تلعب دورا مهما وحيويا في هذه المهمة، ولذا تحرص الكثير من الدول والمؤسسات على الاشتراك في المعارض الدولية والمحلية لأغراض التسويق لمشاريع قائمة أو مستقبلية، بغية توسيع قاعدة تمويل المشروع؛

ب- العوامل الخارجية: وهي العوامل التي من الصعب أن يتحكم فيها المستثمر متعلقة بالظروف السائدة عادة ونذكر منها:

ب-1- توافر الأسواق اللازمة لتصريف المنتج الصناعي: وهو شرط مهم لتجنب إضافة عبء البحث عن الأسواق إلى عبء المشاكل التقنية والإدارية التي تعطل بداية المشروع عادة.

ب-2- الدعم المادي اللازم للصناعة: لتنافس الصناعات المنافسة والأجنبية، فكلما كانت الصناعة كبيرة وضخمة كلما كانت الحاجة أن تساهم بها الدولة، وشروط نجاح الرعاية الحكومية هو أن تكون للصناعة خطط مستقبلية ومشاريع مبدعة.

ب-3- الموقع الجغرافي: ونعني به تمتع الدولة بموقع قريب من الأسواق العالمية، أو القريبة من الطرق البحرية الرئيسة اللازمة لإقامة علاقات تجارية متميزة، ولعل أهم ما تستفيد منه الدولة بموقعها الجغرافي هو توفير كلفة النقل والتنقل للأسواق المختلفة.

ب-4- الاستثمارات الأجنبية: تعتبر ذات دور حيوي ومهم في توفير النقد الأجنبي للدولة المضيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمام المستثمرين المحليين في أسواق الدولة المستثمرة، كذلك فهي تستخدم بشكل يؤدي إلى تطوير الصناعة المحلية وذلك بإشراك العنصر الوطني في تلك الاستثمارات في أكثر من مجال.

ب-5- المعونات الأجنبية: ويمكن أن تأخذ عدة أشكال منها المساعدات المالية كتمويل المشاريع أو المساهمة بجزء من المشروع عن طريق شراء أسهم، مساعدات تقنية وفنية، كالصيانة، أو التطوير لبعض الجوانب التقنية في الآلات المستخدمة، كذلك يمكن أن تأخذ شكل مساعدات إدارية والتي تأتي عادة على هيئة عقود، وتكون خاصة بإدارة المشروع وتحقيق الأرباح المستهدفة.

ب–6– التعليم: ويساعد على تقدم الصناعة إذا أدت نوعية التعليم إلى مخرجات مناسبة للصناعة وزيادة درجة استيعاب المتغيرات المختلفة، ومواكبة التطور العلمي للصناعة.

ب–7– الحوافز والدعم والتشجيع: وتؤدي هذه الحوافز التي تمنحها الدولة أو المؤسسات الصناعية الكبرى للصناعة المحلية، سواء حوافز إدارية كتسهيل الإجراءات الروتينية لقيام الصناعة، أو الدعم المالي للصناعة كالإقراض بشروط ميسرة، أو الدعم المالي المباشر، دورا أساسيا في تدعيم التنافس قبالة الصناعات الأجنبية.

4– استراتيجيات الاستثمار الصناعي: تعتبر استراتيجيات الاستثمار الصناعي سياسات صناعية أو أنماط استراتيجية، وهي تعكس مختلف التجارب المختلفة التي شهدتها الدول من خلال تجاربها، وهي تتسم بخصائص مشتركة من حيث الاتجاهات التنموية من بلد لآخر ومن فترة لأخرى.

وهناك استراتيجيات عدة يتخذها الاستثمار الصناعي، حيث يتبنى كل بلد استراتيجية بما تتناسب وظروفها وكذا إمكانياتها ومواردها، يمكن ذكر أبرز هذه الاستراتيجيات فيما يأتي:

4–1– الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة: يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك الدائم، أما النمط الخفيف فيتضمن صناعات السلع الاستهلاكية الأساسية، ونوضح ذلك من خلال:[1]

أ– الصناعات الثقيلة: النمط الثقيل يقدم الأسس الرئيسية لعمليات الصناعة الخفيفة ويستلزم رأس مال كبير، فالصناعات الثقيلة تعتبر أساسا للبنيان الصناعي الوطني وتخدم أغراض تعويض الاستيراد، خاصة بالنسبة للمنتجات المعدنية وغير التعدينية، كذلك هذا النمط ينتج مواد أساسية وحيوية لتوسيع الصادرات وباختصار يتميز هذا النمط بكونه محفزا تنمويا ممتاز، لكن يعاب عليه تكاليفه الاستثمارية العالية ومستلزماته الكبيرة، والتي قد تستنفذ غالبية الموارد الاقتصادية الكامنة للأقطار النامية.

ب– الصناعات الخفيفة: إن النمط الخفيف وتطوير الصناعات الخفيفة له إيجابيات عديدة في مرحلة التحول الصناعي، فهو يثبط من الاتجاهات التضخمية ويشجع الإنتاج الزراعي ومنه زيادة القدرة الاستيعابية للعاطلين على العمل وكذا توسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة، إلا أنه يعاب عليه ضعف دوره النسبي في الانتشار التكنولوجي والمبالغة في هذا النمط سيؤدي إلى تفاقم التبعية للمراكز الصناعية المتقدمة وانحدار القطاع الصناعي ومن ثم وقوع الاقتصاد الوطني في فخ تعويض الاستيراد.

مما سبق لا يمكن اعتبار أي نمط بديل للآخر، ولا يمكن اعتماد أي نمط وبأي معدل دون تحديد دقيق لمستوى النمو الاقتصادي وللموارد الوطنية الكامنة وللأهداف الصناعية الحقيقية.

[1] محمد أزهر سعيد السماك، **"اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 222–228.

4-2- الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات كثيفة العمل: يتميز كل نوع من هذه الأنواع بجملة من النقاط، نوضح ما ينطوي عليه كل نمط في:[1]

أ- الصناعات كثيفة رأس المال: يتضمن هذا النوع إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم، وتطبيق هذا النوع سيؤدي إلى ارتفاع كبير نسبيا في معدلات إعانة الاستثمار ومنه تحقيق فرص عالية نسبيا لاستيعاب القوى العاملة وذلك نتيجة للسلسلة المتشابكة والمتكاملة من الصناعات التي تبدأ بالمصدر وصولا لمرحلة الإنتاج النهائية، كذلك يتميز هذا النوع بما يخلقه من مدخرات كبيرة وبمعدلات أعلى من النوع الثاني (كثيف العمل).

ب- الصناعات كثيفة العمل: هذا النوع لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخلات أولية ووسيطة، ويساعد في الحفاظ على الصناعات الحرفية وتعزيزها وجعلها أكثر قدرة على جذب الموارد الاقتصادية، حيث تعد هذه الصناعات من أكثر النشاطات قدرة على تطبيق هذا النوع من الصناعات، وبالتالي يمكن للبلدان التي ترتفع فيها نسبة سكان الريف أن تنمو بتكاليف استثمارية منخفضة نسبيا وكذا تقديم فرص كبيرة لتشغيل العمل الفائض في المناطق الريفية، وبدورها يمكن لهذه الصناعات أن تمد النشاطات الزراعية السائدة ببعض المدخلات الأساسية (الآلات، الخدمات الإنتاجية...)، كما يمكن أن تستوعب الصناعات المعنية جزءا هاما من المنتجات الزراعية كمواد خام لمختلف الأغراض التحويلية، أضف إلى ذلك يمكن للصناعات الريفية كثيفة العمل أن توفر فرص عمل كبيرة وتزيد من نصيب الفرد من الدخل ومنه تقليل التفاوت في توزيعه، كذلك تحفيز وتيرة النتاج والإنتاجية ومنه تحويل عوامل الطرد إلى عوامل جذب.

4-3- الصناعات المعوضة عن الاستيراد والصناعات المعززة للصادرات: تعتبر هاتان الصناعتان أحد البدائل المتاحة أمام الدول وفيما يلي عرض مفهوم لكل صناعة:[2]

أ- الصناعة المعوضة عن الاستيراد: تعنى هذه الصناعة بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدال من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وبذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة، وتقوم هذه الصناعة أساسا لإشباع الحاجات المحلية، لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض، وعادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية التي تكون كافية لمنع مناقشة المنتجات الأجنبية من ناحية وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين و يحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى .وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن يكون الاستثمار الصناعي قد استنفذ فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد

[1] معروف موشيار، **"التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)"**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص ص20-22.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص290-291.

من المنتجات، حيث يبدأ الاستثمار الصناعي في ارتياد أسواق التصدير، وفي هذه المرحلة تزيد الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، وعلى العموم فإن هذه المرحلة تتسم بزيادة الأهمية النسبية للصناعات الإنتاجية والوسيطة .ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يتم فيها إنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الإنتاجية، بما يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المنتجات إلى السلع الاستهلاكية.

ب– الصناعات التصنيعية للتصدير: وتعني هذه الصناعة التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها، تتلخص أسباب ضرورة الأخذ باستراتيجية التصنيع للتصدير في:

- الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة (منتجة) للمنتجات الأولية إلى منتجات الصناعة التي تستخلصها من المنتجات الأولية، فتتحول مثال الدول المصدرة للقطن الخام إلى تصدير الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها، وتتحول الدول المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة؛
- الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة في عدم التجائها إلى رؤوس الأموال الأجنبية إلا عند الضرورة الملحة؛
- التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار المنتجات الصناعية من الدول الأخرى يدفع الاستثمار الصناعي إلى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات إنتاجها.

الفرع 2– أساسيات حول الاستثمار في الطاقات المتجددة

تعد الطاقات المتجددة من بين البدائل الاستثمارية المعمول بها لتحقيق التنويع الاقتصادي باعتبارها من الطاقات الغري ملوثة للبيئة، مما تسمح بتأمين وتنويع مصادر الطاقة خاصة في ظل الاستهلاك المتزايد للطاقات الأحفورية الناضبة والضارة بالبيئة، كما تساهم في الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة ما ينعكس بصورة مباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

1– مفهوم الطاقات المتجددة: سنحاول من خلال هذا المفهوم تعريف الطاقات المتجددة وأهم مصادرها

1–1– تعريف الطاقات المتجددة: عرفت هذ الطاقات بعدة أسماء منها الطاقات الخضراء، الطاقات النظيفة، بحيث عرفتها مختلف الهيئات الدولية الطاقات المتجددة حسب تعدد توجهاتها وحسب درجة حرصها على ضرورة اللجوء إلى استخدامها، وفيما يلي ندرج البعض منها:

- تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (**UNEP**): الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض.[1]
- –تعريف وكالة الطاقة العالمية (IEA): الطاقة المتجددة هي الطاقة المنتجة من المصادر الطبيعية التي تتجدد باستمرار بشكل مباشر أو غير مباشر كالشمس ، الرياح، الكتمة الحيوية، الحرارة الجوفية، الطاقة 2المائية، الوقود الحيوي وطاقة الهيدروجين المشتقة من مصادر متجددة.[2]
- تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (**IPCC**): الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية والطاقة الحركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.[3]
- تعريف الوكالة الدولية للطاقات المتجددة (**IRENA**) :الطاقات المتجددة هي جميع أنواع الطاقات المنتجة من مصادر متجددة وبطريقة مستدامة، وتتضمن الكتمة الحيوية، الحرارة الجوفية، الطاقة المائية، طاقة البحار، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[4]

من جميع التعاريف السابقة يمكن تعريف الطاقات المتجددة بأن الطاقات المتجددة هي جميع الطاقات التي تأتينا من مصادر متجددة غير قابلة للنضوب كالشمس، أو المصادر المحدودة التي يكون معدل تجددها في الطبيعة أكبر من معدل استهلاكها كالكتلة الحيوية.

1-2- مصادر الطاقة المتجددة: من خلال تعريف الوكالة العالمية للطاقات المتجددة والوكالة العالمية للطاقة نجد أن الطاقات المتجددة تتمثل في:

أ- الطاقة الشمسية: تعتبر الشمس أقرب نجم إلى الأرض يبلغ عمرها حوالي 5 مليار سنة، حيث تستغرق أشعتها ثمانية دقائق ونصف لتصل إلينا، ونظرا لحجم الأرض فإنها لا تستقطب إلا جزء من 2000 مليون جزء من طاقة الشمس، ورغم ذلك فإن هذه النسبة تزيد عن احتياجات العالم من الطاقة ب 500 مرة.[5]

---

[1] موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، الموقع الالكتروني، https://www.unep.org/ar، تاريخ الاطلاع 2022/05/23، الساعة 19:06.

[2] موع وكالة الطاقة الدولية، IEA – International Energy Agency، تاريخ الاطلاع 2022/05/23، الساعة 19:06

[3] أحلام زواوية، "**دور** اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013، ص60.

[4] Katrine Jordan Korte," **Goverment promotion of Renewable Energy Technology**" , Gabler Verlay , Germany , 2011 , p11.

[5] Wie Tong , "**Wind Power Generation & Wind Turbin Disign**, **Wit Press**" , USA, 2010, p4

حيث أن استخدام الطاقة الشمسية ليس وليد هذا العصر وإنما كانت تستخدم منذ القدم لتجفيف الحبوب وإشعال النار، ومع التطورات التكنولوجيا الحديثة أصبحت تستخدم لإنتاج الكهرباء والتدفئة.

ب– طاقة الرياح: تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي للرياح حيث تتصاعد طبقات الهواء الساخنة إلى الأعلى مما يولد فراغا أسفلها يتم ملؤه بالهواء البارد وبهذا تحدث ظاهرة الرياح، حيث تبلغ قوة الرياح الممكن استغلالها وتحويلا إلى طاقة 20 مرة من معدل الاستهلاك العالمي للطاقة.

و لقد استخدم الإنسان طاقة الرياح منذ القدم في تسيير السفن وطحن الحبوب وكذا استخراج الماء، ومع تطور الإنسان وزيادة حاجاته من الطاقة أصبح يستخدم طاقة الرياح في توليد الكهرباء حيث توفر هذه الطاقة 20 %من الاحتياجات الطاقوية في الدانمرك.[1]

ج– طاقة المياه: تعتبر طاقة المياه تحول القوة الحركية للماء إلى طاقة ميكانيكية أو طاقة كهربائية، حيث استخدمت هذه الطاقة منذ القدم في طحن الحبوب ونقل الماء للزراعة، وحاليا تعتبر أكثر أنواع الطاقات المتجددة إنتاجا في العالم، ولا نقصد بالطاقة المائية مياه السدود والأنهار فقط وإنما هناك طاقة البحار والأمواج والمد والجزر.[2]

د– طاقة الحرارة الجوفية: يعتبر مصدرها باطن الأرض حيث تحتوي عمى قدر هائل من الطاقة الحرارية الناتجة عن التفاعلات النووية منذ 5.4 مليار سنة، حيث استخدمت قديما للتدفئة والطبخ، أما حاليا فتستخدم لإنتاج الطاقة الكهربائية إضافة إلى الاستعمالات السابقة.[3]

هـ– طاقة الكتلة الحيوية: تعتبر أقدم أنواع الطاقة التي استخدمها الإنسان حيث يكون مصدرها الرئيسي من المخلفات الزراعية والصناعية والمنزلية، حيث يتم استخدامها مباشرة كطاقة حرارية، مثلا حرق الخشب، أو يتم تحويلها لطاقة كهربائية وتتميز بإمكانية دمج هذه الطاقة في وسائل النقل المعتمدة على الديزل، حيث يتم وضع مكانه ما يعرف "بالوقود الحيوي" أو "البيوديزل.[4]

[1] Busby .L. Rebecca , "**Wind Power**" , Penn Well.c. , USA, 2012, p03.

[2]Hermann Josef Wagner & Jyotirmay Mathur , "**Introduction to Hydro Energy System**" , Springer , Germany , 2011 , p4.

[3] Martin Nicholson ," **Energy in Changing climat**" , South Wind Prodection ,2009 ,pp63-65.

[4] Sergio Capareda , "**Introduction to Biomass Energy Conversions**" , CRC Press , USA , 2014 , P1

ي- طاقة الهيدروجين: يعتبر الهيدروجين ثالث أكثر العوامل تواجدا في الطبيعة بعد الأكسجين والسليكون، كما يمكن الحصول عليه من عناصر أخرى كالماء مثلا، ويبقى استخدام الهيدروجين في توليد الطاقة جد محدود لعديد من العوائق، ولكن حاليا تجرى التجارب لاستخدامه مكان وقود السيارات.[1]

2- تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة وأنواعه: أصبح الاستثمار في الطاقات المتجددة من بين الاستراتيجيات الطاقوية التي تنتهجها العديد من الدول بغرض تحقيق التنويع الاقتصادي، ومنها الجزائر. كما أن لديه أنواع متعددة.

2-1- تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة: إن تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة لا يختلف عن تعريف الاستثمار كثيرا ويمكن تعريفه بأنه "كل الأصول التي يمتلكها مستثمر ما بصفة مباشرة أو غير مباشرة لها علاقة بالطاقات المتجددة ويتوفر فيها شروط الاستثمار العامة كرأس المال والالتزام والبحث عن تحقيق الربح وتواجد المخاطرة، ونقصد بالأصول كل أنواع الأصول مادية كانت أم معنوية منقولة أو غير منقولة".

كما يمكن تعريفه على أنه "توظيف المال بأحد مجالات الطاقات المتجددة بهدف تحقيق الربح".[2]

ومن خلال التعرفين السابقين يمكن أن نعرف الاستثمار في الطاقات المتجددة بأنه توظيف أموال أو أصول في مجال الطاقات المتجددة من طرف الخواص أو الحكومة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق أرباح مستقبلية.

2-2- أنواع الاستثمار في الطاقات المتجددة: حيث نميز بين الأنواع التالية:

أ- حسب التصنيف الجغرافي: ونميز حسب هذا التصنيف هذين النوعين:[3]

أ-1- الاستثمارات المحلية: هو توظيف الأصول الملموسة وغير الملموسة في أحد مجالات الطاقات المتجددة في نفس بلد الجهة المستثمرة سواء كان خاص أو عمومي.

أ-2- الاستثمارات الخارجية (الأجنبية): نقل الأصول الملموسة وغير الملموسة من بلد آخر بغرض استخداميها في البد المضيف في مشاريع الطاقات المتجددة وتوليد الثروة، ونجد الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

---

[1] Andreas Hoffrichter ," **H hydrogène as Energy carrier for Railway Traction**" , aThess to University of Birming Ham for the degree of Doctor of philosophy , 2013, pp37-38

[2] Mahnaz Malik, "**Recent devlopment in the definition of investment in international investment agreement**" , 2ed annual forum of devloping contry investement negotiators , 3-4 novembre 2008, Marrakech , Maroc, p4.

[3] M.Sarnarajah , **"The international law on foreign investment"**, 3ed , University press of Combredge, UK, 2010 ,p08.

ب– حسب معيار الجهة المنفذة له: ونجد النوعين التاليين:[1]

ب–1– الاستثمار العمومي: يعني استغلال الدولة الأصول مادية أو معنوية في أحد مجالات الطاقات المتجددة لأكثر من سنة بغرض تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية واقتصادية.

ب–2– الاستثمار الخاص: أن يقوم مستثمر غير الدولة بتوظيف الأصول المادية والغير مادية في مشاريع الطاقات المتجددة لمدة تزيد عن السنة بغرض تحقيق عوائد تزيد بالضرورة عن قيمة الأصول الموظفة، وقد يكون المستثمر محميا أو أجنبيا.

3– خصائص الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوافعه: الاستثمار في الطاقات المتجددة كأي استثمار يتميز بمجموعة من الخصائص والدوافع.

3–1– خصائص الاستثمار في الطاقات المتجددة: وتتمثل في:[2]

- المخاطرة الكبيرة في الاستثمار: حيث يتبع الاستثمار في الطاقات المتجددة العديد من المخاطر الاستثمارية مثل مخاطر الإنتاج، المخاطر التكنولوجية، مخاطر الإنشاء إضافة إلى مخاطر قانونية ومالية؛
- الأرباح العالية: تميل أغلب مشاريع الطاقات المتجددة إلى تحقيق عوائد عالية وكفاءة تشغيل كبيرة تصل إلى 80%؛
- الاستثمارات الكبيرة: تتطلب أغلب مشاريع الطاقات المتجددة رؤوس أموال كبيرة خصوصا في فترة الإنشاء وتقل في فترة الاستغلال؛
- طول فترة الاسترداد: تتميز أغلب مشاريع الطاقات المتجددة بطول فترة استرداد رؤوس الأموال، أي أن هذه المشاريع تجذب المستثمرين الذين لا يريدون تحويل أصولهم إلى أموال سريعا؛
- لا توجد علاقة بين تدفق المواد الأولية والأوضاع الاقتصادية أو السياسية، أي أن أشعة الشمس أو سرعة الرياح لا ترتبط بالأزمات الاقتصادية، وهذا ما يسمح للمستثمرين في المجال بمواصلة إنتاجهم بصورة عادية؛
- العديد من الدول تدعم مشاريع الطاقات المتجددة في ظل السياسات الدولية الحديثة التي تهدف إلى التقليل من التلوث والغازات السامة.

3–2– دوافع الاستثمار في الطاقات المتجددة: إن استخدام الطاقة المتجددة يحقق العديد من الأهداف التي هي أساس كل تنمية حقيقية ومستدامة، سواء فيما يتعلق بتنويع مصادر الطاقة، أو المحافظة علي البيئة وعدم استنزاف الموارد، أو تلبية الطلب المتزايد علي الطاقة، أو تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية والمقبلة وتوفير

[1] Alessandro Turrini , "**Public Investment and the UE fiscal fromwork**" , Economic and Financial Affair , N202 , May 2004 ,p06.

[2] - Frederik Bruns ," **Windfall profit in portfolio diversification?**" , Diplomica verlag G mb h, 2013,pp21-24

فرص عمل جديدة، وفيمايلي سنتناول بشيء من التفصيل الدوافع التي من أجلها يجب الاستثمار في الطاقات المتجددة:[1]

أ- تنويع مصادر الطاقة: إن الاستخدام اللاوعي لمصادر الطاقة التقليدية بالإضافة إلي محدوديتها في الجزائر والعالم، يؤدي إلي مشكلتين هما: (الاستنزاف والتلوث)، لذا وجب ضرورة توازنها في الطبيعة من حيث الاستخدام وحق الأجيال القادمة منها، وهو ما يستدعي الأخذ بالتنوع في مصادر الطاقة في البيئة الجزائرية، من خلال البحث والدراسة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، فضلا عن أن تنويع مصادر الطاقة يقلل من اعتمادها علي المشتقات النفطية والغازات التي تحتل نسبة كبيرة من الطاقة المستغلة في الجزائر.

كذلك يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تخفض من كميات النفط والغاز المستخدمة في إنتاج الكهرباء، والاستفادة منها في مجالات اخري تدر عائد أكبر كالتصدير مثلا، ومن ناحية أخرى، يجب تصحيح سياسات دعم الطاقة التقليدية حتي يتم ترشيدها والحفاظ عليها وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ب- المحافظة على البيئة: إن استخدام الطاقة المتجددة يساعد علي خفض نسبة غازات الاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي، وتساعد على حل مشاكل البيئة الأخرى، فجل البلدان تواجه ارتفاعا لمستويات التلوث ترافقه تكاليف عالية وتدهورا سريعا لنوعية الحياة، وعند مقارنة مصادر الطاقة المختلفة، ينبغي أيضا الأخذ في الاعتبار تكلفة انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، حيث يمكن الاستفادة ماليا من تبني آلية التنمية النظيفة التابعة للأمم المتحددة، ومن الصعب تحديد الأضرار غير المباشرة الأخرى الناتجة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتي تتعلق بصحة السكان وبيئتهم.

ج- إشاعة ثقافة الطاقة المتجددة: يؤدي الاهتمام بالطاقة المتجددة إلي تنمية الموارد البشرية بأساليب تنمية جديدة في مضمون مصادر الطاقة وذلك من خلال رفع مستوى الوعي والتخطيط والتدريب البيئي للمشروعات البيئية وتشريع القوانين البيئية والمعلوماتية، والنهوض بدور مؤسسات التكوين والتعليم في خدمة قضايا البيئة.

د- تطوير الميزة التنافسية للطاقة المتجددة: تستمر تكلفة الطاقة الشمسية في الانخفاض بفضل التكنولوجيا الأساسية، إذا استمرت أنماط التكلفة علي انخفاضها التاريخي سنوياً يمكن توقع انخفاض تكاليف تركيب الألواح الضوئية بين 3-7% سنويا خلال الأعوام القليلة المقبلة.

[1] محمد راضي السوداني و عدنان داود محمد العذارى، **"دور الطاقة التقليدية و الطاقة غير التقليدية في السوق العالمي و توقعاتها المستقبلية"**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2018، ص45.

هـ- تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية والمقبلة: تتطلب المعالجة الموضوعية لمسألة اقتصاد الطاقة دراسة المعادلة (الطاقة تساوي الرفاهية) دراسة وافية، فالطاقة تسهم إسهاما إيجابيا في زيادة رفاهية الإنسان بما تقدمه من خدمات كالتدفئة والإضاءة والطبخ والنقل والتسلية والاستجمام وغيره وبكونها زادا لازما للإنتاج الاقتصادي، إلا أن تكاليف الطاقة تسلب جزءا من هذه الرفاهية، وهي تكاليف باهظة علي كل حال تشمل المال والموارد الأخرى اللازمة للحصول علي الطاقة واستثمارها كما تشمل الآثار البيئية والاجتماعية التي تنجم عنها، وقد تدفع هذه التكاليف بتحويل مفرط لرأس المال والقوي البشرية والدخل يتسبب في حدوث تضخم وانخفاض مستوي المعيشة.

المطلب 02: الإمكانات والعوائق الاستثمارية الجزائرية في قطاع الصناعة والطاقات المتجددة

يعتبر قطاع الصناعة وقطاعات الطاقات المتجددة من القطاعات التي يجب أن تنمو وتتطور في الجزائر، لأنها تعتبر من أهم البدائل الاقتصادية لقطاع المحروقات، كما تعتبر من أهم القطاعات التي يمكن التنويع في صادراتها وتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك من خلال الاستثمار في القطاعين.

الفرع 1- الإمكانات والعوائق الاستثمارية الجزائرية في قطاع الصناعة

سنحاول في هذا الفرع الوقوف عند أهم ركائز الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي انتهجتها الجزائر، كما سنتطرق إلى المعوقات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر.

1- ركائز الاستراتيجية الصناعية الجزائرية الجديدة: ابتعت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي يمكن التعرض لها إليها كما يلي:[1]

1-1- تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في السوق الدولية، حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية:

- الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر (البتروكيمياء، الحديد والصلب، مواد البناء،..)؛
- الصناعات المحققة للقيمة المضافة (الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الالكترومنزلية)؛
- الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي (صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية).

أما من حيث التوزيع الجغرافي لهذه المناطق:

[1] رفيقة صباغ، " **استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02، 06-2018/11/07، ص ص14-18.

- منطقة التنمية الصناعية المندمجة: الجزائر، البليدة، مستغانم، برج بوعريريج، الأغواط، وهران، سطيف، غرداية تيزي وزو، عنابة، بومرداس؛
- مناطق تكنولوجية: في المرحلة الأولى الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس، أما المرحلة الثانية تلمسان، قسنطينة، باتنة، الشلف؛
- مناطق متخصصة: ارزيو، حاسي مسعود، وهران، سكيكدة؛
- مناطق متعددة النشاط: سكيكدة، قسنطينة، تلمسان، عين تموشنت.

لقد تم مراعاة عدة اعتبارات في تحديد مواقع المناطق الصناعية، وعلى رأسها توفر الهياكل القاعدية والوعاء العقاري، قربها من المؤسسات الجامعية، أنماط التكوين المتوفرة فيها، غير أنه ما يعاب هذا الانتشار هو تهميش مناطق الجنوب.

1-2- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: من أجل تنويع الإنتاج الصناعي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين التي تهدف لإنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3- حظر الاستيراد: أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي، بحيث قررت الحكومة في 2008 منع استيراد قرابة 581 مادة، منها مواد أولية كالبلاستيك والألومنيوم، الفواكه والخضر والأجبان، اللحوم والشوكولاتة، والاسمنت وكذا مواد أخرى، كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتج مستورد وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الاعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية، وبطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات، وتجهيزات مواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة، وأجهزة تنقية مياه الشرب.

1-4- تأهيل المؤسسات: لقد وضعت السلطات الجزائرية استراتيجية لمرافقة مؤسساتها الاقتصادية، حيث سطرت لثلاث أنواع من برامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تتمثل هذه البرامج في:

أ- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة: وهو برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر 2005 هدفه تحسين موقع المؤسسات الصناعية ومحيطها، مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات، وفي ظل هذا البرنامج تم تأسيس صندوق الترقية والتنافسية الصناعية، والذي يقدم المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات أو الخدمية بشرط أن تكون لها صلة بالصناعة، وهذه المساعدات المالية تغطي النفقات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي الشامل وهياكل الدعم التي

تساهم في تحسين الجودة الصناعية، وفي التكوين والبحث والتطوير وترقية القطاع الصناعي ورد الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة.

ب- برنامج الدعم لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: هو برنامج ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية، يسيرة خبراء أوروبيين وجزائريين، مدته 05 سنوات، والهدف منه هو تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة في جميع آلات التطوير الاستراتيجي، التسويق، إدارة الأعمال، التنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير، علما أن البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتوي على ثلاث مجموعات من المساعدات المالية، مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدات للهياكل الوسيطية ولخدمات الدعم العمومي والخاص.

ج- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة، ويخص أيضا تأهيل المحيط المباشر لهذه المؤسسات، وكذا هياكل دعمها فهدف هذا البرنامج تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السعر والجودة.

1-5- تطوير النظام البنكي على النحو الذي يواكب متطلبات المرحلة الجديدة: نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي ي تطوير الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الخاص بصفة خاصة قامت الجزائر بعدة إصلاحات لتطويره نذكر منها:[1]

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية؛
- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية؛
- تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.

2- معوقات الاستثمار الصناعي في الجزائر: بالرغم من وجود مزايا عديدة في قطاع الصناعة الجزائرية التي تمكنه من المستثمر الأجنبي أو المحلي من الاستثمار فيه، لكننا لا يمكننا إخفاء أو اللامبالاة بالمشاكل والمعوقات والتي حالت دون تطويره ونموه، وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ماهة متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، ويمكن عرض هذه المعوقات على النحو التالي:[2]

2-1- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر، وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد

[1] رفيقة صباغ ، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] باية ساعو، "**القطاع الصناعي الجزائري : المشاكل والحلول**"، مجلة معارف، العدد22، جوان 2017، ص ص 75-94.

من تكلفة الصيانة، كم يواجه القطاع الصناعي أيضا استعمال قدرات إنتاجية ضعيفة وهاشة، وهذا يدل على أن الإنتاج الوطني لا يستجيب لمقاييس النوعية المطلوبة ويحمل بصعوبة متزايدة عبئ المنافسة بسبب الاستثمارات والماهيل والعصرنة.

2-2- عدم ملائمة مواقع المصانع: إن مواقع الإنتاج لمعظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تقع داخل المدن الكبرى وخاصة في المناطق الساحلية للبلاد، وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية.

2-3- مشاكل متعلقة بالخدمات: يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية، والتي لا غنى عنها منها المياه والكهرباء والمجاري، بالإضافة إلى النقل والاتصالات، وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي والاستثمار فيه، كما تواجه ايضا بعض المصانع مشكلة اختيار طريقة تصريف منتجاتها والتواصل إلى أفضل قناة توزيع تحقق لها ما تريد من أهداف وهو ما تتكلف به الوظيفة التسويقية ببحثه واتخاذ القرار المناسب.

2-4- مشكل العقارات الصناعية: ويرجع هذا بالخصوص بعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكيد من ملكيته الحقيقية.

2-5- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية وكذلك لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض من المواد الخام.

2-6- مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشكلة التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي وبالتالي صعوبة الاستثمار فيه سواء على المستوى الوطني أو الدولي، من خلال تسويق وتصدير المنتجات المصنعة، ومن أهم تلك المشاكل المتعلقة بالتسويق مايلي:

- صغر حجم السوق المحلية، وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي وقدرة المؤسسات الصناعية على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج؛
- المنافسة غير العادية وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الأجنبية، حيث فتحت السوق الجزائرية على مصراعيها للسلع والمنتجات الأجنبية، التي تدخل بدون قيود.

2-7- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا وزيادة الطاقة الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة، التي كان يمكن الاعتماد عليها في إخراج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي، وكذا ضعف التعاون ما بين مراكز البحث والتطوير والجامعات وهذه المؤسسات، هذا

بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية، وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للاستثمار في القطاع الصناعي الجزائري،

2-8- مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين: يعاني القطاع الصناعي الجزائري منذ القدم ولغاية اليوم إلى غياب السياسات التنموية الصناعية، وإن وُجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم، وهذا يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل هذا الأخير، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية التي تعرقل إنشاء المشاريع الصناعية الجديدة.

2-9- ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية: وقد ترتب على هذه السياسة الحمائية ارتفاع تكلفة الإنتاج واخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا وأجنبيا، كما يفتح ارتفاع الأعباء الجمركية إلى تشكيل خطورة واضحة على الصناعة المحلية تمثلت في باب التهريب، وتزداد تأثيرات ارتفاع الأعباء الجمركية وانعكاسها على كلفة الإنتاج للمنتجات الصناعية الجزائرية بسبب ارتفاع نسبة المدخلات الأجنبية.

2-10- ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية: ضعف درجة الاندماج ما بين الفروع وكذا التنمية الضعيفة لنشاطات المقاولات من الباطن، إذ نجد تبعية اتجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التموين بالمدخلات والتجهيزات، كما نجد هناك العديد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها.

الفرع 2- إمكانات وعوائق الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر

1- إمكانات الطاقات المتجددة للاستثمار في الجزائر: تحتوي الجزائر على العديد من الإمكانيات في الطاقات المتجددة سنذكرها كالتالي:

1-1- إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح: تتميز الجزائر بمساحة جغرافية هائلة ، وتعتبر ثان دولة إفريقية بعد السودان من حيث المساحة، وأغلب هذه المساحة هي صحراء لذلك فهي تحتوي على إشعاع شمسي وتيارات ريحية معتبرة.

أ- إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية: تتميز الجزائر بكونها من الدول المنتجة للنفط إذ يشكل النفط مصدر دخلها الرئيسي، حيث وجب عليها توفير مصادر طاقة جديدة غير قابلة للنضوب كالطاقة الشمسية لاعتبار الجزائر ذات طبيعة صحراوية وذات رقعة جغرافية شاسعة كما ذكرنا سلفا، مما يؤهلها لتكون من رواد إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الاستثمار في الطاقات المتجددة ومنها الطاقة الشمسية.

بحيث بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينيات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، وانجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلوواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية السيليسيوم بهذا المركز

الذي كان يحوي أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية، رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا بالجزائر وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، وإن كانت الجزائر قد اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول الى نسبة 5 %خلال سنة 2012 و10 %بحلول سنة 2020، ويهدف تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، ويتمثل الهدف الآخر في المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية مجددة سيما الشمسية منها. وحسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر حيث في كامل التراب الوطني تقريبا 2000 ساعة من الشمس في السنة لتصل أحيانا إلى 3700 ساعة في السنة في مناطق الهضاب العليا والصحراء، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1م^2 تصل إلى 5 كيلوواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي 1700 كيلوواط في الساعة /م^2 في السنة في الشمال، و2263 كيلوواط في الساعة / م^2 في السنة في الجنوب، لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء مشاريع انجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغاوات في منطقة تندوف بالتعاون بين شركة NEAL وبين سوناطراك وسونلغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي لمتيجة)، واستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية، بمنطقة اسكرام التابعة تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا، بالإضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف وتتربع على مساحة 64 هكتارا حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 مترا. كما تمت برمجة محطتين أخريين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة المغير بولاية الوادي بشرق البلاد ومحطة النعامة بولاية البيض بغرب البلاد. وفي الفترة الممتدة بين 2016-2020 كان من المفترض إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بِ 1200ميغاواط، وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغاواط/سنويا ابتداء من 2013.[1]

ب- طاقة الرياح: في الجزائر تتغير طاقة الرياح حسب المناطق، وهذا بالنظر للطبيعة الطبوغرافية والمناخية المتعددة. تمتلك الجزائر رصيد معتدل من هذه الطاقة، حيث تقدر بـ 2 إلى 6 م/ثا. وتتميز المناطق الجنوبية للبلاد بسرعة الرياح أكثر من الشمالية منها، وخاصة في الجنوب الغربي الذي يقدر فيه معدل سرعة الرياح بـ: 4 م/ثا، وتصل إلى 6 م/ثا في منطقة أدرار. إن المناطق الثلاثة المتواجدة في الجنوب الغربي للصحراء (تندوف، عين صالح وأدرار) تبدو الأكثر ملائمة لإنشاء مزارع الرياح لأنها تنفرد وحدها باحتياطي قابل للاستغلال

[1] حدة قروحات، "**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر–**"، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص ص149-156.

الاقتصادي يقارب 24 تيراوط ساعي/سنة (حيث أن الاحتياطي التقني من طاقة الرياح في كامل الجزائر يقدر بـ 172 تيراواط ساعي/سنة منها 37 تيراوط ساعي/سنة قابلة للاستغلال الاقتصادي). ولكن استغلال إمكانيات طاقة الرياح في هذه المنطقة غالبا ما يواجه قيود شديدة ذات طابع اقتصادي وتقني، كبعد المسافة، غياب الاتصال مع المنطقة الممتدة من جباية حتى بسكرة، بالإضافة إلى عنابة.[1]

1-2- إمكانات الطاقة المائية والطاقة النووية في الجزائر: عملت الجزائر على استيعاب تلك التكنولوجيا في مجال الطاقة النووية ،من خلال تعاونها مع بعض الدول مثل: ألمانيا، الأرجنتين وكوريا الشمالية من أجل تنمية استخدامها في الأغراض السلمية خاصة في إنتاج الطاقة الكهربائية من النووي، كما أن الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي أيضا لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي حيث يرتبط إنتاج الطاقة الكهرومائية مباشرة بسقوط الأمطار.

أ- إمكانيات الجزائر من الطاقة المائية: تشكل الطاقة المائية مصدرا محدودا للطاقة في الجزائر لمحدودية المياه والأنهار، رغم كمية الأمطار الكبيرة إلا أنه لا يتم الاستفادة من معظمها نتيجة لضعف قدرة التعبئة وتركز التساقط في مناطق محدودة، بالإضافة إلى النسبة العالية للتبخر، وتبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة 1 %أي 286 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد القليل من السدود من جهة، وإلى عدم استغلال الموارد المتوفرة من جهة أخرى، وتتمركز هذه المنشآت في المناطق الشمالية وتتوزع على: درقينة (بجاية)، إيغيل أمدا (خراطة)، منصورية (جيجل)، إراقن (جيجل)، تيزي مدان (تيزي وزو)، إغزنشبل، غريب، قورايا، بوحنيفية، واد فوضة، بني بهدل، تسالة (ميلة).[2]

ب- إمكانيات الجزائر في الطاقة النووية: تتوفر البلاد حاليا على مفاعلين نوويين " نور" و"سالم "في كل من درارية و عين وسارة مخصصين للاستخدام العالمي بمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما خططت الجزائر استغلال 30 ألف طن من اليورانيوم سنة 2012م، وقد رصدت الحكومة الجزائرية هذه العملية نحو 150مليون دولار، كما أن السلطات تعتزم الاعتماد على مادة اليورانيوم الحيوية في مضاعفة توليد وإنتاج الطاقة الكهربائية مع فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب من خلال الشراكة مع المؤسسات الجزائرية، سيما في منطقتي تمنراست وتندوف، وحتى تتم ترقية حجم الإنتاج الحالي الذي لم يتعد بضعة آلاف من الأطنان، ومن شأن الارتفاع باستغلال اليورانيوم أن يكون له آثار إيجابية على دعم احتياطي الصرف الجزائري، مع ضرورة الأخذ بكل الاحتياطات اللازمة إزاء هذه الطاقة المفيدة و الخطرة جدا في نس الوقت، و التخلص من الاعتماد المفرط للبلد على البترول في شتى صادراته، كما قررت الجزائر بناء عشرة مفاعلات نووية جديدة موجهة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وذلك في سياق استعدادها للبحث عن مصدر إضافي لدعم استغلال هذا

[1] علي العبسي، شيخي بلال، **"واقع وآفاق طاقة الرياح في الجزائر"**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 02، جوان 2018، ص ص301-309.

[2] سلمى صالحي، **"دراسة استشرافية تحليلية لواقع الطاقة المتجددة في الأردن والجزائر"**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد12، 2021، ص ص57-81.

النوع من الطاقة وينتظر أن تشرع الجزائر في إنجاز هذا المشروع في فترة لا تتعدى ثلاث سنوات على أقصى تقدير، نظرا لعدم قدرة مؤسسة سونلغاز على توفري الكمية المطلوبة من الكهرباء، فضلا عن الوضع المالي والاقتصادي غير المريح الذي توجد فيه البلاد في السنوات الأخيرة، وسيتم إنجاز هذه المفاعلات التي تشكل الدفعة الأولى من برنامج تم تسطيره من قبل الجهات المختصة في غضون 20 سنة، بالتعاون مع دول معروفة تتقن هذا النوع من التكنولوجيا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين ،التي سبق للجزائر أن وقعت معها في يونيو عام 2007 على اتفاق يقضي بالتعاون في مجال الطاقة النووية ذات الأغراض السليمة. علما أن الجزائر تستخدم التكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية و الزراعية، وتقوم حاليا بتطوير برنامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية" CEA" لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية. لكن هذه المشاريع تبقى في انتظار صدور القانون المتعلق بالاستعمال السلمي للطاقة النووية،[1] ولقد دعا وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة شمس الدين شيتور ووزير الطاقة والمناجم، مُحَّد عرقاب إلى ضرورة الإسراع في التفكير في تطبيق استراتيجية امثل حول إسهام الإمكانيات النووية في النموذج الطاقوي بالجزائر.[2]

1-3- إمكانات الطاقة الأحفورية وطاقة الحرارة الجوفية: تتمتع الجزائر بإمكانيات لا بأس بها لكل من طاقة الكتلة الحية و الطاقة الجيو حرارية (طاقة الحرارة الجوفية) والتي سيتم إدراجها ضمن هذا العنصر.

أ- الطاقة الأحفورية: طاقة الكتلة الحيوية الجزائر تعتمد على النفايات والفضلات النباتية والحيوانية، والتي تتحلل طبيعيا ويمكن حرقها كوقود. وأنتجت الجزائر عام 2018 من الطاقة الأحفورية ما قيمته 2.165 مليون طن منها 65 مليون طن موجهة للاستهلاك الداخلي ويعتمد إنتاج الكهرباء في الجزائر حاليا على ما نسبته 99%على الطاقة الأحفورية، أما ما يسمى بالوقود الحيوي فتمتل الجزائر مصدرين هامين لهذا النوع من الطاقة: موارد غابية، وموارد طاقوية من النفايات الحضرية والزراعية، بحيث تتربع الموارد الغابية عل حوالي 250 مليون هكتار أي حوالي10% من مساحة الجزائر، وبقدرة إجمالية تقدر بحوالي 37 ميغا طن مكافىء بترولي، مع قدرة استرداد تقدر بنسبة 10%، وأما فيما يخص الموارد الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية والتي لم يتم إعادة تدويرها فهي تقدر ب 5 مليون طن مكافىء بترولي.[3]

ب- الطاقة الجيوحرارية (الطاقة الجوفية): تملك الجزائر إمكانيات من طاقة باطن الأرض الحرارية حيث يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما للحرارة الجوفية، غذ يتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الغربي للوطن، تتجاوز درجة حرارتها 40 درجة وترتفع إلى 98 درجة في

[1] مختارية دين، **"ترشيد استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة –دراسة تحليلة قياسية للطاقة الشمسية في الجزائر–"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2019/2018، ص ص174-175.

[2] الموقع الالكتروني، https://www.aps.dz/ar/economie/107511-2021-05-31-14-57-46، تاريخ الاطلاع 2022/05/24، الساعة 20:15.

[3] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره. ص ص57-81.

حمام المسخوطين بقالمة لتصل إلى 118 درجة ببسكرة، حيث يتم الحصول على أكثر 12 م^3 /ثا، من الماء الساخن والذي تتراوح درجة حرارته ما بين 22 و98 درجة مئوية.[1]

2- عوائق الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر: بعد ملاحظة الإمكانيات الجزائرية للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، وبما أن هناك إقبال كبير للمستثمرين من أجل الاستثمار في هذا القطاع، والقابلية الكبيرة لأفراد المجتمع للتكيف مع هذه الطاقات المتجددة إلا أن هناك عوائق تحول إلى تحقيق الاستثمار في هذه الطاقات النظيفة ومنها:[2]

- مشكل التكوين والكفاءة لا سيما في المجال التكنولوجي حيث ورغم توفر عناصر ذات كفاءة عالية في هذا المجال إلا أنه من الملاحظ اللجوء الى الأطراف الخارجية في المسائل التقنية الرئيسية، كما أن المجال الذي يولى للمهارة المحلية يتمثل بالأساس في الصيانة بالدرجة الأولى، الاهتمام بهذا الأمر من شأنه تقليل تكاليف الاستثمار وكذا تقليص الفترات الزمنية لإنجاز المشاريع وتوفير مناصب الشغل في نفس الوقت؛
- قلة الخبرة كون أن هذا المجال حديث النشأة في الجزائر سيما بشكله الحالي إذا ما قورن بما يتواجد بالدول الصناعية أو بعض الدول النامية؛
- العوائق الإدارية للاستثمار والتي تتمثل في حصول بعض الصعوبات الناجمة عن إجراءات إدارية، تقابل المستثمر خصوصا اذا كان أجنبيا والتي تحصل في بعض الأحيان، أو قانونية من خلال التشريعات التي توجب على المستثمر التزامات تقيده من حريته، إضافة الى قلة التحفيزات الحكومية في هذا المجال إذا ما قورنت بقطاعات أخرى؛
- تشتت الجهد على العديد من مصادر الطاقة المتجددة، وبالتالي عدم استغلال الميزة النسبية للإنتاج والتي ترتكز على نوع أو نوعين من مصادر الطاقة المتجددة، وبالتالي توفير الموارد المالية التي تغطي التكاليف والأعباء والنجاح في تقليل تكلفة إنتاج الواط الساعي، سواء تعلق الامر بالتكلفة التشغيلية أو الكلية؛
- ارتفاع التكلفة الأولية بشكل كبير بسبب غلاء المعدات والأدوات المستخدمة في تحويل الطاقة المتجددة، وكذا وضعها قيد العمل والتشغيل رغم الانخفاض الملحوظ في الطاقة التشغيلية وهذا في مجمل أنواع الطاقات المتجددة، وبالتالي فإن تغطية التكاليف الأولية تطول مدته مما يشكل عامل نفور للمستثمر؛
- صعوبة تكيف الآلات والمعدات المستهلكة للطاقة الأحفورية مع الطاقات المتجددة، حيث أن أغلبها لا يستخدم نفس النوع من الطاقة وصعوبة استبدالها بالمعدات الموافقة للطاقة المتجددة، بسبب التكاليف الناجمة عن ذلك مما يحصر حجم استهلاك الطاقة المتجددة خصوصا مع ارتفاع تكلفتها مع الطاقة الأحفورية ويصعب التحول إليها استهلاكيا؛

---

[1] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص57-81.

[2] عبد الرحيم بلبالي وآخرون، "**مستقبل الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر في ظل الإمكانيات والمعطيات المتاحة**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2020، ص ص453-470.

- تركيز المستهلك على عنصر التكلفة دون الأخذ بعين الاعتبار إيجابيات الطاقة المتجددة من نظافة الطاقة والحفاظ على بيئة البلد وغيرها، بسبب ضعف الوعي البيئي والمجتمعي للمستهلك مقارنة بالعنصر المالي؛
- مشكل النقل للطاقة الناتجة عن استغلال مصادر الطاقة المتجددة، كون أن المصادر المستغلة متواجدة في مناطق وأقاليم دون أخرى، يقتضي توسيع شبكة النقل، وبالتالي ازدياد تكلفة الاستغلال والتكلفة الكلية التي سوف تُصعب عملية التسويق باعتبار السعر السائد في السوق الناتج عن استغلال الطاقة التقليدية.

المطلب03: أهمية قطاع الصناعة والطاقات المتجددة في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعة وقطاع الطاقات المتجددة من أحد البدائل المتاحة أمام الجزائر خارج قطاع المحروقات لما يوفرانه من مصدر للدخل، ومناصب للشغل، وطرق تسهيل لتطوير النشاطات الاقتصادية الباقية.

الفرع 1- أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري

بعد ما مرت به الجزائر بعد الأزمة النفطية الأخيرة ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يعتبر بمثابة مصدر للتمويل، لذلك وجب على الدولة الجزائرية وجوب البحث عن بدائل أخرى ووجوب تبني سياسة التنويع الاقتصادي للرفع من قيمة مصادر تمويل الخزينة العمومية لتطوير اقتصادها، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ويعد القطاع الصناعي وقطاع الطاقات المتجددة من ضمن هذه البدائل فهما مفتاح نمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما له من دور فعال في رفع مستوى الإنتاج وتوليد الدخل، وتوفير مناصب عمل وإلى غير ذلك.

1- مساهمة قطاع الصناعة الناتج المحلي الإجمالي: إن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، لذلك يجب أن يكون هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الجدول التالي سنتطرق إلى تطور القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 4-10: تطور القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة (%)	44.25	42.31	35.66	34.87	37.40	39.60	37.41	20.30

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

يشير الجدول رقم 45 أن أداء الصناعة الوطنية ضعيفا ودون المستوى المطلوب والمسطر عليه، مقارنة بالفرص والتحديات الهائلة التي وضعتها الجزائر للنهوض بذا القطاع، بحيث عرفت القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة بحيث كانت أكبر نسبة سنة 2013، وأدنى نسبة سنة 2016، إلا أن النسبة المنخفضة جدا كانت سنة 2020 وهذا بسبب أوضاع صحية لا اقتصادية.

ويبقى القطاع الصناعي نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، بحيث أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضعيفة ومتذبذبة، على الرغم من اعتباره المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي.[1]

2- ساهمة قطاع الصناعة في التشغيل: من شان هذا المتغير أن يكون ذا تأثير واضح على القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الآتي يبين تطور نسبة العاملين في قطاع الصناعة من إجمالي العاملين:

الجدول رقم 4-11: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل للفترة (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التشغيل (%)	30.80	30.86	30.99	30.96	30.99	30.81	30.73

المصدر: بيانات البنك العالمي

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 46 أن نسبة التشغيل خلال فترة الدراسة تعد مستقرة، وحسب بيانات السنوات الفائتة فإن نسبة التشغيل في القطاع الصناعي بالجزائر قد عرف ارتفاعا بسبب الامتيازات والسياسيات التحفيزية التي تم منحها للعاملين في هذا القطاع.

فالسياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة حققت قفزة نوعية في قطاع الصناعة، بحيث تم إضفاء حركة كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمح إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إطار هذه الاستراتيجية تولت الدولة بعض الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، على غرار الكيمياء، البتروكيمياء، الصناعات الكهربائية، الحديد، الصلب، التعدين، الصناعة الغذائية، وفي الأخير، الصناعة التحويلية، كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي.[2]

3- مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية: يعتبر التوجه نحو التصدير من بين الخيارات الاستراتيجية التي تحظى باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم، ويرجع الاهتمام الكبير بتنويع الصادرات والتوجه نحو تنمية وتطوير الأنشطة التصديرية في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية إلى العلاقة

[1] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، **"السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 28، العدد 01، اوت 2012، ص ص308-344.

[2] رفيقة صباغ، **"استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، ص ص1-20.

الطردية بين نمو الصادرات وتطور الإنتاجية، زيادة عن مساهمة الصادرات في توفير العملات الأجنبية والتأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين على المدى الطويل بشكل متزايد ومستمر. كما أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تكون إيجابية كلما اتسم معدل نمو الصادرات بالارتفاع عبر الزمن وتزايدت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الإنتاجية المتطورة. زيادة عن ذلك فإنه ينتج عن استراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات فتح أسواق جديدة للمنتوجات المحلية مما يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج، وبما أن الصادرات غالبا ما تتحقق تحت ضغوطات قوى المنافسة فإن الصناعات الموجهة نحو التصدير تستخدم طرق إنتاج أكثر كفاءة وبالجودة المطلوبة وفق المقاييس الدولية مما يمكنها من الصمود على مواجهة المنافسة الحادة في الأسواق العالمية. من أجل تحليل مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات على اختراق الأسواق الأجنبية.[1]

والجدول أدناه يوضح مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات:

الجدول رقم 4-12:نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات للفترة (2013-2021)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (%)	2.44	3.84	4.80	4.37	4.01	5.37	4.09	5.87	9.02

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

يتضح لنا من هذا الجدول أن الجزائر سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسبا تتراوح بين 2.44% إلى 9.02%، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2013 أو قبلها بقليل وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الهام والأساسي في التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة وخلق الثروة.[2]

4- تطور الاستثمارات الصناعية في الجزائر: تحتل الاستثمارات الصناعية المصرح بها في الجزائر نسبة معتبرة من إجمالي الاستثمارات، كما أن المبالغ المخصصة للمشاريع الصناعية كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أن

[1] سليم مخضار، "**تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL)**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص ص207-222.

[2] سليم مخضار، "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2017-2018، ص176

نسبة تنفيذها ضئيلة جدا، وفي الجدول أدناه سنوضح المشاريع الاستثمارية الصناعية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار لسنة 2021:

الجدول رقم 4-13: المشاريع الاستثمارية الصناعية المصرح بها لسنة 2021

	عدد المشاريع	النسبة	المبالغ المخصصة	النسبة
المشاريع الكلية	61910	%100	15573155	%100
المشاريع الصناعية	14106	%22.78	918709	%59

Source : Ministère de l'Industrie , Bulletin d'information Statistique de la PME, N°39, p17.

الفرع 2- أهمية قطاع الطاقات المتجددة في الاقتصاد الجزائري

لقد بات البحث عن خيار استراتيجي طاقوي بديل أمرا ملحا بالنسبة للجزائر خاصة وأن الوقود الأحفوري ما هو إلا موردا ناضبا، فكانت الطاقات المتجددة هي السبيل الأفضل للتقليل من نسبة الاعتماد الكلي على الثروة النفطية، وعلى هذا الأساس عملت الجزائر كغيرها من الدول على تطوير طرق جديدة من أجل استخدام فعال للطاقة، وتسخير الإمكانات من أجل الحصول على الطاقة، وخلق نظام طاقوي قابل للاستمرار والتجدد وقادر على تلبية احتياجات الجيل الحالي والمستقبلي.

5- سياسات للطاقات المتجددة في الجزائر: تعمل الجزائر كغيرها من الدول منذ سنة 1988على تبني استراتيجية إحلال موارد الطاقة غير المتجددة بالموارد المتجددة، بغرض تحقيق التنويع الطاقوي الذي من شأنه سيكون له علاقة بالتنويع الاقتصادي ككل وهذا لمساهمة قطاع الطاقات المتجددة في ترقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال بعض السياسات التي تتجسد من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات:

5-1- الإجراءات القانونية: تم تأطير السياسة الوطنية للطاقات المتجددة في الجزائر بمجموعة من القوانين منها:[1]

- القانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 – 2002؛
- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الأنابيب؛

[1] أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص145.

- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛
- باستثمارات ومشاريع للطاقة المتجددة؛
- القانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-33 المتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره.

كما يتم تنفيذ الإجراءات عن طريق مجموعة من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث المتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-14: أهم المؤسسات ومراكز البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر

- مراكز البحث العلمي
• مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER)؛ • وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES)؛ • وحدة تطوير تكنولوجية السيليسيوم (UDTS)؛ • مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز (CREDEG)؛ • وحدة البحوث التطبيقية في الطاقة المتجددة (GHARDAIA URAER)؛ • وحدة بحوث الطاقة المتجددة في الوسط الصحراوي (URERMS).
- هيئات ومؤسسات ذات طابع خدماتي
• الدراسات والإنجازات في مجال الطاقة المتجددة (ER2) التابعة لـ (CDER)؛ • الشركة الجزائرية للطاقة الشمسية (ASC)؛ • استشارات دراسات الطاقة المتجددة والبيئة (C3E-CEERE)؛ • الطاقة المتجددة والمستدامة (KENERGY).
- هيئات ومؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري
• الوكالة الوطنية لتعزيز وترشيد استخدام الطاقة (APRUE)؛ • الجزائر الجديدة للطاقة (NEAL)؛ • شركة توليد الطاقة لشبكات الجنوب المعزولة والطاقة المتجددة (SKTM).

المصدر: أسماء بللعما ، مرجع سبق ذكره، ص 146.

5-2- الإجراءات التحفيزية: تعتمد الجزائر على مجموعة من الإجراءات التحفيزية والجبائية من أجل ترقية وتشجيع قطاع الطاقات المتجددة من بينها:[1]

- -يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار؛
- يمكن منح امتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة؛
- زيادة على ذلك، تستفيد هذه الأنشطة و المشاريع من الامتيازات المنصوص عليها في إطار التشريع و التنظيم المتعلقين بترقية الاستثمار وكذا لصالح الأعمال ذات الأولوية؛
- تقديم دعم لتغطية التكاليف الناجمة عن نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء للمستثمرين بمجال الطاقات المتجددة؛
- إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بدون فوائد وضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

6- المشاريع التي تم إنجازها في الطاقات المجددة بالجزائر: لقد حققت الجزائر عدة مشاريع في مجال الطاقات المتجددة نذكر منها:[2]

- حسب الدليل الوطني للطاقة المتجددة لسنة 2007 تم تركيب 2353 وحدة للطاقة المتجددة، موزعة حسب المصدر والاستعمال؛
- الحقل الشمسي الذي يغطي مساحة 2381745 كلم^2 وأزيد من 3000 ساعة شمسية سنويا وهو الأهم في حوض البحر المتوسط كله بحجم 169440تيراواط/ساعة سنويا. ويصل المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلة إلى 1700 كيلو واط/س للمتر المربع الواحد سنويا بالمناطق الساحلية وفي مناطق الهضاب العليا، بينما 2650 في الصحراء؛
- قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سونطراك، سونلغاز ومجموعة سيم، يتعلق الأمر ب NEAL (نيو اينارجي ألجيريا 2002) وتتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي؛
- -دشنت الجزائر في 14 جانفي 2011 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة (حاسي الرمل) جنوبي العاصمة الجزائرية في إطار الشراكة بين شركة (نيال) الجزائرية والشركة الإسبانية (أبينير) لاستثمار نحو 350 مليون اورو، حيث يعتبر أكبر حقل غازي في إفريقيا، وتبلغ إنتاج هذه

[1] قطاع الطاقات المتجددة، الموقع الالكتروني، http://www.and.dz/index.php/ar/، تاريخ الاطلاع 2022/06/01، الساعة 23:39.

[2] وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر-**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013، ص161.

المحطة 150 ميغاواط منها 120 ميغاواط يتم إنتاجها بواسطة الغاز و30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية وهي متصلة بالشبكة الكهربائية الوطنية، وتغطي المحطة مساحة 64 هكتارا حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 مترا؛

- تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في 4 ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية؛
- أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في2009؛
- إنجاز 22 محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية من طرف شركة الكهرباء والطاقات المتجددة فرع سونلغاز في الهضاب العليا والجنوب بقدرة إجمالية 343 ميغاواط، ووحدة لنظام خاص "أوراس سولار "لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 30 ميغاواط؛
- بالنسبة للطاقة المائية، فنسبة قدرات الري لحظيرة الإنتاج الكهربائي هي حوالي 286 جيغاواط، وترجع هذه الاستطاعة للعدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة؛
- تم تزويد 18 قرية بالجنوب الجزائري بكهرباء الطاقة الشمسية، تطبيقا للبرنامج الوطني لتنمية طاقة الجنوب،
- وكذا فك عزلة الكثير من البيوت في جنوب الجزائر.

7- المشاريع قيد الإنجاز للطاقات المتجددة في الجزائر: من بين المشاريع التي تعد قيد الإنجاز وتسعى الجزائر لتجسيدها في أرض الواقع بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة نجد[1]:

– مشروع ديزرتيك: وهو مشروع دولي له علاقة بالجزائر ويتمثل هذا المشروع في إقامة شبكة مترابطة يتم تزويدها من خلال محطات شمسية تمتد من المغرب إلى السعودية، مرورا بالجزائر وتونس وليبيا، وتقوم هذه المحطات بتوليد وانتاج الطاقة الشمسية وتصدير الجزء الأكبر منها عبر كابلات بحرية لنقل التيار الكهربائي باتجاه أوروبا بهدف استغلال القدرات الطاقوية غير الأحفورية لاسيما الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء وتوفير نسبة 05% إلى 20% من حاجيات السوق الأوروبي من الكهرباء. ولقد اعتمد القائمون على هذا المشروع على تقديرات تفيد أن كل كيلومتر مربع من المناطق الصحراوية يتلقى سنويا طاقة شمسية تعادل 1.5 مليون برميل يوميا من النفط، وأشارت التقديرات الأولية لأصحاب المشروع عام 2009 إلى أن تغطية 0.3% من 40 مليون كيلومتر مربع من الصحراء محطات توليد الكهرباء يسمح بتغطية حاجيات الكرة الأرضية، أي حوالي 18000 تيراوات سنويا، يضاف إليها إمكانية إنشاء مئات الآلاف من مناصب الشغل في المنطقة، حيث تقرر الاعتماد بصورة كمية على الخبرات المحلية، وأشارت تقديرات المركز الفضائي الألماني إلى

[1] سارة جوبر، مداح عبد الهادي، **"واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 06، 2021، ص ص94-115.

أن شبكة بمثل هذا الحجم يمكنها قبل عام 2025 أن توفر أكثر من 50 %من حاجيات الطاقة الكهربائية للمنطقة ككل، أي أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع ب 400 مليار يورو.

– **مزرعة الرياح بالجزائر**: تقرر تشييد أول مزرعة رياح بالجزائر، بطاقة تقدر ب 10ميغاواط بأدرار؛ ولقد وكلت مؤقتا للمجمع CEGELEC المشترك بين فرنسا والجزائر إذ اقترح أفضل عرض في المناقصة المفتوحة بخصوص هذا المشروع.

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر (رؤية استشرافية)

فرضت الأزمة النفطية على الجزائر ضرورة التوجه نحو نموذج التنويع الاقتصادي، بحيث يهدف هذا النموذج إلى محاولة تغيير نموذج النمو الذي يعتمد على قطاع المحروقات إلى نموذج جديد يعتمد على بدائل أخرى حقيقية منتجة للثروة، من خلال منح فرصة لكل من قطاع الزراعة، الصناعة، السياحة، الطاقات المتجددة.

كما أن نموذج التنويع الاقتصادي يمثل فرصة لترشيد النفقات العامة وتوجيهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني،

إن نجاح نموذج التنويع الاقتصادي المصدر من طرف الدولة مرتبط بوجود رؤية استشرافية للقطاعات التي يمكن أن تُكون قيمة مضافة وصادرات مختلفة في ظل الإمكانات والمقومات التي تميز كل قطاع، كما أنه لا يتحقق ذلك إلا بالصرامة وفي تطبيق وتجسيد هذا النموذج في الواقع لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

من خلال ما سبق وبعد التأكد بعد وجود تنويع اقتصادي في الاقتصاد الجزائري، أصبح من الواجب اتخاذ قرارات وحلول بديلة للخروج من التبعية النفطية عن طريق الاستثمار في القطاعات التي تشكل قيمة مضافة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي كالسياحة والطاقات المتجددة إضافة إلى تطوير قطاع الصناعة والزراعة.

المطلب 01: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول عام 2030، من أجل الوصول إلى حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، وذلك في ظل وضع اقتصادي متردي يتميز بالهبوط الكبير لأسعار النفط وما أسفر عنه من ضعف كبير في أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، حيث انخفضت الإيرادات النفطية فزاد تدهور وضع المالية العامة وحدث استنفاذ شبه تام للوفورات العامة من أجل تمويل عجز الميزانية الكبير، وتحول رصيد الحساب الجاري تحولا حادا إلى العجز، تزامنا مع انكماش الاحتياطات الرسمية.

أمام هذه الأزمة وتجنبا للمزيد من التدهور والتباطؤ الاقتصادي، تبنت الجزائر نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة، ومن جهة أخرى يقوم على سياسة التنويع.

لذلك سنحاول أن نضع محتوى ومضمون النموذج الاقتصادي الجديد وأهم مبرراته ومرتكزاته.

الفرع 1- مبررات وتعريف النموذج الاقتصادي الجديد وأهم مرتكزاته

لجأت الجزائر لوضع أسس جديدة للنمو الاقتصادي بعد انخفاض اسعار للبترول في السوق الدولية، وهذا بهدف تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير هيكل الصادرات، وزيادة فرص الاستثمار.

1- مبررات النموذج الاقتصادي لدعم النمو: لقد كان لانخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية منذ بداية سنة 2014 تأثير على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت المؤشرات الآتية:[1]

- تحمل الميزان التجاري عجزا هاما بلغ أزيد من 20 مليار دولار سنة 2016 وعجزا مستمرا لميزان المدفوعات بلغ أزيد من 26 مليار دولار سنة 2016؛
- انخفاض احتياطات الصرف من 193 مليار دولار في ماي 2014 إلى 105 مليار دولار في جويلية 2017؛
- إن تراجع الجباية النفطية، أدى إلى تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50 في المائة، وبالتالي استهلاك مجمل ادخار الخزينة العمومية الذي كان يحتضنه صندوق ضبط الإيرادات منذ فيفري 2017؛
- انخفاض رخصة برنامج الاستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاثة الأخيرة من 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى 1900 مليار دينار سنة 2016 و1400 مليار دينار سنة 2017؛
- تقليص في الإنفاق العمومي على الاستثمار والتجهيز، وذلك بفعل الانخفاض الجذري في الموارد المالية للدولة، الذي ترتب على انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

إن استمرار عجز كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والخزينة العمومية وانخفاض احتياطات الصرف، أثر سلبا على الوضع الاقتصادي في الجزائر.

2- تعريف النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو: يمكن تعريفه على أنه برنامج يحتوي على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنويع الاقتصادي، والخروج من التبعية البترولية، والذي أُعلن من طرف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016، وصادق عليه مجلس الوزراء في 2016/07/26، بحيث يرتكز من جهة على مقاربة الموازنة لتغطية الفترة (2016-2019)، ومن جهة ثانية يقوم على آفاق للتنويع وتحول بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية 2019، وتتمثل في:[2]

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية جزء كبير من النفقات؛

---

[1] مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، رئاسة الجمهورية، 2017، ص ص02-20.

[2] عبد الوهاب بوكروح، **"توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع"**، على الموقع الالكتروني، https://www.aljazairalyoum.dz/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/18، الساعة 16:54.

- تقليص محدود لعجز الخزينة في حدود سنة 2019؛
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

أما الشق الخاص بالتنوع وتحول بنية الاقتصاد الوطني حدد النموذج مجموعة من الأهداف الدقيقة والمتمثلة في:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة (2020-2030)، بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2 إلى 3 مرات خلال نفس الفترة (حوالي 11500 دولار في سنة 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2030)؛
- تحديث القطاع الزراعي بما يمح للوصول إلى تحقيق اهداف الاكتفاء الذاتي للغذاء، وتنويع الصادرات، إلى جانب التنويع الطاقوي الذي يسمح إلى بخفض معدل نصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في سنة 2015 إلى 3% سنة 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

وقد انقسمت مراحل النموذج إلى ثلاث مراحل وذلك من أجل تمكين الجزائر للتحول إلى دولة ناشئة في غضون العشرية القادمة:

- ✓ مرحلة الإقلاع (2016-2019): وهي مرحلو ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة؛
- ✓ مرحلة التحول (2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد؛
- ✓ مرحلة الاستقرار (2026-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

3- مرتكزات النموذج الجديد لدعم النمو: يتركز النموذج الاقتصادي الجديد على جانبين أساسين وهما المالية العامة، والتنويع الاقتصادي، بحيث يتمحور الجانب الأول على تحسين الإيرادات العادية ورفع حصيلتها إلى مستوى معتبر مقارنة بالجباية النفطية مع التركيز على ترشيد النفقات، أما الجانب الثاني فيتمحور حول التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، ودعم القطاعات التنافسية خاصة الزراعة، الصناعة، السياحة. إضافة لهذين الجانبين هناك الجانب التكميلي والذي يهدف لتحقيق الاستدامة الخارجية وتقليص الفجوة بين الصادرات والواردات خارج المحروقات والتي ترتكز أساسا في الاعتماد وتفعيل البرنامج الطاقوي لإنتاج الطاقة المتجددة بهدف تقليص الاستهلاك والاعتماد على الموارد الهيدروجينية.

وممكن توضيح هذه المرتكزات في الشكل التالي:

الشكل رقم 4-8: مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد

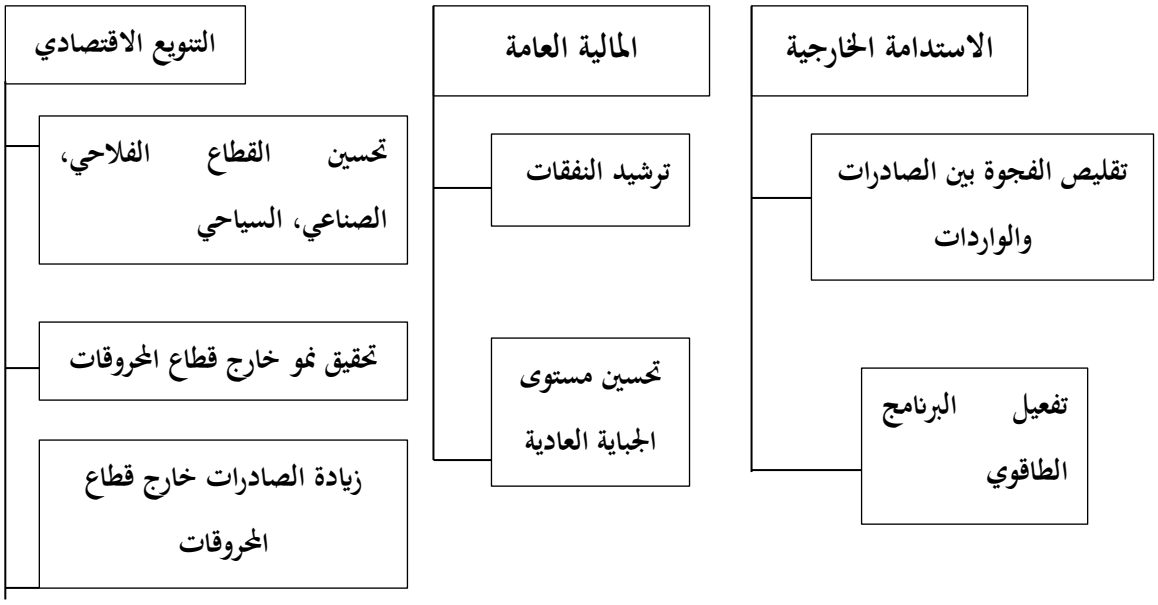

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مضمون النموذج الاقتصادي.

ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من النموذج يجب توافر عوامل أساسية التي يجب أن يرتكز عليها النموذج ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:[1]

3-1- تطوير نظام الاستثمار: لتحقيق الأهداف المرجوة في حدود سنة 2030، يتطلب إصلاحات كثيرة فيما يخص تطوير الاستثمار والقوانين الخاصة به، وتتمحور الإصلاحات حول تحسين كفاءة الاستثمار العامة والرفع من جودة البنى التحتية، ومحاولة تنويع مصادر تمويل المعدات من أجل ضمان أريحية في الصندوق الوطني للمعدات من أجل تخفيف العبء عليه، وكذا محاولة إعطاء الأولوية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعداد آلية تنظيمية للإشراف عليها من خلال سن قوانين ومراسيم.

3-2- إصلاح النظام المصرفي: وذلك من خلال تحديث المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك والرفع من مستوى جذب المدخرات وتوفير سيولة أكبر في هذا النظام مع تعزيز قدرات إدارة المخاطر لا سيما مخاطر الائتمان ومخاطر الصرف الأجنبي.

3-3- تشجيع المقاولة وإنشاء المؤسسات: إن تشجيع الفكر المقاولاتي وإنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أهم الاستراتيجيات التي تدعم نجاح هذا النموذج، كون هذه المؤسسات أثبتت نجاحها في الكثير من الدول خاصة في لقضاء على البطالة وتوفير مناصب العمل، وكذا المساهمة في الناتج المحلي

[1] Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), Ministère Des Finances, Juillet 2016, P 2

الإجمالي، وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يخدم أهداف هذا النموذج خاصة فيما يتعلق بالجزء الخاص بالتنويع الاقتصادي، والخروج من التبعية التامة لقطاع المحروقات.

3-4- الملاءة الخارجية: والتي تكون من خلال الخروج من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، ومحاولة تفعيل الموارد الطاقوية الأخرى، من أجل خفض الاستهلاك الطاقوي من جهة وكذلك تنشيط القطاعات الأخرة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

الفرع 2- التجسيد الفعلي للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو

يعتبر تجسيد مضمون النموذج على الواقع، وتحقيق ماهو متوقع تحديا كبيرا، ويتطلب تظافر جهود جميع الجهات سواء من الناحية المالية الاقتصادية وحتى السياسية.

1- جانب المالية العامة: كما جاء في محتوى البرنامج فإن هذا النموذج يعتمد على تحسين الإيرادات العادية مقارنة بالإيرادات النفطية، وكذا ترشيد النفقات العامة من أجل التخفيف من عجز الميزانية في غضون ثلاث سنوات أي في سنة 2019.

ومن خلال الجدول أدناه سنتطرق إلى مدى تحسين بإيرادات الجباية العادية في ظل انخفاض إيرادات الجباية النفطية:

الجدول رقم 4-15: حجم الإيرادات النفطية والإيرادات العادية للفترة (2013-2019)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات النفطية	3678.1	3388.4	2373.5	1682	2200	2776	2714
الإيرادات العادية	2279.4	2349.9	2729.6	3064	3435.4	3938	3793

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

من خلال الجدول رقم 50 نلاحظ الارتفاع المحسوس في إيرادات الجباية العادية بحوالي 1200 مليار دينار جزائري بين سنتي 2015 و2018 وهو ما يبين لجوء الدولة إلى تحسين نظامها الجبائي والضريبي من خلال عصرنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهرب والغش الجبائيين، ومن جهة أخرى الرفع من مستوى بعض الضرائب والرسوم وكذا اللجوء إلى ضرائب جديدة، كما تراجعت إيرادات الجباية النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط.

أما الجدول الموالي فسنوضح حجم رصيد الميزانية العامة للدولة:

الجدول رقم 51: رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2013-2019)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات الميزانية	6092.5	6995.7	7666.3	7297.5	7282.6	8627	8557
إيرادات الميزانية	5957.4	5738.3	5103.1	4746	5635.4	6714	6507
رصيد الميزانية	135.1-	1257.4-	2563.2-	2551.5-	1647.2-	1913-	2250-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

من خلال الجدول رقم 51 أن حجم رصيد الميزانية قد تأثر بتراجع إيرادات الجباية النفطية، بحيث أن بانخفاضها تعاظم عجز الميزانية خلال فترة الأزمة 2014، فالرغم من ارتفاع إيرادات الجباية العادية إلا أنها لم تستطع تغطية النفقات العامة التي ارتفعت سنة 2018 إلى 7732.1 مليار دينار جزائري من بينها حوالي 1800 مليار دينار جزائري إعانات اجتماعية.

أما من حيث رصيد الميزانية فقد تقلص حتى سنة 2017 بسبب الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات، لكن مع نفاذه نهاية سنة 2017 تفاقم عجز الميزانية.

2- جانب دعم المقاولاتية والجهاز المصرفي: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي متنفس فعال من أجل تنويع الاقتصاد وتفعيل دورها في ترقية الصادرات خاصة مع قرار الحكومة منع استيراد 900 سلعة ومنح امتيازات أمام القطاع المحلي لرفع مستوى انتاجيته، وحسب الجدول أدناه يتبين لنا ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات:

الجدول رقم 4-16: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب النشاط ونسبتها من إجمالي المؤسسات

النشاط	عدد المؤسسات 2017	النسبة	عدد المؤسسات 2018	النسبة	عدد المؤسسات 2019	النسبة
الزراعة	6392	%1.07	6877	%1.09	7368	%0.63
الهيدروكربونات، الطاقة والمناجم	2843	%0.48	2936	%0.47	3035	%0.26
البناء والأشغال العمومية	177727	%29.83	182477	%29.05	188290	%16.06
الصناعات التحويلية	92804	%15.58	182477	%29.05	102128	%8.71
الخدمات	92804	%15.58	97728	%15.56	602755	%51.43
المجموع	595810	%100	628219	%100	903576	%100

Source: Ministère de l'Industrie , Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33;37; p13.

من خلال الجدول نلاحظ التوجه الضعيف نحو قطاع الزراعة، بحيث تشكل المؤسسات الناشطة في هذا القطاع سوى نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ما يشكل للجهات الوصية تحديا كبيرا من أجل تحفيز الاستثمار في هذا القطاع من أجل تنميته والرفع من قدراته من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

أما بالنسبة لإصلاح الجهاز المصرفي فيتم من خلال زيادة كفاءته في استقطاب الموارد وكذا تمويل الاقتصاد وتفعيل الجهاز المصرفي الخاص الذي مزال بعيدا عن التمويل.

الجدول رقم 4-17: هيكل الموارد المجمعة والقروض الموزعة

الوحدة (مليار دينار جزائري)

الودائع والقروض/ السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	8710.4	10001.7	9579.7	9319.1	10657.7	11709.9	11062
القروض الممنوحة	5156.3	6504.6	7277.2	7909.9	8880	9976.3	10857.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2016-2017-2019-2020.

يشكل التمويل البنكي الذي أساسه القروض ما نسبته 87% قروض من البنوك العمومية، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد فبلغت إجمالي القروض ما نسبته 13% والتي ترتكز أساسا على القروض الممنوحة للأسر والشركات الخاصة.

المطلب 02: آفاق القطاعات البديلة لقطاع المحروقات

بعد دراسة مقومات وأهمية كل من القطاعات التالية: (الزراعة، السياحة، الصناعة، الطاقات المتجددة) في الاقتصاد الجزائري وخصائص الاستثمار في كل قطاع، سنتطرق إلى آفاق هذه القطاعات في الاقتصاد الجزائري، وماهي سبل تفعيل كل قطاع للنهوض بالتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الفرع 1- آفاق قطاع الزراعة

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك بحلول الألفية الثالثة قامت الجزائر بمحاولة تطوير القطاع الزراعي، بالاعتماد على استراتيجية التنمية الزراعية التي بدأت العمل بها بداية من 2000، وذلك عبر برامج متنوعة تتمثل فيما يلي:[1]

1- المخطط الوطني للتنمية الزراعية (2000-2004): يعتبر هذا المخطط وسيلة لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة الهادفة لتحديث وزيادة الفعالية الاقتصادية والإيكولوجية لقطاع الفلاحة، بحيث يهدف إلى ترقية التنافسية للزراعة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يسمح بتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2008): كان الهدف منه إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المهمشة.

3- برنامج التجديد الزراعي والريفي (2009-2014): وهو برنامج يؤكد على الهدف الأساس الذي تتبعه السياسة الفلاحية للجزائر، والمتمثل في الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.

4- الاستراتيجية الزراعية في الجزائر (2016-2025): قامت الجزائر خلال السنوات الماضية بالعديد من الجهود الرامية إلى تحسن الأوضاع الزراعية على مستوى الوطن، بحيث سخرت مجموعة من الباحثين الذين قاموا بدراسات حول مستقبل وآفاق هذا القطاع في الجزائر، وتجلت هذه المجهودات برسم استراتيجيات وسياسيات في المجال الزراعي،[2] وهذا ما يبينه الشكل التالي:

---

[1] أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص141.

[2] خيضر خنفري، بورنيسة مريم، "**واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي كمحك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ص ص01-12.

الشكل رقم 4-9: الاستراتيجية الزراعية الجديدة في الجزائر (2016-2025)

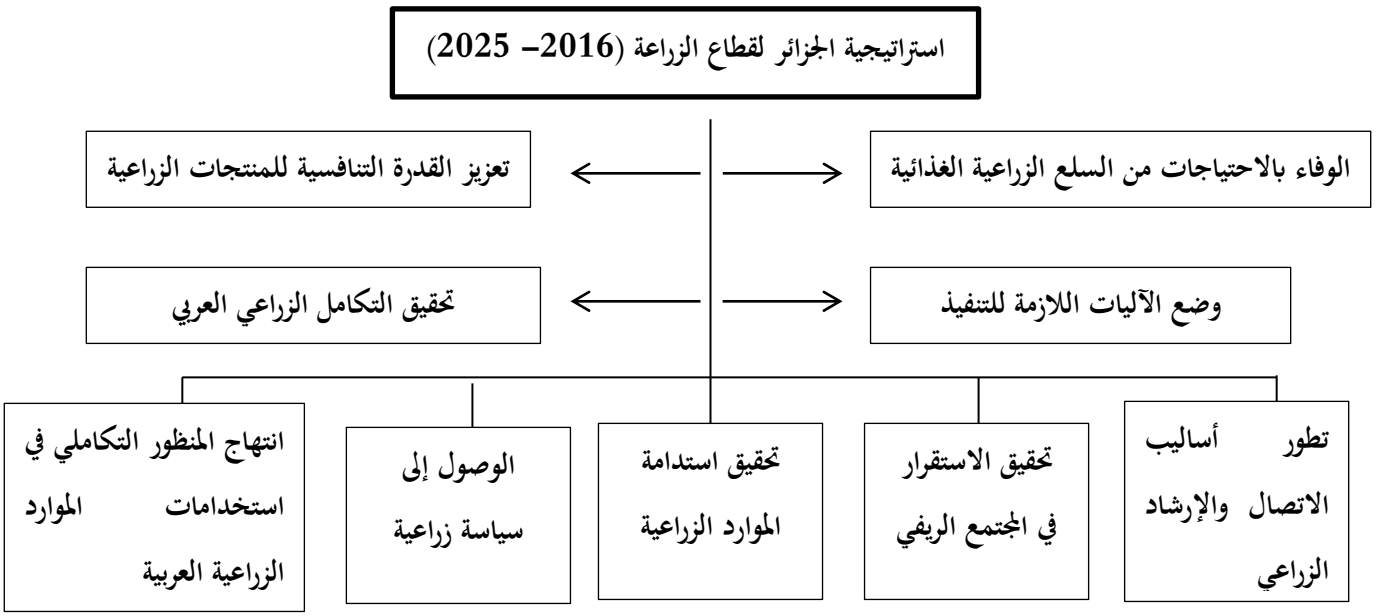

المصدر: خيضر خنفري، بورنيسة مريم، "**واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي كمحك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ص ص01-12.

الفرع 2- آفاق قطاع السياحة

إن الجزائر اليوم تعمل أكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية، والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية في العالم، مثلما فعله جيراننا التونسيين والمغاربة، وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصد سياحي عالمي، خاصة وأن القطاع السياحي الوطني يملك في جعبته قدرا ما يجعله قادرا على تحقيق أكثر حتى من الأهداف المنتظرة. ولتحقيق وتفعيل وتجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لآفاق عام 2030.

1- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: لقد تم في سنة 2008 صياغة استراتيجية جديدة حول تطوير قطاع السياحة في الجزائر آفاق 2030في شكل مخطط يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)، بحيث يشكل هذا المخطط الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى المتوسط والمدى الطويل في إطار التنمية المستدامة، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي يبرر الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوي البلد بالنسبة للخمس سنوات القادمة.[1]

[1] عامر عيساني، "**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2009، ص.127.

2- أهداف المخطط: للمخطط خمسة أهداف نذكرها كالآتي:[1]

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي؛
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات،...)؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

3- الأقطاب السياحية للمخطط: تم من خلال هذا المخطط تقسيم الجزائر إلى سبعة أقطاب سياحية وتتمثل في:[2]

- القطب السياحي للامتياز شمال الشرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة؛
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، بليدة، عين الدفلى، الشلف، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية؛
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان؛
- -القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة؛
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار؛
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير (الطاسيلي ناجر): إليزي، جانت؛
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهقار، تمنراست.

ولهذه الأقطاب السياحية السبعة خمسة أهداف رئيسية هي:[3]

- -سهيل التنافسية، الجاذبية واستمرارية الأقاليم؛
- التطوير وفقا لميزاتهم: سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والتجوال، السياحة العلاجية الصحية والرفاهية، الساحة الثقافية والتعبدية، السياحة النوعية؛
- السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية وبتكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على كامل تراب القطب؛
- إشراك السكان المحليين؛

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الكتاب 01، " **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**"، جانفي 2008، ص ص22-23.

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الكتاب 01، " **الأقطاب السياحية السبعة** للامتياز (pdt) جانفي 2008، ص 06.

[3] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الكتاب 01، " **الخطة الاستراتيجية: الديناميكيات الخمس وبرامج العمل السياحية**" جانفي 2008، ص ص22-23.

- ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.

4- المشاريع والفنادق السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030: يقدر عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط بنحو 80 مشروع موزعة على الأقطاب السياحية السبعة، استحوذ فيها القطب السياحي شمال وسط على أكبر عدد والذي قدر بنحو 32 مشروع، ثم القطب شمال شرق بحوالي 23 مشروع، ويليه شمال غرب ب 18 مشروع، أما جنوب غرب (الواحات) فقد تحصل على 04 مشاريع، ومشروعين هي حصة التوات والقرارة، والهقار كان نصيبه مشروع واحد، أما الطاسيلي فلم يستفيد من أي مشروع، وما يلاحظ أن هذا المخطط قد أهمل وبدرجة كبيرة تنمية السياحة في الجنوب رغم ما يزخر به هذا الأخير من مؤهلات.

وفي الجدول التالي سنوضح أهم الأهداف المنجزة والجديدة للمخطط:

الجدول رقم 18: ملخص نتائج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

المؤشرات	2008/12/31	تقييم الإنجازات			الأهداف 2030
		سنة 2015	سنة 2016	سنة 2018	
عدد المؤسسات الفندقية/ عدد الأسرة	1147 م ف/ 85876	1195 م ف/ 102244	1231م ف/ ف/ 107420	1289م 112264	360000
عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة	200000	305453	299017	300723	900000
عدد السياح الأجانب	511000	1083121	1712322	1375108	11 مليون سائح
عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج	1100236	626873	719732	742410	
الإيرادات السياحية بالمليون دولار	215	304	209	140.5	8800
النفقات السياحية بالمليون دولار	380.7	677	475	580	
مساهمة السياحة في PIB	%1.7	%1.3	%1.6	%2	%6-5
عدد الوكالات السياحية	112	1643	2041	2378	/
عدد المنخرطين في مخطط الجودة (مؤسسات ومشاريع سياحية)	38	421	429	446	/
عدد المشاريع التي وافقت عليها لجنة تقييم المشاريع	457 مشروع	504 مشروع	460 مشروع	1946 مشروع	/

Source: Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT), 2019, p 8

بعد اللقاءات التي تمت من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وجميع الفاعلين في القطاع السياحي في أكتوبر 2018 لغرض تقييم تنفيذ المخطط التوجيهي للتنمية السياحية للفترة 2018/2008 وبالنظر إلى النتائج المحققة تم تحديد أهداف المخطط آفاق 2030 والتي أهمها الوصول إلى طاقة استيعاب تقدر ب 360000 سرير وتوفير 900000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى استقطاب 11 مليون سائح وتحقيق مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 5-6 %.

الفرع 3- آفاق قطاع الصناعة

تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي، ومن أجل ذلك وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع والنهوض به، وتتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيمايلي:[1]

1- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- إنشاء و تطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية؛
- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

2- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحولات الدولية الراهنة و القدرات التنافسية الكبيرة للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية، وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر محولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلا بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق اكبر اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة.

3- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: إن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لا بد من عدم السياسات التي ترسى أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات و تعاون القطاع الجامعي و الخاص.

4- التركيز على صناعات معينة للتصدير: لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته و ذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة والتركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية من خلال التركيز على الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة بدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام ويتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

5- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي: وذلك عن طريق:

- تشجيع الإبداع؛

[1] وفاء سلامة، ولهة وردة، **"واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره"**، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص ص141-152.

- تطوير الموارد البشرية و ترقية الاستثمار الخارجي المباشر؛

6- عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها و طرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع.

7- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتصدر الاستثمارات مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات, لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جدب الاستثمار الأجنبي, خاصة و أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا أبدا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية, لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيط فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما, ونظاما تحفيزيا للحماية و علية فان استراتيجية ترقية الاستثمار تعدى جزء لا يمكن فصله عن استراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله.

8- التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات لكل ماهو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي و هذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، و لذلك برز تأثير التطور التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع، والتطور الكبير الذي شهدنه الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر.

الفرع 4- آفاق قطاع الطاقات المتجددة بالجزائر

وجهت الجزائر أنظارها نحو الطاقات المتجددة، بفضل م ما تمتلكه من إمكانات طبيعية هائلة في هذا المجال خاصة الطاقة الشمسية (كما لاحظنا سابقا)، مما شجعها على وضع جملة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية للنهوض باقتصادها من جهة، و التحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر من جهة أخرى، ومن ضمن هذه السياسات والاستراتيجيات البرنامج الوطني للطاقات المتجددة آفاق 2030.

1- مضمون وأهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة آفاق 2030: إن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة يرمي من خلاله استغلال الطاقات الشمسية والهوائية والحرارة الجوفية إلى رفع إنتاج الكهرباء انطلاقا من هذه الطاقات تدريجيا في ظرف 20 سنة إلى 40% من الإنتاج الوطني للكهرباء ملخصة بين الطاقة الشمسية بنسبة 37 % و3% من طاقة الرياح، كما يهدف البرنامج إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد تقارب 22000 ميغاواط في آفاق 2030 أي ضعف الطاقة الحالية المولدة من الغاز، منها 12000 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، لاسيما أن الطلب على الكهرباء يشهد تناميا محسوسا قد يبلغ ثلاثة أضعافه إلى غاية سنة 2030 في الجزائر التي عليها التوجه نحو الطاقات المتجددة لتنويع مصادرها

الطاقوية و1000 ميغاواط موجهة للتصدير "إذا ما أتاحت الظروف لذلك. والجدول التالي يوضح مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى سنة 2030:

الجدول رقم 4-19: مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى سنة 2030

السنة	الإنتاج الكلي المتوقع	الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي	الإنتاج الموجه للتصدير
2030/2011	**22000 ميغاواط**	**12000 ميغاواط**	**1000ميغاواط**

المصدر: بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، "**عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/11/21، ص02.

كما يعتمد برنامج لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ENR بصفة أساسية على تطوير مصادر الطاقة الشمسية بنوعيها الضوئية والحرارية والطاقة الهوائية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-20: البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية (2011-2030)

نوع الطاقة	السنوات من 2011 إلى 2020		السنوات من 2021 إلى 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط		200 ميغاواط	
الطاقة الشمسية الحرارية	2012/2011 إنجاز مشروعين بقيمة 150 ميغاواط	2020/2016 إنجاز مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط	2023/2021 500 ميغاواط سنويا	2030/2024 600 ميغاواط سنويا
الطاقة الهوائية (طاقة الرياح)	2012/2011 أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	2015/2014 إنجاز مزرعتين بقدرة 20 ميغاواط	2030/2016 إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 1700 ميغاواط	

المصدر: سارة بن الشيخ، بن عبد الرحمان ناريمان، "**عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/11/21، ص03.

كشفت لجنة ضبط الكهرباء والغاز، أن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة في الفترة الممتدة ما بين 2011/ 2030 سينجز 67 مشروعا في التسع سنوات المقبلة بطاقة 2357 ميغاواط، إذ حظي فرع الطاقة الشمسية والصفائح الضوئية ب 27 مشروعا بطاقة 638 ميغاواط.[1]

[1] سارة جوبر، مداح عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص94-115.

كما ستنطلق الجزائر في مسار الطاقة المتجددة وذلك من أجل إيجاد حلول وإشكالية المحافظة على الطاقة الأحفورية الشاملة والمستدامة للتحديات البيئية، وتستند هذه الاختيارات الاستراتيجية على الإمكانيات الهائلة للجزائر للطاقة الشمسية (الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية)، التي تمثل المحور الأساسي للبرنامج، حيث من المنتظر الوصول إلى 37 % من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 يكون عن طريق الطاقة الشمسية، ويهتم البرنامج أيضا بالطاقة الهوائية التي تمثل المحور الثاني حيث يقدر أن تشارك بما نسبته 3 %من إنتاج الكهرباء سنة 2030.والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4-21: توزيع أهداف إنجاز البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية

الطاقات المتجددة	المرحلة الأولى (2015/2020)	المرحلة الثانية (2021/2030)	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	19575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	/	2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: وزارة الطاقة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، 2016، ص09.

أما من ناحية الاهداف المسطرة في سنة 2030 ستكون حوالي 40% من الطاقات المتجددة والتي ستكون محرك لتطوير اقتصادي مستدام والشكل التالي يوضح أهداف الطاقة المتجددة 2030.

الشكل رقم 4-10: أهداف الطاقة المتجددة 2030

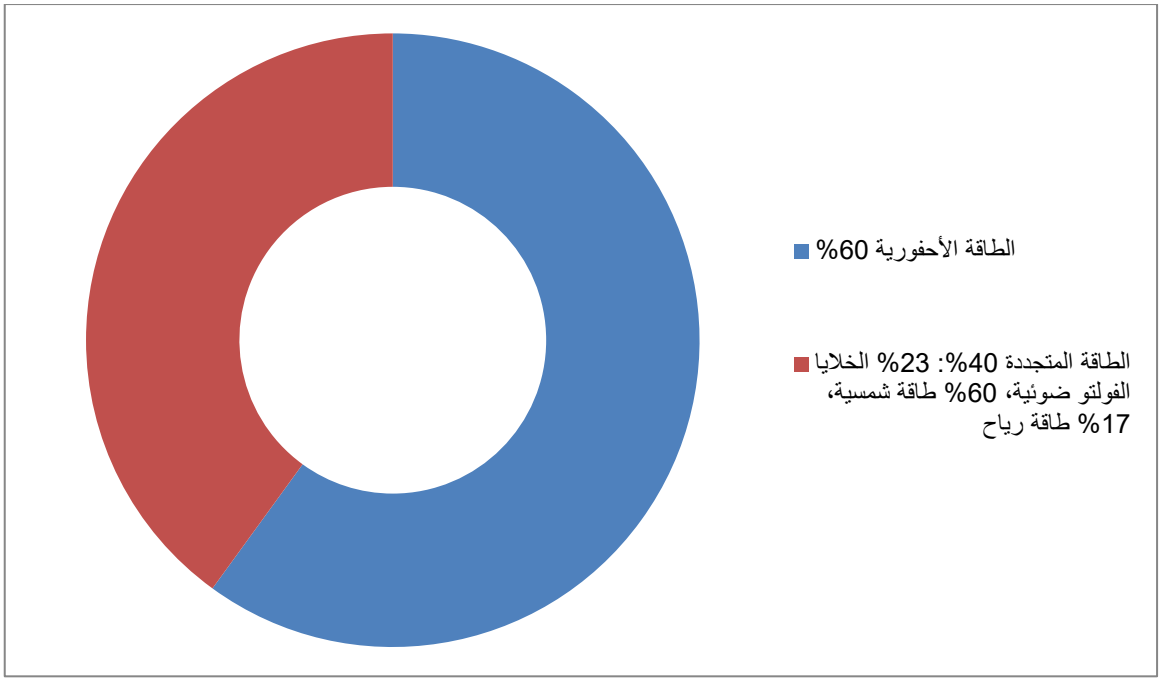

المصدر: مسعود دراوسي، حاقة حنان، "واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر –مشاريع واستراتيجية الطاقة المتجددة-"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة02، 23-24أفريل2018، ص 10.

وسنحاول في الأشكال الثلاثة التالية توضيح نسب مشاريع الطاقات المتجددة ل2030.

- الشكل رقم 24: يمثل نسب الألواح الشمسية الكهرو ضوئية التي سيتم تركيب قدرة كهربائية إجمالية تبلغ 2800 ميغاواط في سنة 2030؛
- الشكل 25: يمثل نسب الألواح الشمسية المركزة التي سيتم تركيب قدرة كهربائية إجمالية تبلغ 7200 ميغاواط في السنة 2030؛
- الشكل 26: نسب مشروع طاقة الرياح التي سيتم تركيب قدرة كهربائية إجمالية تبلغ 2000 ميغاواط في السنة 2030.

الشكل رقم 4-11: نسب مشروع الطاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة (2011-2030)

الوحدة (ميغاواط)

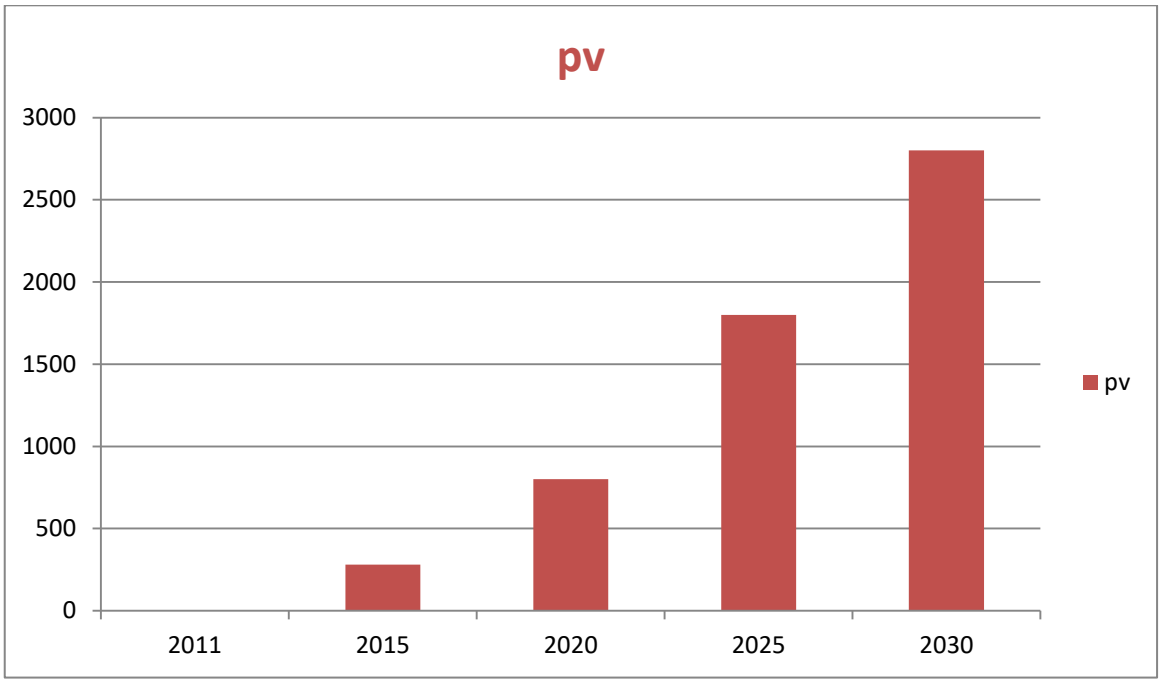

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، "**كهرباء العرب**"، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، العدد 18، 2012، ص 64.

الشكل رقم 4-12: نسب مشروع الطاقة الشمسية المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة (2011-2030)

الوحدة (ميغاواط)

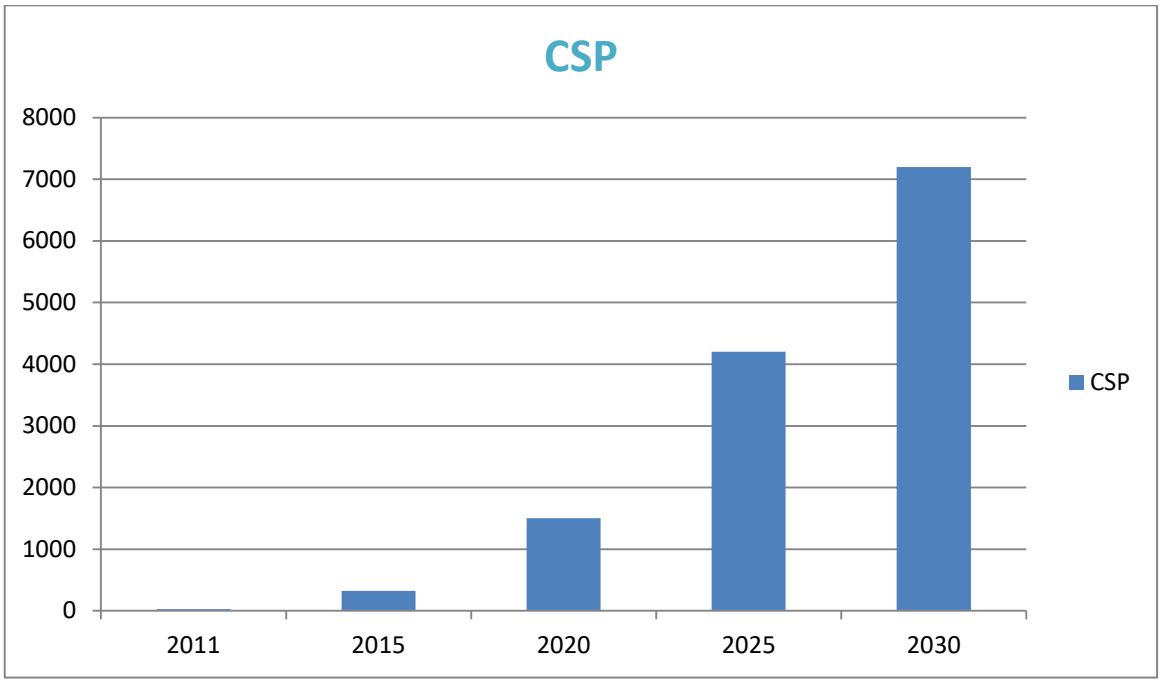

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، "كهرباء العرب"، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، العدد 18 ، 2012، ص 64.

الشكل رقم 4-13: نسب مشروع طاقة الرياح المنتظرة من مشروع الطاقة المتجددة (2011-2030)

الوحدة (ميغاواط)

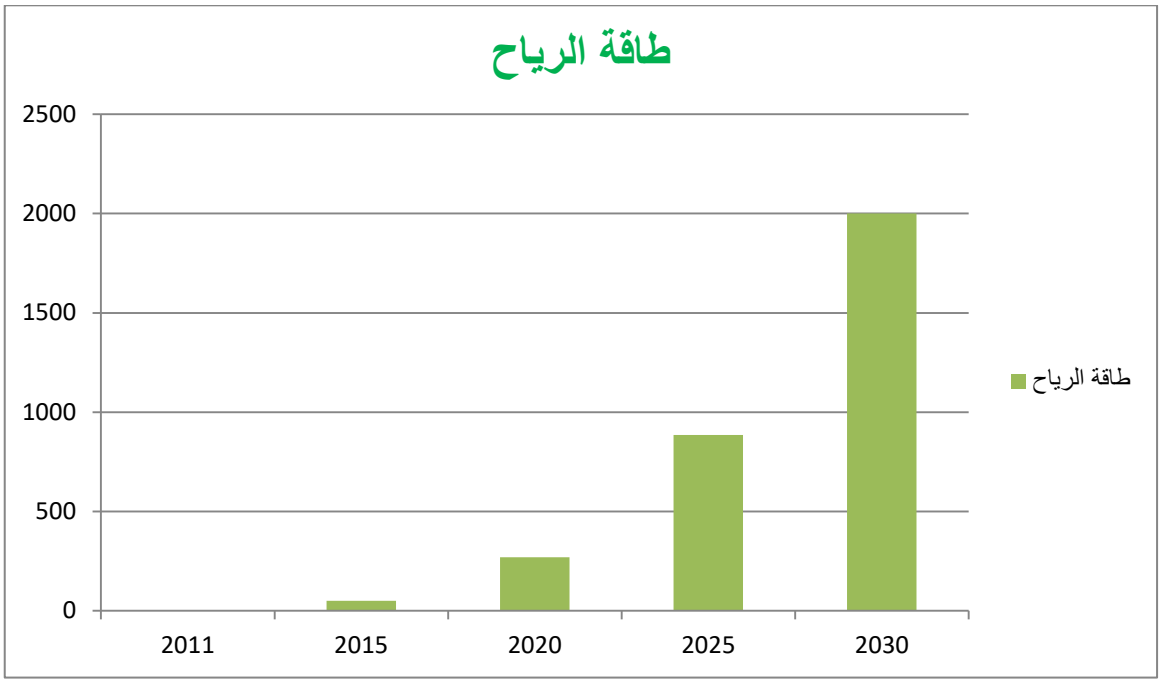

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، "كهرباء العرب"، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، العدد 18، 2012، ص 64.

2- آثار تطوير استخدام الطاقات المتجددة على الاقتصاد الوطني: للطاقات المتجددة مجموعة من الآثار المتمثلة فيما يلي:[1]

2-1- على هيكل إنتاج الطاقة في آفاق 2030:

- إن تجسيد برنامج الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة سيكون له تأثير مباشر على مخطط الحظيرة الوطنية للكهرباء حيث أن دخول المحطات الشمسية الحرارية سيسمح لها بالمساهمة في تغطية نقاط الاستهلاك, وفي افاق 2020 و2030 على التوالي، منها 2570ميغاواط و12000 ميغاواط مصدرها الطاقات المتجددة، حيث أن 1600ميغاواط و7200ميغاواط من الطاقات المتجددة تأتي من إحلال المحطات الحرارية الشمسية التقليدية، و1070 ميغاواط و4800 ميغاواط من الطاقة المتجددة متأتية من إحلال الغاز الطبيعي.
- إن الاحتياجات المالية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة يتوقع أن تقدر التكلفة الإجمالية لبرنامج الكهرباء من الطاقات المتجددة في آفاق 2020 و2030 حوالي 1493 مليار دج و4377 مليار دج على التوالي.

[1] مسعود دراوسي، حاقة حنان، "**واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر –مشاريع واستراتيجية الطاقة المتجددة–**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة02، 23-24أفريل2018، ص 10.

- إن تكلفة هذا الإنجاز وفق الطريقة التقليدية لنفس القدرات المتوقعة في برنامج انتاج الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة تبلغ على التوالي 339 مليار دج ة1134 مليار، وعليها فإن فرق التكلفة هو 1157 مليار دج للفترة (2011-2020).
- إن تطور حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي يؤدي بالنتيجة إلى تخفيض الاستهلاك الإجمالي المتراكم من الغاز الطبيعي ب10 مليار م^3 خلال الفترة (2011-2020). وب37 مليار م^3 خلال الفترة (2011-2030)، وعليه فإن الاستهلاك الإجمالي المتراكم من الغاز الطبيعي للفترتين (2011-2020) و(2011-2030) سيقدر ب 151مليار م^3 و354مليار م^3 في حالة الحظيرة الوطنية الحرارية التقليدية من دون الطاقات المتجددة، فيما سيبلغ 141 مليار م^3 و281 مليار م^3 في حالة الحظيرة الوطنية الحرارية التقليدية بإدماج الطاقات المتجددة.

2-2- برنامج التصدير: إن الأهداف المحددة لتصدير الكهرباء تقوم بإنتاج 2000 ميغاواط تمثل 200 ميغاواط منها طاقة الرياح و1800 ميغاواط عبارة عن طاقة شمسية حرارية قبل عام 2020، وكذا 10000 ميغاواط في افاق 2030 منها 1000ميغاواط من طاقة الرياح و9000 ميغاواط تمثل الطاقة الشمسية الحرارية.

تعتبر آفاق القطاعات السابقة لا محل لها من الإعراب لعدم وجود تجسيد لها على أرض الواقع إلا القليل.

المطلب 03: قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

بعد الإشارة إلى النموذج الوطني الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر لغرض التنويع الاقتصادي، وبعد الإشارة إلى آفاق القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن يكون الاستثمار في مثل هذه القطاعات هو بداية للتخلي عن التبعية الكاملة لقطاع المحروقات، لذلك سنقوم في هذا المطلب بتقدير وضعية التنويع الاقتصادي في الجزائر ومستواه بالاستعانة إلى معامل هيرفندرال – هيرشمان وذلك لحساب التنويع في القطاعات من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ولحساب مستوى التنويع في الصادرات خارج المحروقات.

الفرع 1- التنويع القطاعي

حتى يتسنى لنا فهم التنويع القطاعي سنتطرق إلى أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع المحروقات طبعا، والتي تتمثل في قطاع: الزراعة، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية.

1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: سيتجلى لنا من خلال الجدول أدناه ملاحظة أهم القطاعات التي تخلق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني:

الجدول رقم 4–22: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013–2020)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

القطاعات/السنوات	المحروقات	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	إجمالي الناتج المحلي
2013	4968	1640	771.8	1627.4	3849.6	2551.2	15408
2014	4667.8	1772.2	837.7	1940	4168.4	2738.4	16142.5
2015	3134.2	1935.1	919.4	1917.2	4553.1	2899.9	15358.9
2016	3025.6	2140.3	979.3	2072.9	4841.3	3059.6	16119
2017	3699.7	2219.1	1040.8	2203.7	5183.5	3072.5	17399.3
2018	4547.8	2427	1127.9	2346.5	5305.3	3006.5	18761
2019	3910.1	2429.4	1198.5	2481.5	5577.6	3120.2	18717.2
2020	2575.8	2558.5	1153.5	2398.1	4823	3359	16907.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2015، 2018، 2020، 2021.

وفي الشكل الموالي ستوضح تطور نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم 4-14: تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)

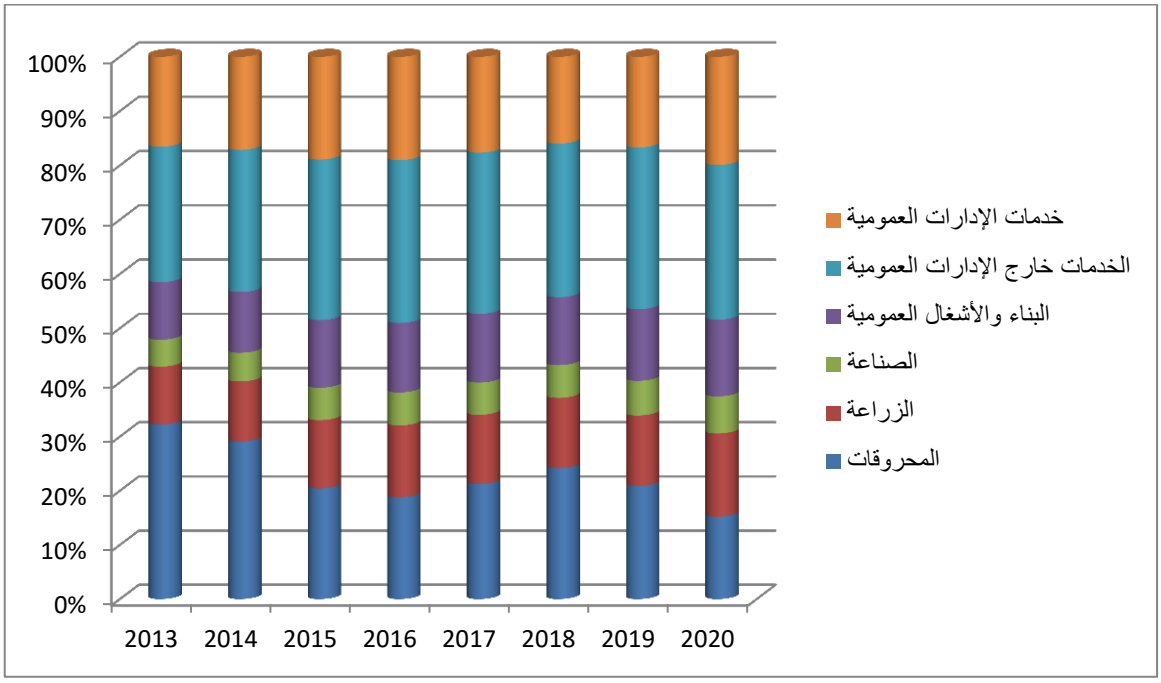

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 52.

من خلال الجدول رقم 52 والشكل رقم 22 نلاحظ ان القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري هي: المحروقات، الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات بحيث كانت مساهمة القطاعات كالتالي:

- **قطاع المحروقات**: نلاحظ انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2017) بسبب الأزمة النفطية 2014، لكنه عاد للانتعاش سنة 2018 لكن بقيمة قليلة بسبب الارتفاع النسبي لأسعار النفط في السوق العالمية للنفط، لكنه عاد للانخفاض لعدم استقرار أسعار النفط وبسبب جائحة كورونا، وبهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياسات تحددها السوق الدولية، حيث الجزائر تحترم حصتها السوقية المحددة من طرف OPEC كما أن الأسعار جد متقلبة، وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفوارت خارجية إيجابية أو آثار تحريضية لبقية القطاعات الأخرى، مما يتوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الاخرى؛
- **قطاع الزراعة**: وصلت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 إلى 14%، بعد أن كانت نسبة مساهمة هذا القطاع لا يمثل سوى نسبة 9%، وهذا دال على جهود الحكومة الجزائرية في

تنويع هذا القطاع وتطويره ، إلا أنه بالرغم من البرامج الاستثمارية التي خصصت لقطاع الزراعة إلا أنه يعرف أداء متذبذبا، كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع، طبقت الدولة من خلال البرامج برنامج تطوير الزراعة PNDA بهدف ضمان الأمن الغذائي وترقية المداخيل والشغيل والقضاء على الفقر المنتشر في الأرياف خاصة، وأيضا تسيير الموارد الطبيعية من تربة ومياه؛

- **قطاع الصناعة:** تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 5.48% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييريه وتنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلى أن الاعتماد على أنماط تسييريه بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، إلا أن قطاع الصناعة يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع جعلت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة؛
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** نلاحظ تطور ملحوظ في مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الإجمالي حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 9.8% سنة 2013 إلى 13% سنة 2020، وقد ترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23% حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات، وقد سجل بناء السكنات الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7%، وتؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ويمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها؛
- **قطاع الخدمات:** أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإنه من أكثر القطاعات التي عرفت تطورا خلال فترة الدراسة، خاصة الخدمات خارج الإدارات العمومية.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن القطاع الأول المساهم في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات هو قطاع الخدمات بنوعيها بحيث يعتبر أكثر القطاعات الإنتاجية، وذلك راجع إلى تضخم الجهاز الإداري الجزائري والطابع الاجتماعي للدولة، مما يدل على أن معظم المستثمرين الخواص يحبذون الاستثمار في قطاع الخدمات، أما قطاع البناء والأشغال العمومية والذي تحتكر الدولة معظم مشاريعه قد حل في المرتبة الثانية ويحل

بعده قطاعي الصناعة والفلاحة في المرتبتين ما قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا غير إنتاجي.

2- معامل هيرفندال- هيرشمان: يعتمد معامل هرفندال – هيرشمان في قياس التنويع الاقتصادي، من خلال قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويعرف معامل هرفندال – هيرشمان كما ذكرنا في الفصل الثاني للأطروحة كالتالي:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث:

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان؛

Xi:الناتج المحلي الإجمالي في القطاعi ؛

X:الناتج المحلي الإجماليPIB ؛

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

وبعد حساب مؤشر هرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصادي، وبعد حساب ومن خلال الشكل أدناه سنقيم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 4-15: تطور معامل هرفندال – هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2020)

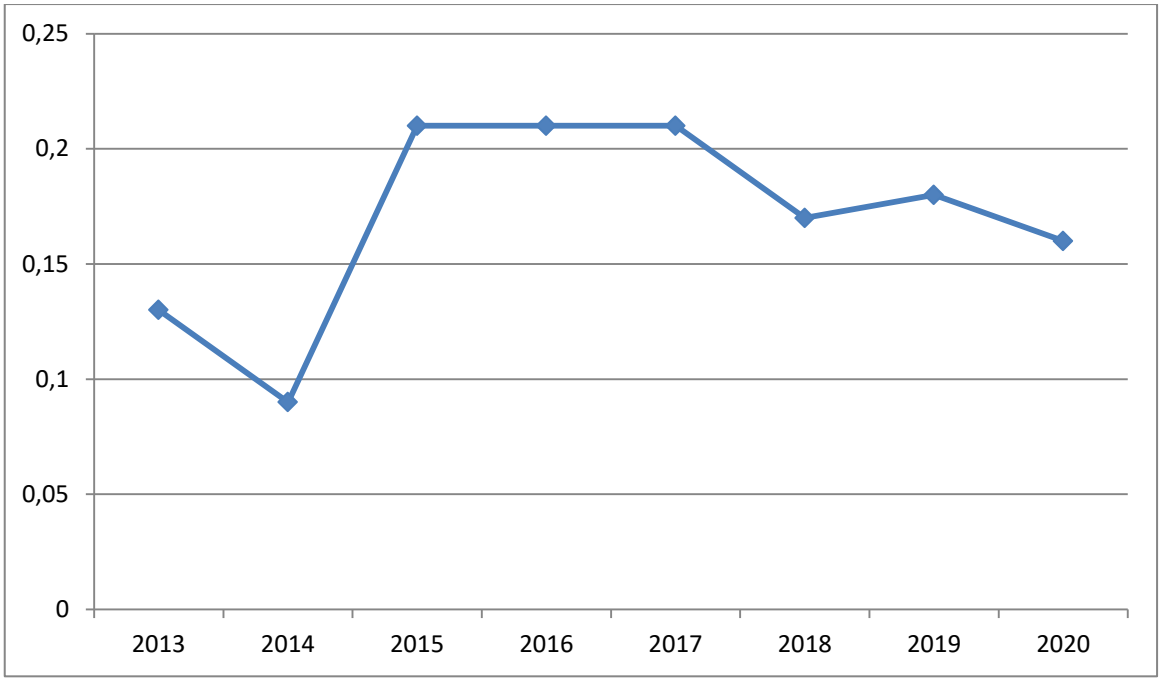

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 52 والملحق رقم **11**.

يبرز المنحنى درجة التنويع المحققة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد هذا المعامل انخفاض سنوي بمعدل متوسط يقدر بـ 0.17 خلال فترة الدراسة، مما يقودنا للحكم بحدوث تنويع في بنية الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة كل القطاعات في إحداث الناتج وتحقيق القيمة المضافة.

الفرع 2- تنويع الصادرات

لتحقيق التنويع الاقتصادي لا يكفي أن نحقق تغير في بنية الإنتاج فقط، بل يتطلب التنويع حدوث تغيير للبنية السلعية للصادرات ويعتبر التنويع في الصادرات ذو أهمية بالغة في الاقتصاد النفطي الذي يرتكز أساسا على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، فإذا تنوعت الصادرات بشكل ملحوظ فذلك يعكس إلى حد كبير مدى التنوع الكبير الذي حققته القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وتلبية الحاجات المحلية من جهة، كما يعكس المشاركة الفعالة والتنافسية في التجارة الدولية من جهة ثانية.

1- تطور حجم الصادرات بالجزائر: إن الحصيلة العامة للصادرات الجزائرية تضم بالإضافة إلى المحروقات العديد من السلع، منها المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية، وسلع التجهيز الصناعية منها والزراعية، كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-23: تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2013-2020)

الوحدة (مليون دولار)

الصادرات/ السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الطاقة والزيوت	63662	58362	33081	27887	33202	38897	33244	20016
المواد الغذائية	402	323	239	327	349	373	408	437
المواد الأولية	108	110	105	84	73	93	96	71
المواد نصف مصنعة	1608	2350	1685	1299	1410	1622	1445	1287
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	25	15	17	53	78	90	83	77
السلع الاستهلاكية	18	10	11	18	20	35	36	37

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2016، 2018، 2020.

إن ما يمكن تسجيله من تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم 53 والمتعلقة بهيكل الصادرات الجزائرية، هو الهيمنة الواسعة والقيم المرتفعة لصادرات الطاقة والزيوت، والتي تقارب القيمة الإجمالية للصادرات الكلية، حيث شكل المعجل المتوسط لهذه المجموعة ما نسبته 94% من إجمالي الصادرات على طول فترة الدراسة، وذلك على حساب باقي المنتجات المصدرة الأخرى، والتي لا تزال مساهمتها محدودة ومحتشمة. وذلك بالرغم من اتجاه سياسة السلطات العمومية نحو تشجيع وتحسين الصادرات خارج المحروقات حتى ترقى إلى المستوى العالمي، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الهيكل والتركيب السلعي للصادرات الجزائرية إلى قسمين رئيسين وهما:

- **الصادرات النفطية:** تحتل الصادرات النفطية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، ففضلا عن كونها تمثل أكثر من 93% من الصادرات الإجمالية، فإنها تشكل حصة الأسد من إيرادات الميزانية، حيث تعتمد الخصيلة الضريبية في الجزائر على الجباية النفطية بشكل كبير، بالإضافة إلى ذلك فهي تساعد بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي عكس اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري، بالرغم من ان ثمة مخزون من الاحتياطي الهيدروكربوني الذي لم يستغل بعد، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية مصممة على دعم القطاع النفطي بشتى الوسائل والإمكانيات التي تنقصه، خاصة وأن هذه الإمكانيات والوسائل تُعد جد ضرورية في ظل السعي نحو توسيع القطاع في المستقبل، ولا تنحصر الأهداف في مجرد زيادة الإنتاج والكميات المخصصة للتصدير، بل تشمل أيضا رفع الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية وخاصة التكرير والبتروكيمياء.[1]

[1] محمد حابيلي، "**الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، 2009، ص ص41-57.

- **الصادرات غير النفطية**: أما عن باقي المجموعات السلعية الأخرى والتي تمثل مجتمعة الصادرات خارج النفط، فإن التطور الحاصل في إنتاجها وتصديرها لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع النفطي، سواء كان ذلك على مستوى العوائد المتحصل عليها في العملة الصعبة أو على مستوى تطور الإنتاج، فما يتضح أن الصادرات غير النفطية تبقى هامشية وتمثل المنتجات نصف مصنعة أهم هذه الصادرات حيث كانت أكبر قيم لها سنة 2014 بقيمة 2350 مليون دولار في حين أن المنتجات الأخرى (مواد غذائية، **مواد** أولية، تجهيزان صناعية وفلاحية وسلع استهلاكية) فكانت نسب تصدريها مجتمعة لا تتجاوز 2.5%.

2- معامل هيرفندال- هيرشمان: لتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في صادرات الاقتصاد الجزائري، تم حساب معامل هيرفندال- هيرشمان للفترة الزمنية (2013-2020) وتبرز نتائج التقدير في الشكل رقم 24 الموالي، حيث تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 54 والملحق رقم

الشكل رقم 4-16: تطور معامل هرفندال – هيرشمان لتنويع الصادرات خارج المحروقات للفترة (2013-2020)

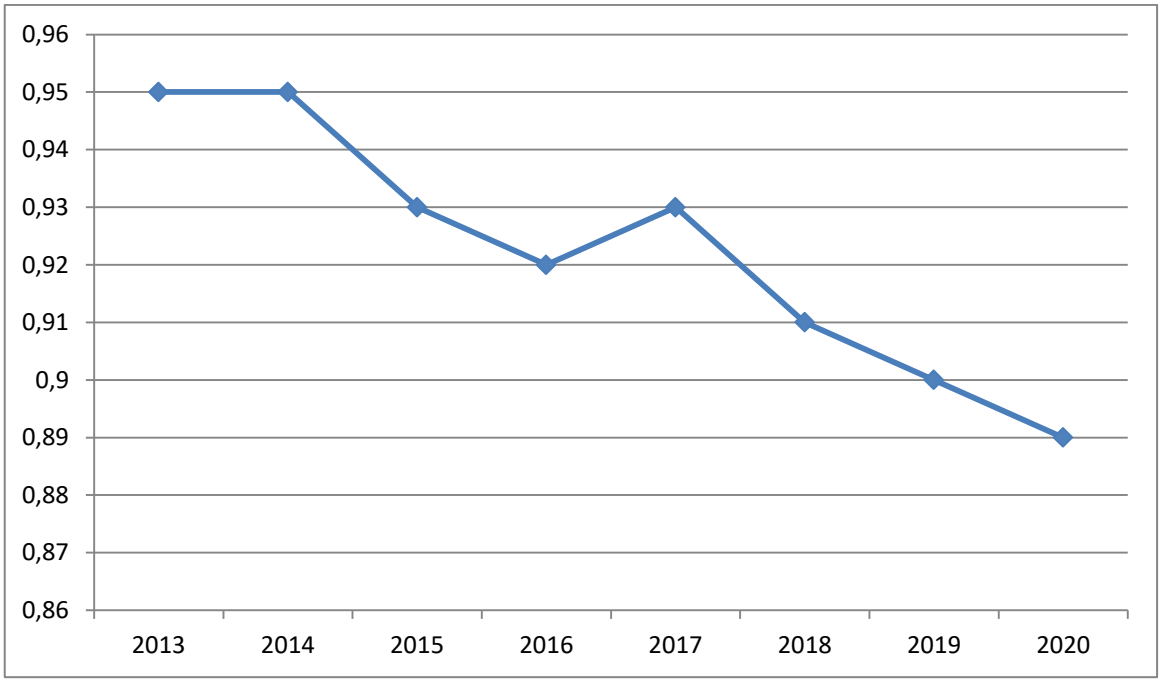

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 54 والملحق رقم 12.

نلاحظ تراوح قيمة المعامل ما بين 0.89% و0.95% وهذا ما يؤكد ضعف تنويع الصادرات المتركزة أساسا على المحروقات، مما يعني عدم حدوث تنويع يذكر في الهيكل السلعي لصادرات الجزائر.

بعد كل ما سبق وبعد ملاحظة أنه حتى في السنوات الأخيرة التي تم الاعتماد فيها على برنامج النمو الجديد لم يحقق إلا نسبة لا تذكر من التنويع الاقتصادي، خاصة مرحلة الإقلاع التي جاءت تزامنا مع فيروس كورونا والتي كان لها الأثر الكبير في توقيف العديد من البرامج والأنشطة الاقتصادية.

خاتمة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على بعض القطاعات الاقتصادية التي رأيناها من وجهة نظرنا بأنها ثمرة نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال الاستثمار، وتتمثل هذه القطاعات في الزراعة، السياحة، الصناعة، الطاقات المتجددة، لما تملكه من مقومات تجعلها محط اهتمام، وكذلك لما حققته بعض الدول النفطية من نجاحات في التنويع الاقتصادي من خلال هذه القطاعات.

كما ذكرنا برنامج النمو الاقتصادي التي اقترحته الجزائر وما يحمله من آفاق مستقبلية وما حققه لحد الآن وبعض الآفاق الذي تكلم عنها بخصوص القطاعات الأخرى التي لم يعمل بها لحد الآن.

كما حاولنا حساب التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر التنويع القطاعي الذي كان محققا بنسبة ضئيلة جدا، ومؤشر تنويع الصادرات الذي كان تقريبا غير موجود.

بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في الوقت الأخير واكتشاف آبار جديدة في الجزائر من الغاز الطبيعي، إلا أن هذا لا يمنع من ضرورة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لأنه كما تطرقنا سابقا أن المحروقات بصفة عامة والنفط خاصة هي نعم قابلة للزوال، لذلك وجب النظر والتنبؤ بمستقبل الأجيال القادمة.

الخاتمة

إن عملية التنويع الاقتصادي أصبحت ضرورة حتمية بالنسبة للاقتصاديات النفطية، وذلك للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، والجزائر تعتبر دولة نفطية من الدرجة الأولى وبعد الوضعية المالية الصعبة التي مرت بها الجزائر جراء الصدمة النفطية 2014 فرضت عليها تنويع هيكل إنتاجها من خلال منح فرص للقطاعات ذات المزايا النسبية كالفلاحة، السياحة، الصناعة والطاقات المتجددة، لخلق قيمة مضافة أعلى في المدى الطويل ومحاولة الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، مما يقلل ايضا من حجم المخاطر المرتبطة به.

في هذا الإطار تعرضنا إلى بالدراسة والتحليل إلى الاستثمار خارج المحروقات كاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال بعض القطاعات التي تم اقتراحهم: الزراعة، الصناعة، السياحة، الطاقات المتجددة، منطلقين بذلك من إشكالية مفادها كيفية الاستثمار خارج المحروقات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي.

تمت معالجة الإشكالية المقترحة للدراسة بأربعة فصول سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة، بحيث خُصص الفصل الأول إيضاح مفهوم الاستثمار بصفة عامة وواقعه من خلال تفصيل لقوانين الاستثمار عبر جميع المراحل الاقتصادية التي مرت بالاقتصاد الجزائري ومستقبله في الجزائر، اعتباره أداة ضرورية لغرض تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

كما حاولت الدراسة من خلال الفصل الثاني استعراض الصدمة النفطية 2014 وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، والمفاهيم الخاصة بالتنويع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للدول النفطية وأهم مؤشراته، بحيث استنتجنا من هذا الفصل أن الصدمة النفطية خلفت العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الجزائري وأصبح وجوب التنويع الاقتصادي الذي يعتبر مخرجا لها من تبعية النفط.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد خصص لدراسة علة اقتصادية تتمثل في نقمة الموارد وهي ظاهرة تمس الدول التي تعتمد على مصدر طبيعي واحد قابل للنضوب وغير قابل للتجديد مخلفة على أخرى تدعى بالمرض الهولندي، واستخلصنا أن التنويع الاقتصادي هو أحد أساليب علاج مثل هذه العلة، لذلك استعرضنا تجارب بعض الدول النفطية منها عربية وأجنبية التي نجحت في عملية الاقتصادي (ماليزيا، إندونيسيا، النرويج، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر)، استنتجنا من خلال هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، كما أن التحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصلحة الأجيال المتلاحقة بالدرجة الثانية.

وانتهت الدراسة بدراسة الاستثمار في بعض القطاعات التي رأيناها مناسبة لجعل الاقتصاد الجزائري دولة رائدة في مسيرة التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض إمكانات كل قطاع في الجزائر، وأهمية كل قطاع في

الاقتصاد الجزائري من خلال القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مناصب الشغل، ومن خلال مجموع الاستثمارات.

كما تناول الفصل الرابع إلى مضمون نموذج النمو الجديد الذي صادقت عليه الحكومة الجزائرية سنة 2016، ومن خلال هذا النموذج تطرقنا إلى آفاق كل قطاع من القطاعات المقترحة للاستثمار، وفي الأخير قمنا بقياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر باستعمال معامل فيرندال–هريشمان بحيث استنتجنا أن هناك تنويع قريب من المتوسط في تنويع القطاعات، وتنويع طفيف جدا في تنويع الصادرات.

1: اختبار الفرضيات

في إطار معالجتنا لهذه الدراسة وضعنا ثلاث فرضيات أساسية، نحاول اختبارها من خلال النتائج التي توصلنا إليها:

- ✓ نصت الفرضية الأولى على أن الاستثمار هو أحد الاستراتيجيات الواجب اتخاذها لغرض التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للجزائر، وقد اثبت الدراسة على أن هذه الفرضية صحيحة خاصة بعد ملاحظة القوانين التي سنتها الجزائر بخصوص الاستثمار، وآفاق الاستثمار في الجزائر، لذلك فإن الاستثمار في قطاعات خارج القطاع النفطي تعتبر فكرة جيدة لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✓ نصت الفرضية الثانية على أن الصدمة النفطية قد خلفت العديد من الآثار السلبية على الاقتصاديات النفطية مما يتوجب ضرورة التنويع الاقتصادي، وقد أثبتت الدراسة على أن هذه الفرضية صحيحة، فمن هذه الدول النفطية الجزائر كمثال فبعد أزمة انخفاض أسعار النفط كان هناك انخفاض ملحوظ في الإيرادات العامة، كما سببت أيضا نفاذ في صندوق ضبط الإيرادات الذي كان تمويله متأتي من الإيرادات النفطية.
- ✓ نصت الفرضية الثالثة على أن التنويع الاقتصادي علاجا لنقمة الموارد لهذا نجحت بعض الدول النفطية في تنويع إنتاجها، وقد أثبتت الدراسة على أن هذه الفرضية صحيحة خاصة بعد تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي لبعض الدول النفطية وكانت إيجابية.
- ✓ نصت الفرضية الرابعة على أن الاستثمار الزراعي والسياحي، الصناعي والاستثمار في الطاقات المتجددة أحد الحلول لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وقد أثبتت هذه الدراسة بأن هذه الفرضية صحيحة لكن بعد النظر في نصوص الاستثمار الخاصة بالقطاعات السابقة الذكر وتكريس اهتمام وجهد أكثر لها، لأنها ذات قيمة مضافة كبيرة في دول نفطية أخرى، ولكن في الجزائر بالرغم من عدد الاستثمارات الكثيرة في هذه القطاعات إلا تخلق قيمة مضافة ضعيفة، لذلك وجب تجسيد آفاق هذه القطاعات على أرض الواقع بشكل دقيق.

- ✓ نصت الفرضية الخامسة على أن وجود تنويع اقتصادي بعد سن نموذج النمو الجديد (2016-2030)، لكن الدراسة أثبتت عكس هذه الفرضية فبعد حساب مؤشرات التنويع الاقتصادي (التنويع في القطاعات الاقتصادية، تنويع الصادرات خارج المحروقات) بمعامل فيرندال هيرشمان لم نجد هناك أي تنويع في الصادرات خارج المحروقات، كما أن هناك طفيف في تنويع القطاعات الاقتصادية، وممكن أن هذا راجع للأسباب السياسية والوبائية التي مرت بها البلد.

2: نتائج الدراسة

بعد معالجة مختلف جوانب الموضوع توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر الاستثمار في الجزائر في القطاعات التالية: الزراعة، الصناعة، السياحة، الطاقات المتجددة موجود لكن كأرقام فقط، لأن هذه القطاعات لم تخلق أي قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري، بالرغم من أن الاستثمار في القطاعات السابقة من شأنه أن يحقق تنويعا اقتصاديا؛
- ✓ من خلال مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر نرى بأن الجزائر مازالت دولة ريعية، ولم تحقق أي مستوى في التنويع الاقتصادي، بالرغم من مقوماتها الطبيعية في مجال الزراعة، السياحة، الطاقات المتجددة، وبالرغم من وجود الإصلاحات على مستوى القطاع الصناعي؛
- ✓ لم يكن هناك أي نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في وضع برنامج النمو الجديد وآفاقه حتى سنة 2030، مما يتطلب جهود كثيفة لتحقيقه كما ينبغي.

3: توصيات واقتراحات

توصلت الدراسة من وجهة نظر الطالبة التي وضعت اقتراحات في طرح الموضوع، وعلى بعض التوصيات التي يمكن أن تفتح مجالا للبحث مستقبلا:

- ✓ إعادة النظر في استراتيجية القطاع الزراعي المعمول بها، بحيث لا يمكن تحقيق تنويع اقتصادي ونمو حقيقي دون مساهمة القطاع لمواجهة الطلب المحلي وتنويع الصادرات؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، حيث لوحظ بأن أغلب رجال الأعمال الخواص يبحثون عن مشاريع في القطاع العام كقطاع الأشغال العمومية، وعدم المبادرة في مشاريع استثمارية خارج ميزانية الدولة، كما أن المشاريع الاستثمارية الخاصة في الجزائر تتركز فقط في قطاع الخدمات دون غيره من القطاعات؛
- ✓ إعادة تقييم سياسات التصنيع لتوفير نمو صناعي قادر على الاستمرار والمنافسة؛
- ✓ ضرورة فتح مجال للاستثمار في قطاع الصناعة بعيد عن النفط؛
- ✓ الاستفادة من الإمكانات السياحية في الجزائر وتطويرها من خلال الاستفادة من تجربة ماليزيا وتركيا؛
- ✓ الاهتمام بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكذا إمدادات قطاع النقل بالطاقات المتجددة شريطة وضع أطر تشريعية قانونية مناسبة كالآليات التحفيزية لتشجيع الاستثمار في الطاقات

المتجددة من خلال السياسة الطاقوية التي اعتمدت عليها الجزائر، والتي تهدف إلى دمج الطاقات المتجددة ضمن توليفة الإمداد الطاقوي.

المراجع

➢المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، **"التنمية في عالم متغير" :دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003.

2- أبو بكر ميلودي ، **"اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع"**، دار الآفاق، الجزائر، 1999.

3- أحمد أبو سعدة، **"ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار"**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، مصر، 2012.

4- أحمد الجلاد، **"السياحة المتواصلة البيئية"**، عالم الكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 2002.

5- أحمد سعدي ملوخية، **"التنمية السياحية"**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

6- أنور عطية العدل، **"التنمية الصناعية في الدول النامية"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.

7- باسم الجميلي، **"سياسة التصنيع"**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

8- حامد العربي الخضري، **"تقييم الاستثمارات"**، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2000.

9- حسن عبد الرزاق حسن، **"إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي"**، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

10- حسين العمر وآخرون، **"مقدمة في الاقتصاد الصناعي"**، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 2002

11- حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006.

12- حسين عمر، **"الاستثمار والعولمة"**، القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2000.

13- حماد أبو رمان أسعد، سعيد الراوي عادل، **"المدخل إلى صناعة السياحة (المفهوم والممارسات)"** ، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 2020.

14- حمد أزهر سعيد السماك، **"اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"**، دار زهران، عمان، الأردن، 1998.

15- خالد مُحَّد السواعي، **"التجارة والتنمية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

16- رعد مجيد العاني، **"الاستثمار والتسويق السياحي"**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

17- سالم النجفي، **"التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 1987.

18- سعد الله داود، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**"، دار مومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

19- سعيد النجار ، "**نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**"، دار الشروق، مصر، 1991.

20- سليمان عمر عبد الهادي، "**الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**" ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

21- شوام بوشامة، "**تقييم واختيار الاستثمارات**"، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.

22- ضياء الناروز، "**أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019.

23- طه الحوري مثنى، الدباغ مُحَّد سيد علي، "**اقتصاديات السفر والسياحة**"، الأردن، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2013.

24- عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان مُحَّد زكي، "**الاقتصاد الدولي**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

25- عبدالله الطاهر، "**مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**"، جامعة المالك سعود، المملكة العربية السعودية، 1984.

26- علي التميمي عباسي، "**النمو الصناعي في الوطن العربي**"، مطبعة دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، 1985.

27- علي لطفي، "**التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية، 1988.

28- فوزي يوسف النور، "**الإشراف والتنظيم الصناعي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1999.

29- كاظم جاسم العيساوي،" **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**"، دار المناهج، الأردن، 2002.

30- كلاوس روزه، ترجمة علي عباس عدنان، "**الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**"، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا ، الطبعة الأولى، 1990.

31- ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

32- مُحَّد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، "**التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية –دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية–**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية، 2007.

33- مُحَمَّد أزهر سعيد السماك، **"اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

34- مُحَمَّد راضي السوداني و عدنان داود مُحَمَّد العذارى، **"دور الطاقة التقليدية و الطاقة غير التقليدية في السوق العالمي و توقعاتها المستقبلية"**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2018.

35- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

36- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

37- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999روان شموط، **"أسس الاستثمار** "، دار الصفاء، الأردن، 2003.

38- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، مُحَمَّد علي الليثي، **"التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

39- مُحَمَّد نوري عبيد الجبوري، **"تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية"**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

40- معروف موشيار، **"التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)"**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

41- منى الحوري ، مُحَمَّد سيد علي الدباغ ، **"اقتصاديات السفر والسياحة"**، الأردن، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2013.

42- يسري مُحَمَّد أبو العلا، **"نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.

2. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

43- أحلام زواوية ،**"دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013.

44- أحمد بوسيهمن ، **"الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري"**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2010.

45- أسماء بللعما ، **"دور الضريبة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر "**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة احمد دراية-ادرار- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018/2017.

46- أسماء حدانة، **"الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018/2017.

47- اعمر عزاوي ، **"استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية – واقع زراعة النخيل في الجزائر–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006/2005.

48- بلقاسم مصباح ، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006/2005.

49- بوبكر بعداش، **"مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2010.

50- جمال خليفاتي، **"تعزيز دور الافصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر– دراسة استطلاعية–"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015/2014

51- الحاج بورنان، **"السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين"**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2001.

52- حليم وحادي ، **"دور الضريبة في ترقية الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2003/2002.

53- حميدة بوعموشة، **"دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–"**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية

مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012.

54- حنان شناق ، "**تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008/2009.

55- حياة قرساس، "**أثر تحسين مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2012)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص دراسات مالية، جامعة الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2016

56- خالد كواش ، "**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر"–**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2003-2004.

57- زهرة قمجة ، "**دور مناخ الاستثمار في تفعيل أداء الأسواق المالية خلال الفترة (2007/2017) دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2019/2020.

58- زهية زيدان ، "**دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1992-2012)**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، االسنة الجامعية 2013/2014.

59- الزين منصوري ، "**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2005/2006.

60- سليم العمراوي ، "**مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2017/2018.

61- سليم مخضار ، "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2017-2018.

62- سمية موري ، "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009-2010.

63- السيد أحمد شكوري ، "**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012/2011.

64- صادق هادي، "**دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال فترة 2000 .2012**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص واقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة الاعمال و التنمية المستدامة ، السنة الجامعية 2013-2014.

65- عامر عيساني، "**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2009.

66- عبد الحميد برحومة ، "**محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها- إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة (1994-2004)** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2007-2006

67- عبد الرؤوف عبادة ، " **محددات سعر النفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011/2010.

68- عبد الرؤوف عبادة ، " **محددات سعر النفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011/2010.

69- عبد القادر عوينان، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT2025**"، أطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013.

70- عبد الكريم بعداش، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري للفترة 1996-2005"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2007-2008.

71- عبد الهادي الحاج قويدر، **"الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري(1986-2009)"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012.

72- عبد الوهاب رميدي، **"التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2007/2006.

73- العربي تريكي،**"واقع الاستثمار السياحي – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"**-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013/2012.

74- عزيز أورابية ، **"السياسات الاستثمارية والتشغيل في الجزائر للفترة (2000-2010)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012/2011.

75- غدير بنت سعد الحمود :**"العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2004.

76- قوشيح بوجمعة قويدري ، **"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2008-2009.

77- كريمة قويدري ، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية2011/2010.

78- كمال الدين بن عيسى ، "**تأثير الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012.

79- مُحَّد غردي، " **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-20120.

80- مختارية دين ، "**ترشيد استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة –دراسة تحليلة قياسية للطاقة الشمسية في الجزائر–**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2019/2018.

81- مولود بوعوينة ، "**العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية والكلية في الجزائر باستخدام منهج VAR**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2009.

82- نبيل بوفليح ، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات دول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010-2011.

83- وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013.

84- وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013.

85- وهيبة منشدان ، "**أثر تغير اسعار البترول على الاقتصاد العربي من خلال الفترة (1973–2003)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2005/2004.

86- يحي عيسى، "**قرار الاستثمار الصناعي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 1997-1998.

3. المقالات:

88- إبراهيم بلقلة، " **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية الفترة (2000-2009)** "، مجلة الباحث، العدد12، 2013.

89- الاتحاد العربي للكهرباء، "**كهرباء العرب**"، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء.

90- أحمد زكريا صيام، "**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن نموذجا**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03.

91- أسماء بللعما، بن عبد الفتاح دحمان، "**استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، سنة 2018.

92- إلياس شاهد ، دفرور عبد النعيم، "**الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدارسات، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2016.

93- أنيسة بن رمضان وآخرون، "**وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي– دراسة حالة البترول في الجزائر–**"، مجلة دفاتر MECAS، العدد 12، جوان 2016.

94- باية ساعو، "**القطاع الصناعي الجزائري : المشاكل والحلول**"، مجلة معارف، العدد22، جوان 2017.

95- بوحفص حاكمي وآخر، "**محددات الاستثمار في الأجنبي المباشر في الجزائر 2005/2015**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد04، العدد 01، 2017.

96- توفيق بن الشيخ، "**تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط–دراسة حالة الجزائر–**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017.

97- جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، "**تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الأغواط، العدد 01، مارس 2017.

98- حدة رايس، كرامة مروة، "**تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد02 ،2002.

99- حدة قروحات، "**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر–**"، مجلة الباحث، العدد11، 2012.

100- حسين الأمين شريط، "**واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تنميته**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 01، 2020.

101- حكيمة حليمي ، "**ريوع النفط بين لعنة النفط، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة المالية – قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017.

102- حمزة طيبي ، "**الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 07، العدد01، 2014.

103- خالد كواش، "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004.

104- خزامي عبد المجيد الجندي، "**الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد02، 2010.

105- خيرة لعيدي ،"**الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر(قطاع المحروقات نموذجا)**"، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 02، 2017.

106- دعاء ممدوح مُحَمَّد، يحيا عبد الرحمان يحيا، " **التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر**"، المجلة المصرية للبحوث الاقتصادية، العدد 92، 2014.

107- دلال عجالي، زوبير عياش، "**دور الطاقات المتجددة في دعم التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–**"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 06، جوان 2017.

108- رفيقة صباغ وآخرون، "**أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية**" ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، 2009.

109- سارة جوبر، مداح عبد الهادي، "**واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر**"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 06، 2021.

110- السبتي وسيلة، صحراوي مُحَمَّد تاج الدين، "**الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي –حالة الجزائر–**" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 01.

111- سعدية عامر ، "**مناخ الاستثمار في الجزائر بين الواقع والمعوقات**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 09، العدد 01، 2018.

112- السعيد بوشول، " **المقاولاتية الاستراتيجية التنويع الاقتصادي دراسة حالة المملكة العربية السعودية**" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية دراسة صادرة عن مخبر متطلبات التأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية ، جامعة ورقلة، العدد07، ديسمبر2017.

113- سلمى صالحي، "**دراسة استشرافية تحليلية لواقع الطاقة المتجددة في الأردن والجزائر**"، مجلة العلوم الإحصائية، العدد12، 2021.

114- سليم شبورو، مناد علي، "**الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصاد دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2016**"، مجلة les cahiers du mecas ، المجلد 16، العدد 01، جوان 2020.

115- سليم مخضار، "**تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL)**" ، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 01، 2020.

116- صادق هادي، "**لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج ، دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج**"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 01 جوان 2019.

117- صلاح الدين شريط، "**فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017 .

118- عاطف لافي مرزوك، "**التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدات الخليج وإمكانيات تحقيقه في العراق**"، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد31، 2014.

119- عبد الرحيم بلبالي وآخرون، "**مستقبل الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر في ظل الإمكانيات والمعطيات المتاحة**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2020.

120- عبد العزيز بوكار، "**الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع الاقتصادي وخيار الامن الطاقوي**"، مجلة الحقيقة، العدد 34، 2015.

121- عبد العزيز عبدوس، "**تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**" ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ديسمبر 2016.

122- علي العبسي، شيخي بلال، "**واقع وآفاق طاقة الرياح في الجزائر**"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 02، جوان 2018.

123- علي عماد مُحَمَّد أزهر، "**دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر)**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.

124- علي قرود واخرون، "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة**"، مجلة الأصيل، العدد 2، ديسمبر 2017.

125- عماد غزازي، أنيس هزلة، "**الازمة النفطية (2014-2017) الأسباب الآثار الاقتصادية واستراتيجية المواجهة**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية العدد 6،مارس 2019.

126- فريدة عبادي،"**دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر- واقع وآفاق"-**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، العدد04، 2020.

127- كريستين إبراهيم زادة، "**المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة**"، مجلة التمويل والتنمية الصادرة من صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 01، 2003.

128- كريم ثامر جبار، لورنس صالح، "**تحليل العلاقة الاقتصادية بين المرض الهولندي واختلال الهيكل الاقتصادي في العراق**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2019.

129- لطيفة طوبال ، "**آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط**" ،مجلة المدير، العدد 5، ديسمبر 2017.

130- مُحَّد السيد ، إيناس ذهبي حسين، "**أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في السوق العصري**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 77 ، 2015.

131- مُحَّد بوطلاعة ، بن دبيش نعيمة، "**ميكانزيمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد 02، 2018.

132- مُحَّد حابيلي، "**الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، 2009.

133- مُحَّد خميس، **تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012.

134- مُحَّد كريم قروف، مُحَّد الطاهر سعودي، "**السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 28، العدد 01، اوت 2012.

135- مُحَّد محفوظ ماجن ، "**الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج**"، مجلة المعيار، عدد خاص 2017.

136- مُحَّد مسعودي، "**استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 07، 2018.

137- مسعود غالي صبر، "**أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1989-2017)**"، المجلة العربية للإدارة العدد2، جوان 2021.

138- مسيكة بعداش وآخرون، "**الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري(2001/1988)وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد15، 2006.

139- ممدوح عوض الخطيب، "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية**"، المجلد 09 ،العدد 5 ،مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2011.

140- ناجي التوتي، "**مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**"، **مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية**" المجلد 4،العدد2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

141- نجاة بن فريحة، نصاح سليمان، "**واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية عرض تجارب بعض الدول**"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020.

142- نجاة تونسي، شخار نعيمة، "**الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022.

143- نعيمة برودي، " **دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلة 6، ديسمبر 2020.

144- وسيلة السبتي، صحراوي مُحَّد تاج الدين، "**الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي –حالة الجزائر–**" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 01، 2017.

145- وفاء سلامة، ولهة وردة، "**واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**"، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018.

4. مداخلات وورقات بحثية:

146- إيمان حيولة، "**انهيار أسعار النفط (الأسباب و الحلول)**"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بحي فارس المدية، الجزائر، يوم 2015/10/28.

147- باية ساعاو، سيار زوبيدة، "**رصد إمكانيات إنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى القطاع الفلاحي في الجزائر- واقع وآفاق-، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11 مارس2021.

148- بلقاسم سعودي ، سعودي عبد الصمد، "**استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**"، مداخلة

مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، الجزائر، جامعة الطارف، 24/23 نوفمبر 2014.

149- خيضر خنفري، بورنيسة مريم، **"واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي كمحك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، يومي 25/24 ماي 2017.

150- ربيع بوعريوة، **"أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، الملتقى الدولي الرابع بعنوان :"القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، يومي 25/24 ماي 2017.

151- رفيقة صباغ، **"استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02، 06-2018/11/07.

152- زينب بوراي ، بن سالم سعاد، **"تصدير المنتجات الزراعية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق"** ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى القطاع الفلاحي في الجزائر- واقع وآفاق-، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11 مارس2021.

153- سارة مسعودي، مصطفاوي مُحَّد الامين، **"المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويريها وتحسين مردوديتها"**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى القطاع الفلاحي في الجزائر- واقع وآفاق-، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11 مارس2021.

154- سليمة طبابيبة، لرباع لهادي، **"التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي للاستدامة التنمية"**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 افريل 2008.

155- عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، **"التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات"**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس :حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي - الجزائر، يومي 02/03 نوفمبر 2016.

156- مُحَّد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، **"التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية –دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية–"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية، 2007.

157- مُحَّد أمين لزعر، **"سياسات التنويع الاقتصادي تجاري دولية وعربية"**، برامج التدريس الذاتي عبر الانترنت المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2014.

158- مسعود دراوسي، حاقة حنان، "**واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر –مشاريع واستراتيجية الطاقة المتجددة–**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة02، 23-24أفريل2018 .

159- مصطفى بودارس، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 8/7 أفريل 2008.

160- نبيل ملوك، أمال حابس، "**مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول السياحة تحت عنوان: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول" نحو الاستفادة من التجارب الدولية، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 09 و10 نوفمبر 2016.

161- وصاف سعيدي، بنونة فاتح، " **سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008 الرائدة"، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 09 و10 نوفمبر 2016.

5. قوانين، تقارير ومنشورات اقتصادية:

162- " **الأقطاب السياحية السبعة للامتياز**"، جانفي 2008.

163- " **الخطة الاستراتيجية: الديناميكيات الخمس وبرامج العمل السياحية**" جانفي 2008.

164- " **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**"، جانفي 2008.

165- أمجد حجازي، "**المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**"، منشورات صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.

166- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47 لسنة 2001.

167- الأمر رقم 08/06، المؤرخ في 2006/07/5، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47 لسنة 2006.

168- تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35، 2008.

169- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009

170- القانون 14/86 المؤرخ في 1986/08/19، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث في المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 34.

171- القانون 01/88، المؤرخ في 1988/01/12، المعدل والمتتم للقانون 13/82 والمتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 02.

172- القانون رقم 11/82 المؤرخ في1982/08/21، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 34.

173- القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد35.

174- القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/07/12، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 27 لسنة 1988.

175- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16 لسنة 1990.

176- المادة 142 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 لسنة 2003، والموافق عليه بموجب القانون رقم 03-15 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية العدد 64، سنة 2003، والمعدل والمتمم عدة مرات آخرها القانون رقم 10-17، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، الجريدة الرسمية العدد 57 لسنة 2017.

177- المادة 2 من قانون 09/16 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2016، العدد 46.

178- المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 2006/10/09، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكياه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2006.

179- المرسوم التنفيذي رقم 06/356 المؤرخ في 2006/10/09، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2006.

180- المرسوم الرئاسي 413/06 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة2006 المتضمن تنصب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته و تنظيمها و كيفية سيرها تطبيقا لأحكام المادّة 18 من القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وتمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في المادّة 20 من القانون رقم 01-06 المادة 02و03،الجريدة الرسمية عدد 74 الصادرة في 22 نوفمبر 2006.

181- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، رئاسة الجمهورية، 2017.

182- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية بالكويت، 2002.

183- المواد 15،14 و17 من القانون 277/63المؤرخ في 1963/07/26، المتعلق بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53.

184- المواد 2، 4، 15 و18 من الأمر 284/66 المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر في 1966/09/17.

185- المواد رقم 01-02-03-04 للقانون رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46 لسنة 2016.
186- وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي السنوي 2020.
187- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الكتاب 01،
188- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الكتاب 01،
189- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الكتاب 01،

6. مواقع الأنترنت:

190- ابتسام مُحَّد، " **لعنة الموارد –التحديات الاقتصادية والسياسية للثروات الطبيعية**"، مجلة الباحثون المصريون، مقال منشور على الانترنت، الرابط https://egyresmag.com.
191- آمنة مُحَّد علي، "**مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي**"، مجلة دراسات دولية، العدد 45، 2012، ص119، مقال موجود على الأنترنت، الرابط: IASJ - المجلات الاكاديمية العلمية العراقية.
192- بيانات البنك العالمي، 2020، الموقع الإلكتروني https://data.albankaldawli.org/country.
193- بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي، الموقع الالكتروني http://www.wttc.org.
194- التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx.
195- تيسير الرداوي، "**السياسة المحفزة للاستثمار في سورية، ملفات اقتصادية**"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001/05/22، للمزيد التصفح على الموقع http://www.mafhoum.com/syr/ar/prev.html.
196- حامد عبد الحسين الجبوري، "**التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية** "، مراكز القوات للتنمية والدراسات الاستراتيجية متوفر على الموقع الالكتروني :http://fcdrs.com/economical/
197- حنين عتوم "**الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة** "، مقال في الأنترنت، الرابط على الموقع الإلكتروني،https://e3arabi.com .
198- زهير مرابط، "**تنويع الاقتصاد القطري**"، مقال موجود على الانترنت، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4563.
199- سعيد بركان، "**رؤية الجزائر لـ 2022 إقلاع اقتصادي وانفتاح على الاستثمار**"، بوابة أفريقيا الإخبارية، الموقع الإلكتروني، https://www.afrigatenews.net/article.

200- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الالكتروني:
https://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=403&Cr=SAUDI%20ARABIA.

201- عبد الوهاب بوكروح، "**توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع**"، على الموقع الالكتروني، https://www.aljazairalyoum.dz/.

202- عبد الوهاب لهب عطاد، "**انخفاض أسعار النفط الأسباب و النتائج**"، جريدة الغد ،18أكتوبر 2014،من الموقع الالكتروني: www.alghad.com.

203- عدنان فرحان الجوارين، "**مفهوم ودواعي التنوع الاقتصادي**"، المنتدى العلمي الدولي، 2020/10/16، من الموقع الالكتروني،
https://portal.arid.my/18117/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03-99e74a89623bK.

204- عيسى حربي، "**إندونيسيا: العملاق الاقتصادي الإسلامي القادم من شرق آسيا**"، صحيفة سبق الإلكترونية، متوفر على الرابط التالي: إندونيسيا.. العملاق الاقتصادي الإسلامي القادم من شرق آسيا (sabq.org)

205- قطاع الطاقات المتجددة، الموقع الالكتروني، http://www.and.dz/index.php/ar/.

206- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط**"، حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني، https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar.

207- مُحَمَّد إبراهيم السقا، "**لماذا تتراجع أسعار النفط**"،ا لجريدة الاقتصادية الالكترونية، 2014/12/12، من الموقع الإلكتروني: https://www.aleqt.com/2014/12/12/article_914128.html.

208- الموقع الالكتروني: https://dim-msila.dz/.

209- الموقع الالكتروني، https://e3arabi.com/?p=1188531.

210- الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiki.

211- الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiki.

212- الموقع الإلكتروني، https://www.annajah.ne.

213- الموقع الالكتروني، https://www.aps.dz/ar/economie/107511-2021-05-31-14-57-46.

214- الموقع الإلكتروني، https://www.echoroukonline.com.

215- الموقع الالكتروني،
//https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy
216- موقع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، Andi – Agence Nationale de Développement de l'Investissement.
217- موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، الموقع الالكتروني، https://www.unep.org/ar.
218- موقع وكالة الطاقة الدولية، IEA – International Energy Agency.
219- موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki.
220- نبيل بريش، "**ترقية الاستثمار في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مقابلة لجريدة الحوار، المرقع الالكتروني:
/https://www.elhiwar.dz/contributions/219819

➢المراجع باللغة الأجنبية

1. Les documents :

221- Alessandro Turrini , **"Public Investment and the UE fiscal fromwork"** , Economic and Financial Affair , N202 , May 2004 .
222- Andreas Hoffrichter **," Hhydrogène as Energy carrier for Railway Traction"** , aThess to University of Birming Ham for the degree of Doctor of philosophy , 2013.
223- Busby .L. Rebecca , "**Wind Power"** , Penn Well.c. , USA, 2012.
224- Cecilia Mussi Rodriguez , **" Dutch Disease in Saudi Arabia",** Master's thesis, Lund University, December 2006
225- Frederik Bruns **," Windfall profit in portfolio diversification"** , Diplomica verlag G mb h, 2013.
226- Hermann Josef Wagner & Jyotirmay Mathur , "**Introduction to Hydro Energy System"** , Springer , Germany , 2011 .
227- Jean philipe, **"syndrome hollandaise"** , these et veréfication empirique au congo et cameroun¨, université monetesquier, bordeaux, France.
228- Katrine Jordan Korte, **"Goverment promotion of Renewable Energy Technology"** , Gabler Verlay , Germany , 2011.
229- Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), Ministère Des Finances, Juillet 2016.
230- M.Sarnarajah , **"The international law on foreign investment",** 3ed , University press of Combredge, UK, 2010 .
231- Mahnaz Malik**," Recent devlopment in the definition of investment in international investment agreement"** , 2ed annual forum of devloping contry investement negotiators , 3-4 novembre 2008, Marrakech , Maroc.
232- Martin Hvidt. **"Economic diversification in GCC countries pas record and futur trends".** Kuwait programme on développement. Convernance and

globatusation in the gulf states. The london school of economic and political science (LES) : LONDON, 2013.
233- Martin Nicholson **," Energy in Changing climat"** , South Wind Prodection ,2009 .
234- MEBROURI Ali, **" Encouragement et protection d'investissement en Algérie**", Revue de la Lettre Juridique, n0 47, Algérie, 1 lettre
235- MF, staff, **" Economic diversification in Arab oil-exporting countries"**, annuel meeting of Arab Ministers of Finances, Manama, Bahrain
236- Michael L.Ross, **"The Political Economy of the Resource Curse",** World Politics,51, Junuary1997.
237- OECD Economic Surveys Norway December 2019 OVERVIEW.
238- SEKAK rachid , **" L'investissement étranger en Algérie et le partenariat en Algérie",** Edition L'économie, Paris,1993
239- Sergio Capareda **, "Introduction to Biomass Energy Conversions"** , CRC Press , USA , 2014 .
240- Terry Lynn Karl, "**Comprendre la « malédiction des ressources », Le Pétrole: lever la malédiction des ressources naturelles",** Guide de l'énergie et de 191 développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005 .
241- Wie Tong , **"Wind Power Generation & Wind Turbin Disign, Wit Press"** , USA, 2016.

2. Les sites web :

242- https ://www.gfmag.com/global-data/country-data/indonesia-gdp-country-report.
243- https://ar.knoema.com/atlas.
244- https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque.
245- https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays.
246- https://www.tridge.com/ar/intelligences/largehead-hairtail/ID/export.
247- Malaysia Economie – GDP, Inflation, CPI and Interest Rate (focus-economics).com.
248- Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin.
249- Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, www.miti.gov.my.
250- Tony Wood **," the naturel wealth of nation : Transformation of -oil and CAS- Producing Economic"** ,Cixo internet Business solutions group (IBSG) , 2007 , P09, Consulté par : About Cisco - Cisco.
251- world's tal exprots , Crude Oil Exports by Country 2020 (worldstopexports.com).

.

الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج جوردن 1984 لظاهرة المرض الهولندي

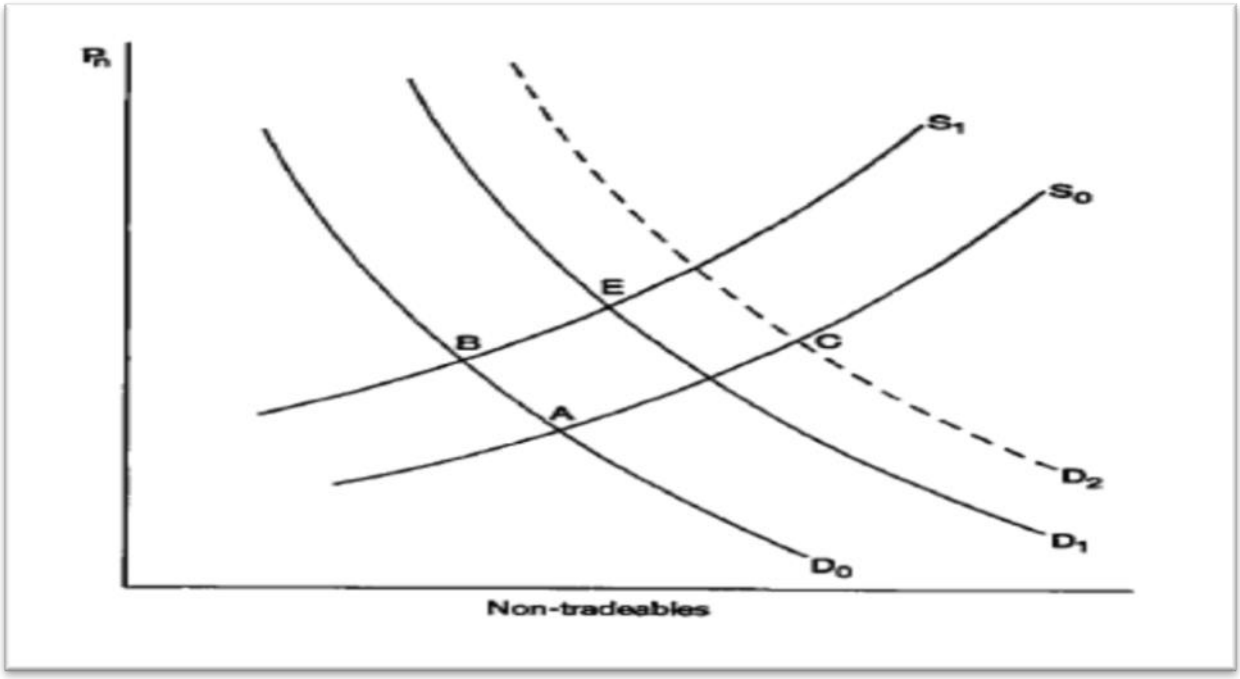

المصدر: أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص36

الملحق رقم 02: أهم الصناديق السيادية في العالم (ديسمبر 2021)

الصندوق	الدولة	حجم الأصول (مليار دولار أمريكي)
– صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي (GPFG	النرويج	1338.200
– مؤسسة الاستثمار الصينية (CIC)	الصين	1222.307
– هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)	الكويت	739.938
– جهاز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	أبو ظبي	708.750
– المؤسسة الحكومية للاستثمار(GIC)	سنغافورة	690000
– صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)	المملكة العربية السعودية	620000
– سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA)	هونغ كونغ	588.903
– تيماسيك القابضة (TEMASEK)	سنغافورة	484.441
– جهاز قطر للاستثمار (QIA)	قطر	450.000
– الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF)	الصين	447.358

Source : Fund Rankings, Sovereign Wealth fund Institute, https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund, consulté le 12/06/2022 à 00 :30.

الملحق رقم 03: عوائد استثمارات الأسهم في الصندوق النرويجي لسنة 2019 حسب القطاعات الاقتصادية وبالنسب المئوية

القطاعات الاقتصادية	العوائد (%)	الاستثمارات (%)
القطاع المالي	23.7	23.6
التكنولوجيا	42.3	14.6
الصناعة	30.3	13.4
قطاع البضاعة المستهلكة	23.6	11.5
الرعاية الصحية	24.3	11.3
خدمات المستهلك	25.10	10.7
النفط والغاز	12.3	5
المواد الأولية	18.3	4.4
الخدمات	26.9	2.8
الاتصال	13.9	2.7

Source : Government Pension Fund Annual Report 2019, p41

- لا تصل النسبة إلى 100% بسبب النقد والمشتقات المالية غير المدرجة.

الملحق رقم 04: رؤية 2030 للسعودية

رؤية 2030:مجتمع حيويّ، اقتصاد مُزدهر ووطن طموح

اقتصاد مزدهر: الأهداف المرتبطة بالتنويع الاقتصادي في رؤية 2030

	2015	2030
نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي %	40	65
نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج %	20	35
نسبة تمويلها من إجمالي التمويل%	5	20
انتاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)	108	216
الإيرادات غير النفطية (بليون ريال)	163	1000
نسبة إلى الناتج المحلي %	6.7	16.8
الصادرات غير النفطية/ الناتج المحلي غير النفطي	16	50
المحتوى المحلي في قطاع النفط %	40	75
المحتوى المحلي في الصناعات الدفاعية %	2	+50
نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج %	3.8	5.7
معدل البطالة %	11.6	7
نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل %	22	30

- تحويل ارامكو من شركة لإنتاج النفط إلى صرح صناعي عالمي وطرح جزء منها للاكتتاب داخلياً وخارجياً
- تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى صندوق سيادي وتعزيز دوره في التنويع الاقتصادي
- إنشاء منصة لوجستية مميزة
- تحفيز كبريات الشركات الوطنية لتكون عابرة للحدود
- ا لاستثمار في التعليم والتدريب ومواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل
- التركيز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال وتحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال
- إعادة تأهيل المدن الاقتصادية
- زيادة المحتوى المحلي في السلع والخدمات المنتجة
- تطوير الصناعات الدفاعية محلياً
- تخصيص بعض القطاعات والخدمات المؤهلة لذلك
- تنمية قطاع التعدين ومساهمته في الاقتصاد الوطني
- تنويع مصادر الطاقة بتطوير منظومة الطاقات المتجددة
- اصلاح أسعار الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها

شروط وفرص نجاح الرؤية في تنويع الاقتصاد Should it be different this time?

الفرص

- إرادة سياسية للتغيير ومؤسسات وهياكل جديدة لقيادته ورأي عام داعم
- قطاع صناعي ومالي متقدمان بتوجهات وتحالفات عالمية
- قطاع نفط متقدم قام عبر التاريخ بدور قاطرة للتنوع وتوطين التقنية
- قوى عاملة يافعة من الجنسين بتحصيل علمي عالٍ
- بنية أساسية متطورة في منظومة النقل والاتصالات

الشروط

- تغيير في الذهنية Mindset لدى العاملين في الحكومة وفي القطاع الخاص والمواطنين بأن الاقتصاد في مرحلة إعادة هيكلة تتطلب تضافر الجهود
- التدرج Sequencing في الإصلاح والتعرف على الآثار القطاعية Inter-sectoral وعلى سلوك الاستثمار والاستهلاك.
- الوضوح Clarity ومتابعة الأداء والمساءلة Accountability وتوفير مناخ من الثقة والتفاؤل
- حشد القدرات للتنفيذ Implementation والتواصل مع ذوي العلاقة Stakeholders
- تعديل نظم الحوافز لصالح القطاعات المستهدفة بالتنويع: ذات المحتوى المحلي والتقني وفرص التوظيف العالية
- التغير الهيكلي تتضح نتائجه في الأمد الطويل ويؤدي إلى مكاسب لقطاعات وخسائر لأخرى لتحديدها وإيجاد آليات لتوزيع الأعباء

المصدر: ماجد المنيف، "**معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية**"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية ، اللقاء السنوي التاسع عشر، 29 -27 مارس .2017.

الملحق رقم 05: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات للفترة (2013–2020)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الميزان التجاري
2013	326000000	531000000	-205000000
2014	316000000	679000000	-363000000
2015	347000000	762000000	-415000000
2016	246000000	556000000	-310000000
2017	171000000	632000000	-461000000
2018	196500000	542000000	-345500000
2019	140000000	670000000	-530000000
2020	50000000	272000000	-222000000

المصدر: بيانات البنك العالمي.

الملحق رقم 06: المتوسط السنوي لشدة الإشعاع الشمسي حسب المناطق في الجزائر

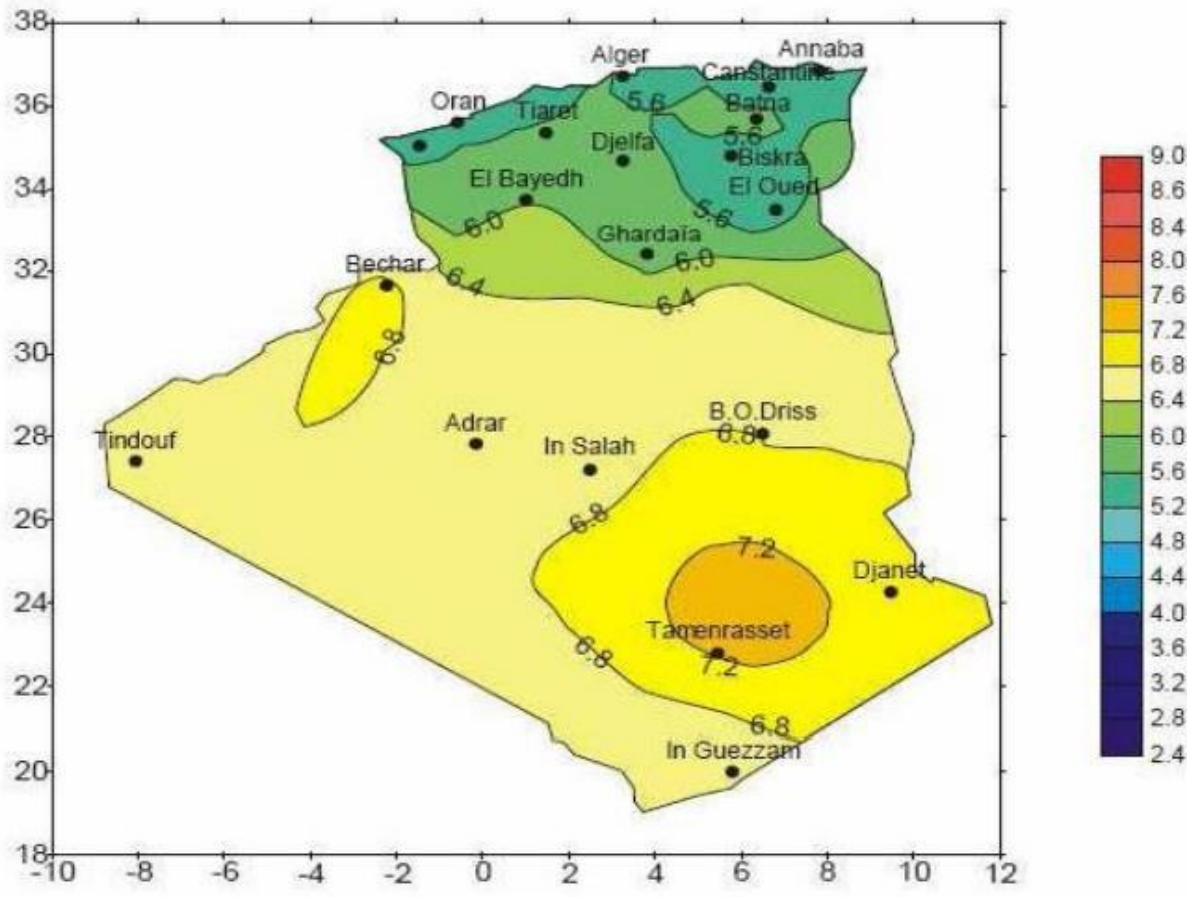

Source : évaluation du potentiel énergétique solaire, bulletin des énergies renouvelable, CDER, N2, décembre 2002, P : 12.

الملحق رقم 07: إمكانيات سرعة الرياح في الجزائر – على ارتفاع 13 أمتار من سطح البحر–

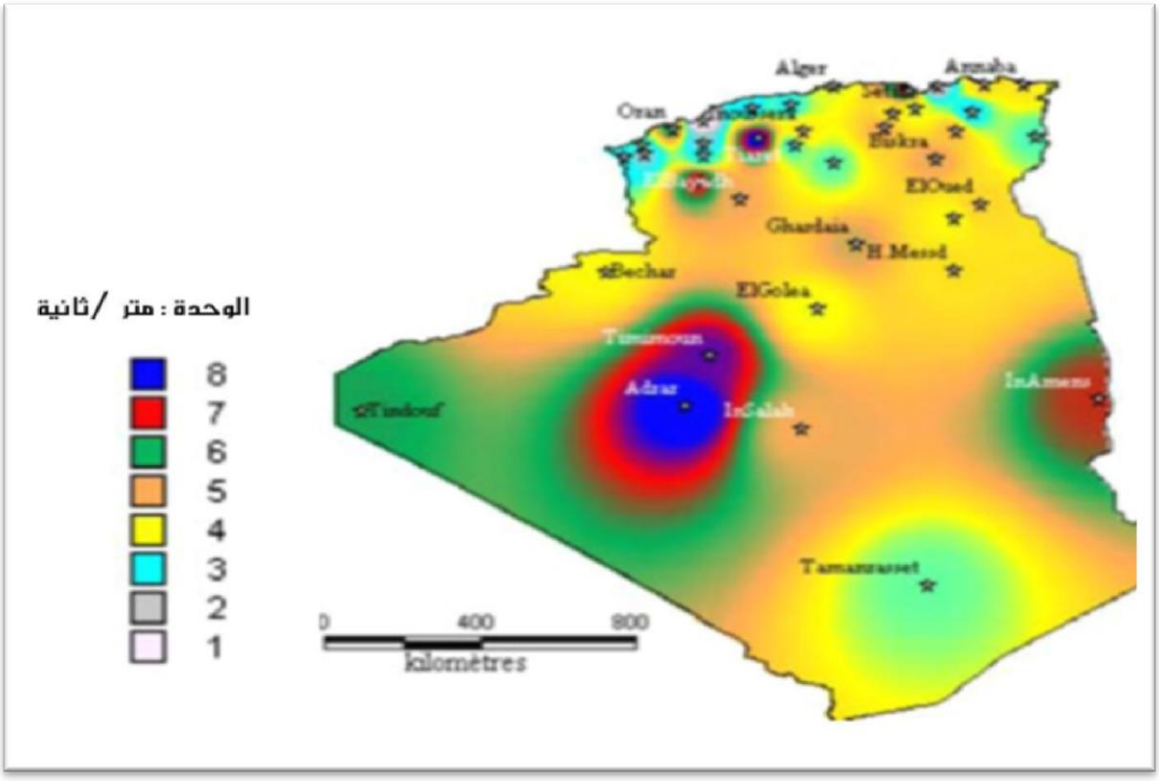

Source : Naouel GUENDOUR _ RENEWABLE ENERGY POTENTIAL AND IMPACT ON ENERGY MIX IN ALGERIA_ ARAB UNION OF .ELECTRICIT, AMMAN – Jordan, 27-28 March 2012

الملحق رقم 08: مراكز توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر

المركز	قدرة التوليد (ميجاوات)
درقينة	71,5
أغيل مدى	24
منصورية	100
أرقان	16
سوق الجمعة	8,085
تيزي مدن	4,458
افزرنشبال	2,712
غريب	7,000
ڤوريت	6,425
بوحنيفية	5,700
واد الفضة	15,600
بني باهد	3,500
تيسالة	4,228
المجموع	286

Source :Ministry of energy and Mining,Guidelines to Renewable Energy, New .and Renewable Energy Departement, Edition 2007, P : 40

الملحق رقم 09: مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية CSP بالجزائر

المحطات الشمسية الهجينة	المنطقة	قدرة الشمس (ميغاواط)	السنة
SSP1محطة الطاقة الشمسية الأولى	حاسي الرمل	150 ميغاواط منها 25 ميغاواط أصل شمسي	سلمت في جوان 2011
SPP2محطة الطاقة الشمسية الثانية	مغاير	470 ميغاواط منها 70 ميغاواط أصل شمسي	2014
SPP3 محطة الطاقة الشمسية الثالثة	النعامة	70 ميغاواط من أصل شمسي	2016
SPP4 محطة الطاقة الشمسية الخامسة	حاسي الرمل	70 ميغاواط من أصل شمسي	2018

Source : United Nations Economic Commission for Africa: Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, The Renewable Energy Sector in North Africa: CurrentSituation and Prospects, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energyfor All, Rabat, January 12- 13, 2012, P15.

الملحق رقم 10: توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2013–2021)

السنوات/ القطاعات	الزراعة		الصناعة		الخدمات		الصحة		السياحة		ب و أ .ع		النقل	
	ع.م[1]	%[2]	ع.م	%	ع.م	%	ع.م	%	ع.م	%	ع.م	%	ع.م	%
2013	85	1.78	814	17.07	580	12.16	43	0.90	53	1.11	927	19.44	2266	47.53
2014	86	1.73	921	18.64	529	10.62	52	1.04	88	1.77	972	19.52	2324	46.68
2015	132	2.77	1126	23.59	674	14.72	69	1.45	113	2.37	987	20.68	1672	35.03
2016	121	3.31	1288	35.26	544	14.89	63	1.72	167	4.57	479	13.11	991	27.13
2017	94	3.22	1298	44.51	322	11.04	1.8	3.70	205	7.03	364	12.48	525	18
2018	102	5.03	1179	58.6	162	7.99	63	3.11	113	5.57	408	20.13	/	/
2019	85	4.82	922	52.24	147	8.33	50	2.83	102	5.78	459	26.01	/	/
2020	23	2.66	385	44.51	43	4.97	82	9.48	25	2.98	264	30.52	43	4.97
2021	1484	2.40	14406	22.78	6066	4.77	1272	2.05	1290	2.08	11685	18.87	26027	42.04

Source : Ministère de l'Industrie , Bulletin d'information Statistique de la PME, N°23,25,27,29,31,33,35,37,39, p18

[1] ع.م تعني عدد المشاريع

[2] % هي نسبة المشاريع من المشاريع الكلية

الملحق رقم 11: الملحق رقم 11: معامل فيرندال هيرشمان للتنويع القطاعي

السنوات	معامل فيرندال هيرشمان
2013	0.13
2014	0.09
2015	0.21
2016	0.21
2017	0.21
2018	0.17
2019	0.18
2020	0.16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 58.

الملحق رقم 12: معامل فيرندال هيرشمان لتنويع الصادرات

السنوات	معامل فيرندال هيرشمان
2013	0.95
2014	0.95
2015	0.93
2016	0.92
2017	0.93
2018	0.91
2019	0.90
2020	0.89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 59.